مختارات اسرائيلية



السنة الحادية عشرة - العدد ١٢٥ مايو ٢٠٠٥
MAY. 2005



ترجمات عبرية

- ماذا جرى في لقاء بوش - شارون في تكساس؟
- الجدل حول خطة فك الارتباط مع قطاع غزة
- هل بدأت مرحلة جديدة من التطبيع العربي مع إسرائيل؟
- ذكريات طيار إسرائيلي شارك في ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١

رؤية عربية

- التمييز ضد المرأة في إسرائيل

مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٢٥ - مايو ٢٠٠٥

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: - ٥٧٨٦٠٢٣

المحتــويــات

مقدمة

أولوية دعم السلطة الوطنية الفلسطينية

تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تعزيز قدرتها من أجل مواجهة استحقاقات المرحلة القادمة بكل ما تشمله من تحديات. فمن ناحية تعمل السلطة الوطنية على ضمان احترام "التهدئة" مع الجانب الإسرائيلي حتى يمكن العمل على مطالبة إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها، ومن ناحية ثانية تعمل بقوة من أجل ترتيب الأوضاع الداخلية لضمان إنجاز عملية البناء الداخلي على كافة المستويات. وتعد عملية البناء الداخلي وفرض الانضباط في الشارع الفلسطيني خطوة مهمة للغاية على طريق استعادة التأييد الدولي الذي تراجع بفعل تطورات سلبية عديدة، وقد نجحت قيادة محمود عباس حتى الآن في تحقيق إنجازات عديدة في هذا المجال على النحو الذي مكنها من استعادة الكثير من التأييد من قبل قوى دولية عديدة. وفي هذا السياق بدأت السلطة الوطنية عملية منظمة بهدف فرض النظام والقانون عبر مؤسسات السلطة مع تحقيق هدف جوهري يتمثل في وحدة السلاح وعدم السماح بحدوث حالات من الانفلات الأمني التي باتت تضر بقضية الشعب الفلسطيني والتي تجلت مشاهدها على نحو سلبي في مظاهر عديدة وتحديدا عبر إقدام البعض على محاولة فرض قانونها "الخاص"، الأمر الذي أسفر عن تجاوزات عديدة باتت تضر كثيرا بصورة النضال الوطني الفلسطيني، كما أن حكومة شارون توظف مثل هذه المظاهر من أجل التشكيك في قدرة السلطة الوطنية على بسط سيطرتها على الأراضي الفلسطينية التي يمكن أن تنسحب منها قوات الاحتلال، هذا إضافة إلى إقدام جماعات صغيرة أو أفراد تابعين لفصائل كبيرة على أعمال لا تحظى حاليا بإجماع وطني فلسطيني. لكل ذلك بادرت السلطة بالتحرك من أجل فرض النظام واحترام القانون، وهو ما دفع البعض إلى الحديث صراحة عن رفض هذه الجهود من منطلق عدم رضاء فصيل معين أو منظمة معينة عن هذا الجهد، وهو أمر يمثل خطورة كبيرة على جهود السلطة الوطنية الرامية إلى تنفيذ رؤيتها بصفة عامة.

لقد نجحت السلطة والفصائل المختلفة في التوصل إلى تفاهمات مهمة في الحوار الذي استضافته القاهرة في مارس الماضي، وهناك من نظر إلى هذه التفاهمات، لاسيما استعداد حركة حماس للانضمام إلى منظمة التحرير باعتباره "التأسيس الثاني" للمنظمة، مع التحذير من أن إسرائيل سوف تعمل بكل قوة من أجل افشال هذه الخطوة التاريخية من أجل توظيف حالة الانقسام في الشارع الفلسطيني لمصلحتها. والآن وبعد أن نجحت السلطة الوطنية في تحقيق إنجازات ملموسة على الأرض وتمكنت من استعادة قدر كبير من التأييد الدولي، بات مطلوبا دعم جهودها من أجل مواصلة عمليات البناء الداخلي والتعامل مع استحقاقات المرحلة الراهنة التي سوف تشهد في أغسطس القادم بدء تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وهو الأمر الذي سيفرض تلقائيا التعامل مع خريطة الطريق. ولابد أن يكون واضحا أن الحكومة الإسرائيلية سوف تكثف محاولات زعزعة التماسك الوطني الفلسطيني كلما اقترب الحديث عن "خريطة الطريق"، وسوف تعمل على تغذية التناقضات بين السلطة والفصائل الفلسطينية، وهو الأمر الذي ينبغي التعامل معه وفق رؤية وطنية واضحة. وهنا فأن أي مظهر من مظاهر الانفلات الأمني أو تحدي سلطة الموسسات الفلسطينية الشرعية، كل ذلك سوف يصب في مصلحة إسرائيل. لكل ذلك يبدو مهما للغاية تمكين السلطة الوطنية من تعزيز قدراتها ومواصلة العمل وفق رؤيتها الهادفة إلى دفع إسرائيل إلى تنفيذ الالتزامات وفي مقدمتها الانسحاب من الأراضي المحتلة بدءا بقطاع غزة ثم تطبيق خريطة الطريق.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆

١

إيهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل العشرون - ٢): المرحلة السادسة - أين اختفي باراك..؟

تأليف: ران أدليست

في هذه المرحلة من محادثات قمة كامب ديفيد، أدرك باراك أن كل شيء أشرف على الانتهاء، وحان وقت الانصراف طالما لم يعد بمقدور أحد أن يفعل شيئاً، وهذا ما أبلغه لكلينتون: "في الواقع لقد سلّمت بأن أخباراً سارة لن تخرج من كامب ديفيد. على الأقل خلال القمة الحالية. فقد أتضح لي مرة بعد أخرى أن عرفات يرفض التحلي بالشجاعة لكي يُبرم هذه الصفقة، أو ربما تحايل منذ البداية ليُفسد الأمر كله - وهو ما سيقرره المؤرخون. كنت أعرف أن كلينتون يستعد للسفر إلى مؤتمر دول الثمانية في أوكيناوا وتحدثت معه، فقال لي: "لقد أبقيت أولبرايت هنا". ولكن مع احترامي لمادلين أولبرايت لم اعتقد أنها مؤهلة لإقناع عرفات بتحقيق تقدم في القضايا محل الخلاف".

وبعد ظهر التاسع عشر من يوليو اتصل باراك من التليفون الداخلي بكلينتون في كوخه وأبلغه أن الوفد الإسرائيلي قد يغادر. ويقول: "اعتقد أنها مجرد مناورة، ثم قال لي، بصوت مكتوم: "لا أظن أن ذلك أفضل ما يمكن عمله".

عاد باراك فأوضح له بتفصيل دقيق لماذا لم تعد هناك جدوى من البقاء. فقال له دعني أتصرف. فأجابه باراك "حسناً"، لكنه حزم متعلقاته وطلب من دانى ياتوم أن يعُد العُدة لمغادرة أو رحيل الوفد. دخل ياتوم فرأى الحقيبة مُلقاة على الفراش ففهم الأمر لكن تعبيرات وجهه فاضت بالتساؤلات، فبادره باراك، "هكذا، داني، سنغادر. ليس ثمة ما نفعله هنا".

مرة أخرى، خرجت نظرة مُتشككة من ياتوم قبل أن يتصل بالطيارين ويأمرهم بتجهيز الطائرة. وخرج باراك لإبلاغ ساندى برجر وأعضاء الوفد الإسرائيلي. وخلال دقائق انتشرت الشائعة بين الوفود المشاركة. عاد ياتوم وأبلغ ساندي بأن الأمر خرج من يده، ربما لأن الذي أعلن انتهاء القمة هو رئيس الوزراء الإسرائيلي وليس الرئيس الأمريكي. على أية حال قال برجر لياتوم: "سأذهب لأتحدث مع وزيرة الخارجية والرئيس". وفي طريق عودته لباراك قابل نبيل أبو ردينة، الذي قال له، "سمعنا ولا نصدق". وقف أعضاء الوفد الفلسطيني عند مداخل الأكواخ الخاصة بهم وشاهدوا حقائب الإسرائيليين تشق طريقها إلى مدخل كوخ باراك، ولم ينطقوا بكلمة. وذكر ياتوم أن الأمريكيين أيضاً غير مُصدقين، لأن الجميع يتذكرون مناورات حقائب زعماء المنطقة من قبل، بدءاً من بيجين والسادات حتى عرفات وبيبي، ولكن في غضون ذلك وصلت الشاحنة العسكرية أمام كوخ باراك. ورُفعت الحقائب - الرمز الثابت لأزمة المحادثات في الشرق الأوسط - وأخذت طريقها إلى الطائرة. يقول باراك، "من طبيعي، أنني لا أنظر إلى الوراء، بل أركز في اليوم التالي، وانتظرت في حجرتى حتى يُبلغونى عند انتهاء الاستعدادات لأتحرك، ليس بالطبع قبل أن أودع الرئيس الأمريكي بما يليق به".

في هذه المرحلة سارع صائب عُريقات وعصفور ورشيد إلى إلياكيم روبنشتاين وجلعاد شير ودان مريدور، وحاولوا التحدث بصراحة. وعاد ياتوم إلى باراك وقال له إنهم يعتقدون بجدوى البقاء. فرد باراك، "ليقولوا إذن أى جدوى تلك"، وعاد ليقرأ في كتابه.

في هذه الأثناء أبلغ رجال الأمن ياتوم أن الحقائب وُضعت بالفعل داخل الطائرة. قال باراك "أوكيه"، وعندئذ رن التليفون. كان بيل كلينتون على الخط. قال لباراك "أنا في طريقى إليك". رد باراك "حسناً".

بعد قليل كان يطرق على الباب، قال كلينتون بصوت هادئ، "هاى باراك".

ورد باراك "هاى بيل" (لا يُقدم باراك في وجود غرباء على مخاطبة كلينتون هكذا).
سادت لحظة صمت، ثم قال كلينتون " يا للأسف. لقد تفرغت تماماً لهذا الأمر".
وقال باراك: "حقاً يا للأسف، ولكنك رأيت إلى أين يتجه الأمر. سنبقى حتى نهاية الأسبوع بلا طائل، وستسافر أنت إلى أوكيناوا، وعندما تعود سيكون الوضع أسوأ".
أومأ كلينتون بالموافقة، لكنه استمر في محاولة إقناعه: "إننا في لحظة مصيرية للغاية، مزيد من الجهد القليل وربما ينجح الأمر".
وكرر باراك: "لكنك ستغادر، وإنني أشك أن تكون أولبرايت مؤهلة للقيام بما لم تستطع أنت عمله".
لكن كلينتون لم يتراجع: "لن أبقى هناك إلا قليلاً، كما أنني سأجتمع مع مجموعة الثمانية عشرين مليار دولار من الممكن أن تحل مشكلة اللاجئين والبنية التحتية، وكذلك تحلية المياه، والمشكلات الأمنية لإسرائيل. سأقنعهم بإنشاء هذا الصندوق. إنه أمر صعب، ولكن من المؤسف أن نتراجع في هذه اللحظة الحاسمة".
باراك لم يعتقد أن هذه اللحظة تختلف عن غيرها. "لقد أنفقنا عشرة أيام. ولا توجد أي بادرة حقيقية من الطرف الثاني. فما الذي يمكن أن يحدث في غيابك، أعتقد أن كل شيء يجب أن ينتهي الآن".
استغرق كلينتون في التفكير. ثم قال وكأنه توصل إلى حل اللغز: "حسنٌ، سأؤجل السفر إلى أوكيناوا إلى الغد، وأعتقد أنني سأصل إلى شيء مع عرفات".
باراك لم يستوعب الجملة تماماً، لكنه راجع نفسه. فالأمر لا يتعلق فقط ببيل وإيهود، بل برئيس الولايات المتحدة الذي يؤجل سفراً رئاسياً حتى يحاول رأب الصدع. وقال لكلينتون، "لابأس، لتكن فرصة أخرى، ولكن لن أدخل في أى نقاش إذا لم تكن موجوداً". ويوضح باراك "في نهاية الأمر وافقت على طلب كلينتون".
في اليوم التالي توجه كلينتون إلى أوكيناوا وترك ورائه "أذيال أمل في أن يستمر النقاش مع أولبرايت".
والواقع أن كلينتون استخدم نوع من المناورة لا يتوقعه باراك من رئيس الولايات المتحدة. ويقول مشاركون في القمة، "ما حدث هو، أن كلينتون قد ناور باراك وعرفات على السواء فقد فهم باراك من كلينتون أن عرفات سيُعطى رداً غداً، ولهذا بقينا. وسافر كلينتون، وكانت المشكلة أن عرفات لا يدرك أن عليه أن يُعطى رداً في اليوم التالي، في الوقت الذي بقى فيه الجميع، والذي أبقى فيه كلينتون على أولبرايت حتى تعمل على تهدئة النفوس خلال مأدبة مشتركة". واعتقد شلومو بن عامى أن بأراك غضب من عرفات، وجلس طوال المأدبة وهو صامت: "لم يتكلم وأبدى غضبه العارم تجاه عرفات، الأمر الذي اعتبره الفلسطينيون إهانة بالغة لعرفات".
ولكن ما فاق غضبه من عرفات هو غضبه تجاه كلينتون. يقول جنوسر الذي يعرف باراك كيهودي هادئ الطباع بصفة عامة، "لقد غضب من كلينتون بطريقة لم يكن هو نفسه معتاداً عليها. حضر إيهود إلى مأدبة العشاء ولم يتحدث إلى عرفات حتى عندما حاول الأخير التقرب إليه. وعندئذ شعر عرفات بالمهانة، وبعد أن افترقنا جميعاً، اختفى إيهود ليومين".
يهز باراك كتفه ويقول موضحاً سر اختفائه الذي ظل غامضاً على أعضاء الوفد حتى عادوا: "لم أختفِ.. فأثناء وجود كلينتون في أوكيناوا، أردت الانفراد بنفسي. لم أرغب بالمشاركة في هذه اللقاءات الاحتفالية على المآدب. فالوفود نفسها كانت تجلس وتتناقش دون أن تتوصل إلى شيء. لدرجة أنه حدث تراجع بدرجة ما وتحصن كل واحد بموقفه... المهم هو ما أعقب سفر الرئيس، لقد نشأ موقف غريب: فقد أبقاني بسبب عدم استمرار المفاوضات، بينما أبقى عرفات لغرض آخر، هو احتمال أن تبدأ المفاوضات من جديد، وأولبرايت وفريقها في انتظار أن يحدث ذلك. وأتضح فيما بعد أن الرد الذي كان من المنتظر أن يعطيه عرفات لكلينتون لن يقدمه لأولبرايت، وبكل بساطة انتظرت حتى يعود كلينتون. وأعلنت أن الكوخ الخاص بي لن يكون خلال اليومين التاليين هو مكان التقاء لأعضاء الوفد الإسرائيلي. انتهيت من قراءة كتاب جورج لوكاتش "خمسة أيام في لندن"، الذي يتناول الأيام الحاسمة من الأسبوع الأول في الحرب العالمية الثانية. لكنني كنت أفكر، ووجدت أن المسؤولية ليست هينة. كنت أعلم طوال الوقت، أنني لو توصلت إلى اتفاق وإن كان مؤلماً للغاية، سأتمكن من تمريره، وكنت واثقاً في قرارة نفسي أنني لن أبرم اتفاقاً يعود بالضرر على دولة إسرائيل، حتى مع قناعتي المختلفة بما هو ضار ومفيد لدولة إسرائيل، عند أغلبية اليمين وبعض اليسار. ولكن أتضح هنا أننا في وضع قد لا نتوصل فيه إلى اتفاق، وهو أمر من شأنه أن يتكلف ثمناً سياسياً باهظاً. بل وحتى ثمناً سياسياً محلياً".
وعندما انفرد بنفسه، قلّب كل شيء في رأسه، بما في ذلك التفكير في الطريقة التي جلبت عرفات إلى هنا. يقول، "ما أحاط به من نشاطات، هو الذي جعله يفوز بجائزة نوبل، مجرد ضربة حظ. لكنه في رأي لا يمكنه أن يحصل على جائزة نوبل للسلام عندما يُوقع على شيء ما يفتح الطريق أمامه للعالم، ويضعه في مكانة الزعيم المحترم، دون أن يكون مُطالباً بالتنازل عن أي شيء. وكل ما قدمه حتى الآن كان وعداً ضبابياً بالتغير، في الوقت الذي لا يعنى السلام في ثقافته إلا حالة وسط من الممكن أن تتغير".
وعاد باراك إلى موضوعه الذي يستشهد به بشكل ثابت، المتعلق بحرب النبي محمد في منطقة المدينة غرب السعودية،

الذي كان عليه أن يُؤمن القطاع الجنوبي عند الذهاب إلى مكة للحج أمام قبائل الكُفار المجاورة. يقول باراك "لقد عقد معهم اتفاقاً لوقف القتال، لكنه قرر بينه وبين نفسه أن ينقض الاتفاق في اللحظة التي يستشعر فيها القوة. واستغرق منه ذلك ثماني أو سبع سنوات، وفعل ذلك". (١)

ولا يريد باراك أن يكون في هذا الوضع، لذلك يقول "عندما يأخذ منى أراض فإنني أريد أن أعلم بالضبط ما الذي سيُعطيه لي". وباراك مُنزعج أيضاً من أنه لا يرى بوادر حركة سلام على الجانب الآخر. "فعلى سبيل المثال لماذا لا يتجمع في غزة ٢٠٠ ألف فلسطيني ينادون بالسلام..؟" لكنه يطرح وجهة نظره ببساطة في هذا الأمر، "هناك اختلاف بين المجتمعات. نحن مجتمع عادى مستعد للتعبئة وليس ديموقراطياً تماماً ولا يعدم الحيل ليصل إلى ما يريد. ومن ناحية أخرى هناك على الجانب الآخر أناس يدركون أن الإسرائيليين لن يتنازلوا عن كل شيء، ولذلك فإن الحدود المنصفة هى حيث تصل جميع الأفكار إلى نقطة التوازن، فهل توجد هنا فرصة ليحدث ذلك وإلى أي مدى يمكن الذهاب للتحقق منها، وكيف نعرف أننا حققنا الهدف منها. إننا نعرف بالنسبة لأنفسنا، وليس فيما يتعلق بالآخرين. تلك هى الأمور التي كنت أفكر فيها بينما كانوا يعتقدون أنني غضبت أو شعرت بالإهانة".

في الأيام التي توارى فيها باراك عن زملائه، كان يتجول أكثر من مرة، حول مُنتجع كامب ديفيد، كل جولة ثلاثة أرباع الساعة. وكان يراقب أعضاء الأطقم الإسرائيلية والأمريكية يلعبون كرة السلة، يقول، "كنت أسأل نفسي مرة بعد أخرى أين نقف في كل واحد من هذه الملفات التي نتناولها، ما الذي يمكن عمله وهل يمكن الوصول إلى ما هو أكثر بطريقة مختلفة، هل يمكن تمرير ذلك في دولة إسرائيل وكيف،وما حقيقة مغزى كل خطوة، وأين سيكون خط الحدود. فإذا نجحت التسوية، لن تكون هناك مشكلة في التوصل إلى خط حدود. ولكن ما الذي سيحدث إذا – لا قدر الله – فشلنا في التوصل إلى تسوية..؟ وحتى لو فشلنا في كامب ديفيد لن يكون الأمر بسيطاً. فعليك أن تسأل نفسك: " لقد جئتُ إلى هنا ولم تبقَ سوى خطوة صغيرة للأمام ونتوصل إلى اتفاق. ليس موضوعاً بسيطاً. إنه تحول تاريخي في منطقة الشرق الأوسط" . لكنه أمرٌ لا يُغير التصور الأساسي لدى العرب، وأكاد أجزم بذلك، إنها مسألة أجيال. حتى إذا كان هناك اتفاق فلن يُكمله سوى الأجيال التالية".

اختلطت كل هذه الأمور في رأسه، ثم يومض من جديد السؤال الأهم: "يجب أن أعاود البحث عما يساعدنا في استيضاح نوايا الطرف الآخر، دون أن نتضرر من ذلك. وإذا كان الواقع يشي حقاً بأن الطرف الآخر مستعد لاتخاذ قرارات صعبة، فلا يجوز تفويت هذه الفرصة، حتى إذا كلفنا الأمر ثمناً مؤلماً للغاية... إنني أدرك ضخامة المسؤولية التاريخية المترتبة على تفويت الفرصة. ومن ناحية أخرى فإننا نتحمل مسؤولية عليا بعدم الانحدار إلى حالة من الإذعان من خلال اليقظة للواقع كما هو، ولذلك فسأكون على أهبة الاستعداد بشأن مسألة خط الحدود المناسب".

إنه يدرك جيداً الموقف السياسي داخل دولة إسرائيل وتحطم ائتلافه "إنها مسؤولية كبيرة ولا أحد يعرف ما الذي ستستقر عليه الأوضاع حتى مع التوصل إلى اتفاق".

وبينما يُجرى باراك هذا الحوار الخطير مع نفسه، استرجع التباحث حول الحدود مع الأردن كمثال للمسيرة السياسية كلها. إذ ينص الاقتراح الإسرائيلي الذي طرح على لجنة الأمن في كامب ديفيد: أن يكون لإسرائيل ثلاث محطات إنذار فوق الجبل وسيطرة على المجال الجوى. ويتم إعلان غور الأردن منطقة محظورة. وتغادر إسرائيل بتدرج يتوافق مع الوضع العام (يُقصد الوضع داخل الأردن أكثر منه داخل إسرائيل ومناطق السلطة)، حتى تنتقل كل المنطقة أو جزء منها إلى السلطة. تستحوذ إسرائيل على الثلث ابتداء من خط المياه، والثلثان في حوزة الفلسطينيين. وتراقب قوة أمريكية إسرائيلية ضفتي نهر الأردن. ويقول باراك، "لقد تمسكوا بحدود مع الأردن، بغض النظر عن قصر هذا الخط الحدودي. وهذا الاتصال المباشر يمنحهم فعلياً حقوقاً في المياه حتى أعلى نهر الأردن، ولعرفات اتصال مباشر بالأردن، وهو أمر ذو صلة مباشرة بمخاوفنا. ومطلبنا الحاسم ألا يحدث ذلك، وقلت موضحاً: فقط من يُنهى النزاع يكون صاحب الصلة المباشرة مع الأردن، ويكون ذلك بطريقتنا، بما في ذلك ترتيبات المراقبة، وحتى يتم ذلك – فلا جديد".

وكالمعتاد فإنه يحافظ على أمرين أساسيين: "إذا توصلت إلى تسوية مقبولة، فسأنجح في اكتساح الأغلبية. وإذا لم يحدث فلن يكون الأمر أسوأ مما هو عليه". ومنذ الآن فصاعداً كان باراك ينتظر كلينتون. في هذه الأثناء استرجع الاتفاقات التاريخية ذات الصلة بالموضوع: خطة لجنة بيل، وهى خطة التقسيم البريطانية الأولى في الثلاثينيات وأول خطة لتسمية دولة يهودية في الأربعينيات. واتفاق فيصل – الحسين، بين حاييم فايتسمان والأمير السعودي عام ١٩١٩ بشأن تقسيم أرض إسرائيل(٢)، وغيرها من الاتفاقات. وفي هذه الأثناء عاد كلينتون من اليابان. يقول باراك، "كنت أعرف أنه إذا تدخل بكل ثقله ربما يتحرك شيء ما، فلم يعد يُجدي أن نجتمع ثلاثتنا من جديد. ففي وجودنا جميعاً لا أستطيع أن أهاجم عرفات، وعرفات لا يستطيع أن يهاجمني، وكلينتون لا يستطيع أن يهاجم أياً منا، فالجميع يفهم قواعد اللعبة والآن يحاولون التنصل من المسؤولية، والاستعداد مؤقتاً لاحتمال أن يحدث شيء ما بمرور الوقت دون أن تتكسر قواعد اللعبة. لذلك كان عليه أن يتجه

إلى الطواقم الرسمية. وهكذا اجتمع مرتين مع كل طرف. مرة حول الترتيبات الأمنية، ومرة حول الحدود، ومرة القدس، ومرة اللاجئين، حيث الموضوع الأكثر حساسية على طاولة البحث وهو حق العودة".

في الرابع والعشرين من الشهر اجتمع كلينتون بمجموعة العمل المختصة بملف اللاجئين من الطرفين، وتعرف على كل التفاصيل التي جرت مناقشتها حتى الآن، يقول باراك، "حدد أموراً بعيدة عما كنا مستعدين له وأكثر بُعداً عما كانوا هم مستعدين له، ومن ثم وقف وقال بلهجة حاسمة: " أريد أن يكون هذا هو أساس النقاش".

ووصل النقاش إلى قضية اللاجئين، أي أفضل أداة يستخدمها عرفات عندما يُدير صراعه بشأن دولة فلسطينية: "لقد نجح عرفات بحنكة في إثارة تعاطف العالم مع مشكلة اللاجئين بل أيضاً مشاعر بعض فئات المجتمع الإسرائيلي. وكان هدفه هو حشد تأييد دولي وتحويل حق العودة إلى حافز دبلوماسي لعزل إسرائيل، ونقطة انطلاق لصراع عنف يقوض قدرتها على الصمود وشرعيتها، وبالتالي تتزايد احتمالات التنازل والتوصل إلى اتفاق على طريقة عرفات، وهي الانسحاب إلى حدود ٦٧، بما في ذلك القدس عاصمة فلسطين وتطبيق حق العودة.

"كان تقديري أننا يجب أن نُغلق أيضاً ملف حق العودة. فلا يمكن أن نُبقيه مفتوحاً، حيث يتجسد في الطلب الفلسطيني إسقاط مبرر وجود إسرائيل. وأوضحت لكلينتون، أكثر من مرة، شفوياً وتحريرياً، أن إسرائيل لن تقبل بأي حال من الأحوال عودة ولو حتى لاجئ واحد. إننا نوافق على العودة إلى داخل المناطق الفلسطينية وسنساعد بعض الصناديق الدولية لحل مشكلة اللاجئين، ولأسباب إنسانية فقط سنكون مستعدين لاستقبال عدد محدود جداً من اللاجئين والتوسع قليلاً في مسألة لم شمل الأسر التي تصل تلقائياً إلى إسرائيل في عهود الحكومات الإسرائيلية المختلفة حتى الآن. لذلك قلت لكلينتون بوضوح تام " إسرائيل لن تكون مستعدة لتحمل أى مسؤولية أخلاقية في قضية اللاجئين".

على المستوى الشخصي، عاش باراك مرحلة تهديد الوجود الإسرائيلي. إذ انتبه في أحد أيامه الانتقالية من الصبا إلى الشباب على أصوات مكتومة لقذائف هاون من ناحية قرية كاكون(٣)، شرقاً، حيث كانت الحرب. واتضح أن جيشاً عراقياً قد وصل من بغداد ومزق تقريباً أوصال الاستيطان اليهودي". وبينما كان مُكبلاً بهذه الذكريات قال لعرفات: "سيدي الرئيس، في اللحظة التي كانت تقوم فيها دولة إسرائيل في ظل تنازل مريع لصالح قرار التقسيم، انقضت عليها خمس دول عربية للقضاء عليها. فلو أنها نجحت في مسعاها، ما كانت قد ظهرت مشكلة اللاجئين، ولكن ما كانت قد وُلدت دولة إسرائيل أيضاً. فلا يمكن أن نتحول إلى مسؤولين قانونياً وأخلاقياً عن أننا بقينا وانتصرنا. وهو ما حدث بالفعل. وفي نفس الوقت الذي ظهرت فيه مشكلة اللاجئين تلك، ظهرت مشكلة مشابهة أيضاً تخص ٦٥٠ ألف لاجئ يهودي من الدول العربية، خرجوا من المغرب وحتى العراق ولم نسميهم لاجئين، أسميناهم أخوة، وهم اليوم وأبناؤهم يمثلون أغلبية دولة إسرائيل. ولم يقم العرب بخطوة مُماثلة حتى عندما كانت الضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل في حوزتهم على مدى ١٩ عاماً".



أثناء زيارة باراك الأولى لبريطانيا كرئيس وزراء، سأل تونى بلير، ما هو في رأيك الموضوع الأكثر تعقيداً في المفاوضات مع الفلسطينيين، فقال له بلير على الفور: "اللاجئين". فسأله باراك: "لماذا..؟"، فرد بلير: "إنني لا أعرف التفاصيل، لكنني أدرك أن الأمور العملية يمكن حلها، غير أن كل طرف سيحاول أن يبحث عن العدل المطلق الذي يعتقده". لكن الأمريكيين قالوا لباراك إن اللغة الإنجليزية غنية بالقدر الذي يوفر الصيغة المطلوبة. فوافقهم باراك وقال: "لا بأس، إنني مستعد. ولكن كيف يتم ذلك. جلس إلياكيم لهذا الغرض مع رجل قانون منهم ورجل قانون أمريكي، وكتبوا مادة تفي بالغرض للحل والتقدم، لكن الأمر لا يعني أن عرفات موافق. إنه يريد الوصول إلى وضع يتمكن رئيس السلطة الفلسطينية في ظله من إنشاء الدولة الفلسطينية التي تملى على إسرائيل حل مشكلة اللاجئين، لكنه ما يزال مجرد رئيس منظمة التحرير، التي يُعتبر هدفها الأساسي هو استعادة حقوق اللاجئين، وهو يريد أن يكون في وضع يجعله يقول للمجتمع العربي " إنني لم أخن ولم أتلاعب" وليست لديه الشجاعة ليحسم الأمر. وحتى الآن لم نجد الصيغة. ولم أجد أنه مستعد لذلك.. إننا لا نتآمر لمحو حلم العودة. فالحلم مسموح به. فقد حلم الكثير من الإسرائيليين لدينا أيضاً بعد أن قبلنا بالحقيقة التاريخية التي مفادها عدم وجودنا في الضفة الشرقية لنهر الأردن. وفي اللحظة التي سمحت لنا فيها الظروف التاريخية في حرب الأيام الست بالسيطرة مُجدداً، انتفض الحلم واستعاد الحياة. لكن هذا الحلم لم يكن في أي مرة سياسة تطبقها أي حكومة إسرائيلية، ولم تبحث أي حكومة عن مبرر لتحريك الحرب حتى نتمكن من احتلال الضفة مجدداً، أتمنى أن يبقى الأمر غاية سياسية في إطار حلم، أو أمنية، أو ذكرى تاريخية. وعرفات لا يستطيع أن يوظف الأمنية سياسياً، وعلينا أن نعترف بمحاولته أن يفعل ذلك حتى يضع نهاية للنزاع".

ومن ناحية باراك فإن التمسك بإنهاء النزاع هو موضوع جوهري يعتمد عليه الاتفاق برمته: "عندما نقول نهاية النزاع، فإننا نقصد أن يتضمن هذا الاتفاق ما ينص على أنه يمثل في نظر الطرفين تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨،

و١٩٤، وعندئذ يمكن استصدار قرار دولي يقر بانتهاء النزاع، وبإبرام اتفاق بين إسرائيل وفلسطين، وبذلك تسقط عنهم نهائياً الشرعية الدولية في المطالبة بحق العودة. وهناك العشرات من بؤر الصراع في أرجاء العالم المختلفة، احتفظت شعوبها منذ البداية، في ذاكرتها الجماعية بما اعتبروه أزمات بحاجة إلى حل، وحددوا الإطار العام للحل. ويكررون المطالبة بحل، في مختلف المناسبات. وهذه هي قوة الفلسطينيين، إنهم يأتون دائماً إلى أي محفل دولي ويقولون للمُجتمعين افعلوا ما تؤمنون به والتزمتم بعمله".

أمنون شاحاك وعوديد عيرن يعتقدان أن المفاوضات قد فشلت في إزالة الرواسب بسبب حق العودة، ويعتبران أن حق العودة كان ورقة يحتفظ بها عرفات ويأمل أن يحظى مقابلها بالسيادة على المسجد الأقصى. وكان عيرن نفسه يسمع الفلسطينيين يرددون على الدوام أن "تطبيق حق العودة لا يُشترط أن يكون بالأعداد الكاملة"، واقترح أبو مازن أثناء قمة كامب ديفيد "أخذ أبرز شخصيات أسر اللاجئين إلى جولة في إسرائيل وإطلاعهم على الأوضاع وأن يتأكدوا أن منازلهم لم تعد موجودة"، كجزء من عملية استعادة الوعي. باراك نفسه كان يدرك أن هناك إسرائيليين قالوا إنه في عام ١٩٩١، عندما أصبح عرفات في واجهة الأحداث بعد حرب الخليج، اعتاد أن يقول في أحاديث خاصة إنه مستعد للتسوية في موضوع حق العودة، وذكر حينئذ "عودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل أو تعويض مالي".

ويعتقد باراك أن انطباع عيرن وشاحاك جاء من: "الطعم الذي اعتاد الفلسطينيون إلقائه في الوقت المناسب للإسرائيليين ذوي النوايا الطيبة لخلق صورة جادة لديهم تجاه الفلسطينيين. فعرفات مراوغ، ويواجه اليوم اختباراً حقيقياً، ولن أدعه يفلت".

من ناحية أخرى ينظر باراك مباشرة إلى لُب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين: "منذ جيبوتنسكى وبن جوريون ندرك جميعاً أنك لا تستطيع شراء التطلعات القومية بالمال". وفي النهاية لم يقبل باراك بموقف شاحاك وعيرن.

◆ المرحلة السابعة - مقترحات كلينتون:

كان باراك على علم بموقف حماس، الذي يقضي بتأجيل مشكلة اللاجئين في إطار العلاقات مع إسرائيل الذي يقوم على "هدنة إسلامية"، من قِبل الشيخ أحمد ياسين، إلا أن المطروح الآن في كامب ديفيد ليس موضوع اللاجئين بحد ذاته، بل الطريق المسدود الذي وصلت إليه المحادثات حول القدس. وكلينتون في هذا الخصوص، كما يعتقد باراك، "أنفق اليوم كله في التشاور مع مجموعات العمل". وهو يرى أنه كان يجب أن يضغط على عرفات في موضوع القدس: "قلنا آنذاك ربما نجند كلينتون ليتحدث معهم حتى يُقنعهم ويطلب من عرفات ورفاقه أن يقبلوا على الأقل بخريطة القدس المقترحة. ومع أنه كان واضحاً أنهم سيُصعبون الأمر. فإن الفلسطينيين كانوا يرددون طوال الوقت - حتى يبعدوا المسؤولية عن كاهلهم، "لا نعرف إذا كان ذلك مُجدياً، ولا نعرف إذا كان الوقت مناسباً، كما أننا نريد عقد بعض الاجتماعات، وما إلى ذلك". لم يكن هناك سبب موضوعي، بل ضرورة تكتيكية في انتظار المزيد من الإغراءات". ومع كل ذلك، وحتى نحاصر عرفات، تحدث باراك مع كلينتون حول خريطة القدس، وعاد كلينتون إلى مقترحاته بشأن تقسيم المدينة إلى أحياء وغيره. فقال لكلينتون في محاولة للتأكد من أن المياه بدأت تتحرك، "اسمع، إذا قدمت هذه الاقتراحات باسمك بالنسبة للقدس، ووافق عليها عرفات كأساس للنقاش - فإننا سنكون طرفاً في هذا النقاش".

ذهب كلينتون إلى عرفات، وبدوره تهرب. أراد كلاماً إسرائيلياً واضحاً. وخلال نهار ذلك اليوم طلبت مادلين أولبرايت الجلوس مع باراك، فرفض، "لقد أرادت منى قولاً صريحاً بأن هذا هو موقف إسرائيل، بالطبع قلت إنها لا تستطيع أن تضطلع بالأمر على هذا النحو". واستمر عرفات في المراوغة. حتى ذلك لم يُجد، والواقع لم يكن هناك سبب للاستمرار والبقاء، لكن كلينتون واصل الضغط. ولم أشأ أن أفسد عليه ما يفعل. فقد كان من السهل أن نجد أنفسنا في وضع يُلقى فيه الأمريكيون المسؤولية علينا، ولذلك قاموا بجولة أخرى، ومن جديد ضرب كلينتون بيده على المائدة، ومن جديد حاول الإقناع، حتى وصلنا إلى النهاية. والآن أتضح للجميع أننا إذا واصلنا بهذا الشكل، سنصبح كأننا في متاهة لا تنتهي. كان لابد أن نقرر، وقررت استناداً لدروس التاريخ، أن شيئاً لم يعد يصلح، وأعلنت أننا سنغادر هذه المرة نهائياً".

المشكلة الآن هي المغادرة بلباقة. وحتى بعد أن قرر بينه وبين نفسه أن كل شيء قد انتهى، مازال يحتفظ دائماً ببعض من شك باحتمال أن يحدث شيء آخر: "أعمل طوال الوقت بافتراض أنني لا أعرف ما هو الصواب. وأبذل ما في وسعي لأتأكد من أنني لم أتجنب الصواب وأقع في الخطأ. واعتقدت أنه إذا كان عرفات زعيم تاريخي وحقيقي للشعب الفلسطيني لوافق على ما اقترحته".

وها هو كلينتون، في محاولة أخيرة بالطبع، يطرح أفكاراً تتسم ببعد النظر، وينقلها إلى باراك، وكان على الطرفين أن يرُدا على كلينتون بقبول أو رفض أفكاره. يقول باراك: "أظن أنه فعل ذلك مع إدراكه أننا لن نرفضها. إذ كان لدى كلينتون شعور بأن شيئاً ما يمكن أن يتغير... وفي مرحلة معينة قال لي كلينتون " سأقوم بمحاولة أخيرة" ، وعندئذ انتابني خوف من أن الحماس الذي نتمسك به في كامب ديفيد، من شأنه أن يدعم المتشددين في المعسكر الفلسطيني".

اقترح كلينتون على عرفات عدة أفكار فيما يتعلق بالقدس واللاجئين. "تتلخص هذه الأفكار في أن نتنازل قليلاً في

القدس ويتنازلوا هم عن حق العودة. ولذلك فإننا بحاجة لصيغة أكثر استشرافاً للمستقبل. اقترح كلينتون حزاماً خارجياً في بيت المقدس تحت سيادة فلسطينية بينما يقع بيت المقدس تحت سيادة إسرائيلية ولكن بوصاية فلسطينية. وفي القدس يتحدث عن حكم ذاتي إداري في الأحياء الداخلية بينما المدينة القديمة تقع ضمن السيادة الفلسطينية، وأما سيادة فلسطينية على الأحياء الداخلية وحكم ذاتي إداري في المدينة القديمة، أو تأجيل البت في موضوع القدس لثلاث سنوات. "لدرجة أنهم تحدثوا عن حيين تابعين لنا في المدينة القديمة وحيين تابعين لهم، وسيكون استحواذهم فعلياً على الجزء التابع لهم، وسيكون الاستحواذ العام لنا على كل المنطقة (لهم سيادة ولنا سيادة أشمل)". وحُذر باراك من القبول بهذا كموقف رسمي لإسرائيل، لكنه وافق على أن يتحدث كلينتون باسمه الشخصي عن أفكار أمريكية تأخذ مواقف كلا الجانبين في الاعتبار، وبذلك يواجه عرفات الاختبار. وعندما جمعهما اللقاء قال باراك: "أنا أعرف عرفات لسنوات طويلة، وأتابعه أكثر منك بكثير، إنه لا ينصاع إلا إذا شعر بعدم وجود خيار".

ذهب كلينتون إلى كوخ عرفات، وهناك انضم إليه ساندي برجر، وجورج تينيت، وأبو علاء، وصائب عُريقات. كرر كلينتون اقتراحه وقال بوضوح: "هذا ما اقترحه أنا، وأي أحد من الطرفين ليس مُجبراً على القبول أو الرد فوراً". وفي جزء من اللقاء جلس كلينتون، وبرجر وعرفات بمفردهم. كان يمكن لكلينتون أن يضرب بيده على المائدة ويحركها في الاتجاه الصحيح. وسمع باراك بعد ذلك أنه "فعل ذلك قدر استطاعته، ولكن من غير المؤكد تماماً أن رجل مثل عرفات، بخبرته الواسعة، أدرك حقيقة أن كل أميركا تقف خلف الرئيس".

في نفس المقابلة قال له عرفات: "لن أخون شعبي، لابد أنك تريد أن تحضر جنازتي، إنني أفضل الموت على الموافقة على سيادة إسرائيل على الحرم. لا أريد أن أوصم بالخائن". فقال له كلينتون: "إن باراك يقدم صفقة حقيقية في صورة تنازلات، وأنت لا تقدم أي شيء، لقد أهدرتم الفرصة عام ١٩٤٧، وعام ١٩٧٨، والآن، مرة أخرى لن تكون لكم دولة. لتعلم أن العلاقات قد انتهت بيننا، وسيُصوت الكونجرس لوقف المساعدات وسيضع منظمتكم على قائمة الإرهاب، أنت تريد فقط أن تحتفظ بما يمكن أن يعطيه لك باراك، وهذا غير مقبول". وقال له تينيت: "لقد وضعت نهاية للعلاقات بيننا".

أدرك باراك أنهم "حاولوا ممارسة أقصى ضغط عليه"، وأصبح الفلسطينيون في وضع سيئ. برجر الذي ذهب إلى باراك عقب الاجتماع، حكى له أن كلينتون ضرب بيده على المائدة، وكان مُنفعلاً. وأنه لم ير كلينتون أبداً غاضباً بهذا الشكل.

لم يقل عرفات نعم أو لا، ولاحت لحظة الحسم في الأفق. واجتمع باراك مع طاقمه الإسرائيلي للتشاور، "ووصل الجميع إلى نتيجة واحدة أنه لم يعد أمامنا الكثير من الوقت، لكننا يجب أن نحسم الأمر الليلة. كنت مُتفاهماً مع كلينتون ألا تكون هناك مفاجآت بأي تنازلات أمريكية غير مقبولة. وافترضت أن يكون للفلسطينيين تفاهمات مشابهة. عاد الأمريكيون وقالوا إن الرئيس يريد أن يحصل على إجابات من الطرفين حتى الساعة التاسعة مساءً. وبدا واضحاً أن الأجواء التي خلفها اللقاء الغاضب بعرفات لن تكون مواتية ليأتي عرفات إلى ليقدم رده للرئيس. وانفض الاجتماع على أن تعقد في المساء جلسة قصيرة أخرى".

قرر باراك أنه لا جدوى من الذهاب إلى هذه الجلسة وأرسل بن عامي. توجه إليه بن عامي قبل أن يذهب للاجتماع مع عريقات، أمره باراك ألا يُقدم رد إسرائيل على المقترحات الأمريكية قبل أن يسمع رد عرفات. لم يكن واضحاً ماذا يدور برأس عرفات في هذه اللحظات، لكن باراك لم تفوته قيمة هذه اللحظة، وكرر على مسامع بن عامي: "إنها لحظة تاريخية". وفي تلك الجلسة سأل كلينتون بن عامي ما هو رأي الوفد الإسرائيلي، فقال بن عامي: "عليّ أن انتظر هذه المرة حتى يرد الطرف الثاني". ونظر كلينتون إلى عُريقات، الذي بدا بائساً بكل المعايير المسرحية. وقال له، "لا أريد أن أعرف ما رأيكم في ورقتي المقترحة، بل ما هو اقتراحكم". فقال عُريقات: "ليس لدى الآن اقتراحاً مُحدداً،" فأرسله كلينتون إلى عرفات حتى يفهم هل لديه اقتراحاً مُقابلاً. فعاد عُريقات وقال: "ليس لدينا اقتراح مقابل،" بينما كان يُقدم لكلينتون مظروفاً يحمل بداخله رداً سلبياً.

يقول باراك: "ساد توتر ما، رغم علمنا أن رده سلبي. لكنهم حاولوا إعداد بيان مشترك يُلخص ما حدث في القمة وأن هناك تقدم حثيث إلى الأمام. وبمقتضى أمر مني، قال بن عامي إنه ليس هناك اتفاق، لم يكن هناك أي شيء. وكل ما ذكر ليس له أساس.

"أضاف بن عامي وقال لهم، " ستسقط الحكومة، وسينهار معسكر السلام" .

"حرك عُريقات يديه بقلة حيلة".

وعاد بن عامي إلى كوخ باراك. حكى بطريقة مُتقطعة ما حدث في الجلسة. لم ينطق باراك بكلمة واحدة. في رأيه المعنى واضح: رفض عرفات لأفكار كلينتون يؤدى إلى فشل القمة.

"كان من الضروري في هذا التوقيت أن يُعقد لقاء يضم كلينتون وعرفات وأنا. انتشر في المكان أمريكيون يترددون على رجالي ويؤكدون أن كلينتون يريد رؤيتي في وجود عرفات في السادسة بعد الظهر. توجهت إلى كلينتون بصحبة عرفات، انتظرنا كلينتون، وتبادلنا بعض العبارات. كان عرفات بملابسه العسكرية الكاملة وبوجه عابس. ولا أظن أن وجهي أنا أيضاً

كان يختلف عن ذلك. حضر كلينتون، وجلس على الأريكة بينما جلس كلٌ منا في ناحية، بحيث كان على كلينتون أن يُدير رأسه ناحية أحدنا ليتحدث إليه. كان كلينتون دائماً يبدأ لقاءاته بمحاولة خلق جو ودي. وطريقته في ذلك أن يحكى بعض الأشياء الفانتازية. وفي هذه المرة تحدث عن مقابلاته في أوكيناوا. فذكر أنه وجد حماساً شديداً بين المشاركين في قمة الثمانية لإمكانية التوصل إلى اتفاق في كامب ديفيد، ويؤسفه أنه لن يستطيع أن يعد إليهم حاملاً البشارة بالسلام. وقال لو كنا توصلنا إلى اتفاق فإن مجموعة الثمانية كانت ستتحمل جزءاً كبيراً من تكلفة حل مشكلة اللاجئين. وكنا من وقت لآخر نبدى بعض الملاحظات على ما يحكيه، لكن عرفات لم ينطق بكلمة واكتسى وجهه بالجدية التامة. وهو يعلم كما أعلم أنا أن اللقاءات الثلاثة التي عقدها كلينتون مع مجموعات العمل لم تكن إيجابية، وهذا يعنى أن الطرفين طرحوا مواقف تعود إلى الوراء ولا تخطو إلى الأمام. كان النقاش جدياً، لأننا نعلم أننا على وشك أن نحزم حقائبنا خلال يوم أو يومين، وسيتوجب على كل منا أن يراجع نفسه ويقدم كشف حساب لشعبه وللعالم. وكنت أدرك أن تقييم الأمريكيين للطرف الذي تعامل بمنطقية أكثر مع القضية، سيكون مهماً توجيه قواعد اللعبة الداخلية. وفي هذا السياق تحدث كلينتون عن مسار التفاوض في الملفات الأربعة. كانت المشكلة عنده أن هناك أموراً كان قد تم الإتفاق عليها مع مجموعات العمل في مباحثات سابقة، والآن يشعر أن هناك تحرك للوراء. وتحدث عن المسؤولية التاريخية الملقاة على أكتافنا جميعاً، وبخاصة هم ونحن. ومع ذلك قال " انظروا ليس بمقدوري أن أجبركم على توقيع اتفاق." وقد عرفنا فيما بعد من مجموعات العمل أنه قال لهم إن التقدم الذي أحرزناه قد أوجد الفرق بيننا وبين الفلسطينيين. وبعد أن انتهى تحدث كل منا عن المسؤولية الثقيلة الملقاة علينا، وأننا بذلنا ما في وسعنا بوازع من ضميرنا والمصلحة الوطنية التي نمثلها. وقلت إن المسؤولية بأيدينا، وأنني تحملت مخاطر كبيرة، وأنني لا أتجاهل المخاطر التي تحملتها أنت أيضاً، لكن أحداً لن يفعل ذلك نيابة عنا. وليس هناك أيضاً حل آخر، وأننا يجب أن ندرك أننا نضع شعبينا أمام مأساة دموية. وذكرت للمرة الألف أن لدينا أموراً حيوية لا يمكننا بأي حال من الأحوال التنازل عنها، ولكن اعتقد أنها تترك لنا مساحة يمكن من خلالها توقيع اتفاق، إننا نحترم آرائكم ولكنني أعتقد أنكم يجب أن تراجعوا ردكم مرة أخرى".

وتحدث عرفات بعد باراك. يقول باراك، "لا أستطيع أن أقول كيف يفكر فيَّ، لكنني أعرف ماذا أكون من وجهة نظره، كمفاوض نزاع: عنيد. مع بيريس لم تكن لديه مشكلة، فبيريس يُقدم ألعاباً نارية، وفي النهاية يعطى. أما بيبي فهو بالفعل لم تكن لديه الرغبة في إعطاء أي شيء، لكنه عندما يصطدم بعائق فإنه ينطوي على نفسه، وبكل سهولة يستعدى العالم ضده. أما باراك فهو طائر غريب. إنه لا يُعطى شيئاً وتجد العالم يقف ورائه.... وذكر كلينتون أنه تحدث في نهاية الأسبوع مع بعض الزعماء العرب، ووجدهم مؤيدين. لم تستغرق هذه الجلسة أكثر من نصف ساعة، وفهم الجميع أنها الفرصة الأخيرة، وأنها توشك على الهروب دون تحقيق أي شيء. وبعد أن خرجنا، هرول واحد من المجموعة الأمريكية وراء عرفات. وانتظرنا أن يحدث شيء. فلم يحدث".

كلينتون لم يفقد الأمل بعد. فقد عاد والتقى بعرفات ليلاً مرة أخرى. وقال له: "إنك تُضحى بمستقبل شعبك من أجل زُمرة من الزعماء المسلمين الذين سيتخلون عنك في أقرب فرصة بلا تردد". لكن عرفات لم يتزحزح موقفه. وفيما بعد، في ساعة مُتأخرة من الليل توجه عُريقات أو شخص ما إلى كلينتون وقال له إن "عرفات قد رفض المقترحات، وهذا هو موقفه".

توجه كلينتون إلى كوخ باراك. سيجار في فمه وآخر قدمه لباراك، جلسا في الشرفة وتحدثا. كان مهماً بالنسبة لكلينتون أن يفهم باراك أنه فعل كل ما في وسعه. وقال لباراك: "إنني لم أستطع أن أفهم هذا الرجل، عرفات، حتى النهاية. ولا أدرى إن كان هذا هو شعوره بالمهمة التاريخية أم التردد عن الخوض في الشؤون اليومية للدولة، أم أنه أحب دوره كرجل ثوري طاف بالعالم وجرى استقباله في كل مكان، وربما يخاف حقاً من أبناء شعبه، ولكنني مُلتزم بما اتفقنا عليه".

كان ما اتفق عليه باراك منذ البداية هو، أنه إذا أتضح أن عرفات غير مستعد، " وحتى لا نجد أنفسنا قد أصبحنا مادة للتندر ليكن واضحٌ أننا جئنا لنعرف على وجه اليقين ما الذي يريده عرفات وكنا مستعدين للذهاب إلى ما هو أبعد حتى لا نكون في موقف الجاهلين بموقفه الحقيقي هل مستعد للتفاوض أم لا".

وقد أوفى كلينتون بما وعد، فألقى بالمسؤولية في خطابه على عرفات. يقول باراك الذي كان يشعر بالابتهاج: "كلينتون سياسي حاذق، فاللعبة لم تنطل عليه. وهو سياسي بمعنى أنه لا يفعل شيئاً يضره أو يضر بالمصلحة الأمريكية. لكن ربما كانت تنقصه العبارات الحاسمة أمام عرفات. صحيح أنه ضرب بيده على المائدة، واستشاط غضباً، ووبخ أبو علاء في إحدى المرات وألقى باللائمة على عرفات نفسه، لكنني كنت أشعر أن شيئاً ينقص الأمريكيين يحول دون وصول الرسالة المطلوبة لعرفات. فإذا كان لدى كلينتون على المستوى الشخصي، أو بين المجموعة الأمريكية كلها، هذه القوة الداخلية التي نشعر بوجودها بين معاني الكلمات، ربما تغير الحال، ولن يقنعك ذلك فحسب أنك تواجه مصيرك، بل يعنى، " لا تندهش إذا أصبحنا ضدك في أقرب فرصة." ولا أدرى إنْ كانت هذه القناعة قد وصلت إلى عرفات أو استوعبها أم لا. وعندما أراجع المرحلة الأخيرة، عندما حاول كلينتون استنفار الملك عبد الله والرئيس مبارك وحاولا هما بدورهما استنفار المغاربة وربما غيرهم أيضاً، أتضح أن عرفات، خلال الأحاديث والمناقشات حول القدس، بات مُتجهماً. وكانت النتيجة أننا حاولنا

استرضائه، بينما وجد هو نفسه في وضع لا يجوز التراجع عنه استراتيجياً. وكانت هذه هي اللحظة التي يجب أن يظهر فيها تهديد أمريكي أكثر وضوحاً. إلا أن سلوك الأمريكيين انطوى على تودد".

وقد أشار باراك إلى قمة كامب ديفيد السابقة للرئيس كارتر: "أدرك كارتر أن التباحث مع الزعماء لن يُجدي. وكانت فكرته مختلفة. لقد أدار المفاوضات بنفسه شخصياً حتى النهاية، ولم يكن هناك مجموعات عمل. وكلينتون لم يكن مُهيأ لهذا العمل. فهذا يقطع المسافات القصيرة بسرعة وذاك ماراثوني. فهم كارتر بعد ثلاثة أيام أن التحاور بين بيجين والسادات لم تنتج إلا مجرد تصريحات، وعندئذ أخذ القاضي أهرون باراك، الذي كان المستشار القانوني للحكومة، وأسامة الباز من الجانب الثاني، وبدأ يكتب معهم الاتفاق محاولاً سد الثغرات في ضوء المشاورات التي أجراها مع موشيه ديان وفايتسمان من جانب ومع محمد إبراهيم كامل من جانب آخر. أما التفاصيل فتحدث فيها مع المستويات الأعلى، وقاد بنفسه العمل، بخط يده- وليس وزير الخارجية أو مستشار الأمن القومي، بل هو شخصياً. حضر بنفسه جلسات الوفد الإسرائيلي وأجرى معه نقاش من أجل إقناعه وفعل نفس الشيء مع الوفد المصري".

وبدأت تنتشر بين أعضاء الوفد، في هذا التوقيت، أجواء النهاية: "كان تقدير كلينتون أنه إذا كانت هذه هي النهاية، فمن الأفضل أن تضع الولايات المتحدة النهاية في أجواء محترمة". جرت الجولة الأخيرة في صباح الخامس والعشرين من يوليو، "حتى لا يبدو الأمر وكأنه تبخر دون أية إيضاحات ودون أن نجد شريكاً ودون أن يتضح من الذي يتحمل المسئولية، وكذلك حتى لا يُقال أننا افترقنا وسط صرخات مُتبادلة. وهكذا جلسنا معاً. كلينتون وعرفات وداني ياتوم ونبيل أبو رُدينة وبروس رايدل أو روبرت مالي، وأنا".

تبادل باراك وعرفات كلمات مُقتضبة. وقال كلينتون محاولاً تهدئة الجو: "من المؤسف أننا لم نتوصل إلى اتفاق، لكن عُرضت مواقف كل الأطراف وضاقت الفجوات". لكن الجميع فهم المقصود. وكان المهم لدى باراك أن يُلقي كلينتون بالمسؤولية على عرفات. يقول: "لا يستطيع أحد أن ينفض عن نفسه آثار ما حدث. ولكن وضُح أن الأفكار التي طرحت لن تكون ذات جدوى دبلوماسية في المستقبل".

انتهت القمة رسمياً في ٧/٢٥ .. يقول باراك: "إن عملية السلام لم تمُت. لكنها تلقت ضربة موجعة. رغم ما طرأ على المواقف الإسرائيلية من تغير. ولكي نتوصل إلى اتفاق يجب أن يحدث تغير جوهري في الموقف الفلسطيني".

لم يكن باراك يتصور أن كل ذلك ستبتلعه الانتفاضة خلال شهرين.

◆ النهاية: الاستعداد لتلقي النتائج

انشغل باراك في هذا الوقت بتقييم الأضرار. وعلى خلفية جلبة التحضير للمغادرة وحزم الحقائب، استغرقه التفكير في الخطوة التالية. أتضح له أنه من الآن فصاعداً يتوقع كثير من الفخاخ المنصوبة له في كل مكان، وهو يُجهز نفسه لحوار حرج مع العالم أجمع. يقول، "كنت قد عاهدت نفسي حتى قبل كامب ديفيد أنني إذا عدتُ بدون اتفاق إطار، فيجب أن نقول للناس الحقيقة، أننا لم نجد شريكاً. وأن الموضوع لم ينضج بعد. لم أعد بإنهاء النزاع، كل ما قلته قبل عام أننا سنعرف خلال ١٥ شهراً هل لدينا شريك لنتفاوض معه، والآن عرفنا الإجابة".

في هذه الأثناء لم ينشغل أحد بالتحليل التاريخي أو الاستراتيجي. فالجميع يبحث عن المسؤول عن الحلم الزائف وكان بعض المشاركين في القمة قد قالوا إن القصة كلها تكمن في القدرة على المساومة. "بدأ باراك مع ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من الأرض. دون أن يكون جاداً، فالأمر لن يستقيم بهذا الشكل في الشرق الأوسط. فإذا أردت أن تنتهي إلى ٩٧٪ عليك أن تبدأ من ٩٣ . فعندما تبدأ بخمسين وتصل إلى ٩٧٪ فلن يصدق أحد أن هذا هو نهاية السقف لديك".

وجاءت الرواية الفلسطينية عن أحداث ما جرى في كامب ديفيد، على لسان أبو مازن. صحيح أنه فعل ذلك من خلال مقابلة صحفية مع جريدة تشرين السورية، بهدف تهدئة الأسد الابن تمهيداً لزيارة عرفات، لكن من الواضح أن هذه الرواية هي الرواية الرسمية الخفية لعرفات، يروي أبو مازن: "ذهبت إلى كامب ديفيد، مثل زملائي في الوفد الفلسطيني، بكثير من الخوف والضغط، اعتقد الإسرائيليون أنه يمكن الحصول على تنازلات من جانبنا. لكننا تمسكنا بضرورة الدخول في مفاوضات أولاً. قلت لباراك إن من يعتقد أن الجانب الفلسطيني يمكن أن يتنازل عن الأرض وعن الحدود وعن القدس وعن اللاجئين، فهو يخدع نفسه. إن الموقف الفلسطيني الرسمي والمنطقي هو العودة إلى حدود ١٩٦٧ بالكامل، وإذا كانت هناك ضرورة لتغييرات محدودة ومبادلات متساوية القيمة والحجم، فسنقوم بها. لا يمكننا الموافقة على الاستيطان. ونريد أن تعترف إسرائيل بمسؤوليتها عن مشكلة اللاجئين وبحق العودة، وبعد ذلك نتفق على طريقة تطبيق هذا الحق. قلنا من البداية: القدس الشرقية يجب أن تعود إلينا والقدس الغربية يجب أن تكون مدينة مفتوحة، مع وجود تعاون بين البلديتين. كنا ندرك أن فشل القمة مؤكد. فلا يمكن التوصل إلى حل لقضية استمرت قرناً كاملاً في أسبوع، أو أسبوعين، أو ثلاثة. كان لدينا شعور بأن كلينتون يريد أن يتوج فترة ولايته بنصر يكون على حسابنا. كذلك فإن حكومة باراك بدأت تتقوض، ولم يكن في وسعه أن يقوى أركانها. كنا نعرف كل ذلك، ولكن حتى لا يُقال إن الفلسطينيين يخشون من الذهاب إلى القمة – ذهبنا إليها.

"لقد مارس الأمريكيون والإسرائيليون طوال الوقت ضغوطاً شخصية وجماعية علينا. لقد قدموا لنا صورة سوداء للوضع إذا رفضنا. ووصلت إلينا خطابات تهديد من قبيل إذا لم تقبلوا سنقضى على سلطتكم، وستكون نهايتكم، وسيسخر منكم شعبكم، وستتخلى عنكم الولايات المتحدة. لقد شعرنا في كامب ديفيد كأننا في سجن.

"لقد رفض باراك أن يسمح للفلسطينيين بحق العودة. رفض أن يتحمل مسؤولية دفع تعويضات. رفض أن يتحمل مسؤولية المأساة. ممثلو إسرائيل قالوا إنها يمكن أن تكون ضمن الدول المانحة. أى تشترك في إنشاء صندوق يُقدم تعويضات لمن لا يريد العودة ويحتاج إلى تعويض. وللأسف الشديد، عندما كنا في كامب ديفيد عُقدت جلستان أو ثلاث فقط لبحث هذا الموضوع. إن قضية اللاجئين شديدة الحساسية. فهناك أربعة ملايين لاجئ في العالم، خرجوا جميعهم من أرض إسرائيل التاريخية، ومن حقهم العودة إلى منازلهم. إننا لا نفرض العودة على اللاجئين، ولكن إذا أراد بعضهم أن يعود، فسيتم ذلك بالاتفاق بيننا وبين الإسرائيليين.

"في البداية تحدث الإسرائيليون عن الحائط، الذي يشمل حائط المبكى والحائط الغربي من سور الحرم القدسي. بعد ذلك تحدثوا عن الحي الأرمني وبعده تحدثوا عن حي المغاربة، الذي أطلقوا عليه " الحى اليهودي" . قلنا لهم لن نوافق على انفرادكم بالوجود عند الحائط الغربي، ولكن يحق لكم إقامة الشعائر الدينية عند حائط المبكى. أما بالنسبة للحى اليهودي فيمكن أن نتوصل إلى حل. وفيما عدا ذلك فإن كل القدس الشرقية يجب أن تكون لنا.

"وفي اليوم الأخير قدموا لنا عرضاً مُضحكاً. أن يكون الأشراف على بيت المقدس للفلسطينيين، وعلى ما تحته للإسرائيليين. وبالطبع رأينا فيه عرضٌ مُهيناً.

"عندما قالت إسرائيل عرضنا ٩٥٪، تساءلت ولماذا ليس ١٠٠٪..؟ وعندما قالوا سيطرة شبه تامة على القدس، تساءلت ولماذا لا تكون السيطرة كاملة..؟ وعندما تحدثوا عن قواعد إسرائيلية، ولماذا لا تكون قوات دولية..؟كما هو الحال في سيناء، وفي جنوب لبنان أو على الحدود مع سوريا..؟ إن ما اقترح علينا في الواقع يعنى كانتونات، وليس دولة مستقلة.

"اقترحوا: ٩١٪ في كامب ديفيد، و٩٤٪ في طابا، مقابل تبادل أراضى بنسبة مئوية تصل إلى ٣٪. أي بقيت ٥٪ تقريباً تمثل ضعف قطاع غزة في حوزتهم. أي أنهم يريدون أن يأخذوا أرضاً يبلغ حجمها ضعف قطاع غزة داخل الضفة الغربية.

"ولأسباب شخصية لا أعلمها، لم يظهر باراك أبداً لبضعة أيام. لقد اختفى ولم يكن يلتقي لا بأعضاء وفده ولا بالأمريكيين. ولم نعلم ما هي أسباب عُزلته. رغم أنه كان من الأجدر أن يجلسوا ويتحدثوا وينسقوا المواقف. وهذا لم يحدث ولو لمرة واحدة. كان باراك يبعث بأعضاء وفده، الذين كانوا بدورهم يبددون الوقت.

"لم يتعرض أحد أبداً للضغط الذي مورس علينا. إننا لسنا مُتصلبي الرأي ولا مُتشددين أو مؤيدين للإرهاب، إننا نريد سلاماً، ولكن ليس بأي ثمن – سلاماً قائماً على العدل، وليس حتى العدل المطلق، ولكن العدل الذي اعتمدته الشرعية الدولية. إننا بذلك لم نفوّت الفرصة، بل نجونا من الفخ".

بعد هذه النصوص التفسيرية وغيرها، وعندما طلب من باراك التحدث عما حدث، قال: "باختصار، ما فعلناه في كامب ديفيد كان في غاية البساطة – بعد ما تقطعت بنا السُبل لمعرفة ما الذي يريدونه حقاً وما الذي يمكن أن يوضع على طاولة التفاوض إذا حدث واجتمعنا، ذهبنا إلى كامب ديفيد. فإن كل ما قالوه، فيما يتعلق بالنسب المئوية، وإذا كان ذلك موقف تساومي، إذن فهناك بداية ننطلق منها. في قضايا المناطق الأمنية وافقوا بوضوح تام، وفي موضوع التكتلات الاستيطانية الذي يحظى بأولوية بالنسبة لنا كانت لدينا تكتلات جيدة في ١٢٪ وأخرى في وضع مُعقد في ٦٪. وفي القدس، كانت الفكرة التي تعاملنا معها هى القدس الموحدة، والتي تضم عاصمتنا داخل القدس خاصتنا، وعاصمتهم في مناطقهم، وهناك مناطق محل خلاف. وما كنت مستعداً لطرحه بخصوص القدس لا يبتعد كثيراً عما أتفق عليه في محادثات بيلين – أبو مازن عام ٩٥ وباستثناء مسألة السيادة على بيت المقدس. كان الجدل، في هذه المرحلة، حول العلم المرفوع فوق الأماكن المقدسة، وبذكاء من ناحيتهم، لم يُبد الفلسطينيون مرونة أو تشدداً، ففشل الأمر وهم المسؤولون. إلا أنهم أشاعوا غموضاً حول سُبل التواصل. أما بالنسبة لنا فهناك ما أسميه موقف غربي إيجابي، لذلك هناك استعداد حقيقي لحل المشاكل".

ربما تبدأ القصة وتنتهي عند عرفات..؟

قال: "ربما، الأسباب والمسببات في حالته مختلفة: فأولاً يجب أن يُقرر عرفات هل هو السادات بخط يميل ناحية بن جوريون، أم أنه زعيم ثورة لا تتوقف، وكان تقديري أن هناك احتمال أن يلتزم بالاتجاه الصحيح من وجهة نظري".

وبعد أن انتهى كل شيء، قال كلينتون إنه يمكن أن تكون مشكلتنا أن الرجل أحب دوره كزعيم حركة إرهابية، بملابسه الرسمية والكوفية. سافر إلى كل العالم، وفي كل مكان ينزل فيه يُستقبل استقبال الملوك، بينما في دور الرئيس لدولة مؤجلة. ويعتقد باراك العكس: "يمكن أن تكون لديه تصور صلاح الدين (فقد وحَّد صلاح الدين المسلمين وطرد الصليبيين، حتى من القدس، ١١٣٨ – ١١٩٣). فماذا أفعل أفتش في قلبه عما يُخفيه..؟ إنني أتعامل مع المفردات المتاحة فعلياً. ومن ناحيتي يجب أن آخذ في الاعتبار أنه ربما يقول لنفسه، نحن في مرحلة تاريخية، ولا يكفي أن نحصل على ثلاثة أرباع أحلامنا، ويجب أن نأخذ حقنا بالكامل – وإلا فلا شيء. والحق الكامل هذا أن ننتصر في النهاية. وأنه بعد خمسين سنة يتأكد انتصارنا".

❖ **عاصفة في حزب العمل:**

كالمعتاد، فرشوا السجادة الحمراء لفخامة رئيس الوزراء العائد من جولته خارج البلاد، وانتظره وزراء حكومته وكبار الشخصيات لدى وصوله. يوسى ساريد، وإيلى يشاي، ويتسحاق ليفي تغيبوا.

قال باراك بوجه مُكتئب، "لم ننجح، مددنا يدنا بالسلام، بذلنا كل ما في وسعنا دون المساس بأمن إسرائيل، ومستقبلها ومُقدساتها. ولكن في الوقت الحالي ليس هناك شريك سلام".

وفي القدس كانت هناك مظاهرات متبادلة، من اليمين واليسار، عند مدخل منزله.

قال باراك موجهاً كلامه لمتظاهري اليمين: "أعرف أنكم مُخطئون، لكن معاناتكم هي جزء من الطريق الذي تحررت به أرض إسرائيل. وعندما يتحقق السلام، سيكون بمقدورنا أن نتكاتف من أجل مستقبلنا جميعاً".

ردوا عليه صارخين، "يا حقير".

في المقابل، استقبل عرفات في غزة، باعتباره الزعيم الذي تصدى لإسرائيل والولايات المتحدة. "وفي احتفال حضره الآلاف قال: "سأعلن في ١٢ سبتمبر دولة فلسطينية، ومن لا يعجبه ذلك، يشرب من بحر غزة".

في غضون ذلك اندلعت عاصفة في حزب العمل، حيث أعلن شمعون بيريس عن خوض المنافسة على منصب رئيس الدولة أمام موشيه كاتساف. ويبدو أن هناك تفوق واضح لبيريس على كاتساف، وقد رددت ألسنة السوء أن باراك ضده لأنه يعرف أن مقر الرئيس يمثل مكمن قوة يستطيع من خلاله بيريس أن يسحب البساط من تحت أقدام باراك بشأن عملية السلام. من ناحية أخرى، يعرف باراك أن فوز كاتساف هو فوز للمعارضة يدعم سعيها للتغلب عليه، وأن بيريس لم يأت لخوض التجربة، بل لإظهار صورة الدولة كملعب للتنافس الديموقراطي.

ورغم العدمية التي يُمثلها بيريس بالنسبة للدينيين والحريديم، فإنهم يعلمون أن سلام بيريس معناه التحرك حثيثاً باتجاه دولة علمانية، ناهيك عن وضع حد لحُلم الاستيطان. وباراك، الذي يعرف كيف يُغلب مصلحة الدولة على المصلحة الشخصية، أيد بيريس.

وفي يوم الاثنين ٧/٣٠ انتُخب موشيه كاتساف رئيساً للدولة.

الهوامش:

(١) المقصود هنا هو صلح الحُديبية الذي كان إرهاصاً لفتح مكة، وكان هذا الصلح – الذي وقعه عن قريش سُهيل بن عمرو – يقضى في بنده الثالث بأن القبيلة التي تختار أن تنضم إلى أي من الفريقين – مشركين أو مسلمين – تعتبر جزءاً من ذلك الفريق، فأي عدوان تتعرض له يعتبر عدواناً على هذا الفريق. وبمُقتضى هذا البند انضمت خُزاعة إلى النبي محمد وعاهدته على الولاء، ودخل بنو بكر في عهد قريش. وقد ثارت أحقاد الثارات القديمة لدى بني بكر فأغارت على خزاعة غدراً وقتلت منهم بعون من بعض رجال قريش، وهنا وجب على المسلمين الوفاء لعهد خزاعة والرد على نقض قريش للصلح، فكان فتح مكة. ولم يكن النبى محمد هو الذي نقض العهد كما أشار باراك في سياق استشهاده بذلك.

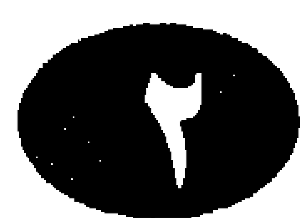
يرجى مراجعة: تاريخ الطبري، وغيره من المراجع الموثوقة (المترجم).

(٢) وُقع هذا الاتفاق ضمن مؤتمر السلام الذي عُقد بعد الحرب العالمية الأولى. وبينما مثَّل الجانب اليهودي زعيم الهستدروت الصهيوني، د. حاييم فايتسمان، فقد كان ممثل الجانب العربي إلى الاتفاق هو فيصل بن الحسين، ملك العراق (ابتداء من ١٩٢١) وسوريا (حتى ١٩٢٠) وهو الابن الأكبر للحسين، شريف مكة. وفيصل هو الذي قاد الثورة العربية ضد الإمبراطورية العثمانية (١٩١٦ – ١٩١٨)، وبذلك ساعد البريطانيين. وكان الزعيم العربي الوحيد المعروف في العالم آنذاك. وفوق ذلك ترأس الوفد الإسلامي القادم من الشرق الأوسط إلى المؤتمر.

يُرجى مراجعة الموقع الإلكتروني: www.zionet.co.il

(٣) كاكون: موقع تاريخي كان يُطلق عليه قديماً كاكان، وهى تلة ترتفع بمقدار ٥٢ متراً عن مستوى سطح البحر، وتُطل على منظر طبيعي عند مفترق طرق مهم على الطريق الساحلي المؤدى إلى قيسريا (قيصرية). وتوجد فوق قمة التلة قلعة تعود إلى عصر الصليبيين تحيط بها أطلال حصون من العصر المملوكي. وقد استخدم هذا المكان أثناء حرب ١٩٤٨ من قبل الجيوش العربية.

◆ دراسات ◆



المجتمع المدني في إسرائيل بين التعبئة والوفاق (الفصل الخامس): مضمون المطالب: هل يمثل تحدياً..؟

بقلم: ياعيل يشاى - ترجمة وإعداد : د. أشرف الشرقاوي

هل تمثل مطالب المجتمع المدني والأنشطة التي تترتب عليها تحدياً للنظام والقيم السائدة فيه، أم أن الأمر يتطلب وجود توازن بين المطالب والدعم بما يحقق صالح النظام الديموقراطي..؟ إن وجود مثل هذا التوازن يستوجب طرح مطالب لا تقوض أسس الدولة، ولا تهدد المبادئ التي قامت عليها. وفي هذا الصدد تواجه دولة إسرائيل ثلاث مشكلات أساسية تتعلق بالأسس التي قامت عليها، وهي: هوية الدولة اليهودية، وتوزيع الثروات بين العناصر المكونة لها وحدودها المستقبلية. فكيف يواجه المجتمع المدني هذه المشكلات..؟ هل يتحدى هذه الأسس ويطرح مطالب متطرفة يمكن أن تؤدى الاستجابة لها إلى الإضرار بمستقبل الدولة..؟ ليس من الممكن اعتبار أي معارضة أو إغلاق للطرق أو حتى إضرام النار في إطارات السيارات في فناء أحد المصانع بمثابة تحد. هناك من يعتبرون العنف دليلاً على وجود تحد للدولة، ولكن هذه ليست وجهة نظر دقيقة. فقد شهدت السنوات التي تشكلت فيها ملامح دولة إسرائيل أحداثاً عنيفة، من بينها اغتيال يسرائيل كستنر (١). غير أن هناك شك في أن هذا الاغتيال كان يمثل تحدياً للنظام. وقد أكد الباحث شموئيل ليهمان فيلتسيج - الذي تخصص في بحوث المظاهرات في إسرائيل - أن الاحتجاج في إسرائيل لا يتسم بالعنف بصفة عامة، غير أن هذا القول لا يتناقض مع احتمال أن يكون هناك تحد للدولة وسلطتها وقيمها ومؤسساتها. ولا تعد الدولة من وجهة نظر هذا الكتاب ائتلافاً عشوائياً تحدد بناءً على نتائج الانتخابات، ولكنها مجموعة من المعايير والقيم والسلوكيات التي أفرزت الكيان السياسي الذي يسمى "إسرائيل".

هناك حاجة لتحديد معنى مصطلح التحدي. وعلى سبيل المثال فإن هناك عدة ملامح تميز التحدي الذي يمكن أن يهدد نظاماً ديموقراطياً. أولها مخالفة القانون أو عدم الانصياع له. وقد كتب الكثير عن الاستهانة بالقانون التي استشرت في دولة إسرائيل التي "يفعل فيها كل إنسان ما يشاء". ولكن ليس كل من يعبر الطريق والإشارة حمراء أو يتلف أو يسرق ممتلكات الغير يتحدى النظام. ولكن المقصود بمخالفة القانون أن يكون ذلك بشكل منظم، فالتنظيم هو ثاني الملامح المميزة للتحدي. فعندما تقوم إحدى وحدات المجتمع المدني بممارسات صريحة تقصد بها مخالفة القانون يكون في هذا الأمر تحد، تزداد خطورته وفقاً لخطورة المخالفة. ولا يمكن على سبيل المثال أن نساوى بين تحدي القانون على نطاق محدود يقتصر على شوارع مدينة ريشون لتسيون وبين التحدي الذي ينتشر في البلاد كلها انتشار النار في الهشيم. أما ثالث هذه الملامح فهو أن مخالفة القانون لا تأتى من قبيل الصدفة أو لتحقيق مكسب شخصي ولكنها تأتى لدافع أيديولوجي. فمن يختلس من الخزانة العامة لا يتحدى الدولة إلا إذا كان هذا السلوك مصحوباً برسالة أيديولوجية. كذلك فإن من يوجه اتهامات بالغة الخطورة للنظام ولكنه يتصرف في إطار قواعد اللعبة لا يمثل تحدياً للنظام. ولكنه يتصرف تصرفاً قانونياً مسموحاً به لأي مواطن أو لأي مجموعة من المواطنين يسعون إلى تغيير النظام القائم. ومن الملامح الهامة الأخرى للتحدي أن يكون من يعلن التحدي لديه مصدر سلطة بديل للدولة. فلا يشترط أن يكون من يتحدوا الدولة ثواراً يريدون تقويض النظام وإقامة نظام آخر مكانه، ولكنهم يعتقدون أن هناك مصدراً آخر للسلطة يستحق أن ينصاعوا له إلى جانب الدولة (وأحياناً بدلاً من الدولة). وعلى هذا فإن إمكانية الاختيار بين مصادر السلطة المذكورة تعد عنصراً

أساسياً في التحدي لا يسعى إلى تغيير قواعد اللعبة فحسب بل يسعى إلى تغيير اللعبة نفسها.

لا يتماشى استمرار التحدي لمدة طويلة مع طبيعة النظام الديموقراطي. ففي الدول الغربية تم تجريم من يتحدوا النظام ووضعهم في السجون. مثال ذلك تجريم جماعة الألوية الحمراء في إيطاليا، وجماعة بادر ماينهوف في ألمانيا والجيش الأحمر في اليابان. كانت كل هذه التنظيمات تعمل على تغيير النظام بشكل منظم ومن منطلق دوافع أيديولوجية، وكانت تستند في تصرفاتها إلى سلطات بديلة. وفي مقابل ذلك فإن النظام الديموقراطي يتقبل التحديات الأكثر اعتدالاً. فللتحدي إذن طرفان أحدهما منظمات سرية تعد بمثابة خطر ملموس ومباشر على النظام وأهدافه بما يهدد النظام القائم. ولا يرجع هذا لأساليب العمل (التي تتسم بالعنف والخشونة) فحسب، بل يرجع أيضاً للأهداف. إذ أن وجود عدد كبير من الناس، لا ينصاعون للقانون لفترة طويلة من أجل تحقيق أهداف أيديولوجية، وفي نفس الوقت يتبنون مصدر سلطة بديلاً للدولة هو بمثابة تحد ملموس لها. أما الطرف الآخر للتحدي ففيه منظمات يتسم تحديها بالضعف والخفوت، وبالتالي يقل التهديد الذيً تمثله. وإذا لم تتعرض الدولة لأي تحديات فإن هذا من شأنه أن يصيبها بالجمود، وفي مقابل ذلك فإن الدولة التي تتعرض لتحديات كثيرة وبقوة شديدة تواجه أزمة تؤدى لعدم كفاءة السلطة.

وكما سبق القول ففي الفترة التي تشكلت فيها ملامح دولة إسرائيل لم يكن هناك أي اعتراض تقريباً على القيم الأساسية للدولة. فقد كان المواطنون النشطاء كلهم يهوداً (وكان الباقون خاضعون لحكم عسكري)، ورغم عدم وجود اتفاقيات تحدد الحدود فقد كانت هذه الحدود مستقرة بسبب اتفاقيات الهدنة. صحيح أن توزيع مراكز القوة في الدولة لم يكن موضع اتفاق، ولكن الاعتراض عليه كان جزئياً ومحدوداً ولم تشارك فيه سوى أقلية. ومع بداية السبعينات تعالت الأصوات التي تعارض الأيديولوجية التي تأسست الدولة بناءً عليها، ولكن هذه الأصوات بصفة عامة لم تحظ بالانتشار الشديد. وفضلاً عن ذلك فإن من اعترضوا على الأوضاع في الدولة قد تكيفوا مع النظام القائم بسرعة مذهلة، وأصبحت اعتراضاتهم عليه ثانوية. وعلى سبيل المثال فقد هدأت موجات الاحتجاج التي أعقبت حرب أكتوبر١٩٧٣ مع استقالة جولدا مائير وموشيه ديان، وتحولت بقايا الحركة الاحتجاجية إلى أحزاب سياسية (شينوى وداش) (٢) شقت طريقها لتصبح جزءً من النظام من خلال صناديق الاقتراع. ولم ينجح المجتمع المدني في السنوات التالية أيضاً في أن يمثل تحدياً حقيقياً للدولة. ويشهد بحث العناصر الثلاثة الشائكة – وهى هوية الدولة اليهودية وتوزيع الثروات والحدود – على أن المجتمع المدني في إسرائيل الجديدة كان مستأنساً وأن التحديات التي طرحها كانت محدودة.

حظي المعيار الأساسي الذي تعتبر إسرائيل بموجبه دولة يهودية وديموقراطية بتأييد ساحق. ورغم أن نحو نصف سكان إسرائيل يعتبرون أنفسهم غير متدينين (وكان من بينهم ٥٪ يعتبرون أنفسهم معادين للدين) فإن من الصعوبة بمكان أن ترى نسبة ذات شأن من المجتمع المدني تطرح مطلباً يتماشى مع هذه المعلومة، يدعو لإلغاء هوية الدولة اليهودية. ولا يقتصر الأمر في هذا المجال على المطالبة بإعفاء طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية أو بتخصيص أموال للأفراد والمؤسسات الدينية بشكل يعتقد الكثيرون أنه ينطوي على مبالغة فحسب، وإنما يمتد أيضاً إلى الأساس الفكري للدولة. ولا يعنى هذا أن الجدل السياسي لا يشهد طرح مطالب بديلة. فقد نشأ في التسعينات تيار ما بعد الصهيونية، وكان من بين أهدافه تحويل إسرائيل من دولة قومية قائمة على أساس عرقي إلى دولة "علمانية ديموقراطية" يكون الدين فيها مسألة شخصية ليس لها أي مكان في التعاملات الحكومية. ولم تحظ فكرة الدعوة لأن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها بانتشار واسع النطاق، ولاسيما وأنها لم تجد ما يعبر عنها في أي إطار تنظيمي خارج النطاق الحزبي البرلماني.

كان الأكاديميون والمفكرون بصفة عامة هم أصحاب فكرة ما بعد الصهيونية، غير أنهم لم يعقدوا المؤتمرات أو ينظموا المظاهرات دعماً لموقفهم. صحيح أن الجمهور العريض بدأ يتشبع ببعض الأفكار عن الدولة العلمانية الديموقراطية – مثال ذلك الاقتراح الذي طرحته مراقبة الدولة السابقة ميريام بن بورات وطالبت فيه بإضافة بيت آخر للنشيد الوطني يؤكد على وجوب تمتع المواطنين غير اليهود في إسرائيل بمساواة في الحقوق – إلا أن هذه الأفكار ذهبت كما أتت، ولم تحظ بانتشار جماهيري واسع النطاق. كما كانت هناك أصوات طالبت بإلغاء قانون العودة، أو على الأقل بإدخال تعديلات عليه تؤدى إلى تغيير الغاية الأساسية منه، وهى تجميع اليهود في هذه البلاد. غير أن هذا الاقتراح لم يحظ بالقبول. ومن الجدير بالذكر أن النظام السياسي لم يعمل على قمع السعي إلى تغيير هوية الدولة اليهودية بالقوة.

برز قبل انتخابات الكنيست السادسة عشرة الاعتراض على هوية الدولة اليهودية عندما قررت اللجنة المركزية للانتخابات استبعاد مرشحين (وهما عزمي بشارة وأحمد الطيبي) وحزب واحد (وهو حزب التحالف الوطني الديموقراطي "بلد") بدعوى تآمرهم على أساس وجود الدولة. فقد كان المرشحان يطالبان بقيام دولة علمانية ديموقراطية، يبدو للوهلة الأولى أن قيامها يتعارض مع وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية. وكانت هذه هي الذريعة التي تعللت بها اللجنة لاستبعادهما. وقد تصدت المحكمة العليا للنظر في استئناف المستبعدين لقرار استبعادهما وأقرت بأن الحديث عن إقامة دولة لكافة مواطنيها من شأنه أن يكون "دعوة لإلغاء الصهيونية، ولإلغاء وضع دولة إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، ولإلغاء الدولة كدولة يهودية واستبدالها بدولة أخرى تحل محلها". وهذا تحدٍ خطير سيعرض

الدولة للخطر. ورغم هذا فقد قضت المحكمة بإلغاء قرار استبعاد الحزب والمرشحين وأكدت أنهما "لم يتجاوزا الحدود" التي تعرض وجود الدولة للخطر. فالتعبير عن الرأي أياً كان التحدي الذي يمثله ليس تهديداً للدولة وقيمها. وبالتالي فقد أعطت المحكمة شرعية للتعبير عن رأى لا يتماشى مع القيم الأساسية للمجتمع على آلا يكون ذلك مصحوباً بأي تصرفات عملية أخرى تنم عن التحدي.

لم يظهر إعلان التحدي بمفهومه الأيديولوجي السياسي على نطاق واسع في المجتمع المدني في إسرائيل، وإنما تم توجيهه إلى القنوات الرسمية التي تتمثل في الأحزاب السياسية. وتركز المنظمات التطوعية بشكل أساسي على المقارنة بين حقوق الفئات المختلفة وعلى النضال ضد الظلم الاقتصادي، وتطالب هذه المنظمات بصفة عام بالمساواة وبمنع التمييز. ورغم أن كثيرين من عرب إسرائيل قد تبنوا الهوية الفلسطينية (إلى جانب الهوية الإسرائيلية) فإنهم بصفة عامة لا يطالبون بتغيير جذري في هوية الدولة اليهودية سوى في الساحة الحزبية (واضعين في اعتبارهم القيود القانونية على نشاط الجمعيات وذراع رئيس مكتب تسجيل الجمعيات الطويلة التي طالت جمعيات خرجت عن المسار المحدد لها). وبالتالي فإن الاعتراض على هوية الدولة اليهودية لا يترجم إلى تحد يهدد كيان النظام.

أثارت مشكلة أخرى خاصة بهوية الدولة اليهودية خلافاً بين الجمهور اليهودي. فقد كان البعض يعتقدون أن الديانة اليهودية ليست تياراً واحداً وأن هناك مجالاً لوجود تيارات متعددة فيها، بينما كان البعض الآخر يعتقدون أن الدولة ليست يهودية رغم إعلانها عن يهوديتها. وقد ظهرت انعكاسات هذين الرأيين في المجتمع المدني. فقد شهدت السبعينات بداية نشاط حركات يهودية تقدمية وإصلاحية ومحافظة. وظهرت معابد وطوائف دينية نجحت في جمع مبالغ مالية كبيرة نسبياً (جاءت بصفة عامة من الطوائف المماثلة في الولايات المتحدة)، ولكنها لم تنجح في الاعتراض على هوية الدولة اليهودية الأرثوذكسية بل ولم تحاول ذلك. وقد طالبت هذه الطوائف بالاعتراف بوضعها وما يترتب عليه من حقوق مثل حق التهويد وحق تنظيم مراسم وطقوس ذات صلة بالأحوال الشخصية، وكذلك حق الحصول على شريحة من الموارد المخصصة لإقامة الشعائر الدينية. وفي أواخر القرن الماضي كان يبدو أن هناك موجة من العلمانية تغرق الدولة. وقام حزب شينوي- الذي حصل على سبعة مقاعد في أول مرة يخوض فيها المنافسة في انتخابات الكنيست الخامسة عشرة (عام١٩٩٩) وضاعف عدد مقاعده بعد انتخابات الكنيست السادسة عشرة (عام٢٠٠٣)- بالمطالبة بفصل الدين عن الدولة، كما طالب بإلغاء الامتيازات التي يعتقد أنها تمنح للجمهور الديني. غير أنه حتى هذا الحزب الذي حظى بشعبية كبيرة لم يعترض على هوية الدولة اليهودية.

اعترضت منظمات من الطائفة اليهودية الأرثوذكسية أيضاً على مبدأ الدولة اليهودية الديموقراطية. فقد كانت الديموقراطية مصطلحاً غريباً على هذه المنظمات، وفضلاً عن ذلك فقد كانت يهودية الدولة محل شك. فلم تكن الدولة بالنسبة لهم يهودية بل كانت صهيونية. وكان ممثلوا هذه المنظمات يمارسون نشاطاً في مؤسسات الأمم المتحدة في وقت من الأوقات، ويقدمون أنفسهم على أنهم البديل الذي يقيم في البلاد وليس له أي علاقة بالإدارة الصهيونية. وعلى سبيل المثال، تتضمن اللائحة الداخلية لجماعة "ناطورى كارتا"(٣) بنوداً تحظر المشاركة في الانتخابات أو الحصول على أموال من ميزانية الدولة أو تعليم اللغة العبرية. فقد كانوا يسعون إلى فصل أنفسهم تماماً عن الدولة وإبلاغ العالم بأن اليهود الأرثوذكس ليس لهم أي علاقة بالدولة وبقياداتها. ومع هذا فإن أبناء هذه الطائفة يحتاجون إلى الخدمات العلمانية في مجالات المواصلات والتجارة، وليس لهم أي نشاط يهدد الدولة أو مؤسساتها. كما شاركت بعض الجماعات اليهودية الأرثوذكسية في النظام السياسي في الدولة بواسطة أحزاب تمثلها في الكنيست وأصبحت تتلقى دعماً من الدولة. وفي القدس تم انتخاب ممثل عن أحد هذه الأحزاب لرئاسة مجلس البلدية، وقام آخر بإشعال شعلة عيد الاستقلال (٤) وذلك في عام ٢٠٠٣، وهذان مجرد دليلين على اندماج هذا التيار في المجتمع الإسرائيلي. ويبدو أن التيار الأرثوذكسي رغم انفصاله، لا يمثل تهديداً للنظام الحاكم ومبادئه.

لماذا يتقبل المجتمع المدني الهوية اليهودية لدولة إسرائيل باستسلام..؟ أولاً، يتمتع عدد كبير من المواطنين بانتماء قوى للديانة اليهودية. فهناك عادات دينية متأصلة بشدة بين الجمهور اليهودي يؤديها المتدينون والعلمانيون. وتقوم الأغلبية المطلقة من الجمهور بالحفاظ على بعض شعائر الدين على الأقل. وتفيد استطلاعات الرأي أن جميع مواطني الدولة اليهود تقريباً (٩٨٪) يثبتون مزوزاه (٥) على أبوابهم، وأن ٨٥٪ منهم يشاركون في الاحتفال بعيد الفصح وأن ٧١٪ يشعلون شموع عيد الأنوار. ومن الجدير بالذكر أن عادة الختان شائعة بين الأغلبية الساحقة من الجمهور اليهودي. كما يوجد ارتباط وطيد بين الهوية القومية والهوية الدينية، ولهذا السبب يكاد يكون جميع اليهود (٩٥٪) الذين شاركوا في استطلاع الرأي الذي أجراه معهد سولد يشعرون بأنهم جزء من الشعب اليهودي في العالم، بينما يعتقد ٧٨٪ أن الدولة لابد أن تكون يهودية الهوية، وإن لم يكن بالمفهوم الديني بالذات. وتفسر هذه البيانات (جزئياً) سبب عدم انتشار فكرة الدولة العلمانية الديموقراطية بين الجمهور اليهودي في البلاد. أما التحدي الضعيف الذي يمثله عرب إسرائيل الذين لا يتضامن أغلبهم مع أهداف الصهيونية ولا مع يهودية الدولة فيمكن تفسيره بأنه ناجم عن قيام المؤسسة السياسية

بامتصاص احتجاجاتهم. وسوف يحكم التاريخ إلى أي حد كانت هذه الأداة فعالة في احتواء التحدي الذي يمثلونه.

المشكلة الثانية التي يمكن أن تثير التحدي الشامل هي توزيع مراكز القوى. وأعنى بذلك توزيع الموارد الاقتصادية للبلاد والمساواة بين الفئات الاجتماعية. فرغم انضمام إسرائيل إلى نادى الدول الغنية فإن الازدهار الاقتصادي كان حكراً على بعض السكان دون البعض الآخر. وقد بقيت جيوب من الفقر والفاقة في كافة أنحاء البلاد، تتمثل في الأحياء الفقيرة في المدن وفي البلدات النامية وفي المناطق النائية. وبناءً على البيانات المنشورة فإن الفئة الأكثر ثراءً تربح أثنى عشر مثل الفئة الأكثر فقراً. وهناك تنوع في الفئات الفقيرة. وتمتد هذه الفئات لتشمل أبناء اليهود الذين هاجروا من الدول العربية في الخمسينات وكبار السن والمهاجرين الجدد من دول الاتحاد السوفيتي السابق، بالإضافة إلى العرب والعاطلين عن العمل. ويتركز الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل على أوضاع اليهود الشرقيين المهاجرين من الدول الناطقة بالعربية. وفي الفترة التي يركز عليها هذا البحث لم تؤد المطالبة بتغيير توزيع المخصصات على المستوى القومي إلى تهديد استقرار النظام أو الانتقاص من شرعيته. وكان أشهر التحديات في هذه الفترة ما فعله الفهود السود (٦) الذين طالبوا في بداية السبعينات بتحسين وضع الطبقات الفقيرة. ويؤكد الباحثون أن هناك ثلاثة أسباب أدت إلى جعل هذا التنظيم لا يمثل تحدياً، الأول أن مطالبه كانت محددة، فقد كان الفهود يطالبون بمزيد من الدعم للإسكان والشئون الاجتماعية والتعليم، ولكنهم لم يطالبوا بتغيير ملامح المجتمع. والثاني أن الدولة (ممثلة في رئيسة الوزراء جولدا مائير) رغم أنها أعلنت أن تنظيم الفهود ليس مقبولا، إلا أنها قد استجابت في النهاية لأغلب مطالبه. فقد تمت زيادة ميزانيات دعم الإسكان، وقامت لجنة كاتس برعاية الأسر المعيلة، كما زادت ميزانيات التعليم للمناطق النائية. وأما ثالث الأسباب التي جعلت الفهود لا يمثلون تحدياً، فهو أن نشاط المجتمع المدني كان قصير الأجل. فخلال فترة قصيرة تمكن النظام الحزبي من احتواء الفهود السود ليصبحوا جزءً من النظام السياسي. فلم يكن تنظيم الفهود السود يتمتع بالنفس الطويل ولا بالانتشار الشديد. وبالتالي فقد اقتصر وجوده على شوارع المدن الكبرى ولم يتمكن من الوصول إلى الضواحي وإلى المناطق النائية. وبالتالي تم احتواء التحدي قبل تنظيمه.

كان الاحتجاج الاجتماعي أيضاً مصحوباً بالمطالبة بالمساواة بين أبناء الطوائف الشرقية (السفاراديم) وأبناء الطوائف الغربية (الأشكناز) وبين النساء والرجال. وقد شهدت احتجاجات أبناء الطوائف الشرقية تقلبات، أدت في فترات عدم الاستقرار إلى ظهور تعبيرات مثل "أشكنازيين"، وهو تعبير يمزج بين كلمة "أشكناز" وكلمة "نازيين". غير أن المجتمع المدني ظل خاملا بصفة عامة، واكتفي بالمطالبة بتضمين الثقافة الإسرائيلية عناصر شرقية. وانصب الجدل بشكل أساسي على كم الموسيقى الشرقية المذاع في الإذاعة وعلى سبب تشويه صورة الشرقيين في الأفلام السينمائية. وفي منتصف التسعينات كادت جمعية "مشكان أوهاليم" - التي كانت تقود نضال عوزى مشولام وأتباعه في قضية اختفاء أطفال الطائفة اليمنية - تمثل تحدياً للدولة. وكان الاحتجاج الذي نظمته (في مارس ١٩٩٤) قوياً ومنظماً ومصحوباً بالعنف (ولقي أحد المتظاهرين فيه مصرعه برصاص الشرطة)، كما كان يشير إلى وجود روافد عميقة من عدم الثقة في النظام والشعور بالاغتراب عنه. وردت الشرطة رداً صارماً عليه خلال فترة بسيطة، فتم قمع الاحتجاج وخبت جذوته. وفي نفس الوقت تمت الاستجابة للمطلب الأساسي الذي طرحه المحتجون، وتم تشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق في هذه الفضيحة.

بعد عامين من الأحداث التي كان عوزى مشولام بطلاً لها، قامت حركة القوس الديموقراطي الشرقي (٧) لتعطى للمطالب الاجتماعية مضموناً جديداً. كان أعضاء الحركة من مثقفين وأكاديميين يعتقدون أنه بعد أن تحقق تقدم نحو حل سياسي للنزاع مع الفلسطينيين (بواسطة اتفاقيات أوسلو) آن الأوان لمعالجة مشكلة التفاوت بين الطوائف. كانت أهداف الحركة تمثل تحدياً ضمنياً. فقد جاء في الوثيقة التأسيسية للحركة أن الحركة "تناضل من أجل تغيير شامل في توزيع مراكز القوى في المؤسسات العامة لزيادة قوة المجتمع الشرقي بهدف ضمان تحقيق مساواة جوهرية للجمهور الشرقي في المشاركة السياسية، وكذلك للفئات الاجتماعية الأخرى التي تتعرض للقهر في الحياة العامة". في البداية ركز أعضاء هذه الحركة اهتمامهم على مشاكل الهوية والانتماء. ولكنهم خلال فترة محدودة تبنوا هم أيضاً أهدافاً محددة. وقد حققت الحركة أثناء فترة وجودها إنجازات مبهرة. فقد شاركت في سن قانون الإسكان الشعبي الذي صدق عليه الكنيست عام ١٩٩٨، وكانت وراء التحركات التي كانت تهدف لتوزيع أراضى المستوطنات الزراعية والتعاونية التي سُمح ببنائها. وفي أغسطس ٢٠٠٢ استجابت المحكمة العليا لمطلب الحركة وقررت أن العدالة تقتضى عدالة توزيع الموارد على فئات المجتمع. وبالتالي فقد بدا لأول وهلة أن الحركة تعترض على النظام الاجتماعي. ورغم هذا فإن هذا التحدي قد تم في إطار الاتفاق على مبادئ الدولة اليهودية الديموقراطية. وقد نشرت الصحف أن العضو العربي الوحيد في الحركة قد انسحب منها لأن برنامجها لم يجعل العرب شركاء في توزيع الأراضي. وقد كتب لزملائه يقول: "ليغفر لي الزملاء أعضاء الحركة، فأنا غير قادر ولو للحظة واحدة على أن أصبح من طلائع الهجرة أو الاستيطان أو الحركة الصهيونية". وفضلاً عن ذلك فقد كان أغلب أعضاء الحركة جزءً من النظام (مثقفون وأكاديميون) وكانوا يمارسون نشاطهم من خلال الأطر

الموجودة وبطرق ذات طابع رسمي. فقد مثُل أعضاء الحركة أمام لجان الكنيست "وأبدوا دراية بأدق التفاصيل" ولجأوا إلى المحكمة العليا التي استجابت بالفعل لمطالبهم. كما أن أعضاء الحركة لم يقترحوا سلطة بديلة لسلطة الدولة. فقد طالبوا بدولة أكثر عدالة وأكثر إنصافاً تقوم بصياغة قواعد عامة لضمان تحقيق المساواة الاجتماعية، وتعمل بموجب هذه القواعد. ولم يكن في الأهداف أو طرق العمل على حد سواء ما يدل على ثورية تمثل تحدياً، أو على خروج عن إطار المسلمات التي يقبل بها المجتمع.

في نهاية عام ٢٠٠٢ عندما كانت إسرائيل تواجه واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية التي مرت بها ثارت موجات من النقد الاجتماعي. ونشرت الصحف عن اتحاد بين حوالي سبعين منظمة قررت العمل في إطار منظمة عامة واحدة، من بينها لوبي مكافحة الفقر في القدس ومنظمة "دعونا نعمل بكرامة" لمكافحة البطالة ومركز مساعدة العمال الأجانب ومنظمات مهاجري إثيوبيا ومنتدى الأسر ذات العائل الواحد. ونجحت هذه المنظمات على امتداد فترة معينة في تنظيم مظاهرات يومية في الأماكن العامة. ولكن من الصعب النظر إلى موجة الاحتجاج المذكورة على أنها تمثل تحدياً للدولة. فقد كان لهذه المنظمات أيضاً مبعوثين يمثلونها في مؤسسات النظام. صحيح أن الائتلاف العريض الذي ضم هذه المنظمات الاحتجاجية كان يتضمن منظمات قديمة مثل منظمة "نعمت" النسائية ومنظمة "فيتسو" ومجلس سلامة الطفل ورابطة حقوق المواطن وجمعية حماية الطبيعة، وكان هذا في رأى المحللين دليلاً على أن هذه المنظمات قد تخلت عن المطالبة بحقوق القطاعات التي تمثلها لتطالب بتوزيع الموارد القومية بشكل عادل، ولكن لا يبدو أنها قدمت بديلاً اجتماعياً حقيقياً. كانت الروابط التي تجمع بين هذه المنظمات ضعيفة للغاية بحيث لم تكن قادرة على تغيير النظام. وكما يقول المحللون فإن طابع أنشطة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل كان مماثلاً لطابع أنشطة الكشافة. فلم تقدم الحركات التي كانت تقوم بهذه الأنشطة أي بديل لحرية السوق. ورغم أن الشعار الذي رفعته منظمات الاحتجاج الاجتماعي كان "تغيير ترتيب الأولويات"، إلا أنه لم تذكر ما هي الأولويات التي ستضعها أولاً، ولم تقم بنشاط يهدد بانهيار الترتيب الحالي للأولويات. كما أن مستواها التنظيمي كان متدنياً وخزينتها كانت خاوية.

وكما حدث قبل ثلاثين عاماً تمكن النظام في عام ٢٠٠٢ من احتواء حركة الاحتجاج الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن حزبا ميرتس وشاس يصرحان طوال الوقت بأنهما من الأحزاب الاجتماعية. ولكن مركز تراث بيجين أيضاً أصدر كتيباً عنوانه "طريق اليمين للتكافل الاجتماعي". وبما يتوازى مع أنشطة المنظمات سالفة الذكر قام الهستدروت الجديد بقيادة عضو الكنيست عامير بيرتس بالدعوة إلى حملة احتجاج واسعة النطاق كانت تتضمن أيضاً إضراب الخدمات العامة. وكان هناك من اعتبروا هذا النشاط استغلالاً لتحالف مكافحة الفقر من أجل تحقيق مكاسب سياسية. وأياً كانت أهداف هذه الحملة فقد كانت النتيجة أنها بعثت الروح من جديد في المجتمع المدني. ولكن الطابع المؤسسي للاحتجاج في إسرائيل أدى إلى عدم وجود تحد حقيقي، يطالب بتغيير النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم وإلى عدم طرح بديل لا يرتكز على قواعد حرية السوق. يبرز هذا الإخفاق الذي تعرض له المجتمع المدني بصفة خاصة نظراً لاعتبار إسرائيل من أقل الدول مساواة في الحقوق في النظم الديموقراطية الغربية. حيث لم ينجح نحو مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر في الاتحاد لإطلاق صرخة والعمل من أجل تغيير ترتيب الأولويات. وفضلاً عن ذلك فإنهم لازالوا لا يعترفون بأهمية الحاجة إلى العمل ويتمسكون بمبادئ الدولة والحزب الحاكم الذي يسهم في تشكيلهم في الآونة الخيرة. ويشهد بقاء أغلب فقراء إسرائيل وسكان المناطق النائية- الذين يئنون تحت وطأة البطالة والقرارات الاقتصادية- على ولائهم للحزب الذي زاد فقرهم في ظل حكمه، على عدم الرغبة أو عدم القدرة على ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى نشاط في إطار المجتمع المدني.

تعتبر قضية "فيكى كنافو" (٨) - التي حظيت مسيرتها التي قطعتها سيراً على الأقدام من متسفيه رامون إلى القدس بأصداء إعلامية واسعة النطاق - دليلاً آخر على إخفاق الاحتجاج الاجتماعي. فلم تنجح خيمة الاحتجاج التي أقامها المظلومون (وأغلبهم من النساء العوائل) أمام وزارة المالية في صيف٢٠٠٣ في أن تشكل تحدياً لا للحكومة ولا لسياستها. وأدت الصراعات الداخلية وتبنى شعارات فارغة وخداع موظفي وزارة المالية إلى التقليل من شأن هذا الاحتجاج وتأثيره. وأصبح هذا الحدث الذي كان في بدايته يبدو كأنه "تمرد الفقراء" شاهداً على ضعف المجتمع المدني من ناحية، وعلى عدم رغبته في أن يطرح تحدياً على الدولة (أو عدم قدرته على ذلك) من جهة أخرى.

احتجت النساء أيضاً على عدم المساواة في توزيع موارد الدولة وطالبن بمساواتهن بالرجال. فقد كانت أكبر منظمتين نسائيتين في إسرائيل- وهما منظمة "نعمت" ومنظمة "فيتسو"- حتى الثمانينات جزءً لا يتجزأ من النظام. وكانتا تقدمان الخدمات للنساء ولأطفالهن، وتقيمان دور حضانة، وتنظمان دورات متخصصة في الأعمال النسوية وتفتحان مدارس لتأهيل الفتيات. وكانت منظمة نعمت- التي كانت تعمل في إطار الاتحاد العام للعمال (الهستدروت) - جزءً من مختلف أطوار حزب مباى، وهو حزب الأغلبية في الهستدروت. أما منظمة فيتسو - التي كانت من منظمات اليمين في الفترة التي تشكلت فيها ملامح الدولة - فقد أصبحت من المنظمات الخيرية التي تنتمي عضواتها أساساً إلى الطبقات الثرية.

ولم يكن نشاط المنظمتين يمثل أي تحد لمؤسسات ونظام دولة إسرائيل في ذلك الوقت.

تأسست الحركة النسائية في إسرائيل في بداية السبعينات. وبعكس الحركات المماثلة في أوربا والولايات المتحدة لم تكن للحركة النسائية في إسرائيل جذور بين السكان، ولم تكن تمثل تحدياً للنظام الاجتماعي أو السياسي. صحيح أن المطالبة بالمساواة كانت قاطعة، ولكن الحركة أكدت ولاءها لمبادئ الصهيونية ولم تطالب بثورة شاملة. ولم تتمكن الحركة النسائية من تجميع القوة الكافية لتهديد النظام. فقد كانت مواردها محدودة وكانت أنشطتها قليلة وأفكارها غير واضحة. بل ولم تنجح الحركة في تنظيم صفوفها نظراً لوجود صراعات داخلية بين صفوفها أدت لوجود انقسامات ونزاعات. وترجع نجاحات الحركة (ومن أمثلتها إطلاق حرية الإجهاض) إلى عضوات كنيست أغلبهن غير عضوات في الحركات النسائية المنظمة. غير أنه رغم انهيار الحركة بعد مرور فترة محدودة بسبب مشكلات تنظيمية، إلا أنها كان لها الفضل في الانتشار السريع لأفكارها لتتبناها منظمات نسائية ذات صلة بالنظام. وانقسمت الحركة ذاتها إلى عدة منظمات تقدم خدماتها في مجال محدد وهو مجال الاعتداء البدني على النساء. وتأسست في مختلف أنحاء الدولة دور رعاية للنساء المقهورات ولضحايا الاعتداء الجنسي من النساء، وكان العنصر الأساسي المحرك لإقامة وتشغيل هذه الدور هو العضوات السابقات في الحركة النسائية. وخلال فترة محدودة انضمت كافة المنظمات النسائية إلى هذه المبادرة. وأصبح العنف ضد النساء هو العنصر الأساسي في الخطاب العام بشأن تحقيق المساواة للنساء. ورغم أن هذا المجال لم يكن ثورياً إلا أنه كان محل إجماع تام. وقد كشفت المناقشات التي جرت في هذا الشأن في الكنيست عن معارضة ممثلي الأحزاب الدينية أيضاً للعنف ضد النساء، حيث يعتبرونهن كائنات ضعيفة تحتاج إلى حماية. وتمت الموافقة على قانون مكافحة العنف داخل الأسرة (الذي صدر عام١٩٩١) بالإجماع ودون أي معارضة. لم يكن التركيز على مناهضة العنف إذن يمثل تحدياً. وفضلاً عن ذلك فقد احتضن النظام المنظمات التي اهتمت بمكافحة العنف ضد النساء وقدم لها تمويلاً سخياً. وتكشف المعلومات التي جمعها مركز أدفا (٩) عن زيادة التمويل الحكومي المخصص للمنظمات التي تهتم بالنساء ضحايا العنف من ٢١ ألف و٦٣١ شيكل عام ١٩٩٠ إلى ٦٤٣ ألف شيكل عام ٢٠٠٠ . وبالتالي فقد أدى احتضان النظام لهذه المنظمات التي كانت تمثل خطراً عليه إلى منع تعرضه لتحدٍ مماثل للتحدي الذي شكلته الحركات النسائية في سائر دول العالم الغربي.

في منتصف الثمانينات دخل اللوبي النسائي الساحة، باعتباره منظمة هدفها الأساسي الضغط لإصدار تشريعات تهدف لتحقيق المساواة. وبعكس المنظمات الأخرى فإن اللوبي النسائي لم يكن يقدم أي خدمات، بل كان يركز على المجال التشريعي وعلى تأهيل النساء لتولي القيادة. وقد تم تأسيس اللوبي بغرض التأثير على النظام من داخله، فلم يتبن استراتيجيات تعلن تحدي النظام. وقد دخلت النساء إلى الساحة السياسية أيضاً بسبب آرائهن فيما يتعلق بقضايا الخارجية والأمن. ومن أبرز المنظمات التي دخلت الساحة بسبب آرائها، منظمة "نساء متشحات باللون الأسود" (١٠) التي تعمل من اجل السلام مع الفلسطينيين، و"نساء متشحات باللون الأخضر" (١١) التي تبنت أهدافاً متطرفة فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي.

ورغم بعض الإنجازات فإن صراع المنظمات النسائية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لم يحقق سوى نجاحاً جزئياً. فلا تزال هناك نساء كثيرات معرضات للعنف البدني والجنسي والنفسي. ورغم تقدم محدود في المكانة التي تتمتع بها النساء فإن تأثيرهن السياسي لا يزال أقل بكثير من الرجال. وتعمل المنظمات النسائية على تقليل مساحة عدم المساواة، ولكنها لا تقترح أي بديل للنظام القائم يعبر عن توزيع الأدوار بين النساء والرجال، الذي يستند في إسرائيل إلى تقاليد دينية وضرورات سياسية، وإلى مدى قوة الطرفين.

كانت لدى منظمات البيئة أيضاً أسباب جيدة تدعوها لتحدي سياسة الحكومة. وكان احتلال الدفاع عن البيئة لمركز هام في ترتيب الأولويات السياسية أحد سمات السياسة الجديدة. فهناك أحزاب وحركات للدفاع عن البيئة في كافة الدول الصناعية. وفي الولايات المتحدة كان الدفاع عن البيئة جزءً من البرنامج السياسي الذي طرحه آل جور مرشح الحزب الديموقراطي للرئاسة في عام ٢٠٠٠ . وفي أسبانيا خرج نحو ٢٠٠ ألف مواطن إلى الشوارع في مظاهرات ضد عجز الحكومة في التعامل مع بقعة الزيت التي انتشرت أمام سواحل أسبانيا بعد غرق ناقلة وقود (في نوفمبر ٢٠٠٢). وفي إسرائيل لم يحدث بعد احتجاج من هذا النوع رغم إعطاء الأولوية دائماً لأغراض التنمية قبل الدفاع عن البيئة. فقد كان الزعم بأننا "جئنا لهذه البلاد لبنائها وبناء أنفسنا فيها" يحجب اعتبارات البيئة في أغلب الأحوال. وكانت الضرورات الناجمة عن احتياجات الهجرة ودواعي الأمن تجعل البيئة بعيداً عن بؤرة الاهتمام. وكانت النتيجة مؤسفة: فقد أدى الزحام في الطرق وعدم وجود مواصلات جماعية تعمل بالطاقة النظيفة إلى تلوث الهواء، وأدى عدم معالجة مياه الصرف الصناعي أو الإشراف عليها إلى تلوث موارد المياه والأنهار والبحيرات، وأدى عدم وجود خطط للبناء والضغط من أجل إيجاد مساكن للمهاجرين إلى وجود مبان ومساكن قبيحة غير مقبولة الشكل في بيئتها، وظهرت فجأة أبراج مرتفعة في الأحياء الهادئة، وساهمت زيادة التكدس السكاني في إسرائيل وعادات المواطنين في إحداث مزيد من التلوث

البيئي وفي إلقاء القمامة في الشوارع، كما أدى استخدام المبيدات الحشرية دون رقابة إلى تلوث الخضروات والفواكه. وكان من المفترض في هذه الصورة المؤسفة أن تؤدى إلى حركة احتجاج واسعة النطاق ضد المتسببين في تلوث البيئة. وهكذا تأسست في التسعينات منظمات كان هدفها التأثير على قيادات الدولة لإعطاء أولوية للاعتبارات البيئية تفوق أولوية احتياجات التنمية، إلا أن هذه المنظمات لم تكن تشكل تحدياً ولم تثر أي تساؤلات حول توزيع الموارد القومية.

كانت أبرز هذه الحركات منذ بداية الثمانينات وحتى أيامنا هذه هي جمعية حماية الطبيعة. ورغم أن هذه الجمعية أصبحت في السنوات الأخيرة تعمل بأساليب أكثر صرامة وتعترض على قرارات محددة كثيرة إلا أنها في الأساس لا تزال منظمة حكومية هدفها الأساسي هو المساعدة في تحقيق الأهداف القومية. وتعد المدارس الميدانية التي أقامتها الجمعية في مختلف أنحاء البلاد (حتى فيما وراء الخط الأخضر) وسيلة تعليمية هامة تمولها دواوين الحكومة. كما أن الرسالة التي تنقلها الجمعية للمواطنين هي رسالة حكومية. وتهدف أنشطة الجمعية إلى إكساب مواطني إسرائيل مبادئ معرفة البلد وحبها. وفي السنوات الأخيرة طورت الجمعية نظام جمع معلومات يسهم أحياناً في دعم صانع القرار. حيث يجرى أحياناً تقديم آراء استشارية لصانع القرار من خبراء الجمعية بالتعاون مع وزارة البيئة، وهو ما يجعل للجمعية صلة وطيدة بالنظام. والحق أن الجمعية كانت في العقد الأخير تشارك في الاعتراض على قرارات مؤسسات التخطيط، وتشارك في إجراءات وتصرفات تهدف لإجهاضها، إلا أنها في الأساس ليست من المنظمات التي تقاتل من أجل البيئة كالمنظمات المماثلة في الغرب.

نشأت إلى جانب جمعية حماية الطبيعة منظمات أخرى، بعضها منظمات محلية تهدف لمنع الأضرار البيئية المحلية، مثل بناء أبراج والقضاء على المساحات المفتوحة. وكان من بينها منظمات تعمل في اتجاه آخر مثل جمعية الإنسان والطبيعة والقضاء، التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق. وتهدف هذه الجمعية إلى تصحيح الأخطاء التي تسبب أضراراً بيئية عن طريق اللجوء للقضاء. ورغم أن هذه الجمعية تتدخل بقوة في كافة الحالات التي يبدو فيها أن السلطات لا تضع البيئة في اعتبارها أو تخالف القانون بشكل علني، إلا أن اختيارها لطريق القانون وليس لطريق الاحتجاج الاجتماعي يشهد على أن ما تفعله لا يشكل تحدياً. وحتى المنظمات الأخرى مثل منظمة العمل الأخضر التي كان من المفترض أن تكون عنيفة ومتطرفة اتبعت أساليب عمل معتدلة نسبياً ولا تتحدى النظام. وحتى فيما يتعلق بالقضايا التي تتسبب في إثارة الخواطر مثل طريق أوتوستراد إسرائيل، قامت الحركة التي نشأت من أجل معارضة إقامة الطريق بتشكيل اتحاد مع البلدات التي تقع على امتداد المسار المخطط لسير الطريق، وكان هدفها الأساسي، إن لم يكن الوحيد، هو الحصول على أكبر تعويضات ممكنة. وقد انضمت إلى الصراع ضد شق هذا الطريق واحدة من جمعيات الطائفة اليهودية الأرثوذكسية تعارض تدنيس المقابر. ومن الطبيعي أنها لا تضع الاعتبارات البيئية على رأس اهتماماتها. وقد حققت حركات الدفاع عن البيئة في إسرائيل عدة نجاحات مبهرة، مثل تنظيف مخر كيشون – الذي ينقل مياه السيول – من النفايات السامة، غير أن الفضل في هذا الإنجاز أيضاً لم يكن للتحدي الرهيب، بل كان للعمل في إطار قواعد اللعبة المعروفة والمتفق عليها.

يمكن أن نلحظ براعم التحدي أيضاً في أحداث أخرى في تاريخ الدولة السياسي، ومن أبرزها مظاهرات الاحتجاج التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولم يكن شعار "سئمناكم أيها الفاسدون" موجهاً للساسة وحدهم، بل للأسلوب السياسي الذي قاد الدولة إلى حافة الهاوية. وجدير بنا أن نتناول بحذر شديد مدى التهديد الذي كانت موجة المظاهرات المذكورة تمثله بالنسبة للنظام الديموقراطي الإسرائيلي وقوته. صحيح أن عدم الارتياح كان شاملاً وساحقاً، وان المظاهرات استمرت لفترة طويلة أكثر من المعتاد- حيث ظلت لبضع شهور- ولكن المحتجين الذين لم يكن يجمعهم أي تنظيم لم يكونوا يدركون أي أسلوب سياسى يقصدون. ففي تلك الفترة ظهرت أيضاً المطالبة بتغيير أسلوب الانتخابات حتى يمكن زيادة المسئولية الشخصية في السياسة الإسرائيلية، ولكن من الصعوبة بمكان أن نعتبر ذلك تحدياً لكيان الدولة. وقد أسفر هذا الاحتجاج كما هو معروف عن استقالة القادة، وبعد بضع سنين انتقل الحزب الحاكم القوى معززاً مكرماً إلى صفوف المعارضة. ولم يكن هذا تحدياً لا تستطيع دولة إسرائيل مواجهته.

تعد قضية حدود دولة إسرائيل المستقبلية وعلاقاتها مع الفلسطينيين أكثر القضايا إلحاحاً. فحدود الرضى هي التي تحدد حدود المجتمع المدني. ونظراً لعدم وجود حدود إقليمية لم ينجح المجتمع المدني في بلورة الهوية الجمعية الضرورية لوجوده ذاته. ففي دولة إسرائيل، فضلا عن أن حدود الدولة ليست واضحة (فهل هي إسرائيل في حدود ١٩٦٧ ..؟ وهل ستضم القدس الموسعة..؟ أم أرض إسرائيل الكاملة..؟ أم أجزاء من الضفة الغربية..؟ أم الجولان..؟ أم أجزاء من قطاع غزة..؟) فإن بحث هذه الحدود في حد ذاته يطرح على الديموقراطية الإسرائيلية أصعب تحد واجهته. ورغم أن التحدي قادم من اليمين واليسار فإن اليمين هو مصدر التحدي الرئيسي. وقد كان الخط الفاصل الذي أدى إلى الخلاف بين اليمين واليسار هو حرب يونيو١٩٦٧ التي وسعت من مساحة الأرض الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية وقللت من مساحة الاتفاق الوطني.

ويمكن تقسيم حركات السلام التي تعمل في إسرائيل منذ عام١٩٦٧ بطريقتين، الأولى حسب مدى تنظيمها، والثانية حسب مدى تشددها. وعلى سبيل المثال بالنسبة للحركات التي كانت تعترض على حرب لبنان، إلى أي مدى كانت هذه الحركات تمثل تحدياً للدولة ومبادئها..؟ وإذا رجعنا إلى الوراء قليلاً، فبعد فترة محدودة من حرب يونيو ١٩٦٧، بعد خفوت صوت المعارك، تكونت حركة سلام مكونة من مجموعة غير متبلورة من المسرحين من الجيش، وخاصة من أبناء الكيبوتس. وبعد أن تأسست هذه الحركة أضافت إلى اسمها كلمة أمن حتى تؤكد على الصلة بينها وبين التيار المركزي، فأصبح اسمها "حركة السلام والأمن". ولم تتمكن حركة السلام والأمن من الاستمرار لفترة طويلة. فقد خاضت انتخابات الكنيست، وعندما لم تنجح في دخوله تفرقت بين الأحزاب السياسية. ثم دخلت حركات السلام في طور كمون إلى ما بعد تولى أحزاب اليمين للسلطة في إسرائيل للمرة الأولى في تاريخها وتقدم عملية السلام. وكانت حركة السلام الآن التي تأسست في مارس ١٩٧٨ موضوعاً للعديد من الكتب والبحوث. وتم توثيق أعمالها وكوادرها وتاريخها على نطاق واسع. وجدير بنا هنا أن نؤكد أن أكبر حركة سلام في إسرائيل ليست من الحركات التي تمثل تحدياً للنظام ولم تكن في أي وقت من الأوقات تهدد النظام الديموقراطي القوى في إسرائيل. فقد عقدت الحركة مؤتمرات، ونظمت مظاهرات، ونشرت إعلانات في الصحف وجندت كوادر وأعضاء، إلا أنها لم تنتهك القانون ولم تعترض على شرعية النظام في إسرائيل. ولم يكن للحركة برنامج سياسي متبلور، بل كانت لها مطالب محددة تتغير من وقت لآخر. وقد دعت الحركة في بداية عملها إلى تعجيل إيقاع مسيرة السلام مع مصر. وبعد توقيع معاهدة السلام طالبت بإجراء حوار مع الفلسطينيين، الذين لم يكونوا طرفاً مشروعاً يمكن التحاور معه في ذلك الوقت. وفي فترة حرب لبنان دخلت الحركة طور كمون، وكان صوتها لا يكاد يُسمع. فقد كانت حركة السلام الكبيرة تصمت بمجرد انطلاق أصوات المدافع. كما التزمت حركة السلام الآن أثناء الانتفاضة بأكبر قدر ممكن من ضبط النفس. وقد ظلت تسجل وتوثق انتشار المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، كما نشرت إعلانات في الصحف ونظمت مظاهرات في شوارع المدينتين الكبيرتين، إلا أن صوتها كان ضعيفاً. وكان معسكر السلام يوصف بأنه "متردد ومرتبك وملتزم طوال الوقت بصمت مطبق". لم تطالب حركة السلام الآن بإلغاء القومية اليهودية وإقامة دولة ما بعد الصهيونية، ولم تنكر حق الحكومة في اتخاذ القرارات وتنفيذها. كما لم تطرح خريطة حدود واضحة ولا برنامج عمل محدد. وقد حاولت الحركة طوال سنوات وجودها أن تكون جزءً من الاتجاه العام، وأن تنشر أفكارها من خلال الارتباط بالتيار المركزي. وفي هذا الصدد قال تسيلي ريشيف، أحد مؤسسي الحركة، في حديث صحفي:

"لقد منعت تطرف رسالتنا بالقوة، ولم أكن أسعى لالتقاط مزيد من الصور لي توضح عملي من أجل حقوق الإنسان. فما منح حركة السلام الآن قوتها الكبيرة هو صورتها كحركة وطنية لا تمثل الطرف الآخر. وقد قمنا بهذه الطريقة بتوجيه الخطاب إلى عدد كبير من الناس. وكان هذا سر نجاحنا. وقد أدى ذلك إلى تأييد عشرات ومئات الآلاف من الناس لنا، في الوقت الذي لم تكن حركات السلام التي أسسها الجيل السابق تحظى سوى بتأييد بضع عشرات أو بضع مئات".

كما أدى أسلوب تجنيد النشطاء في بداية ظهور الحركة إلى خدمة الأهداف القومية. وعلى سبيل المثال فقد كان لانضمام يوفال نريا (١٢) الحاصل على وسام البطولة إلى صفوف الحركة تأثير قوي. وقد أوضح تسيلي ريشيف ذلك بقوله: "لقد فعلنا هذا حتى نتمكن من محاربة الصورة السلبية التي قد تتكون في أذهان الناس للحركة، وحتى يمكننا الحديث مع الناس بلغة يمكنهم أن يفهموها". وقد شهدت حركة السلام الآن تقلبات من الناحية التنظيمية. إلا أن الحركة قد احتفظت خلال الخمس وعشرين عاماً التي مضت منذ تأسيسها بنواة تنظيمية صلبة منعت انهيارها، ولكن الدعم الذي حظي به نشاطها لم يكن مستقراً. في بداية نشاطها نجحت الحركة في حشد عشرات الآلاف من المتظاهرين في مظاهرات من أجل السلام. وبمضي السنين تناقص حماس أنصارها، وأصبحت هناك صعوبة في الحصول على المال وفي إيجاد قيادة جديدة أو في تجنيد أعضاء جدد.

كانت هناك نحو اثنتا عشرة حركة سلام غير راديكالية تعمل في فترة حرب لبنان. وكانت كل هذه الحركات تفتقر إلى الأساس التنظيمي المستقر، وكانت مطالبها قليلة ومحدودة وتركز على إنهاء الحرب في لبنان. كما تبنت هدفاً مماثلاً حركة أربع أمهات (وأمهات ضد الصمت التي كانت موجودة قبلها) حيث طالبت بإخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان. وقد نظمت هذه الحركات احتجاجات ومظاهرات وجمعت أنصاراً ودعماً، إلا أنها فضلاً عن عدم خرقها للقانون فإنها أيضاً لم تشكك في سلطة الحكومة. فلم تدع هذه الحركات إلى إجراء تغيير راديكالي في نظام الحكم في إسرائيل، كما لم تدع إلى تغيير في ترتيب الأولويات ولا إلى تغيير في سياسة الدفاع. وكان مطلبها محدداً، وقد انحلت هذه الحركات بعد قبول هذا المطلب (أو بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان لأسباب أخرى).

انقسم معسكر السلام في فترة الانتفاضة الثانية التي بدأت في أكتوبر ٢٠٠٠ . وقامت عشرات الجماعات - بعضها عشوائي وبعضها جيد التنظيم - ببلورة بدائل أيديولوجية لوجهة نظر الحكومة الإسرائيلية. ولم تحظ أغلب هذه

الجماعات بقدر كبير من اهتمام الجمهور. وكان أقصى ما حققته من نجاح في أفضل الأحوال هو نقل رسالة للجمهور عن طريق التليفزيون أو صحيفة نهاية الأسبوع. وكان القاسم المشترك بين هذه الجماعات في المقام الأول هو مطالبتها بوقف الاحتلال، ثم العودة إلى حدود١٩٦٧ مع تعديلات معينة، والجلاء عن المستعمرات، والتفاوض للتوصل إلى اتفاقيات سلام، وإقامة علاقات حسن جوار مع الدولة الفلسطينية وبناء اقتصاد ومجتمع على أسس سليمة على جانبي الحدود. غير أن هذه الحركات أيضاً كانت تعمل في إطار الاتفاق القومي. يتمتع كثيرون من نشطاء السلام بماض أمني مشرف، ولا ينتمون إلى اليسار الراديكالي على الإطلاق. وقد نشرت إحدى حركات السلام إعلاناً على مساحة كبيرة في الصحف يدعو إلى إجراء اتصالات تليفونية بين فلسطينيين وإسرائيليين. وقد أكدت هذه الحركة التي لا يمكن اعتبارها ناجحة تماماً على ارتباطها بالدولة ومبادئها. كما تم نشر إعلان آخر في الصحف يعترض على سياسة الحكومة، وكان عنوان الإعلان المكتوب بالخط العريض يقول: "لن نحارب ضد دولة إسرائيل". كان ناشرو الإعلان يسعون إلى التحذير من سياسة الاغتيالات الشخصية ومن ممارسات الجيش الإسرائيلي في المناطق، غير أن المبرر الذي استندوا إليه كان وطنياً: "فحكومة إسرائيل ترسل أبناءها لتنفيذ مهام سياسية لا علاقة لها بالأمن القومي لدولة إسرائيل". وقد ورد في الإعلان أيضاً: "إننا لن نحارب ضد المبادئ الأساسية لدولة إسرائيل وضد المبادئ الأخلاقية اليهودية التي تربينا عليها". وكما حدث في حالات أخرى فقد سعى الموقعين على الإعلان الذين وصفوا أنفسهم بأنهم "حركة فكرية ضميرية" إلى التأكيد على أنهم جنود وضباط مقاتلون.

وهناك منظمات أخرى تعتبر منظمات راديكالية، غير أن الفحص المتعمق لها يبين أنها لم تسع إلى تحدي الدولة. وأبرز مثال لهذه المنظمات منظمة "نساء متشحات باللون السود"، التي تأسست في يناير١٩٨٨ بعد شهر من الانتفاضة الأولى، كانت عضواتها - اللاتي تبنين رسالة تدعو لحرية المرأة أيضاً - يخرجن يوم الجمعة من كل أسبوع في مظاهرات في ميادين بالمدن الكبرى. ليس لهذه الحركة هيكل تنظيمي ثابت ولا مؤسسات ولا قيادة ولا متحدث رسمي، ولكنها مستمرة في العمل، وشعارها الأساسي "كفى احتلالاً". وتعد هذه الحركة أبعد ما تكون عن العنف، رغم أنها تجذب إليها الهجوم من أطراف عديدة. وقد نشرت الصحف أن المارة وقادة سيارات الأجرة يهاجمون المتظاهرات ويعتدون عليهن بسيل لا يتوقف من السباب. ولا تزال عضوات منظمة "نساء متشحات باللون الأسود" يروجن لرسالتهن من خلال الالتزام بالقانون. كما ينظمن احتجاجات ومظاهرات ولكن بدون تحد.

ظهرت بوادر تكاد تكون تحدياً من الجانب اليساري في الخريطة السياسية، تمثل في جماعات رافضي الخدمة العسكرية. ففي حرب لبنان، في أوائل الثمانينات، تأسست جماعة "هناك حد - يش جفول" التي شجعت أعضاءها على رفض الخدمة في القوات المقاتلة في لبنان. وقد ظلت الحركة تمارس نشاطها لأكثر من عشرين عاماً، وأصبحت في السنوات الأخيرة تؤيد مئات الجنود الذين يرفضون الخدمة في المناطق بدعوى حرية الضمير. كان الزعم الأساسي للرافضين هو أن تصرفهم ليس عصياناً مدنياً، وإنما هو تعبير عن توجه ضميري فردي. ويبدو في ذلك نوع من التحدي الظاهري، إذ أن جماعات الرفض تخرق القانون، كما أنها جماعات منظمة ولديها دافع أيديولوجي واضح للعمل. غير أنها ليس لديها مصدر للسلطة كبديل لسلطة الدولة. على العكس، لقد خفت صوت التحدي الصادر عنها نظراً للجوء الرافضين إلى المحكمة العليا طالبين منها الفصل في شرعية الاحتلال. أي أنهم بحثوا عن حل للمشكلة في إطار النظام وليس خارجه. وفي منشور نشرته إحدى جماعات الرفض - وهي جماعة "شجاعة الرفض - أومتس لساريف" التي دخل كثيرون من أعضائها السجن - وردت الفقرة التالية:

نحن ضباط وجنود مقاتلون في جيش الدفاع الإسرائيلي، تربينا على مبادئ الصهيونية وعلى التضحية والعطاء لشعب إسرائيل ولدولة إسرائيل، وقد كنا نخدم دائماً في الصفوف الأولى، وننفذ المهام التي نكلف بها، سواء كانت سهلة أم صعبة، من أجل الدفاع عن دولة إسرائيل ودعمها.. ونحن نضيف هنا أننا سنظل نخدم في جيش الدفاع الإسرائيلي في أي مهمة للدفاع عن دولة إسرائيل.

وقد أعرب الرافضون بهذا الكلام - وبكلام آخر صريح - عن معارضتهم للحرب في المناطق، ولكنهم لم ينكروا شرعية الدولة وجيشها.

لم تكن مسألة السلاح النووي وتأثيره - التي شغلت بال المجتمع المدني في كافة الدول الغربية - من الأمور المطروحة للنقاش في دولة إسرائيل. ورغم أن الجميع يعلمون بوجود مفاعل نووي في ديمونة، فقد ظل الموضوع محاطاً بقدر كبير من السرية. كما لم يؤد خطر اندلاع الحرب في العراق- الذي أخرج الملايين في كافة دول العالم للتظاهر في الشوارع- إلى جعل الإسرائيليين يخرجون عن هدوئهم.

كان أكبر تحد واجه إسرائيل هو التحدي القادم من صفوف اليمين. وكانت براعم هذا التحدي واضحة في الفترة السابقة على قيام الدولة، عندما كان تحالف المتطرفين يسعى لتحقيق أهداف قومية لا تتماشى مع حدود الاتفاق العام في ذلك الوقت. ولا تكاد هذه الفئة والفئات المشابهة لها تكون قد حظيت بانتباه من جانب الجمهور، وكانت الفترات التي

استمرت تمارس فيها نشاطها قصيرة. وقد أدت حرب يونيو١٩٦٧ إلى تزايد التحدي الذي يمثله اليمين. فقد كانت هناك منظمات عديدة تسعى للترويج لفكرة إسرائيل الكبرى، غير أن منظمة جوش إيمونيم كانت أبرز المنظمات التي تمثل الرأي العام اليميني في إسرائيل. وقد خاضت هذه المنظمة منذ بداية ظهورها صراعاً ضد السلطات من أجل ضمان حقها القانوني والأخلاقي في استعمار الأرض الواقعة على الجانب الآخر من الخط الأخضر، وتحديد الحدود الإقليمية لدولة إسرائيل. وكانت منظمة جوش إيمونيم في سنوات نشاطها تفي بمعايير التحدي للدولة. فقد طرحت أفكاراً قومية متطرفة مشبعة بنغمة مسيحانية تعبر عن رسالة وهدف، وتدعو لتغيير الخريطة الإقليمية لدولة إسرائيل. كان المستوى التنظيمي للمنظمة متميزاً منذ بداية تأسيسها، وقد تلقت دعماً للبنية الأساسية لها من المستعمرات والمدارس الدينية على حد سواء. والأهم من ذلك أن هناك قطاعاً (وإن كان محدوداً) من جماعات اليمين كانت له سلطة بديلة، كان يمثلها رجال الدين وكبار علماء التوراة، الذين كان لفتاواهم تأثير بعيد الأمد على اتجاهات وسلوكيات الفئة التي تمثل التحدي.

نظمت الحركة وأتباعها أنشطة تجاوزت حدود الاحتجاج ضد سياسة معينة، واعترضت على سلطة الدولة التي تكفل لها تبنى سياسة محددة. وقد اعترضت الحركة عند توقيع الاتفاقيات المؤقتة مع مصر في أعقاب حرب أكتوبر١٩٧٣ . كما احتجت واعترضت باستخدام العنف عندما حاولت الدولة الجلاء عن مستعمرات في عهد حكومة رابين الأولى، مثلما استخدموا العنف في مقاومة الجلاء عن قطاع ياميت في سيناء (رغم أن التشكيل السياسي للحكومة الموجودة في ذلك الوقت كان يوضح أنها حكومة قومية)، كما اعترضت الحركة عندما تبلورت اتفاقيات أوسلو في عهد حكومة رابين الثانية. كانت المظاهرات العنيفة ضد الاتفاقية التي صاحبها تحريض ضد رئيس الوزراء بمثابة تحد صارخ للحكومة بما يفي تماماً بمعايير التحدي. خالف أعضاء المنظمة الاتفاقية برعاية مجموعة منظمة من الشخصيات، كما قاموا بتبني أهداف أيديولوجية واضحة ومصدر سلطة بديل. وأعلن نشطاء المنظمة أن الحكومة ليس لها سلطة التنازل عن أي جزء من أرض إسرائيل، مستندين في ذلك إلى الوعد الإلهي. وقد تجاوز الاحتجاج حدود المعارضة المشروعة ووصل إلى حد التشكيك في سلطة الحكومة فيما يتعلق بالتنازل عن أي مساحة من الأرض. وفضلاً عن ذلك فقد طرح المستوطنون سلطة بديلة لسلطة الحكومة وكان مصدر هذه السلطة ديني شرعي. وبرز إنكار شرعية قرارات الحكومة بشكل خاص بين حركات المجتمع المدني، وليس بين صفوف اليمين المنظم بكافة أحزابه. وعلى سبيل المثال فقد عبرت حركة "هذه أرضنا – زو أرتسينو" عن مواقفها بصراحة. وكمثال واحد من أمثلة عديدة فقد ورد في حديث صحفي أدلى به موشيه فيجلين، وهو أحد قيادات الحركة لمجلة "نيكودا" (١٣) ما يلي:

"جاء الشرخ الذي نواجهه اليوم لأننا تركنا الصهيونية وتخلينا عنها. لم يعد للصهيونية وجود. لم يعد هناك سوانا نحن والرب وديانتنا اليهودية. والآن نحن مطالبون بأن نظهر حقيقتنا الداخلية، وهذا أمر رائع. فقد بدأت اليهودية بذلك تحتل مكان الصدارة الذي تستحقه".

تتمثل قمة نزع الشرعية عن الحكومة في اغتيال رئيس الوزراء يتسحاق رابين. حيث يعتبر كثيرون أن هذا الاغتيال يعبر عن تدهور الديموقراطية الإسرائيلية إلى أدنى حد ممكن، لدرجة نجاح العناصر التي تتحداها في السيطرة على جدول أعمالها وفي إجبارها على ما تتخذه من خطوات. لم يكن الاغتيال تصرف فرد مشوش، بل كان نتيجة توجه وجد له دعماً في المجتمع المدني. ويبدو أنه كانت هناك محاولة لتنصيب سلطة تفوق صلاحياتها الصلاحيات الممنوحة للمؤسسات السياسية المنتخبة. وكان افتراض أن هناك قوة تفوق سلطتها سلطة الدولة هو الذي أعطى الشرعية للاغتيال. فقد كان المستوطنون يتحدثون باسم "ضمير الشريعة" الملزم، فضلاً عن التجاء بعضهم إلى العنف الشديد ضد قوات الأمن. وكان الكتاب المقدس وكتب الشريعة اليهودية هي كتب القانون التي لا يمكن الاعتراض عليها (فظهر حكم الملاحقة "الذي استند إليه من أصدروا حكماً باعتبار رابين عدواً لليهود يقوم بملاحقتهم، وهو ما أجاز اغتياله شرعاً").

وفي أوج النضال من أجل الجلاء عن المستعمرات الكائنة في الضفة الغربية وقطاع غزة أعلن رجال الدين اليهودي هناك أن دور الصهيونية العلمانية قد انتهى. كان هذا موقف بعض رجال الدين المعروفين، ولم يكن قاصراً على المتطرفين. ونقل على نطاق واسع عن الحاخام شلومو جورين – الذي تولى في وقت من الأوقات منصب الحاخام الأكبر للجيش ولإسرائيل– قوله أن الجندي الذي يتلقى أمراً بإخلاء مستعمرة في الضفة أو القطاع يجب عليه رفضه. وكان رأيه أن تعاليم التوراة توجب الرفض التام لمثل هذا الأمر نظراً لأن "التعاليم الخاصة باستعمار هذه الأرض تماثل في قيمتها تعاليم التوراة بالكامل". كما طالب رجال الدين اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة "بتحكيم الضمير والمشاعر اليهودية، وتقييم مدى أخلاقية أي أمر يصدر". وبعد أن تبنت الحكومة الإسرائيلية مبادئ خريطة الطريق التي وضعها الرئيس بوش، أعلن مجلس رجال الدين اليهود بالضفة وغزة في يونيو٢٠٠٣ أن التنازل عن أي مساحة من هذه الأرض يعد خطيئة، وأن الحكومة لا تتمتع بالسلطة التي تتيح لها مخالفة قوانين التوراة. وأعلن رجال الدين المذكورين في أحد قراراتهم أن كل من في يده منع تنفيذ خريطة الطريق ولا يمنع تنفيذها، يرتكب مخالفة للأمر الديني "لا تهدر دم أخيك". وقد كان هذا قراراً شرعياً يتحدى سياسة الحكومة. صحيح أن رجال الدين المذكورين دعوا إلى عدم استخدام العنف

ضد قوات الأمن وإلى التعاون معها (وإلى إشراك قوات الجيش عند حضورها في مهمة الاستيطان بكل سرور) إلا أن تصريحاتهم كانت تمثل تحدياً لسيادة القانون في إسرائيل بكافة المعايير.

كان هناك أساسان آخران في نظرية عمل اليمين تسببا في تفاقم التهديد الذي يمثله هذا التحدي. أولاً، لم يكن من الممكن الاستجابة للمطلب المطروح على الحكومة. فقد كان المستوطنون المتطرفون يطالبون بتنفيذ سياسة شمولية لا يمكن تنفيذها بالوسائل المتعارف عليها في النظم الديموقراطية. فلا يمكن تحقيق خلاص الشعب والأرض بالمساومة والتنازلات، وإنما بقرارات متطرفة وقاطعة في اتجاه واحد. وكان من الممكن أن يؤدى خلاص الإنسان والشعب والأرض إذا جرى بطريقة المتعصبين أن يؤدى إلى انقلاب في نظام المجتمع والدولة. ثانياً، كانت المطالب التي طرحتها دوائر اليمين تزعم استنادها إلى إرادة الشعب لتجاوز الإجراءات الديموقراطية التي أتت بممثلين عن الشعب. وعلى حد قولهم فقد كان الكنيست والأحزاب الممثلة فيه، وكذلك استطلاعات الرأي التي يجرى نشرها من آن لآخر عناصر مضللة، تتسبب في انحراف الحكومة عن الطريق القويم، وكان هذا نمط عمل غوغائي يؤدى إلى تقويض أسس النظام الديموقراطي. وقد كان من يحذرون من تزايد قوة المجتمع المدني على حساب المنظمات السياسية الأخرى- التي تتمتع بالسلطة المستمدة من الناخبين وبالاتزان- يخشون من هذا الخطر على وجه التحديد. وكانت الطلقات التي اغتالت رابين في الميدان تمثل ذروة التحدي الذي كان يهدد النظام الديموقراطي في إسرائيل.

وبعد عشر سنوات من الاغتيال يبدو أن هناك آليات معينة قد استخدمت من أجل احتواء الخطر والحد منه. ومصدر هذه الآليات هو المجتمع المدني والدولة على حد سواء. وقد اتخذت التنظيمات اليمينية ذاتها إجراءات للتصدي للمتطرفين (الذين وصفتهم هذه التنظيمات بأنهم "أعشاب شيطانية") وقد كانت إدانة الاغتيال شاملة (وإن لم تكن تامة). فقد تم توجيه الاتهام إلى حفنة من المتطرفين في محاولة للتمييز بينهم وبين الأغلبية. وأكدت قيادات الاستيطان من جديد في كافة المناسبات أن ولاءها للدولة ولمؤسساتها مطلق. وقد عبرت مجلة "نيكودا" لسان حال المستوطنين عن هذا التوجه على النحو التالي:

من الصعب تقبل أن يعلن مجموعة من الشباب أياً كان حسن نيتهم أنهم لا يعترفون بشرعية الدولة وبقوانينها. ورغم الأزمة التاريخية الخطيرة وغير المسبوقة التي بيننا وبين الحكومة، فإن تلك الأيديولوجية لا يمكن أن يكون لها أي علاقة بنظرتنا الأساسية إلى دولة إسرائيل من وجهة نظر الصهيونية الدينية.. فعدم التقدم بطلب للحصول على تصريح بسير مظاهرة كتعبير عن الاحتجاج ضد الحكومة شيء.. وإنكار شرعية الدولة نفسها وبالتالي إنكار شرعية الحركة الوطنية اليهودية – التي كانت هي وليس سواها من عمل على إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل وعلى تهجير اليهود إليها بشكل جماعي وعلى بناء جيش يهودي مجيد يحرر أرض الآباء – شيء آخر مختلف تماماً.

كان ما أسهم في الشعور برسمية هذه الحركة الاحتجاجية هو تحول قيادة المستوطنين التي ترجع بداية نشأتها إلى المجتمع المدني، إلى أداة في أيدي الدولة، حيث جاء مجلس المستعمرات كجهاز حكم محلى مدعم بأموال الدولة ليحل محل حركة جوش إيمونيم. صحيح أن بعض المسئولين (ومنهم رئيس مجلس محلى مستعمرة "كدوميم") كانوا يؤيدون المتطرفين الذين تحدوا الدولة بدون أي تحفظات تقريباً، ولكن الأغلبية التزموا بضبط النفس. وكما سبق القول فإن الارتباط المادي بالدولة يقلل من مساحة المناورة التي يتمتع بها المجتمع المدني، وهو ما يسهم في نفس الوقت في احتوائه وفي إعادته إلى الطريق السوي إذا انحرف عنه. وهذا ما حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة. فعندما بدا أن الوضع في تلك المناطق قد ساده توتر بالغ، أشار نشطاء مجلس المستعمرات إلى ضرورة الالتزام بقرارات الحكومة التي انتخبها الشعب بشكل ديموقراطي. وحاولوا أثناء الأحداث – التي صاحبت إخلاء المستعمرات غير المرخص ببنائها في عام ٢٠٠٢ – توجيه الاحتجاج إلى مسارات مشروعة، ودعوا الأحزاب الصهيونية إلى الانسحاب من الحكومة التي تقوم بإخلاء المستعمرات. وكان للخوف من حدوث تدهور لا تحمد عواقبه تأثير مهدئ. حيث تنصلت منظمات وشخصيات ومؤسسات تمثل المستوطنين أنفسهم ممن يتحدون الدولة، وأعلنت تمسكها بالسلطة السيادية المشروعة في دولة إسرائيل. وتواجه آلية التصحيح المذكورة الآن اختباراً صعباً نظراً لعدم اعتراف رجال الدين اليهودي في الضفة وغزة بشكل صريح بسلطة الحكومة فيما يتعلق بالجلاء عن أي أرض.

استخدمت الأحزاب السياسية – التي استمدت بعض أسس عملها من المجتمع المدني – آلية تصحيحية أخرى. وكان أبرز مثال على ذلك هو دخول بنى أيالون وموشيه فيجلين زعماء التمرد ضد اتفاقية أوسلو إلى ساحة العمل الحزبي كل تحت راية حزبه. كان نموذج "التحالف السياسي" أحد التفسيرات المقنعة التي فسرت احتواء التحدي الذي تعرضت له دولة إسرائيل. ويصف هذا النموذج المشاركة في العمل السياسي المباشر بواسطة هيئات حكومية وأحزاب سياسية. فقد كان لكل حركة من الحركات التي تعتبر متطرفة حزباً متحالفاً معها يستوعب رسائلها ويترجمها إلى مطالب سياسية مقبولة. وبحسب طبيعة الأمور فإن الأحزاب السياسية – أياً كان مدى تطرفها – تحظى بالقبول من النظام السياسي. ورغم قانون الأحزاب شديد الصرامة فإن دولة إسرائيل لم تكمم الأحزاب السياسية، وسمحت حتى لتلك الأحزاب التي

تتخذ مواقف شديدة الابتعاد عن مواقف المركز السياسي بالمشاركة في الحياة السياسية. وعلى مدى عمر دولة إسرائيل الذي بلغ خمسين عاماً لم تستبعد السلطات سوى حزب واحد – وهو حزب كاخ – من المشاركة في الحياة السياسية، ومن السعي لتنفيذ برنامجه السياسي. ولا يزال ممثلو هذا الحزب يمارسون نشاطهم في الساحة السياسية دون قيد. وأما باقي الأحزاب السياسية المعتدلة والمتطرفة، القريبة من الإجماع العام والبعيدة عنه على حد سواء فقد شاركت في اللعبة السياسية في الإطار القانوني المعترف به. وهذا ما حدث أيضاً مع احتجاج اليمين الذي كان لديه مصدر سلطة بديل، والذي كانت أساليب عمله متطرفة تتسم بالعنف أحياناً، والذي أحدث باحتجاجه شرخاً في المجتمع الإسرائيلي. فقد أدى التسرب التدريجي للتحدي الذي مثله هذا الاحتجاج إلى ساحة العمل الحزبي إلى انقسام في خريطة الأحزاب السياسية، إلا أن ذلك تسبب أيضاً في احتواء الاحتجاج الذي عبر عنه المجتمع المدني وجعل مضامينه جزءً من المضامين التي تطرحها أحزاب النظام. إن كثرة الأحزاب في إسرائيل ربما لا يسهم في استقرار النظام، وربما لا يتسبب في تطور عملية اتخاذ القرار، إلا أنه يقلل من حجم التحدي الذي يمثله المجتمع المدني.

جاءت الآلية التصحيحية الثالثة التي ساهمت في احتواء تطرف اليمين من جانب الدولة نفسها. فقد أصدرت الدولة مجموعة من القوانين فرضت بها بكافة الطرق حظراً على التحريض والتشجيع على استخدام العنف، ودعمت بذلك من سلطتها. فللدولة دور هام في تحديد الحدود الاجتماعية، ومن بين الوسائل التي تستخدمها للقيام بذلك اتخاذ إجراءات موجهة وأخرى غير موجهة. ويقصد بالإجراءات الموجهة، الاستخدام الفوري والصريح للقوة من أجل احتواء التحدي، بينما يقصد بالإجراءات غير الموجهة خلق أجواء ترفض تماماً أي مخالفة للنظام العام وأي طرح لسلطة بديلة. لم يؤد اغتيال رئيس الوزراء إلى إسكات صوت المعارضة. ولم يتم تجريم المحتجين والمعارضين "باستثناء مجموعة من أتباع ميئير كهانا (١٤) وتعرضت القيادات التي خرجت عن المبادئ التي كان متفقاً عليها في الماضي للإدانة والنقد اللاذع. ولا تزال تتردد بعض الأصوات التي تعتبر القرارات السياسية المختلف عليها "ممارسات غير ديموقراطية تتعارض مع إرادة الشعب"، غير أن الأجواء أكثر هدوءً. ولا يزال هذا الاغتيال يلقى بظلاله على المجتمع المدني في إسرائيل. كما تحاول الحكومة التوصل إلى اتفاق عام وتفاهم بين الجميع. ولا يشهد الضعف الظاهري للحكومة (فيما يتعلق بالتحفظ على إخلاء مستعمرات على سبيل المثال) على تخوف من قوى خفية أو ظاهرة في المجتمع المدني، بل يشهد على وجود اعتبارات سياسية استراتيجية جاءت ثمرة لقرار اتخذ بعد دراسة.

وإذا استمرت آليات الاحتواء الحالية في العمل، يبدو أن الخطر الذي يهدد النظام الديموقراطي في إسرائيل سوف يقل.

لم يأت التحدي من أوساط اليمين وحدها. فلدى السكان العرب في إسرائيل أسباب كافية للدخول في مواجهة مع السلطة الرئيسية. فانعدام المساواة بين العرب واليهود في الدولة هو أمر من الأمور المشهورة التي لا تحتاج إلى دليل لإثباتها. فلا تزال الحكومة تتجاهل المشكلات التي يتعرض لها المجتمع العربي بداية بأزمة الأراضي، ومروراً بعدم وجود بنية تحتية في القرى العربية، ونهاية بتفاقم البطالة والجمود الاقتصادي. والأدهى من ذلك أن العرب كما سبق القول ليسوا شركاء في رموز الدولة. فهم لا يؤيدون حلم اليهود بالعودة إلى صهيون، ولا يشعرون بالحنين إلى تجميع الشتات اليهودي. فالعرب مجموعة "خارجة" عن المركز السياسي الأيديولوجي من كافة النواحي. ويجب إرجاع هذا الخروج عن المركز السياسي والأيديولوجي إلى إقصاء النظام لهم وإلى اختيارهم لذلك على حد سواء. ولا يزال ظل قتلى أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ (١٥) الثلاثة عشر يخيم على العلاقات بين اليهود والعرب ويتسبب في اغتراب متزايد بين الطرفين. أدى النزاع مع الفلسطينيين إلى تزايد تعبير الجمهور اليهودي عن الكراهية والعنصرية تجاه العرب وتزايد شعور العرب – الذين يعانون من عدم مساواة ملموس – بنبذهم وإقصائهم. ورغم تزايد عدد أعضاء الكنيست العرب مؤخراً، إلا أنهم غير قادرين على إحداث تغيير فعلي في أوضاع ناخبيهم. وتعد هذه الظروف تربة ملائمة للنشاط الذي يمثل تحدياً للنظام. وقد كان هناك حدثان يمثلان تحدياً للنظام حُفرا في تاريخ إسرائيل منذ قيامها حتى الآن، وهما يوم الأرض (١٩٧٦) وأحداث أكتوبر (٢٠٠٠). كان الاحتجاج في كلتا الحالتين يتسم بالشدة والعنف، ووصل إلى حد إراقة الدماء. ورغم هذا فإن التحدي فيهما لم يكن خطيراً. أولاً، لأن الاحتجاج كان تلقائياً وكان مستواه التنظيمي منخفضاً. وثانياً، لأن الاحتجاج كان مؤقتاً وانتهى بعد فترة محدودة (بعد أن ردت السلطات عليه بحزم). وثالثاً، لم يكن هناك مصدر سلطة بديل. فلم يكن العرب يعتبرون أنفسهم مواطنين تابعين لكيان سياسي آخر، بل ولم يطالبوا بتغيير وضعهم القانوني في دولة إسرائيل. على العكس، لقد احتجوا بشدة على اقتراح بأن يصبح بعضهم (في المثلث) تابعين من الناحية القانونية للفلسطينيين.

ومع هذا تتجه النية إلى خلق سلطة بديلة تتمثل في صورة برلمان عربي "يقوم بتنظيم جماهير العرب من الناحية القومية، ويحدد طبيعة العلاقة مع النظام الإسرائيلي، ويكون وسيلة للنضال تمنع انزلاق جماهير العرب إلى النضال في إطار الكنيست وحده". وقد أيد هذه الفكرة ٧٣,٥٪ من السكان العرب، وذلك حسبما ورد في استطلاع الرأي الذي نظمه

المركز العربي اليهودي للسلام في جفعات حبيبه، وتبدو هذه الفكرة كأنها تحد بالغ يهدد النظام. إلا أن الداعين لها أكدوا (وهذا بسبب القيود التي يفرضها القانون أيضاً) أنه لا يجب النظر إلى هذه الفكرة على أنها فكرة انفصالية، كما أكدوا أنهم لا ينكرون حق دولة إسرائيل في الوجود. وقد دعا قادة الجمهور العربي إلى تفضيل القنوات الرسمية – التي تتمثل في انتخابات الكنيست – كوسيلة لتحسين أوضاع العرب. وبناء على هذا الاستطلاع فإن أغلبية كبيرة من عرب إسرائيل (٧٨٪) يرفضون الانضمام إلى الدولة الفلسطينية التي من المفترض قيامها في المستقبل. وبالتالي فقد قام النظام باحتواء هذا الاحتجاج – بواسطة لجنة المتابعة لعرب إسرائيل وممثلي الأحزاب العربية في الكنيست – بطرحه مطالب بخصوص عرب إسرائيل من خلال القنوات المؤسسية.

وأخيراً، يوضح استعراض القضايا محل الخلاف التي يمكنها أن تدفع منظمات المجتمع المدني إلى الاعتراض على سلطة الدولة وعلى قوانينها أن المجتمع المدني لم يمثل تحدياً فعلياً للدولة. فقد قام من لا ينتمون إلى التيار المركزي في اليهودية والمضطهدون والكادحون، والمدافعون عن البيئة والنساء ونشطاء السلام والمستوطنون والعرب بالاحتجاج على سياسة الحكومة، وطالبوا بتغيير ترتيب الأولويات، بل وبتغيير الأولويات نفسها، ولكن مواقفهم وأنشطتهم لم تكن تمثل تحدياً للنظام. ولا يعنى هذا أن النظام الديموقراطي لم يتعرض لخطر فعلى على مر السنين، ولكن آليات احتواء الخطر ظلت تعمل بكفاءة حتى الآن. ومع هذا فإن تزايد الوعي بحقوق الفرد في إسرائيل يكفل الشرعية للاحتجاج. حيث يجوز الاختلاف مع النظام ويمكن التعبير عن الخلاف بواسطة احتجاج قوى. وهذه الإجازة- وهى من القيم التي تتماشى مع القانون- هي وسيلة فعالة لمكافحة تحدي النظام. وجدير بالذكر أن إسرائيل المعاصرة ليس بها ولو حركة احتجاجية واحدة تنتقد النظام أو تعترض على المسلمات أو تقوض المبادئ الهامة، أو كما قال أحد المحللين "تبصق في وجه المجتمع". وقد توقفت البرامج الفكاهية الشهيرة التي كانت تهتم بالنقد الاجتماعي. وظل المجتمع المدني حتى في عصر السياسة الجديدة يتسم بالالتزام وضبط النفس، ولا يمثل تحدياً لا يستطيع النظام مواجهته.

---

١ . **يسرائيل كستنر (يسرائيل رودولف كستنر)**: ولد في مدينة كلوزينبرج بترنسيلفنيا في عام ١٩٠٦ . حاصل على درجة الدكتوراه في القانون، عمل كصحفي في صحيفة يومية صهيونية، وكان من النشطاء في مساعدة منكوبى أحداث النازي. هاجر إلى فلسطين في عام ١٩٤٧ . بفضل خبرته كصحفي تم تعيينه بعد قيام دولة إسرائيل في منصب المتحدث باسم وزير التجارة والصناعة آنذاك دوف يوسف، وقد اتهم بمساعدة النازيين في قتل يهود المجر فيما عرف باسم قضية كستنر، وأدانته المحكمة بهذا الاتهام، فقدم طعناً أمام المحكمة. وفي ٤ مارس ١٩٥٧ قام ثلاثة شباب إسرائيليين بالتربص له عند منزله واغتياله، وكانت هذه العملية هي أول عملية اغتيال سياسي تجرى في إسرائيل.

٢ . **شينوي وداش**: شينوي هي حركة التجديد الاجتماعي والسياسي. أسسها مجموعة من أساتذة جامعة تل أبيب برئاسة أمنون روبنشتاين ويوناتان شابيرا وآشير أريان وآخرين في بداية ١٩٧٤ . ومن بين أهداف الحركة: دعم النظام الديموقراطي، والنضال من أجل نزاهة الحكم، والدفاع عن حقوق المواطن، ومنع الإكراه الديني، وضمان المساواة في الحقوق وتحرير الاقتصاد ودفع عملية السلام مع الدول العربية والفلسطينيين.

أما داش (الحركة الديموقراطية للتغيير)، فهو حزب وسط شارك في الكنيست التاسع برئاسة البروفيسور يجئال يادين. تضمن أعضاء سابقين في حزب العمل والليكود. انضم الحزب إلى حكومة بيجين عام ٧٧، ولكنه كان ذا قوة محدودة لذا لم يستعن به بيجين في تشكيل الائتلاف الحكومي. خلال عام بعد ذلك بدأ الحزب في التفكك إلى كتل برلمانية.

٣ . **ناطورى كارتا**: جماعة من الجماعات اليهودية الأرثوذكسية شديدة التدين. ولا تعترف هذه الجماعة بدولة إسرائيل، لأنها قامت على أيدي مجموعة من الآثمين خالفوا مشيئة الرب بعملهم بدلاً من انتظار قدوم المسيح المخلص، الذي من المفترض أن يقيم مملكة تكون مملكة الكهنة والقديسين. وتعتبر هذه الجماعة ذكرى تأسيس دولة إسرائيل يوم صوم وحداد. تضم هذه الجماعة بضع مئات من الأسر، تعيش أغلبيتها الساحقة في حي مائه شعاريم بالقدس في شبه عزلة. ولا تستخدم اللغة العبرية سوى في الصلاة والتعليم الديني لأنها تعتبرها لغة مقدسة يمكن أن يدنسها استخدامها لأغراض دنيوية. وبالتالي فإن أعضاءها يستخدمون لغة البيدش في حياتهم ومعاملاتهم اليومية.

٤ . **عيد الاستقلال**: هو الاسم الذي يطلقه اليهود الإسرائيليون على ذكرى تأسيس دولة إسرائيل، والذي عُرف في المصطلحات السياسية الفلسطينية باسم النكبة.

٥ . **مزوزاه**: رقية تعلق على أبواب البيوت اليهودية. وهى عبارة عن علبة صغيرة بها قطعة من جلد حيوان ومنقوش عليها الفقرتان التي تستهل بهما الوصايا العشر في سفر التثنية. وتلف قطعة الجلد المذكورة جيداً وتثبت بطريقة معينة بحيث لا يظهر منها سوى كلمة "شدى" وهى اختصار لثلاث كلمات عبرية تعنى "حارس أبواب إسرائيل"، وهو أحد أسماء الرب في الديانة اليهودية. وتثبت المزوزاه على أبواب البيوت وأبواب الحجرات في وضع مائل مرتفع قليلاً من ناحية

اليمين. ومن المفترض أنها تطهر البيت وتحميه من الخطيئة. وقد جرت العادة لدى اليهود المتدينين على تقبيلها عند دخول البيت أو الخروج منه.

٦ . **الفهود السود**: منظمة تشكلت في السبعينات تحت ضغط أزمة الفقر والتمييز الاجتماعي ضد اليهود الشرقيين. تولى قيادتها عدد من المهاجرين من المغرب مثل إيفين كرميئيلي. وقد جاء اختيار الاسم تشبهاً بالفهود السود في الولايات المتحدة، وكإشارة واضحة إلى التمييز العنصري الذي يتعرض له أبناء الطوائف الشرقية في إسرائيل.

٧ . **حركة القوس الديموقراطي الشرقي - هاكيشيت هاديموقراطيت هامزراحيت**: حركة اجتماعية غير برلمانية هدفها التأثير على جدول الأعمال العام في إسرائيل، بحيث تغير من قيمه الاجتماعية والانسانية بما يكفل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. وتتركز اهتماماتها على مجالات الأرض والتعليم والعمل.

٨ . **فيكي كنافو**: (٤٤سنة) أم معيلة، مطلقة سبق أن تزوجت مرتين، ولديها ثلاثة أطفال. مناضلة من أجل حقوق النساء المعيلات. قامت بمسيرة قطعت خلالها ٢٠٠ كيلو مترا سيراً على الأقدام من متسفيه رامون إلى القدس. وقد انضم إليها في مسيرتها عشرات النساء، وقد حظيت بشهرة بالغة عام٢٠٠٤، غير أن نضالها لم يسفر عن أي شيء وسرعان ما أصبح طي النسيان.

٩ . **مركز أدفا**: مركز مدني، يقوم بتقييم ونقد الخطوات التي تُتخذ في مجالات الميزانية والإسكان والصحة والرفاه والتربية والضرائب والخدمات الاجتماعية في إسرائيل، ومدى تأثيرها على المجتمع الإسرائيلي عامة، وعلى الجماعات المختلفة التي تشكله. يصيغ مركز أدفا توصياته انطلاقا من التطلع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في إسرائيل.

١٠ . **نساء متشحات باللون الأسود (ناشيم بشاحور)**: حركة سلام إسرائيلية. نشأت في القدس في يناير ١٩٨٨، بعد شهر من اندلاع الانتفاضة الأولى. كان احتجاج الحركة يأخذ شكلاً ثابتاً، وهو تجمع مجموعة صغيرة من النساء من الساعة الواحدة إلى الساعة الثانية ظهر يوم الجمعة في ميادين معينة، رافعين لافتات سوداء عليها صورة يد مكتوب عليها "كفي احتلالا". ولسهولة أسلوب الاحتجاج المذكور، سرعان ما انتشر في إسرائيل. وتلي ذلك في التسعينات قيام حركات مماثلة في دول عديدة. وقد حصلت هذه الحركة على عدة جوائز سلام عالمية.

١١ . **نساء متشحات باللون الأخضر (ناشيم بياروك)**: حركة نسائية يمينية إسرائيلية. تدعو إلى عدم الانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة. نشأت عام١٩٩٣، وتقوم بتنظيم مظاهرة احتجاج أسبوعية. شعار الحركة "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بموجب توراة إسرائيل". وبالتالي فإن الحركة تناهض أي انسحاب من المناطق المحتلة التي تعتبرها جزءً من أرض إسرائيل.تبنت الحركة هذا الاسم بعد مظاهرتها الولي التي ارتدت فيها عضواتها قبعات خضراء وكانت احتجاجاً على السعي لإعادة إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧,

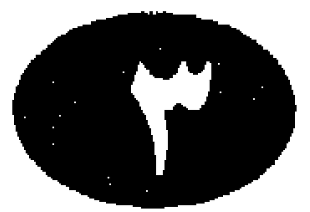
١٢ . **يوفال نري**: ملازم أول بالجيش الإسرائيلي. كان يقود سرية دبابات أثناء حرب١٩٧٣ . تعرضت أغلب دبابات السرية للتدمير في الحرب ورغم ذلك فقد عمل على إخلاء جنوده المصابين. شارك في اشتباك المزرعة الصينية على الجبهة المصرية، وأصيب فيه إصابة بالغة وتم نقله إلى مؤخرة الجيش للعلاج. وقد حصل على وسام البطولة من الحكومة الإسرائيلية عن أدائه في حرب أكتوبر١٩٧٣ .

١٣ . مجلة نيكودا: مجلة ناطقة بلسان مجلس المستعمرات في الضفة وغزة. مقر هيئة تحريرها القدس. ويرأس تحريرها أوري أليتسور الصحفي بصحيفة يديعوت أحرونوت.

١٤ . **ميئير كهانا (١٩٣٢-١٩٩٠)**: ولد عام ١٩٣٢ في حي بروكلين بمدينة نيويورك في الولايات المتحدة. درس في مدرسة يونيفرسيتي الدينية اليهودية في نيويورك، كما درس العلاقات الدولية وحصل على درجة الماجستير في القانون من مدرسة الحقوق بنيويورك. هاجر لإسرائيل عام١٩٧١ . كان عضواً في الكنيست الحادي عشر. أسس جمعية الدفاع اليهودية في نيويورك عام١٩٦٨ . وأسس حركة كاخ اليمينية المتطرفة في إسرائيل عام١٩٧٤ وتولى قيادتها حتى وفاته. كما كان من نشطاء حركة بيتار وحركة بنى عكيفا. قتل في ٥نوفمبر١٩٩٠ في نيويورك.

١٥ . **أحداث أكتوبر٢٠٠٠**: يقصد بهذا المصطلح استخدام القوة والذخيرة الحية لقمع مظاهرات عرب إسرائيل السلمية التي نظموها تضامناً مع إخوانهم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين في بداية انتفاضة الأقصى. وقد أطلقت الشرطة وحرس الحدود الإسرائيليين النار في هذه المظاهرات عن قصد على المتظاهرين العرب فقتلت ثلاثة عشر منهم، وهناك تصريحات لمسئولين إسرائيليين وتسيب لتوجيهات إيهود باراك رئيس الوزراء في ذلك الوقت إلى مفتش عام الشرطة أثناء جلسة الحكومة الإسرائيلية التي ناقشت الموضوع توحي بأن هذا العنف تم بتوجيه من رئيس الوزراء نفسه. وقد جرت العادة على استخدام تعبير أحداث في الخطاب السياسي الإسرائيلي عندما يكون المر متعلقاً بقتل عرب، للتقليل من شأن الموضوع. ومثال ذلك الإشارات المتكررة في الكتب التاريخية والسياسية الإسرائيلية إلى أحداث ١٩٢٩ وأحداث ١٩٣٦ وغيرها.

◆ دراسات ◆



"أكاذيب عن السلام"
حرب باراك وشارون ضد الفلسطينيين
(المقدمة والفصل الأول) - سنوات أوسلو: توقعات خائبة

بقلم: تنيا رينهارت - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

◆ المقدمة:

أقيمت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ بعد حرب يسميها الإسرائيليون حرب الاستقلال، ويسميها الفلسطينيون النكبة. كان هناك شعب مضطهد يبحث لنفسه عن مأوى وعن دولة، وقد دفع شعب آخر ثمناً فادحاً لذلك. أثناء حرب ١٩٤٨ طرد الجيش الإسرائيلي أكثر من نصف الشعب الفلسطيني - الذي كان عدده يصل إلى مليون وثلاثمائة ألف نسمة - من وطنه. ورغم أن إسرائيل الرسمية تزعم أن أغلب اللاجئين قد فروا ولم يُطردوا، إلا أنها لم تسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم، وذلك بما يتعارض مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨. وبالتالي فقد تم الحصول على الأرض الإسرائيلية عن طريق التطهير العرقي الذي تعرض له أبناؤها الفلسطينيون الذين ولدوا فيها.

لم يكن هذا هو التطهير العرقي الأول من نوعه في تاريخ العالم. ولو كانت إسرائيل قد توقفت عند ما حدث في عام ١٩٤٨ لكان من الممكن في اعتقادي أن أتعايش مع هذا الأمر. فقد نشأت كإسرائيلية على أمل أن الخطأ الأول الذي صاحب تأسيس دولة إسرائيل سوف يُغفر لها في يوم من الأيام، نظراً لأن جيل المؤسسين كان يعمل معتقداً أن هذا هو الطريق الوحيد لإنقاذ الشعب اليهودي من خطر وقوع محرقة أخرى.

غير أن الأمر لم يتوقف ولم ينته عند ذلك الحد. ففي عام١٩٦٧ بعد حرب مع ثلاث دول عربية مجاورة احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان. ثم أعيدت شبه جزيرة سيناء في النهاية إلى مصر بناء على اتفاقية سلام وقعت بين الدولتين (واكتمل الانسحاب الإسرائيلي منها عام ١٩٨٢). ولا زالت إسرائيل تحتفظ بباقي الأراضي التي احتلتها عام١٩٦٧. وأثناء حرب١٩٦٧ فرت موجة جديدة من اللاجئين من الضفة الغربية وقطاع غزة (ووفقاً للمصادر الإسرائيلية كان عددهم ٢٥٠ألف نسمة). ولا زال هناك نحو ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في تلك المناطق الآن، في ظل احتلال إسرائيلي، وهم محاطون بمستعمرات إسرائيلية بنيت على أرضهم.

وقد حذر الفيلسوف والعالم الإسرائيلي يشعياهو ليبوفيتس في حينه من الاحتلال وآثاره. وكتب في عام١٩٦٨ ما يلي:

"إن الدولة التي تسيطر على شعب معاد يتراوح تعداده بين ١,٥ مليون و٢ مليون (وهو عدد الفلسطينيين في المناطق المحتلة في ذلك الوقت) لابد أن تكون بالضرورة دولة مخابرات بكل ما يترتب على ذلك من تأثير على مجال التعليم وحرية التعبير والفكر والنظام الديمقراطي. وستنتقل إلى إسرائيل أيضاً عدوى الفساد الذي يتسم به أي نظام استعماري. وستضطر الدولة للعمل على قمع حركة عصيان عربية من ناحية، واكتساب متعاونين من الجانب العربي من ناحية أخرى. كما أن هناك خوف من فساد الجيش الإسرائيلي - الذي كان حتى الآن جيشاً شعبياً - نظراً لتحوله إلى جيش احتلال، وتحول قادته إلى حكام عسكريين مماثلين لأقرانهم لدى الشعوب الأخرى".

لم يستمع الكثيرون لتحذيرات ليبوفيتس في ظل أجواء نشوة القوة التي كانت تسود في إسرائيل في ذلك الوقت. فقد تحسنت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بعد انتصار١٩٦٧ الذي أثبت أن إسرائيل يمكن أن تكون رصيداً استراتيجياً

ذا قيمة كبيرة في الحفاظ على المصالح الأمريكية بالمنطقة. وقد شعرت إسرائيل بعد دعم الولايات المتحدة لها بأنها قادرة على تحقيق أي شيء تريده. وفي عام ١٩٨٢، قاد آريئيل شارون - وكان وزير الدفاع في ذلك الوقت - إسرائيل إلى مغامرة جديدة في لبنان. وكانت أهدافه الطموحة هي إقامة "نظام جديد" في الشرق الأوسط، وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيق سيطرة إسرائيلية دائمة على جنوب لبنان. وأدى هذا الهجوم إلى مقتل أكثر من ١١ ألف لبناني وفلسطيني. ورغم أن الوعي الإسرائيلي كان ينظر إلى حرب لبنان على أنها هزيمة، فقد ظل الجيش الإسرائيلي في الأرض المحتلة في لبنان حتى مايو ٢٠٠٠، بينما استمر احتفاظ إسرائيل بالأراضي الفلسطينية التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧ دون أي مشكلة.

أدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) إلى حدوث تغيير. فقد اكتشف المجتمع الإسرائيلي أن ثمن الاحتلال العسكري لأراضي الفلسطينيين فادح. وأدرك كثيرون أن تحذير ليبوفيتس قد أصبح واقعاً، ولم يعد في استطاعتهم الاستمرار بالتسليم بهذا الاحتلال من الناحية الأخلاقية (١). وعلى الجانب الفلسطيني أيضاً أصبح النضال من أجل الاستقلال قائماً للمرة الأولى على أساس الاعتراف الصريح بحق إسرائيل في الوجود (في حدود ما قبل١٩٦٧). وكما سنرى في موضع لاحق، ففي جلسة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت عام١٩٨٨ لمناقشة الانتفاضة دعا المجلس إلى تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين مستقلتين. وأصبح النضال ضد الاحتلال نضالاً مشتركاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين. حيث نظمت جماعات المعارضة الإسرائيلية مظاهرات في المناطق، ودعت قيادات فلسطينية إلى الحديث في جامعات إسرائيلية. وفي أحد الأحداث الكثيرة التي شهدها النضال المشترك تم سجن ٢٧ عضواً من حركة "العام الحادي والعشرين" (٢) الإسرائيلية (ومن بينهم مؤلفة هذا الكتاب) لمدة خمسة أيام بعد قيامهم بمظاهرة في الضفة الغربية.

في عام ١٩٩٣ بدا أن نهاية الاحتلال قد اقتربت، واعتقد الكثيرون أن اتفاقيات أوسلو التي وقعت في واشنطن في الحادي عشر من سبتمبر في ذلك العام ستؤدى لانسحاب إسرائيلي من المناطق المحتلة وقيام دولة فلسطينية. غير أن الأمور لم تسر على هذا النحو. وكما سنرى في موضع لاحق فإن القيادة السياسية لمعسكر السلام الإسرائيلي قد حولت روح الوفاق التي شهدتها اتفاقيات أوسلو إلى أداة جديدة وذكية لاستمرار الاحتلال (٣).

تصف القيادة العسكرية الإسرائيلية الحرب الحالية ضد الفلسطينيين بأنها "النصف الثاني من حرب١٩٤٨". وقد استخدمت القيادة العسكرية الإسرائيلية هذا الوصف منذ أكتوبر ٢٠٠٠، مع اندلاع الانتفاضة الثانية. والآن أصبح واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك أن المقصود باستخدام هذا المصطلح هو أن عملية التطهير العرقي التي بدأت في عام١٩٤٨ لم يتم منها سوى نصفها، مما أسفر عن بقاء مساحات كبيرة للغاية في أيدي الفلسطينيين. ورغم أن أغلب الإسرائيليين قد تعبوا من الحروب ومن الاحتلال فإن القيادتين العسكرية والسياسية في إسرائيل لا يزالا يحركهما السعي إلى الاستيلاء على مزيد من الأرض وموارد المياه والقوة. وإذا نظرنا إلى الأمور من هذه الوجهة سنرى أن حرب١٩٤٨ كانت مجرد خطوة أولى في استراتيجية بعيدة المدى وطموحة.

وسيركز هذا الكتاب على عصر ما بعد أوسلو، وسيتابع سياسة إسرائيل في السنوات الثلاث التي مضت منذ بدأ تولى إيهود بارك لرئاسة الوزراء. وقد انتهيت من تأليف الكتاب في صيف عام٢٠٠٢، وهى أسوأ فترة في تاريخ إسرائيل حتى الآن. وكما سنرى في موضع لاحق فإن التغيير في سياسة إسرائيل في تلك الفترة لم يكن رداً تلقائياً على الإرهاب، ولا تصرفاً يتطلبه الدفاع عن النفس، بل كان خطة منهجية ومحسوبة.

تم تأليف الكتاب خلال العامين الأولين من انتفاضة الأقصى، بعد أن أصبح واضحاً لي أن هناك آلية لحجب المعلومات تستخدم في المجتمع الإسرائيلي، وتمتد إلى أغلب وسائل الإعلام الغربية. وكان ما تم إبرازه في الخطاب السياسي الإسرائيلي هو ما أشار إليه رئيس الوزراء الأسبق أهود باراك من تقديمه عرض سخي غير مسبوق رفضه الفلسطينيون. وكان هدفي الأساسي من الكتاب هو فهم ما جرى في الواقع. يعتمد الكتاب في الأساس على الوقائع، ولكن النتائج التي يتوصل إليها لها بالطبع انعكاساتها. فالمشكلة ليست في تهديد الفلسطينيين لوجود إسرائيل، بل العكس، فقد قرر باراك والمنظومة العسكرية إلغاء اتفاقيات أوسلو، وشنوا هجوماً على الفلسطينيين. ولو كان الأمر كذلك فإن موقف المجتمع الإسرائيلي والعالم مما يحدث يجب أن يكون مختلفاً.



(الفصل الأول)
سنوات أوسلو: توقعات خائبة

تصف إسرائيل ممارساتها ضد الانتفاضة الفلسطينية بأنها حرب دفاعية. وتزعم إسرائيل أن الفلسطينيين إرهابيون يتسمون بالعنف والتعصب والتطرف، ويرفضون مقترحات السلام التي تقدمها لهم إسرائيل، ومهما كان ما تعرضه عليهم فإنهم دائماً يريدون المزيد. فهم متطرفون مستعدون للتضحية بحياة أبنائهم من أجل بضعة سنتيمترات أخرى مما يعتبرونه

أرضهم، وهدفهم الحقيقي هو "إلقاء إسرائيل في البحر". وقد قام رئيس الوزراء السابق إيهود باراك بصياغة ذلك على النحو التالي: "لم يتمكن عرفات بعد من جعلي أقتنع بأنه على استعداد للاعتراف بوجود دولة إسرائيل".

ولكن دعونا نتوقف للحظة وتحاول أن نتذكر. فقد كان هؤلاء الفلسطينيون هم نفس الفلسطينيين الذين مدوا أيديهم للسلام مع إسرائيل في أوائل العقد التاسع من القرن العشرين. وفي سبتمبر ١٩٩٣ تم توقيع اتفاقيات أوسلو في مراسم علنية في البيت الأبيض، واعتبر الكثيرون حفل التوقيع بداية عصر جديد من الوفاق. وكان شهر سبتمبر ١٩٩٣ بالنسبة لأغلب الفلسطينيين شهراً غير عادى ساده التفاؤل. وقام بعض أعضاء "صقور فتح" - وهى وحدات عسكرية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية - بالتنازل عن سلاحهم، وتحدثوا في أحاديث أذاعها التليفزيون الإسرائيلي عن بداية عصر جديد من السلام والتعايش المشترك وحسن الجوار. وقيل الكثير عن التشابه والتقارب بين الشعبين. وكان هناك شعور حقيقي بأن هذه بداية صفحة جديدة تبدأ بالصفح عما حدث في الماضي.

كانت مراسم الاحتفال الذي عقد في البيت الأبيض قمة مسيرة السلام التي بدأت قبل ذلك بفترة طويلة. فقد كان هناك خطان رئيسيان يسودان في المجتمع الفلسطيني ويعبران عن آراء أبنائه: الأول يعتقد أن على الفلسطينيين معارضة أي فكرة لا تكفل عودة فلسطين بالكامل، بل "وإلقاء إسرائيل في البحر". والثاني يدعو إلى التوصل إلى حل يعتمد على وجود شعبين، ويدعو إلى البحث عن نموذج للتعايش بين الشعبين. وكان التفكير في فكرة قيام دولتين بمثابة تنازل كبير من جانب الفلسطينيين، يرتبط بالتنازل عن نسبة تصل إلى ٧٨٪ من مساحة الوطن الفلسطيني التاريخي (حيث لا تمثل الضفة الغربية وقطاع غزة سوى مساحة ٢٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية، ولكن الحديث عن دولة فلسطينية مستقبلية لا يعنى الآن سوى هذه المساحة).

كانت القيادة الفلسطينية العلمانية في المناطق المحتلة ومؤسسات منظمة التحرير المحلية الموجودة فيها تدعو إلى التعاون مع قوى السلام الإسرائيلية التي تعارض الاحتلال، حتى في أسوأ فترات القمع في تلك المناطق. وذلك رغم أن هذا الموقف لم يكن يحظى بشعبية كبيرة بين الجمهور الفلسطيني. وقد وقف إلى جانبها وأيدها في هذا الموقف أيضاً مثقفون مستقلون ومنظمات لحقوق الإنسان ومنظمات عمالية.

في ديسمبر ١٩٨٨، في قمة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، انعقدت في الجزائر الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني - وهو الهيئة العليا التي تجمع كافة التنظيمات الفلسطينية - تحت عنوان "دورة الانتفاضة." واتخذت الجلسة بأغلبية مذهلة بلغت ٢٥٣ صوتاً مؤيداً في مقابل ٤٦ معارضاً قرارات تقضى بقبول تقسيم فلسطين إلى دولتين والتعايش بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل في حدود ١٩٦٧ حسبما قررته الأمم المتحدة في القرارات ١٨١، ٢٤٢، ٣٣٨ . ودعت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني إلى تسوية النزاع بالطرق السلمية وإلى نبذ الإرهاب بكافة صوره. وكتب إدوارد سعيد الذي كان من أكثر المشاركين في تلك الجلسة التاريخية حماسة: "إن أغلب الحضور قد نشأوا وترعرعوا في ظل واقع فلسطين كدولة عربية (وهو الواقع الذي لا يزال حياً في ذاكرتنا)، ورفضوا التنازل عن أي شيء يتجاوز الاحتياجات التي لا غنى عنها للدولة اليهودية، والتي تم توفيرها أساساً على حسابنا وكلفتنا ضياع أرضنا وضياع المجتمع الفلسطيني وضياع حياة أعداد لا تحصى من أبنائنا وقد ظل نحو مليون ونصف من أبنائنا خاضعين لاحتلال عسكري وحشي.. وللمرة الأولى تضمنت تصريحاتنا اعترافاً ضمنياً بالدولة التي لم تعرض علينا أي شيء".

أسهمت السنوات الست التي استغرقتها الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٧٨-١٩٩٣) في إقناع أغلب الإسرائيليين بأن استمرار الاحتلال غير ممكن. وواكب هذا التوجه انتصار الخط الذي يؤيد المصالحة داخل المجتمع الفلسطيني. وشعر كثيرون للمرة الأولى بأن الحل القائم على دولتين قد يتحقق. كذلك كان كثيرون من الإسرائيليين يعتبرون شهر سبتمبر ١٩٩٣ شهراً غير عادى. كان الموقف السائد بين الجمهور يرى أن عصر الاحتلال قد انتهى، وأن الوقت قد حان للإعلان عن قيام دولة فلسطينية. وكان رد فعل اليمينيين والمستوطنين في إسرائيل يتسم بالذعر التام، بينما كان باقي الإسرائيليين يشعرون بتفاؤل من نوع جديد يكاد يكون غير معروف لهم. وأثناء الشهور الأولى التي تلت أوسلو كان أغلب الإسرائيليين يعتقدون أن المستعمرات سوف يجرى تفكيكها، كما حدثت زيادة كبيرة في أسعار الوحدات السكنية في وسط إسرائيل بسبب توقع عودة موجة من المستوطنين، الذين سيغادرون المناطق طوعاً أو كرهاً. وتفيد استطلاعات الرأي بأن نحو ثلثي الإسرائيليين كانوا يؤيدون اتفاقيات أوسلو.

غير أن الأمور لم تسر كما كان منتظراً. وفي عام ٢٠٠٠ - بعد سبع سنوات من توقيع اتفاقيات أوسلو - أصبح الوضع أسوأ منه في أي وقت مضى.

من الأهمية بمكان أن نتقصى ما حدث في قطاع غزة، حيث كان المجتمع الإسرائيلي يسوده اتفاق عام واسع النطاق بشأن هذا القطاع حتى قبل اتفاقيات أوسلو. لقد تسبب قطاع غزة - الذي يعيش فيه مليون نسمة في واحدة من أكثر المناطق زحاماً وفقراً في العالم، في منطقة تفتقر إلى موارد المياه وإلى أي ثروات طبيعية - في طرح السؤال التالي في إسرائيل على امتداد سنوات طويلة: "ما الذي يجعلنا نظل في غزة..؟"

ورغم ذلك فقد أصرت إسرائيل أثناء المفاوضات التي أسفرت عن توقيع اتفاقيات أوسلو على عدم حل المستعمرات الكائنة في القطاع على الأقل خلال خمس سنوات هي "الفترة الانتقالية". وقد وافق ممثلو الفلسطينيين على هذا الشرط عندما وقعوا على اتفاقية أوسلو أثناء الحفل الذي عقد في البيت الأبيض. لم يكن إصرار رابين نتيجة لضغط جماهيري. فقد كان كثيرون من المستوطنين في المستعمرات المنعزلة يريدون مغادرتها بالفعل، وكانوا يطالبون بتعويضات للحصول على سكن بديل، ولكن رابين رفض ذلك.

كان ما تلى ذلك أسوأ. فقد قدمت إسرائيل في مباحثات طابا التي جرت بعد شهر واحد من مباحثات كامب ديفيد خرائط تعكس خططها فيما يتعلق بغزة. ووفقاً لهذه الخرائط فقد كانت المساحة التي من المقرر أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية أكبر بكثير من المساحة التي تشغلها المستعمرات نفسها. وأصرت إسرائيل على تقسيم المستعمرات إلى ثلاث تكتلات تتضمن أراضيها المساحات الواقعة بين المستعمرات أيضاً. وكانت مساحة هذه التكتلات مضافاً إليها المساحة التي ستقام عليها الطرق الالتفافية (٤) أكثر من ثلث مساحة قطاع غزة. وقد اتسم رد فعل ممثلي الفلسطينيين في المحادثات بالغضب والذهول. وقد وصف نبيل شعث خريطة هذه المقترحات بأنها "قطعة جبن سويسري" (نوع من الجبن عبارة عن شريحة مليئة بالثقوب)، ووصف الخطة بأنها خطة لتقطيع أواصل غزة وتقسيمها إلى معازل. وانسحب الوفد الفلسطيني من المحادثات في غضب وبدت الأزمة خطيرة.

ولكن بعد ذلك بأسبوعين أثناء محادثات جرت في القاهرة بتاريخ ١٨نوفمبر١٩٩٣، وافق الفلسطينيون على مطالب إسرائيل بالكامل. وكان هذا الاستسلام التام من جانب الفلسطينيين مواكباً لبداية سلسلة من المباحثات المستفيضة، حاولت من خلالها إسرائيل أن تفرض شروطها، وقد اعترض عرفات عليها وبكى، ولكنه وقع في النهاية.

كان التطور الذي أدى بقائد حركة التحرر الوطني إلى أن يصبح مقهوراً إلى حد التعاون مع الطرف الآخر تطوراً معقداً استغرق الوصول إلى نهايته وقتاً طويلاً. فقد ضعفت سيطرة عرفات على المناطق عشية أوسلو، كما تدهورت سيطرته على مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان. وفي الأراضي المحتلة كانت تتردد يومياً شكاوى بشأن الفساد الذي استشرى بين مساعديه في تونس، وكذلك بشأن نظام حكمه غير الديمقراطي وانفراده بالسيطرة على أموال المنظمة. في نفس الوقت حظي وفد المفاوضات المحلى بقيادة حيدر عبد الشافي باحترام شديد، وبتقدير يفوق ما حظي به الجهاز الإداري المتفسخ لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان الشيء الوحيد الذي يمكنه أن ينقذ عرفات في ذلك الوقت هو تحقيق نصر بارز، وبدت اتفاقيات أوسلو في البداية كأنها النصر المأمول. فقد كان الوفد الفلسطيني المحلى يصر – على امتداد المفاوضات مع إسرائيل بالكامل – على عدم قبول أي اتفاقية لا تتضمن التفكيك الفوري للمستعمرات الإسرائيلية (٥) في قطاع غزة. إلا أن عرفات وقع على اتفاقية تخالف هذا الشرط من وراء ظهر الوفد.

لم يكن سوء وضع عرفات خفياً على الجانب الإسرائيلي في المفاوضات. ويرى التفسير المتداول للاتصالات التمهيدية التي سبقت مفاوضات أوسلو أن رابين "مهندس أوسلو" كان ينوى أن تؤدى المفاوضات في النهاية إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة. ومن المحتمل أن يكون هذا الانسحاب قد بدا له ضرورياً كاستجابة للتغيير الذي طرأ على الرأي العام الإسرائيلي، غير أننا إذا نظرنا للأمور من هذه الوجهة من الصعب أن نفسر السبب في إصراره المسبق على إبقاء المستعمرات في غزة على حالها، بل وتوسيع مساحة المنطقة الخاضعة لسيطرتها. ولكن، حتى لو كانت هذه النوايا قد راودت رابين فيبدو أنه لم يكن قادراً على إهدار الفرصة التي وفرها له ضعف عرفات، والامتناع بذلك عن تحويل اللحظة التاريخية الفريدة إلى أداة أخرى لتكريس حكم إسرائيل وسيطرتها على المناطق.

في ظل الوضع الراهن في قطاع غزة يسيطر نحو ستة آلاف مستوطن على نحو ثلث مساحة القطاع (ويشمل ذلك القواعد العسكرية والطرق الالتفافية)، بينما يتكدس نحو مليون فلسطيني في الثلثين الباقيين. وقد أصبحت غزة الفلسطينية معزلاً، أو سجناً كبيراً، فهي محاطة بجدران اليكترونية وبمواقع عسكرية، كما أنها معزولة جيداً عن العالم الخارجي. كما زاد بعد اتفاقيات أوسلو تدهور مستوى المعيشة في غزة الذي كان أساساً من أدنى مستويات المعيشة في العالم. حتى ذلك الوقت كان أهالي غزة الفلسطينيون ينجحون في الحصول على تصاريح بالخروج منها، ولكن منذ ذلك الوقت لم يعد يحق لهم ولو زيارة أقاربهم في الضفة الغربية، وأصبح الحصول على تصاريح بالعمل في إسرائيل قاصراً على عدد قليل من المحظوظين.

من المحتمل أن تكون إسرائيل كانت تنوى أن تسمح للفلسطينيين ذات يوم بأن يطلقوا على سجنهم اسم "الدولة الفلسطينية". ولكن آلية السيطرة الإسرائيلية لم يكن سيطرأ عليها أي تغيير نتيجة لذلك. وفي حالة حدوث تمرد من جانب السجناء على النحو الذي يجرى الآن كان سيتم إغلاق الطرق الداخلية، وتقسيم المنطقة إلى سجون أصغر محاطة بدبابات إسرائيلية. وكان الفلسطينيون سيتعرضون لقصف جوى دون أن يكون لديهم مهرب منه. وفضلاً عن ذلك فإن إمدادات الطعام والوقود التي يحصلون عليها خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وتتوقف تماماً في حالة غضب السجانين منهم. وبالتالي فإن إسرائيل لم تترك للفلسطينيين في قطاع غزة سوى خيار من اثنين، إما قبول حياة السجن أو الاختفاء من الوجود.

منذ ذلك الوقت بدأت إسرائيل تبذل مزيداً من الجهد من أجل توسيع نطاق التسوية المتبعة في قطاع غزة لتسرى على

الضفة الغربية أيضاً. في سبتمبر ٢٠٠٠ كانت المناطق الفلسطينية في الضفة مقسمة إلى أربعة جيوب معزولة عن بعضها ومحاطة بالمستعمرات والمواقع العسكرية والطرق الالتفافية. وهناك مجموعة كبيرة من المستعمرات أصبحت تكون تكتلات مستعمرات كبيرة جاهزة للاتصال ببعضها، رغم استمرار وجود مستعمرات كثيرة منعزلة في قلب تجمعات سكنية فلسطينية، وسوف أورد مزيداً من المعلومات عن الواقع الذي أفرزته اتفاقيات أوسلو في الملحق في آخر الكتاب. في عام ٢٠٠٠، بعد سبع سنوات من اتفاقيات أوسلو، لم يبق أي شيء من الآمال والتوقعات التي أفرزتها تلك الاتفاقيات لدى عدد كبير من الناس. كان لدى إسرائيل فرصة تاريخية للتوصل إلى سلام عادل مع الشعب الفلسطيني والاندماج في الشرق الأوسط. وبدلاً من أن تستغل هذه الفرصة بدأت فصلاً جديداً من القمع والسيطرة. وتبين للجميع تدريجياً أن الوضع في المناطق قد ينفجر في نهاية الأمر، عندما يدرك الفلسطينيون أن سنوات المفاوضات المجحفة لم تترك لهم سوى بعض الوعود الغامضة التي لا يجرى الوفاء بها.

على امتداد هذه السنين كان الزعم الرسمي الإسرائيلي أن هذا وضع مؤقت. وكان الموقف الرسمي هو أن اتفاقيات أوسلو وما تلاها من اتفاقيات ما هي إلا اتفاقيات مؤقتة، أو مراحل ضرورية في التطور المطلوب الذي سيستغرق فترة طويلة ليسفر عن تفاصيل الاتفاقية النهائية. وزعمت حكومات العمل التي يستند وجودها إلى أصوات من سئموا الاحتلال منذ وقت طويل أن نهاية الفترة الانتقالية سوف تشهد بداية عصر جديد. وكانت الوعود الصادرة عن هذه الحكومات مغرية، حيث وعدت بأن إسرائيل سوف تنسحب في النهاية وتضع حداً للاحتلال، وعندئذ ستقام دولة فلسطينية.

وفي يوليو ٢٠٠٠ قام أيهود باراك رئيس الوزراء الذي ينتمي لحزب العمل بجعل الإسرائيليين والعالم كله يصدقون أن إسرائيل أصبحت أخيراً على استعداد لبداية عصر جديد من السلام.

---

١ . ترتبط الناحية الخلقية والقيمية لدى المجتمع الإسرائيلي بسقوط قتلى إسرائيليين. فبمجرد أن يتزايد عدد القتلى اليهود عن العدد الذي يعجز المجتمع الإسرائيلي عن تحمله تتحول الحرب إلى حرب لا أخلاقية. أما إذا كان عدد القتلى اليهود قليلاً وسقط عشرات الآلاف من القتلى العرب، فتظل الحرب أخلاقية، ويظل الجيش الإسرائيلي أكثر جيوش العالم أخلاقية. وقد ظهر هذا بشكل واضح خلال انتفاضة الأقصى التي تركت فيها حركات السلام الإسرائيلية الجيش يقتل ما يشاء من الفلسطينيين حتى باستخدام القصف الجوى بالطائرات دون أي اعتراض، أملاً في أن يتمكن من القضاء على الانتفاضة، ولكن بمجرد أن أدركوا أن ثمن ذلك من القتلى اليهود سيكون فادحاً ارتفعت الأصوات التي تتحدث عن عدم أخلاقية الحرب.

٢ . حركة العام الحادي والعشرين: حركة إسرائيلية كانت تعمل أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى من أجل مناهضة الاحتلال الإسرائيلي للمناطق.

٣ . لم تتحدث اتفاقيات أوسلو في أي موضع من مواضعها عن انسحاب إسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة، وإنما تحدثت عن إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي في المناطق. ويبدو أن القيادة الإسرائيلية في إسرائيل كانت تضع نصب أعينها عند توقيع الاتفاقيات أنها لن تنسحب من المناطق، وبالتالي فقد حاولت التوصل إلى صياغة يمكن تفسيرها في النهاية على أنها تقنين للاحتلال، أو احتلال بموجب اتفاقية ملزمة، وليس اتفاق لتنظيم الانسحاب.

٤ . الطرق الالتفافية: هي طرق تقوم إسرائيل ببنائها حول المدن والقرى الفلسطينية في الأرض المحتلة. وبعكس الطرق الدائرية المخصصة لخدمة سكان المدن فإن هذه الطرق مخصصة للإسرائيليين وحدهم حتى لا يختلطوا بسكان هذه المدن في الطرق، وهو تكريس لنظام فصل عنصري بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يجعل للفلسطينيين طرقهم ومدارسهم ومدنهم التي لا يتصلون فيها بالإسرائيليين على الإطلاق.

٥ . يعد وصف المستعمرات بأنها إسرائيلية نوع من حيل الخطاب الإسرائيلي. ففي إسرائيل نحو مليون مواطن عربي، ليس لهم أدنى وجود في هذه المستعمرات وهي قاصرة على العنصر اليهودي وحده، وتبدو إقامتها وكأنها جزء من منظومة الفصل العنصري الإسرائيلية.

◆ افتتاحيات الصحف ◆



تشاد كنموذج

هاآرتس ٢٠٠٥/٣/٢٧

قبل حوالى عام، قال الرئيس التشادى "إدريس ديبي"، فى لقاء مع رجال أعمال إسرائيليين وأجانب، إن بلاده لا تمانع فى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وقد جرت منذ ذلك الوقت اتصالات سرية، بين ممثلين رسميين للدولتين. وكان يخيل للبعض، الأسبوع الماضي، أنه تم تحقيق تقدم فى هذا الإطار، فقد كان من المقرر أن يجتمع وزير الخارجية "سيلفان شالوم" فى العاصمة التشادية، "نجامينا"، مع الرئيس "ديبى"، لتوقيع اتفاق بشأن استئناف العلاقات، التى قطعت منذ أكثر من ٣٠ عاماً. لكن الرئيس "ديبى" عدل عن ذلك فى اللحظة الأخيرة وأجّل الإعلان عن استئناف العلاقات إلى موعد آخر. وتأمل وزارة الخارجية ألا يؤثر ما نشر فى وسائل الإعلام، نهاية الأسبوع، على العملية، وأن تتبادل "القدس" و"نجامينا" ممثلين دبلوماسيين بينهما فى القريب العاجل .

فى عقدى الستينيات والسبعينيات، كانت أفريقيا تحتل مكاناً رئيسياً بالنسبة لإسرائيل، بسبب، الحصار الدبلوماسي، الذى فرض على إسرائيل فى العالم الثالث، مدعوماً بالعالم الإسلامى والعالم الشيوعي. لكن إسرائيل، بفضل اقتصادها المتطور، وعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية واستئناف مسيرة السلام مع الفلسطينيين، تحولت من دولة تستجدى الدول إلى دولة تستجديها الدول. أضف إلى ذلك أن الوزن المتميز لأفريقيا فى الدبلوماسية الإسرائيلية قد تدنى، بعد أن أقامت دول مثل الهند والصين علاقات معها. لذا، فإن تشاد، التى تعتبر معظم أراضيها صحراوية وحوالى نصف سكانها، البالغ عددهم تسعة ملايين نسمة، مسلمون، ليست فى حد ذاتها هدفاً مهماً للسياسة الخارجية الإسرائيلية. وإن كان هناك ثمة أهمية لاستئناف العلاقات معها، لأنه إذا حدث ذلك، فستنضم تشاد إلى موريتانيا، التى تقع هى أيضاً فى منطقة الصحراء وتقيم علاقات دبلوماسية جيدة مع إسرائيل. كما أن من شأن نية تشاد فى أن تقيم علاقات مع إسرائيل أن تؤثر فى عدة دوائر.. فهذه النية تدل، أولا وقبل كل شيء، على أن جارتها ليبيا - ذات التأثير الكبير عليها (حيث اعتلى الرئيس "ديبي" سُدة الحكم عام ١٩٩١ بدعم من معمر القذافي) - لا تعارض العلاقة مع إسرائيل. هذا فضلاً عن أن إقامة علاقات مع تشاد أمر من شأنه أن يبعث برسالة إلى دول أخرى فى أفريقيا، خاصة إلى دول المغرب العربي، التى تستطيع انتهاز الخطوة لتحذو حذوها. وكذلك الحال بالنسبة لدولة مهمة من خارج أفريقيا يمكن أن تبدى اهتماماً باستئناف العلاقات.. ولعل وزارة الخارجية فى الأشهر الأخيرة تبذل جهوداً عدة من أجل إقناع دول إسلامية مثل باكستان وأفغانستان وإندونيسيا وماليزيا بإقامة علاقات.

ولكن فى المقابل، يجب ألا ننسى أن حياكة علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث اقترنت أيضاً فى السنوات الماضية بظواهر قبيحة. فرجال أعمال بلا ضمير وتجار سلاح نهمون إلى الثروة يستغلون البنية التحتية السياسية التى أرستها وزارة الخارجية من أجل إبرام صفقات مريبة، تساهم فقط فى تدعيم حكم طغاة فاسدين، وتضر بفرص الديموقراطية فى تلك الدول، كما تعمق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.. ومن ثم، ينبغى على وزارة الخارجية أن تفعل كل ما فى وسعها حتى تمنع حدوث ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "الإسرائيلى القبيح"، لأنه أصبح مصطلح يسيء إلى علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية.

٢

فلنذكر باروخ جولدشتاين

هاآرتس ٢٨ /٢/٢٠٠٥

فى عيد "البوريم" (عيد المساخر) من عام ١٩٩٤، وفى ساعة مبكرة، عندما كان جيش الدفاع الإسرائيلى منهمكاً فى الاستعدادات الأخيرة للخروج من غزة وأريحا، طبقاً لاتفاق "أوسلو"، قرر "باروخ جولدشتاين" الإقدام على فعل يلتهم الأوراق ويوقف الانسحاب. فقد أطلق "جولدشتاين" النار على جمع من المصلين المسلمين فى "مغارة المكفيلاه" (الحرم الإبراهيمى الشريف) وقتل ٢٩ فلسطينياً.

وفى شهادته أمام المحكمة، روى "يجئال عامير" أن فكرة اغتيال رئيس الحكومة خطرت بباله خلال مشاركته فى جنازة "باروخ جولدشتاين"، عندما رأى مئات من المعجبين به. ولم تلتفت الحكومة الإسرائيلية حينها إلى توصية المستشار القانونى للحكومة "ميخائيل بن يائير" بإخلاء مستوطنى الخليل على الفور وبشكل حازم لا هوادة فيه ولا لين. منذ ذلك الوقت، نمت الجماعات المتطرفة، حتى أصبحت اليوم تحصى بالآلاف، وهى تشحذ قواها الآن من أجل إحباط خطة فك الارتباط، من خلال نشاط عنيف مكثف يستهدف إيقاد نار الكراهية بين العرب واليهود. وكما كان يحدث فى الماضي، فإن الاستعدادات الآن أيضاً من أجل فك الارتباط أصبحت تقترن بمذابح يومية مدبرة ضد التجمعات السكانية العربية، بإتلاف للممتلكات، وبتنكيل بالجنود، وبإلحاق الأذى البدنى بالعمال الفلسطينيين، وبقطع الأشجار، وبإلقاء الحجارة على المارة، بالقيام بجولات ليلية داخل القرى (العربية) هدفها الترويع وبإطلاق النار أيضاً بغرض القتل. وعندما تتم هذه الأمور فى غمرة احتفال عيد "البوريم"، فإنها تقترن أيضاً بالكلمات التى تتذكرها من قضية "جولدشتاين": "كان مثيرو الشغب فى حالة سُكْر".

والواقع أنه من غير المعقول أننا لم نأخذ أية عبرة مما حدث، وأن الشرطة والجيش ما يزالان مرة أخرى ينتظران لجنة تحقيق تصف، بعد فوات الأوان، ما كان يمكن تجنبه سلفاً.. إن دور جيش الدفاع الإسرائيلي، المسؤول عن الأمن فى المنطقة، ليس وصف العنف أو التحذير منه، وإنما منعه. ولم يكن الشغب الذى أثاره سكان مستوطنة "يتسهار" فى عيد "البوريم" شاذاً، بل كان ضمن سبعة حوادث مختلفة تحدثت عنها الصحافة بالتفصيل الأسبوع الماضي. ولولا وجود نشطاء لحقوق الإنسان فى المنطقة، لما عرف الناس إطلاقاً بما حدث. فهؤلاء النشطاء هم الذين أدوا إلى اعتقال "إيفرى ران"، المقيم فى مستوطنة "إيتمار"، وهم الذين أبلغوا أيضاً عن تسميم الحيوانات فى جنوب جبل الخليل. ولكن فى المقابل، هاجم المستوطنون الجنود وأفراد الشرطة الذين أتوا للتصدى لهم، ونجحوا فى نهاية الأمر فى ردهم على أعقابهم. وفيما يتخبط الجيش حول الموقف اللازم اتخاذه تجاه المستوطنين، فإن المذبحة التى يتم طبخها علانية الآن قادمة لا محالة.

إن الدرس الرئيسى الذى كان ينبغى علينا أن نتعلمه من "باروخ جولدشتاين" - الذي لم يكن شأنه شأن "يجئال عامير"، عشباً شيطانياً (حالة شاذة). وإنما عمل بدعم وبتشجيع كثيرين - هو أنه لا مجال للتفاهم أو التسامح وأن مكان المشاغبين السجون.

إن هذه هى اللحظة الأخيرة لكى يعيد قادة الجيش فى المنطقة، والذين تحدثوا الأسبوع الماضى عن شعور بالعجز بين صفوفهم، النظر فى الأمر. ويجب الافتراض بأن دعماً سياسياً أكثر صلابة وحزماً سيؤدى أيضاً إلى نتائج. أما الخنوع أمام اليمين وكلام العميد "يائير نافيه" عن وجوب احتضان المستوطنين فسيفضيان فى النهاية إلى كارثة.

٣

إنصاف التهويد

هاآرتس ٣/٤/٢٠٠٥

الفتوى التى أصدرتها محكمة العدل العليا، يوم الخميس الماضى - والتى تنص على الاعتراف بحالات "التهويد السريع" لمتهودين درسوا فى إسرائيل ثم تهودوا خارج البلاد من أجل تطبيق قانون "العودة" عليهم - هى فتوى شجاعة، ترى بشكل صائب وضع المجتمع الإسرائيلى والشعب اليهودي.

وقد بررت محكمة العدل العليا قرارها، بمنطق ووضوح، إذ قالت بأن الاعتراف بمن تهودوا فى الخارج، سيسمح بضم "إنسان جديد إلى الأمة، وإلى الشعب الخالد، وإلى التاريخ، وإلى حضارة عمرها آلاف السنين". وكانت محكمة العدل العليا قد دخلت، منذ عام ١٩٨٩، فى مواجهة مع صرامة المؤسسة الحاخامية وانغلاقها، بعد التماسات عدة من أناس أنهكوا، وأذلوا ويئسوا من محاولة التهويد. ولم تستطع أربع فتاوى (فى أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٥، ٢٠٠٢ وفى ٢٠٠٤)، نقضت إحداها باستخفاف فى الكنيست (من خلال القانون الذى منح المحاكم الحاخامية فى عام ١٩٩٥ صلاحية حصرية فى التهويد)، إضافة الى لجنة أخرى برئاسة البروفيسور "يعقوف نيئمان" لم تستطع أن تغير الوضع الراهن المخزي، حيث رفضت طلبات مئات الآلاف ممن أرادوا التهود. مبررات الحاخامات معروفة جيداً. وقد عبر عنها الحاخام الأكبر، "يونا متسجر"، أول أمس، بشكل مثير للحنق، عندما وصف فتوى محكمة العدل العليا بأنها "ضربة قاتلة لليهودية" ("يديعوت أحرونوت")، حيث يقول إن الشعب اليهودى، قد حافظ دائماً على تفرده ونقائه بمساعدة "الهالاخاه" (الشريعة اليهودية). بينما يقول حاخامات آخرون إن كل تهويد لم يتم بواسطة حاخامات أرثوذكسيين فى المحاكم الإسرائيلية هو تهويد منقوص، وأن ختم الصلاحية الخاص بهم هو فقط ما يُعتد به. كما قيل بشأن طالبى التهويد - خاصة من بين مهاجرى رابطة الدول السوفيتية المستقلة - إنهم معنيون بالتهويد من أجل سلة الاستيعاب (حزمة سخية من المعونات للمهاجر اليهودي) وأنهم في النهاية سيلدون "جوييم" (غير يهود)، مما سيخلق فرقة بين الجمهور.

فى الواقع أن هذه الحجج غير مقبولة. فلا يستطيع الحاخامات الذين يقولون إن الدين اليهودى هو دين حياة أن يستمروا فى عنادهم وفى تجاهل الواقع المأساوى الذى يخلقه هذا العناد. إن الأشخاص الذين يطلبون التهود يفعلون ذلك لأنهم يريدون الانضمام إلى المجتمع الإسرائيلى، ويريدون أن يكونوا مواطنين متساوين فى القيمة والحقوق به.. لن تضار اليهودية بهم، بل على العكس قد تكون رابحة.

فى كتابهما "التهويد والهوية اليهودية"، يثبت الباحثان "تسفى زوهر" و"آفى ساجى" أن الانضمام إلى اليهودية كان منذ الأزل عملية عرقية غير دينية. ويستشهدون بما قالته "روت" المؤابية (غير يهودية تزوجت من بوعز جد الملك داوود) لحماتها (أم زوجها) "شعبك شعبي" ثم بعد ذلك "إلهك إلهي".

إن زعم الحاخامات بأن محكمة العدل العليا قد تدخلت فى أمور لا تخصها، هو زعم مردود عليه. بأنه لو أن أولئك الحاخامات نجحوا فى مواءمة "الهالاخاه" (الشريعة اليهودية) مع مقتضيات الحياة لما اضطرت محكمة العدل العليا إلى التدخل. ولو أنهم كانوا شجعاناً كما ينبغى فى هذا العصر، لما تزايد تأثير الطوائف اليهودية فى الخارج، ولحافظت إسرائيل على مركزيتها.. إن الحاخامات، حاملو أختام اليهودية، بإهمالهم أولئك المطالبين بالتهود، يكونوا قد حشروا إسرائيل فى الزاوية.

٤

التحريض على معاداة السامية فى روسيا

هاتسوفيه ٢٠٠٥/٤/٥

قبل شهر من الزيارة المقررة للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين"، إلى إسرائيل، تم نشر عريضة، وقعت عليها خمسة آلاف شخصية روسية عامة، من بينها شخصيات معروفة فى المجتمع الروسي، تضمنت دعوة لاذعة معادية للسامية بحظر نشاط منظمات يهودية فى كافة أنحاء روسيا.

صحيح أن هذه ليست المرة الأولى التى نشهد فيها هبَّات معادية للسامية فى الاتحاد السوفيتى السابق، إلا أنها كانت تظهر على استحياء، فى حين يتعلق الأمر هذه المرة بتنظيم ينخرط فيه آلاف. وبحسب كل الشواهد، فإن هذه الهبة تحظى بدعم غير مباشر من جانب عناصر معينة تجلس خلف "النوافذ العليا" الممسكة بزمام السلطة. وفى مثل هذه الظروف، ينبغى الرد بحزم بالغ، أولا وقبل أى شيء، من جانب الطائفة اليهودية فى روسيا، التى لا يمكن لها بعد الآن أن تمر مرور الكرام على هذه الهبَّات المعادية للسامية، التى أصبحت تهدد ليس فقط سلامة وأمن يهود روسيا، وإنما أيضاً تضر بالصورة الديموقراطية للحكومة الروسية ضرراً بالغاً.

كما يجب هنا أن نحيى الحاخام الأكبر لرابطة الطوائف اليهودية فى دول الرابطة السوفيتية، الحاخام "لازار"، الذى أعرب، خلال لقائه بالمدعى العام الروسي، عن احتجاجه على الروح المعادية للسامية التى تسود الدولة، مطالباً باتخاذ إجراءات صارمة ضد مروجى المنشورات ضد اليهود.

ورغم أن عناصر حكومية فى "موسكو" تعهدت باتخاذ إجراءات صارمة، من أجل وقف التحريض على معاداة السامية. إلا أنها توجه، فى الوقت نفسه، أصابع الاتهام ضد عناصر إسرائيلية، وكأنها معنية بإذكاء الخلافات بين الدولتين. وبالطبع لا يوجد أساس لاتهامات من هذا النوع، فـ "معاداة السامية" فى ثوبها الجديد الذى شاهدناه فى الأيام الماضية، لا تقل خطورة عن تلك التى كانت متبعة فى الأيام القاتمة من الحكم الشيوعى الستاليني، وهو ما يقوله أعضاء كنيست من الأحزاب اليسارية ذاتها تعليقاً على العريضة التى نُشرت مؤخراً فى روسيا.

لقد بُحثت، فى أعقاب هذه الأنباء المقلقة الواردة من روسيا، إمكانية عقد دورة استثنائية للكنيست فى أيام عطلته. ويقول اليساريون إننا ينبغى أن ندخل فى مواجهة مع "بوتين" وألا نخشى من الدخول فى مجادلات علنية مع روسيا. فى النهاية يجب على الحكومة (يقصد الحكومة الإسرائيلية)، أن تحسم هذه المسألة، ولكن بعد ترو، وبعد أن تدرس التقارير الواردة من "موسكو" بتفاصيلها والخطوات التى اتخذتها السلطات الروسية ضد الموقعين على العريضة والمبادرين بها. وثمة مكان، بعد استجلاء دقيق لكل التفاصيل، لأن تتخذ الحكومة من جانبها خطوات عملية ضد روسيا.

٥

فلنقض على العنصرية فى المدرجات

هاآرتس ٧/٤/٢٠٠٥

دلل مشجعو فريق "بيتار يروشلايم" (لكرة القدم) هذا الأسبوع، على أن المجتمع الإسرائيلى - جزء منه، على الأقل - موبوء بداء عضال، هو داء العنصرية اللاذعة. ففى المباراة التى جرت هذا الأسبوع بين "بيتار يروشلايم" و"أبناء سخنين" (فريق يمثل القطاع العربي) لم يترك مشجعو "بيتار" أية سُبة عنصرية إلا ورددوها ضد "عباس صوان"، لاعب خط الوسط بفريق "أبناء سخنين". فقد آلمهم أن يحرز عربياً إسرائيلياً هدف التعادل فى مباراة أيرلندا، وهو الهدف الذى أبقى إسرائيل على خريطة تصفيات كأس العالم. كما آلمهم أن يتغلب فريق ("أبناء سخنين") مرتين على فريق "بيتار يروشلايم". فقد قال أحد المشجعين، وكأنه يكرر نفس الأقوال العنصرية التى ترددت لأجيال ضد اليهود فى الأقطار التى كانوا يعيشون فيها كأقلية: إن "من دواعى الجنون أن يهزمنا عرب".

وقد حاولت إدارة "بيتار يروشلايم" أن تضفى على المباراة طابعاً محترماً عندما منحت "صوان" باقة ورد قبل بداية المباراة يوم الاثنين، لكن الجمهور المتحمس رد بجوقة هائلة من صيحات الاستهجان التى استمرت طيلة المباراة ضد "صوان" وضد كل العرب أينما كانوا.

ويجزم تقرير "الصندوق الإسرائيلى الجديد" (*)، بأن فريق "بيتار يروشلايم" يتصدر مؤشر العنصرية والعنف. وطبقاً للتقرير، فقد ترددت على أرض الملعب هتافات أخرى شاذة من حيث خطورتها، من قبيل: "كلنا نحبك يا باروخ جولدشتاين" (متطرف يهودي قتل ٢٩ مصلياً عربياً فى الخليل)، و"كاهانا مازال حياً" (يقصد الحاخام العنصرى ميئير كاهانا).

إن هذه الأقوال العنصرية ما زالت تتردد، بدون رد مناسب من الشرطة، فى حين لو أن مشجعى إحدى الفرق فى الولايات المتحدة أو أوروبا رددوا أشياء مماثلة ضد لاعبين يهود، لقامت الدنيا ولم تقعد، ولطالبت إسرائيل باعتذار فوري، ولشن الساسة حملات استنكار لاذعة. بينما أفظع الأقوال توجه للعرب، فى إسرائيل، على رؤوس الأشهاد، فيما يلتزم رئيس الحكومة ورئيس الدولة ورئيس الكنيست الصمت، ولا تفعل الشرطة شيئاً رغم وجود قوانين تتعاطى مع مثل هذه الحالات.

إن الغوغاء من مشجعى "بيتار يروشلايم" (فقط جزء من مشجعى الفريق) يضفون على كرة القدم الإسرائيلية، ومن ثم على دولة إسرائيل بأسرها، طابعاً عنصرياً مهيناً. لذا، لا يمكن الاكتفاء هذه المرة، كالمعتاد، بإخضاع الفريق للمحاكمة التأديبية، إنما ينبغى القضاء على العنصرية الخطيرة، التى تضر بنسيج الحياة الذى يحاول معظم الشعب بناءه بين اليهود والعرب. وعلى اتحاد كرة القدم أن يفرض عقوبات غليظة على الفريق كى تضطر إدارته إلى عمل شيء. ولعل العقوبة الغليظة والرادعة، على سبيل المثال، قد تتمثل في: تخفيض نقاط الفريق فى الدوري، بما يؤثر على بقائه فى الدورى الممتاز، أو أن تثبت إدارة الفريق كاميرات تصوير فى المدرجات وأن تحشدها بحراس من أجل تحديد الغوغاء ومنع دخولهم، أو أن تحقق الشرطة مع مثيرى الشغب، على أن توصى بتقديمهم لمحاكمة جنائية.

فإذا تم كل هذا بسرعة ونجاعة، فسيكون فيه رسالة واضحة للعنصريين مثيرى الشغب، الذين ينفر منهم الجمهور الإسرائيلي.

(*) **الصندوق الإسرائيلى الجديد**: تأسس هذا الصندوق عام ١٩٧٩، ويتكون أعضاؤه من آلاف الإسرائيليين واليهود من أمريكا الشمالية وأوروبا. يعمل على خلق مستقبل أفضل لإسرائيل من خلال توعية المجتمع بقيم التعددية والديموقراطية. كما يعمل على تقديم المساعدات للمنظمات التطوعية فى إسرائيل. هذا فضلاً عن عمل تقارير لرصد مؤشرات العنصرية والعنف فى الملاعب الرياضية فى إسرائيل.

٦

مطلوب فرض فعال وحثيث للقانون

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/١١

طالب أمس أنصار اليمين المعارضين لفك الارتباط - ومن بينهم أعضاء الكنيست "آرييه إلداد"، و"أوري آريئيل"، و"يحيئيل حازان"، و"ميخائيل راتسون" - بالتوجه إلى "جبل الهيكل" (الحرم القدسي) أثناء صلاة جموع المسلمين من أجل تحقيق ما وصفوه بـ "سيادة دولة إسرائيل". ويبدو أنهم نسوا أن القرار بشأن المغزى الذى ينبغى إعطاؤه للدعوة التاريخية القائلة: "جبل البيت فى أيدينا"، ليس فى أيدى أعضاء الكنيست أو فى أيدى مواطنى الدولة، وإنما فى أيدى القيادة السياسية.

وفى ظل الحساسية الحالية، فإن موقف وزير الأمن الداخلى، "جدعون عزرا"، بعدم تمكين أعضاء الكنيست اليمينيين من التوجه إلى "جبل الهيكل" (الحرم القدسي) له ما يبرره، خاصة وأن الاعتبار الأمني، فى هذه الظروف، يعلو فوق أى شيء، بما فى ذلك "حرية الحركة" الخاصة بأعضاء الكنيست. فقد خلقت دعوة منظمة "رفافاه" (منظمة يمينية متطرفة) مؤخراً إلى توجه جموع من اليهود إلى "الجبل" (الحرم القدسي) "إمكانية فعلية" لوقوع عنف. ولا يدل الهدوء النسبى الذى انتهت إليه صلاة المسلمين فى "الجبل" (الحرم القدسي) أمس بالضرورة على ما يمكن أن يحدث فى المستقبل.

ففى الوقت الذى احتشدت فيه قوة كبيرة من الشرطة أمس فى "جبل البيت" (الحرم القدسي)، نجح عشرات من نشطاء اليمين فى مباغتة الشرطة وإغلاق طرق مواصلات رئيسية، كطريق "أيالون"، وأضرموا النار فى إطارات السيارات، وشلوا الحركة فى الاتجاهين لمدة ساعة، أثناء وقت الذروة فى الصباح. وقد أخذت الشرطة وقتاً طويلاً حتى تمكنت من فتح الطريق بالتدريج بعد أن اعتقلت عشرات من النشطاء، علماً بأن هذه ليست المرة الأولى التى يتم فيها إغلاق أحد الطرق، الأمر الذى قد يجعلنا نتوقع أن ظواهر من عدم الامتثال إلى القانون فى طريق من طرق المواصلات الرئيسية أو فى أماكن أخرى قد تزداد فى الشهور القادمة.

إن الأفعال المادية المعارضة للقانون والمنتهكة للنظام العام هى بطبعها أخطر من "المخالفات الكلامية"، المتمثلة فى الكلام وحسب. وللأسف تقف فى هذا الإطار منظومة منهكة، لم تنظم صفوفها بعد من أجل التعامل الفعلى والفورى مع مخالفات من شأنها أن تجر المجتمع إلى تدهور عام وإلى فقدان السيطرة، رغم أن قانون العقوبات يذخر بجُنح منها: المشاركة فى أعمال شغب، التسبب فى شغب يفضى إلى ضرر، التظاهر المحظور الذى قد يروع الجمهور، وإعاقة أفراد الشرطة عن أداء مهمتهم، وغير ذلك. وتتراوح العقوبة القصوى على هذه الجُنح ما بين عام وثلاثة أعوام من السجن. كما نص المشرع أيضاً على جنحة خاصة ضد من يعمل بطريقة فيها ما يضر "بالاستخدام الحر والآمن لطريق من طرق المواصلات"، تصل عقوبتها القصوى إلى السجن ٢٠ عاماً، إذا ما تمت "بقصد الإضرار" بانسياب المواصلات.

المشكلة إذن ليست فى غياب التشريعات المناسبة، وإنما فى غياب التنفيذ الفعال والحثيث لهذه التشريعات والقوانين. فقد قدمت صحيفة اتهام، ضد منتهكى القانون، الذين أغلقوا مفرق "جيهاه"، على سبيل المثال، إلى المحكمة فى ٢ مارس، بعد يوم واحد من الحادث. لكن هذا لا يكفي. فعلى هيئة المحاكم أن تشرع فى تداول القضية على الفور، وأن تبت فى الحكم دون إبطاء، على أن تأخذ فى الاعتبار العقوبات القصوى المنصوص عليها فى القانون، وألا تكتفى بعقوبات ليس فيها ردع كاف، إذ يجب فرض عقوبات سجن قصوى من عام إلى ثلاثة أعوام من أجل استيفاء قوة الردع وإثبات التعامل الجاد مع انتهاك القانون. فلن ينجح تنفيذ فك الارتباط، بموجب قرار الحكومة وتشريع الكنيست، بدون الالتزام بفرض القانون.



رؤية نتنياهو إزاء الواقع

هاتسوفيه ٢٠٠٥/٤/١٢

أجمل وزير المالية "بنيامين نتنياهو"، يوم الأحد الماضي، إنجازاته الاقتصادية فى العامين الماضيين. وعلى حد قوله، فإنه نجح فى وقف التضخم وفى وضع الاقتصاد الإسرائيلى على طريق جديد، تشير أولى بشائره إلى بداية تحقيق النمو الاقتصادي.

والواقع أن الوزير "نتنياهو"، الذى أجمل التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى العامين الماضيين، قد بالغ فى رؤياه استعداداً للعقد القادم. فإذا كان متوسط الدخل السنوى للمواطن اليوم يبلغ، على حد قوله، ١٨ألف دولار، فإنه سيبلغ فى عام ٢٠١٥، ٢٨ ألفاً، وعندئذ سنكون مثل أقطار متطورة مثل أيرلندا، على سبيل المثال. "ليس هذا حلماً" حسب كلام وزير المالية، ولكن السؤال كيف يمكن تحقيق ذلك..؟ فكانت إجابة "نتنياهو" قاطعة: عن طريق تحويل دولة إسرائيل إلى "الاقتصاد الحر". وقد أخذ نتنياهو كعادته يُفصل مجدداً خطته التى تتضمن تخفيضات فى الضرائب، وتقليصا فى ميزانية الدولة وخلافه.

والسؤال الآخر هو: هل من الممكن تنفيذ رؤية "نتنياهو" على أرض الواقع الإسرائيلي..؟! إن وزير المالية يتجاهل بضع حقائق أساسية منها أن دولة إسرائيل تختلف عن دول غربية، ليس فقط فى تركيبتها السكانية، وإنما فى حقيقة كونها دولة مستوعبة للهجرة، وفى كونها دولة لا نظير لها فى دول أوروبا الغربية.

فإسرائيل كدولة مستوعبة للهجرة، تواجه مشكلات مختلفة، كثيرا ما تتطلب أيضاً حلولاً مختلفة توقف أحياناً خطط التطوير المعمول بها فى الدول الغربية التى لا تواجه مشكلات هجرة من سبعين دولة وخلافه. لا ينبغي، إذن، بناء خطط تطوير طبقاً لـ "كتاب" الأيرلنديين أو الهولنديين، من أجل مواءمتها مع الاحتياجات الخاصة بدولة إسرائيل التى هى دولة مستوعبة للهجرة.

لم يبق، إذن إلا أن نتعامل مع رؤية الوزير "نتنياهو" بكلام الحاخامات الذين درَّجوا على إنهاء الجدل بمقولتهم "إن غداً لناظره قريب". فما يزال من السابق لأوانه التنبؤ بخطط طبقاً لتنبوءات الأيرلنديين، ومن الحكمة أكثر أن نضع خططنا المستقبلية، طبقاً للضرورات والاحتياجات الخاصة بدولة إسرائيل التى هى دولة مستوعبة للهجرة، ينبغى عليها أن تتعامل مع احتياجات مهاجرين من سبعين منفي، من أجل استيعابهم فى وسطنا، تلك الدولة التي، مع بزوغ فجر نجاح الخطة الاقتصادية، ما يزال أكثر من نصف سكانها يعيشون تحت خط الفقر، من بينهم حوالى ٦٠٠ ألف طفل لا يجدون الخبز.

كل هذه الأمور تحتم على مسؤولى وزارة المالية الاقتراب أكثر من حياة الجمهور، من أجل معالجة السلبيات والنواقص اليومية، قبل أن يشرعوا فى وضع خطط، استعداداً للعقد القادم طبقاً للنموذج الأيرلندى .... وعلى مسؤولى المالية أن يتذكروا أن دولة إسرائيل ما تزال دولة مستوعبة للهجرة، وكما أشرنا، فإن احتياجاتها تختلف عن احتياجات دولة رفاهية فى أوروبا الغربية.

٨

تعليم إلزامى وبالمجان

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/١٥

التقرير الصحفى المنشور اليوم فى الجريدة المحليـة "هنا الجنوب" - حـول إدارة المدرسـة الحكومية - الدينية فى "أشدود"، التى أهانت ثلاثة من الأشقاء يدرسون فى المدرسة، لأن أولياء أمورهم لم يدفعوا الرسوم الدراسية - هو تقرير يبعث على الخجل والغيظ. فالمساس بتلاميذ، فى مدرسة دينية، تحديداً، يتم فيها الحث على التعاطف مع الفقير والمعوز وصون كرامته، بقدر ما يشير إلى تناقض كبير، بقدر ما يطرح سؤالاً مقلقاً يتبادر إلى الذهن فى أعقاب هذه الحادثة يتعلق بموضوع أشمل ألا وهو "المصاريف فى المدارس الإسرائيلية". فعلى امتداد سنوات حدث تآكل خطير فى روح قانون التعليم الإلزامى المجانى فى إسرائيل. فالمساواة المتضمنة فى القانون، التى كان من المفترض أن تمنح كل طفل سلة تعليمية متساوية تمكنه من النمو ومن أن يصبح مواطناً مفيداً ومتطوراً، تعرضت لأنواع مختلفة من الحسابات التى توقفت على قدرة جماعات قوية من أولياء الأمور على الضغط من جانب، وعلى الطموح الاستعراضى لرؤساء مؤسسات تعليمية ولساسة محليين من جانب آخر.

كان من المفترض أن تكمل المدرسة المعنية، على أقل تقدير، دفع النفقات الخاصة لأحد الإخوة (يقصد أحد الإخوة الثلاث)، الذى يعانى من إعاقات فى السمع والتركيز. ومن الصعب أن نصدق أن المدرسة والمجلس المحلى كانا عاجزين عن إيجاد حل مالى لمشكلة من هذا النوع، خاصة وأن أولياء أمور، يدرس ثلاثة من أبنائهم فى مدرسة واحدة، يتحملون، أصلاً، عبئاً ثقيلاً.

فإذا لم تكن لدى المجلس المحلى أموال، فإنه يستطيع تقليص "الأنشطة الاجتماعية" فى المدارس، أو وضع أطر لها على الأقل فى الحدود الممكنة. ومن ثم، لا ينبغى له أن يمس بالخدمات التعليمية الأساسية، التى تلتزم بها الدولة طبقاً للقانون، وطبقاً لمعاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التى وقعت إسرائيل عليها ورغم ذلك تخرقها دون توقف.

لقد اقترحت لجنة "دُفرات"، التى خصصت فصلاً كبيراً للمساواة فى التعليم، إعادة توزيع الاعتمادات المالية طبقاً للتلميذ، وليس طبقاً للمدرسة. وكما تبدو الأمور الآن، فإن وزارة التعليم ستجد صعوبة فى تطبيق هذه التوصيات.

ينبغى أن تحفز حادثة مدرسة "أشدود" مسؤولى وزارة التعليم على دفع مبدأ الاعتماد المالى طبقاً للتلميذ، على ألا تتحمل المدرسة أو المجلس المحلى أو المدينة أو أولياء الأمور مسؤولية المساواة فى التعليم. وعلى الوزارة أن تفعل كل ما فى وسعها حتى لا تكون لدى أى مدرس أو إدارة مدرسية ذريعة لمعاقبة ولو تلميذ واحد على أن ولى أمره لم يدفع الرسوم المدرسية، الذى يعد وفقاً لمبدأ المساواة فى التعليم حق أساسياً ومجانى.

٩

الحق في الاستجمام على الشواطئ

هاآرتس ١٨/٤/٢٠٠٥

من الصعب التفكير في حق أساسي أكثر من حق التنزه وتزجية الوقت بشكل حر على شواطئ بحيرة "طبرية" أو البحر المتوسط. ولكن طبقاً للتقرير الجديد الصادر عن هيئة حماية الطبيعة عن الشواطئ، فإن هذا الحق يتم تجاهله بشكل ممنهج، حتى أنه لا يمكن العثور اليوم تقريباً على شاطئ ليس مسوّراً أو لا يكون الدخول إليه مشروطاً بدفع رسوم بهاأسأس أس .
وطبقاً للتقرير، أيضاً، الذي يستند إلى دراسات فردية على الطبيعة، فإن عشرات الأسوار التي أقيمت بشكل غير قانوني تحول دون بلوغ الزائرين شواطئ "طبرية"، بحيرة المياه العذبة الوحيدة في إسرائيل.. جديرٌ بالذكر أنه لا يوجد حول البحيرة أي شاطئ واحد يعلن أن الدخول إليه مجاناً، بل على العكس هناك شواطئ مخصصة، بشكل حصري، لسكان بعض "الكيبوتسات"، وموظفي بعض الهيئات الحكومية ونزلاء الفنادق.

لقد أخذت ظاهرة إغلاق شواطئ لأهداف تجارية أو لأهداف فردية أخرى تنتشر على امتداد شواطئ إسرائيل على البحر المتوسط. فقد تحول، مثلاً، جزء من شاطئ "نيتسانيم"، أحد أجمل الشواطئ والتي تعتني به الدولة وتديره، في السنوات الماضية، إلى مكان للمهرجانات لمدد زمنية طويلة خلال موسم الصيف، وبالطبع الدخول إلى أي حفل يكون برسوم. وفي شاطئين على الأقل، هما "عكا" و"نهاريا"، تم تسوير منطقة الشاطئ التي تم تخصيصها لرواد فندق وناد للاستجمام يستغل مالكهما الشاطئ، وكأنه من ممتلكاته الخاصة.

وهكذا، تحولت أبسط صور المتعة الأسرية، المتمثلة في ارتياد الشاطئ، إلى عبء اقتصادي يثقل على كاهل أسر عديدة لا تستطيع أن تستجم على شواطئ اليونان أو تركيا.

إن هذا الإضرار بحق الجمهور في الاستمتاع بالموارد الطبيعية، والذي أقرّته أيضاً المحاكم، لم يُواجَه تقريباً بأي رد فعل من جانب الدولة والسلطات المحلية، التي تعمل أحياناً كشريك كامل في هذا الإضرار، كما هو الأمر في حالة شاطئ "نيتسانيم". وهما يستخدمان نظاماً هزيلاً وغير مُجدٍ من الإشراف، ولا يحددان معايير واضحة لجباية رسم دخول محدد القيمة إلى الشواطئ.

إذا كانت دولة إسرائيل قد أثبتت أنها قادرة على بناء أسوار معقدة على طول الحدود الشمالية وفي أجزاء من الجدار الفاصل بسرعة كبيرة، إلا أنها أثبتت أيضاً أنها غير قادرة على تفكيك بضع عشرات من الأسوار التي أقيمت بشكل غير قانوني وتضر بحق أساسي من حقوق مواطنيها.

لقد حان الوقت لتنفيذ جميع الخطط الهيكلية، والوثائق السياسية والقوانين التي تعلي من حق الجمهور في الوصول الكامل والحر إلى الشاطئ، ويجدر أن نشرع في الأمر قبل عطلة (عيد) الفصح. وعلى وزارة الداخلية أن تعمل بسرعة على تحرير بعض الشواطئ من نير الأسوار وعمليات جباية الرسوم غير المنطقية.

لا ينبغي الاكتفاء بتصريحات وزير الداخلية حول تعهده بمعالجة المشاكل التي أثارها التقرير، فليس من المفترض أن ينتظر تقارير هيئة حماية الطبيعة حتى يشرع في العمل. وعلى المحاكم، أيضاً، أن تتصدى بحزم لكل عمل يتعارض مع القانون.

١٠

المعركة من أجل المخالب

هاآرتس ٢٠/٤/٢٠٠٥

فيما الجمهور مشغول بكيفية انفصال سكان "جوش قطيف" عن بيوتهم، والذي يأخذ زخماً إعلامياً، فإن المعركة الحقيقية تدور حول حدود إسرائيل في الضفة الغربية.

ورغم أن تعيين الحدود الشرقية لدولة إسرائيل مع الدولة الفلسطينية، التي ستقوم، يحتاج إلى سنوات إضافية، إلا أن البنائين والبلدوزارات يعملون، في غضون ذلك، في محاولة "لفرض حقائق على الأرض"، خلافاً للمنطق وخلافاً للمصالح بعيدة المدى لدولة إسرائيل. فتجارب الماضي، كما هو حاصل الآن في "جوش قطيف"، تدل على أن البناء المكثف على الأرض لا يكون دليلاً دامغاً على أن يصبح هذا البناء جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل بشكل تلقائي.

ما يزال الخداع مستمراً، سواء في المناقشات مع الأمريكيين أو مع الفلسطينيين أو مع المستوطنين أو مع الجمهور الإسرائيلي. والزعم القائل بأن الجدار الذي يتم إقامته هو جدار أمني فقط وليس جداراً سياسياً، هو خداع من نوع آخر. كما أن الزعم بأن الأمريكيين سيسمحون لإسرائيل بضم كتلة "آريئيل - كدوميم"، هو خداع من نوع ثالث، فليس ثمة دليل على أن "بوش" وإدارته وافقا، ولو تلميحاً، على استمرار البناء في المستوطنات، أو على ضم "آريئيل - كدوميم".

ورغم ذلك، لم يمنع هذا شارون من أن يقول، خلال جلسة الحكومة في ٢٠ فبراير الماضي، التي تم خلالها تحديد مسار الجدار: "ليس من المعقول أن تكون آريئيل، بيت آرييه وعوفاريم خارج الجدار". وقد تقرر في غضون ذلك، من أجل الخروج من هذا المأزق، الذي لا تتفق فيه رؤية إسرائيل مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الحدود الشرقية المستقبلية لإسرائيل، تسوير "آريئيل" وبضع مستوطنات أخرى في محيطها، وعدم ربطها بالجدار الفاصل الرئيسي. وهذا الحل الغريب، المسمى "مخالب"، والذي يعد حل وسط بين معارضة الأمريكيين لمد "أصابع" (إسرائيلية) في اتجاه "آريئيل" وبين الإعلان عن بقاء كتلة "آريئيل" خارج الجدار - هذا الحل معروض اليوم على قضاة محكمة العدل العليا.

ولكن الآن، وعلى عكس ما كان متوقعاً - حيث كان يخيل في البداية أن "آريئيل" سوف تسوَّر بجدار مؤقت ملاصق لها من أجل إيجاد حل أمنى مؤقت - فإن الأصابع تكشفت في آريئيل، وتكاثرت بمرور الوقت، حتى أصبح ما حدث بها شبه مرحلة أولى نحو الارتباط بالجدار الفاصل في المستقبل.

إن المستوطنات التي أقيمت في قلب الضفة الغربية، بما فيها "عوفرا" و"إيلون موريه" و"كدوميم" - التي كانت من طلائع المستوطنات التي أقامتها حركة "جوش إيمونيم" (كتلة الإيمان) - أصبحت متناثرة، في حقيقة الأمر، في قلب الأرض الفلسطينية، بشكل يستهدف، في النهاية، الحيلولة دون التوصل إلى أية تسوية سياسية.

إن بناء جدران أمنية حول هذه المستوطنات إنما يدلل، بما لا يدع مجالاً للشك، إلى أن الحاجة لأن نكون أسخياء في الانسحاب وفي قبول التسوية المستقبلية وتمكين الفلسطينيين من العيش بكرامة على أرضهم، لم يتم استيعابها بعد.

لقد استهدفت خطة "المخالب" تأجيل النقاش حول المستقبل السياسي للمستوطنات في كتلة "آريئيل". وكل إساءة تصرف مع الفلسطينيين في هذه المرحلة الانتقالية، في مصدر رزقهم وأراضيهم وبيوتهم وفي حرية حركتهم، سوف تزرع المزيد والمزيد من الكراهية وعدم الثقة بين الطرفين. وفي الحساب الختامي، لن يستطيع أي جدار أمنى أن يحمى دولة إسرائيل من هذه الكراهية.

(١١)

التهديد النووي والتهديد الذي تمثله معاداة السامية

هاتسوفيه ٢١/٤/٢٠٠٥

يُناقش وفد محدود من لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، برئاسة رئيس اللجنة، "يوفال شتاينيتس"، في هذه الأيام، في روسيا، توطيد التعاون الأمني والاستخباري بين الدولتين.

وطبقاً لما تناقلته الصحف، فإنه قد تم التركيز خلال المحادثات على المسألة النووية الإيرانية، و"المصلحة المشتركة في تحييد التهديد الإيراني في الوقت المناسب". ومن المفترض أن ممثلي روسيا في المحادثات، كما هو الحال بالنسبة للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الذي من المنتظر أن يزور إسرائيل الأسبوع القادم، سيكونون ودودون للغاية تجاه الممثلين الإسرائيليين، وبأنهم سيدلون بوعود لا حصر لها، وبأن "بوتين" سوف ينتهج، بالتأكيد، نفس النهج خلال محادثاته هنا مع رئيس الحكومة "أريئيل شارون". إلا أن تقارير استخباراتية موثوقة للغاية، تتحدث عن تقديم روسيا مساعدات لإيران في مجال المكونات الإستراتيجية للأسلحة، وهي مساعدات قدمت وامتلأت على أثرها الخزانة الروسية بكثير من الأموال.

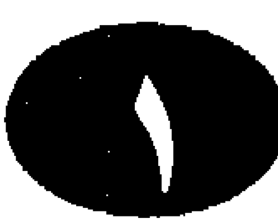
وبينما نجد إيران بعيدة للغاية عن إسرائيل، ولا تمثل في هذه المرحلة تهديداً علينا، باستثناء "حزب الله" بالطبع، نجد روسيا تساعد سوريا بالصواريخ بعيدة المدى، وبأسلحة أخرى، ولم تستجب، حتى بضعة أشهر قريبة مضت، لمطالب "أريئيل شارون" بالكف عن تزويد جارة معادية، لها حدود مع إسرائيل، بسلاح من هذا النوع.

مشكلة أخرى تفرض نفسها على جدول أعمال المباحثات الثنائية، سواء على مستوى الممثلين أو على مستوى القمة الروسية الإسرائيلية المرتقبة، هي تزايد العداء للسامية في روسيا. فالشخصيات العامة لا تخجل من الظهور على الملأ بتصريحات معادية للسامية، وذلك على الرغم من العلاقة الجيدة الخاصة التي يبديها اليهود تجاه جيرانهم غير اليهود. فالمبرّات الخيرية اليهودية: "أور أفنير" في روسيا وفي دول أخرى من دول الرابطة السوفيتية المستقلة، على سبيل المثال، تقدم وجبات مجانية لغير اليهود أيضاً. كما تطعم "الجوينت" (منظمة خيرية يهودية أمريكية) في رابطة الدول السوفيتية المستقلة، كل يوم، عدداً لا بأس به من غير اليهود في المبرّات.

ورغم ذلك، إلا أن كل هذه الأمور لا تساعد على اجتثاث العداء للسامية من روسيا ومن دول الرابطة المستقلة. ومن ثم، لا ينبغي على إسرائيل أن تتعامل بتساهل في هذا المجال، وعليها أن تدين هؤلاء المعادين للسامية الموجودين في البرلمان وفي صفوة المجتمع الروسي.

ونحن على ثقة من أن "بوتين" لو أراد عمل ذلك، فإن هؤلاء (المعادين للسامية) سيختفون من المشهد الاجتماعي في روسيا.. ولكن الأمر، في النهاية، يتوقف على إرادته.

◆ ترجمات عبرية ◆



خطة فك الارتباط

الاستفتاء الشعبى مات

■ بقلم: سيفر بلوتسكر
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٥/٣/٢٩

أسقط الكنيست أمس، بأغلبية حاسمة، وفى تظاهرة فريدة من الوحدة القومية، مشروع قانون أساسى "الاستفتاء الشعبي".. وبذلك يكون قد تم سد الطريق نهائياً، ليس فقط أمام الجهود البرلمانية الأخيرة المبذولة لتأخير تطبيق الانسحاب من غزة، وإنما أيضاً أمام تمكين مواطنى إسرائيل من تجربة الديموقراطية المباشرة وإمكانية المشاركة فى حسم قضايا مصيرية.

وقد صوّتت ضد الاستفتاء الشعبى كتل: "شاس"، "شينوي"، قسم من الليكود، و"ياحد" - وهى كلها أحزاب وحركات متباعدة كلياً عن بعضها، صوّت كل منها بناءً على معايير مختلفة، بل ومتناقضة، فى الكنيست. فحركة "شاس" مثلاً، رفضت الاستفتاء لأسباب دينية، أما "شينوي"، فقد رفضته لأسباب مضادة للدين. أما تصويت حزب العمل ضد الاستفتاء فيبدو غامضاً، فالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، من نوعية حزب العمل، تدعم، عادة، عملية إجراء استفتاءات شعبية، لأن قوة الجذب والإقناع لليسار الاجتماعى المعتدل تكون أقوى وأكثر بروزاً فى الديمقراطية المباشرة. وقد رأينا ذلك بالفعل فى إسرائيل فى الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة. ضف إلى ذلك، أن قانون الاستفتاء الشعبى، كما طُرح علَى طاولة الكنيست، أمس، قد خلق وسيلة جديدة مَن الشرعية السياسية التى كان يمكن لحزب العمل، ولكل المعسكر الحمائمى، استخدامها فى يوم الحسم على مصير المناطق الفلسطينية وعلى السلام، خاصة وأنه حسب استطلاعات الرأى الإسرائيلية، يوافق غالبية الجمهور على الانسحاب، ليس من غزة فحسب، وإنما من مناطق الضفة الغربية أيضاً، من خلال تفكيك وإخلاء المستوطنات. ومن ثم، كان يمكن لهذه الأغلبية أن تحقق تعبيراً جارفاً فى الاستفتاء الشعبى وتخلق سابقة فى المصادقة على اتفاق سياسى شامل. وعلى ذلك، يكون المعسكر الحمائمى قد فوّت فرصة ذهبية لمنح الشعب حق قول كلمته.

◆ ليس كل شيء محللاً:

من ناحية أخرى، شكّل التصويت ضد الاستفتاء الشعبى، انجازاً آخر لرئيس الحكومة شارون، الذى ينجح فى قيادة الحكومة والكنيست نحو أبواب الانفصال بإصرار وبقوة. وقد شكّل شارون لهذا الغرض، جبهة واسعة من الدعم البرلمانى، صحيح أنها تبدو هشة ومفككة، إلا أنها تصمد وتثبت نفسها فى لحظات الاختبار الحقيقية. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل الأبعاد المقلقة، بل والخطيرة، لسلوك رئيس الحكومة، فى سبيل تحقيق أهدافه، فشارون يسعى إلى تطبيق خطة الانفصال، بأى ثمن، والثمن هنا ليس بسيطاً. والواقع، لم تكن التصريحات شديدة اللهجة التى أطلقها رجال نتنياهو، أمس، عن "محاولات وطأ الديمقراطية بالأقدام من قبل شارون، مفصومة عن الواقع. فقد قام رئيس الحكومة، شارون، بشكل فعلى، بعد الانتخابات، بإجراء تغيير حاد فى مواقفه دون أن يقدم تفسيراً مقنعاً. كما تجاهل، لاحقاً، وبشكل تظاهرى، نتائج الاستفتاء الذى أجرى بين المنتسبين إلى حزب الليكود، وألغى بجرة قلم، حقهم فى التأثير (يقصد التأثير فى صنع القرار). كما قام بفصل وزراء فى سبيل تحقيق غالبية فى الحكومة مؤيدة للإنفصال، ووعد بمليارات الشواقل فى سبيل تحقيق غالبية فى الكنيست. كما يمكن تفسير اقصاء رئيس هيئة الأركان العامة، موشيه يعلون، عن منصبه، كجزء من الحملة نحو الانفصال. كما يجب ألا نستبعد من هذا الإطار

التفسيرى، ما وجهه المقربون من رئيس الحكومة، مؤخراً، من تهديدات فظة باغتيال وزير المالية، نتنياهو، الذى وضع نفسه فى مقدمة مؤيدى الاستفتاء الشعبي.

إن هدف الانفصال عن غزة بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل دولة إسرائيل، ولكن ليس إلى حد اعتبار كل الوسائل محللة من أجل تطبيقه. فيحظر جعل الانسحاب من غزة بمثابة غطاء لكل حقارة سياسية، أو لكل مخالفة للمعايير والضوابط، أو لكل خلل فى الإدارة السلطوية، أو لكل تركيز بالغ للقوة فى أيدى أقلية قيادية. يجب ألا نتعاطى مع الانفصال وكأنه رؤيا آخر العالم، أو مخدر مُسكر. فتاريخ دولة إسرائيل لا ولن ينتهى عند تطبيق الانفصال، لأنها ستضطر إلى التعايش مع مشكلاتها حتى بعد انسحاب آخر جندى وآخر مستوطن من غزة.

لا لتكميم الأفواه

هاآرتس ٢٩/٣/٢٠٠٥

بقلم: شلومو كوهين (❖)

إن الصدع الذى تشهده الساحة السياسية فى إسرائيل، والذى ترافقه صدوع أخرى، يتعاظم فى الآونة الأخيرة قبيل تنفيذ خطة فك الارتباط. فنقابة المحامين التى من المفترض أنها لا تهتم بالسياسة، ومن ثم ليس لها موقف محدد فى هذا الشأن، إلا أنها تهتم بالحقوق الأساسية والمبادئ القانونية، وطالما أن خطة فك الارتباط، والظواهر المصاحبة لها، تثير أسئلة ذات صلة بالحقوق الأساسية والمبادئ القانونية، فيجدر بالنقابة أن يكون لها موقف فى هذا الشأن.

لا يمكن التشكيك فى أن فك الارتباط إجراء صعب للغاية على مجموعة غير قليلة من السكان اليهود فى إسرائيل، خاصة وأن هذه المجموعة ذاتها غير متجانسة مع بعضها بعضاً. فيوجد فيها متطرفون ومعتدلون، وحتى هؤلاء ينقسمون إلى مجموعات كثيرة وفمنهم من لا يعتد إلا بأحكام التوراة، ومنهم من لا يعتد إلا بقوة وسطوة القانون. وقد حاول كثيرون منهم التوفيق بين الفريقين السابقين.

وبينما يرغب غالبية الجمهور الإسرائيلي، حسب استطلاعات الرأي، فى فك الارتباط، يتضح أن هناك جمهوراً عريضاً للغاية كذلك يعتقد أنه يجب تكميم أفواه المعارضين لفك الارتباط. والواقع أن هذه ليست المرة الأولى التى يعتقد فيها قطاع عريض من الجمهور الإسرائيلى بضرورة تكميم الأفواه لمن يخرج عن الإجماع الإسرائيلي. فتاريخ إسرائيل مليئ بالنماذج التى وُجهت فيها الاتهامات لأشخاص، أعربوا عن مواقف تتعارض مع الإجماع الإسرائيلي، بالخيانة والحماقة وعدم الفهم للواقع والخروج عن الإجماع الدينى وما إلى ذلك، الأمر الذى كان يستوجب تكميم أفواههم.

لقد حان الوقت لأن نعود ونذكر بالبديهيات الأولى: فحرية التعبير قيمة سامية فى دولة ديموقراطية كإسرائيل. ولا تأتى حرية التعبير من أجل الحفاظ فقط على حق المتحدثين باسم الإجماع، بل على العكس، فقد جاءت حرية التعبير من أجل الحفاظ على الحق فى التعبير عن المواقف التى تتعارض مع مواقف الإجماع تحديداً، حتى لو أن ما يقال يعد خطيراً أو حتى ذميماً.

وكرجال قانون، فقد تربينا على أن حرية التعبير تعد قيمة سامية، يمكن أن نحدها فقط حال تسببت فى إحداث "خطر مؤكد" يمثل ضرراً حقيقياً على النفس أو الممتلكات. وقد سبق أن قام الكنيست، قبل حوالى ثلاث سنوات، بإجراء تعديل على قانون التحريض، الوارد فى قانون العقوبات، وحدد معياراً جديداً وموسعاً يتحدث عن وجود "إمكانية حقيقية" لحدوث عنف ناتج عن التحريض. وبالتالي، فإنه حسب الوضع القانونى اليوم يمكن أن تكمم الأفواه لكثيرين من المتحدثين فى إطار الحوار الجماهيرى فى إسرائيل، بزعم أن تصريحاتهم تثير مخاوف من "خطورة حقيقية" تؤدى للعنف. ومن دواعى سرورنا أن هذا المعيار، غير المناسب، لم يتم العمل به بسبب السياسة المتزنة للإدعاء العام.

والآن، عقب الجدل الدائر حول فك الارتباط، والتصريحات غير المسؤولة، والتى تكون متطرفة أحياناً بل وخطيرة، من جانب متحدثين مختلفين من معارضى فك الارتباط، يُعاود طرح الاقتراح الداعى إلى التوسع فى دائرة الاحتمالات التى يمكن بها تكميم الأفواه فى الحوار الجماهيرى فى إسرائيل، عن طريق تغيير المعايير التى يتحدد على أساسها قانون التحريض.. إن هذا خطئاً كبيراً إذا ما تم تنفيذه سنندم عليه لأجيال.

إن محك الديموقراطية يكون عادة فى مواقف الضغط، وقد صمدت الديموقراطية الإسرائيلية فى مواقف صعبة من الضغط والأزمات لا تقل عن تلك التى يمكن أن نتوقعها أثناء تنفيذ فك الارتباط. ومن

ثم ليس هناك أى تبرير لأن ندنس كتاب القانون الإسرائيلى بإحداث تدنى فى مستوى حرية التعبير.

صحيح أننا نمر بأيام صعبة، ولكن إسرائيل برهنت، خلال سنوات وجودها الـ٥٦، أنها دولة ديموقراطية قوية قادرة على حماية المبادئ الأساسية للديموقراطية، بما فى ذلك حرية التعبير، حتى فى أصعب الظروف. ومن ثم، فإن الأحداث الصعبة التى تنتظرنا فى الأشهر المقبلة لا يجب أن تعود بنا إلى الوراء فى مثل هذا الأمر الهام (يقصد فيما يتعلق بحرية التعبير).

(❖) كاتب المقال هو رئيس نقابة المحامين فى إسرائيل.

الوصايا العشرون

معاريف ٢٠٠٥/٤/٦
بقلم: مناحم راهط

"من يقوم بإخلاء يهود يتخطى بذلك ٢٠ نهياً توراتياً".... **توقيع: الحاخام أفراهام شابيرا (١)**

جاء فى بحث دينى يتعلق بالشريعة اليهودية حظى بمباركة كل من الحاخام "أفراهام شابيرا" حاخام إسرائيل الأكبر السابق ورئيس معهد "مركاز هاراف" (مركز الحاخام) الديني، والحاخام "ميئير مزوز" رئيس معهد "كرسى الرحمة" الدينى فى بنى باراك، والحاخام "ناحوم رافينوفيتش" رئيس المعهد الدينى فى معاليه أدوميم، والحاخام "أفيجدور نفنتسيئيل" من البلدة القديمة فى القدس، والحاخام "زلمان نحميا جولدبرج" عضو المحكمة الحاخامية الكبرى الأسبق، أن: "الجندى أو رجل الشرطة الذى سيشارك فى إخلاء يهود سيتخطى بذلك أكثر من عشرين نهى توراتى صريح".

ونحن هنا بصدد فتوى دينية تستند إلى مصادر من الشريعة اليهودية كتبها الحاخام "شاؤول بار إيلان"، رئيس المعاهد الدينية فى كفار داروم. ويجرى الآن طبع أكثر من ٦٠ ألف نسخة من الكتيب الذى يحمل الفتوى، من أجل توزيعها فى نهاية الأسبوع الجارى على المعاهد الدينية، والمعاهد الدينية العسكرية السابقة على التجنيد (أى التى تسبق مرحلة التجنيد)، وكذلك على المعابد والمؤسسات الدينية فى سائر أنحاء إسرائيل.

ويدعو الكتيب للتمييز بين الجانب السياسى – هل يجوز من الناحية الشرعية لدولة إسرائيل أن تقوم بسحب قواتها من مناطق معينة..؟ – والجانب المدنى – هل يجوز للحكومة بعد قرارها سحب قواتها من الناحية الشرعية أيضاً أن تقوم بطرد المستوطنين من منازلهم..؟ وهذا بالنظر إلى أن بعض المستوطنين يقولون إنه بعد قرار الحكومة بالانسحاب من قطاع غزة وشمالى السامرة (شمال الضفة الغربية)، يجب أن تبقى المستوطنات قائمة كمنطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا: إلى أى مدى يحق للدولة أن تفرض رغبتها على الفرد..؟

❖لا تقف على دم صديقك:

ويشير كاتب الفتوى إلى أن البحث لم يتطرق إلى مدى صلاحية حكومة إسرائيل من الناحية الأخلاقية، الدينية، والقانونية، فيما يتعلق بسحب قواتها من مناطق شمالى السامرة (شمال الضفة) وجوش قطيف، حيث قال: "الهدف هو أن ننمى إلى علم الجمهور، أنه أيضاً بعد قرار الحكومة الإسرائيلية سحب قواتها من منطقة معينة، يتعين علينا إعادة النظر فى الصلاحية التى تعطيها الشريعة للحكومة فيما يتعلق بطرد المستوطنين من منازلهم الواقعة فى المنطقة ذاتها. وطالما أن الحكومة ليس لديها صلاحية لفعل ذلك، وطالما أنه لا يوجد أمر دينى يلزم بطاعة أوامرها، فإن أى جندى أو رجل شرطة يشترك فى عملية الطرد يتخطى العديد من النواهى من بينها: النهى عن السلب، النهى عن تسليم الأراضى للعدو، النهى عن الاعتداء بالضرب، النهى عن التسبب فى القتل الوارد فى الجمارا (٢): "لا تقف على دم صديقك". كذلك "لا تسرق"، بمعنى النهى عن سلب ممتلكات الغير، النهى عن بيع البشر، النهى عن التنكيل بإنسان مخطوف قبل بيعه، النهى عن امتهان الكرامة، ولو حتى بالقول، النهى عن اقتلاع شجرة يأكل الناس منها والنهى عن تدنيس حرمة السبت".

وأضاف: "كل من يشارك فى الطرد يتخطى بالتأكيد أربعة أوامر دينية صريحة. فإذا طرد متهود (يشير البحث إلى أن كثيراً من المتهودين المعتنقين اليهودية إيماناً بها، ومن المنتمين إلى نسل سبط مناسيه الذين هاجروا إلى إسرائيل من الهند يقطنون فى جوش قطيف)، أو طرد تلميذ نبيه أو مسن، فإنه يتخطى بذلك ستة أوامر، ألا وهى: أمر (أحب لصديقك ما تحب لنفسك)، وأمر "أحبوا المتهود"، وأمر "اجعل أخوك يعيش بجوارك"، وأمر "استعد ما يفقد منك" وأمر "إعمار أرض إسرائيل"، وأمر "فلتنهض من أجل العودة".

كما يحذر كاتب الفتوى قائلاً: "أى جندى

يستخدم أو يأخذ، دون إذن، قرش واحد من أملاك أحد المستوطنين، فإنه يتخطى النهى عن السلب. ووفقا لرأى الشريعة اليهودية، فإن قرار الدولة أو مؤسساتها بمصادرة أملاك إنسان، فى مجال لا تمتلك فيه الحكومة أى صلاحية، يعد قراراً باطلاً. وبالتالي، فإنه لا يعفى الفرد من وقوعه فى خطيئة سلب الممتلكات. وحيث إن جوش قطيف تدخل ضمن حدود الدولة، فلا شك فى أن الذى يشترك فى خطة الطرد، ويحتل منزل إنسان ويطرده منه، يتخطى بذلك النهى عن السلب لقيامه بسلب المنزل من صاحبه، فضلاً عن تخطيه أيضاً للنهى عن تسليم الدولة للعدو".

ويتوسع البحث، فى الـ ٣٦ صفحة التى أفردت له فى الكتيب، فى تناول مشكلات مختلفة ناجمة عن المشاركة المباشرة أو غير المباشرة فى الإخلاء، ويؤكد أنه لا محيص للجندى المتدين من عدم المشاركة والرفض المطلق والشامل لأى أمر من شأنه أن يساهم فى عملية الإخلاء.

---

(١) العبارة حملت توقيع الحاخام أفراهام شابيرا باعتباره مرجعية دينية باركت هذا الكلام، أما العبارة ذاتها فقد وردت ضمن بحث دينى قدمه الحاخام "شاؤول بار إيلان".

(٢) **الجمارا**: كلمة آرامية تعنى الإكمال أو الشرح. وهى عبارة عن مجموعة التعليقات والتفسيرات والشروح التى وضعها رجال الدين اليهودى على المشناه التى تضم الشريعة الشفوية. ويكوّن المشناه والجمارا مجتمعين التلمود.

الخروج أكثر صعوبة

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/١٤
بقلم: أمير أورين

في عام ١٩٦٧، استدعى الجيش الإسرائيلي ثلاثة تشكيلات: واحد نظامي واثنين احتياط، بهدف احتلال سيناء وغزة. وفي عام ٢٠٠٥، سيستدعي الجيش الإسرائيلي ثلاثة تشكيلات: اثنين نظاميين وواحد احتياط، بهدف إخلاء غزة. ولكن بهذه الصورة، لن تنتهي التطورات: فمن أجل الإخلاء، ستشارك الشرطة الإسرائيلية بتشكيلين للمرة الأولي في تاريخها (من أجل إخلاء قطاع غزة). وحتى بهذا الكم من القوات ربما ستكون المنظومة الحكومية أضعف من أن تقوم بإخلاء المستعمرات الأربعة في شمال السامرة (بالضفة الغربية)، ولذا قد يتم تخصيص تشكيل نظامي آخر لإخلاء هذه المستعمرات الأربعة.

والواقع أنه لم تكن هناك أي علاقة وطيدة بين الجيش الإسرائيلي والشرطة، التي أعلن رؤسائها قبل أربع سنوات ونصف أنهم لن يكونوا جيش إسرائيلي من الدرجة الثانية. وأدت المواجهة مع الفلسطينيين إلى تحطيم الحواجز التي كانت تفصل بين الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك). كما أدى الدرس المستفاد من أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، ثم استخدام وحدات الانقضاض التابعة للشرطة في القتال في المناطق (الفلسطينية)، إلى تحطيم الحاجز بين الشاباك والشرطة. وفي النهاية أدت خطة فك الارتباط إلى إزالة الحواجز بين الجيش الإسرائيلي والشرطة. وسيكون من الصعب التمييز، في خضم المعركة لإعادة المستوطنين إلى الخط الأخضر، ولاسيما في وقت متأخر، بين قائدين يرتديان زيا أزرق اللون، وقبعات ضباط، وهما الفريق دان حالوتس والفريق شرطة موشيه كرادي.

إن هذا انقلاب يعد مقارنة بالعزلة التي يتذكرها قدامى الجيش الإسرائيلي، التي لم تنته حتى بعد انتقال قادة كتائب وألوية وعمداء ولواء من الجيش إلى قيادة الشرطة بعد حرب يوم الغفران (حرب ١٩٧٣).

من ناحية أخرى، تفيد كل الدلائل الحالية على أن الإخلاء سيتم في ٢٥ يوليو. وقد تم تحديد ثلاثة مواعيد بديلة لإتمام الإخلاء وفقاً لحجم النجاح المتوقع. والبديل الأقرب للغاية – الذي يبدو أقل واقعية من البدائل الأخرى – هو ١٢ أغسطس، نظراً لأن ١٤ أغسطس هو يوم التاسع من آب، وهو يوم يحظر فيه الإخلاء سواء لأسباب دعائية أو للسماح للمتدينين من قوات الإخلاء بالصيام. والبديل الثاني هو حتى الأول من سبتمبر، أي بداية العام الدراسي. والبديل الأكثر تشاؤماً هو الثاني من أكتوبر، الذي تليه مباشرة عشية رأس السنة العبرية. وإذا تم الانتهاء من إخلاء غزة فقط، ستتوقف بقية العملية (يقصد إخلاء مستعمرات الضفة الأربع) بسبب شهر الأعياد، على أن تستأنف في نوفمبر، عندما تنتقل إحدى التشكيلات الشرطية، بقيادة العميد شرطة أهارون فرانكو، إلى السامرة (شمال الضفة).

وستكون هناك قوات مختلطة، بعضها من حرس الحدود والبعض الآخر من الشرطة العادية. وسيتم تسريع عملية إلحاق ١٢٠ من صغار ضابط الشرطة بفرقة ضباط من أجل توزيعهم على القوات. وهؤلاء المفتشين المساعدين أكبر سناً وخبرة، بعشرة أعوام، من الملازمين حديثي التخرج الذين سيأتوا من مركز التدريب (رقم ١) التابع للجيش

الإسرائيلي. ولكن إذا أضفنا إلى ضباط الشرطة، الذين يبلغ عددهم ٤ آلاف ضابط، المجموعة التي تتولى وظائف إدارية وغير مؤهلة للقيادة، ويصل عددها إلى نصفهم، سيصبح في الشرطة ضابط واحد مقابل كل سبعة أفراد. وفي غزة سيكون عدد الضباط أكبر بكثير.

وقد أمر اللواء هرئيل قائد المنطقة بغلق المنطقة الواقعة جنوبي المحور الذي يبدأ من خط أنابيب النفط المجاور لأشكلون (عسقلان) ويستمر حتى طريق يد موردخاي - جابيم (أيضاً من أجل حماية مزرعة شارون من أي هجوم). لكن لم تصدر بعد أوامر لرجال الشرطة باعتقال الآلاف، وربما عشرات الآلاف، الذين سيقومون بأعمال استفزازية وينتهكوا هذا الأمر. وسيتم وضع "سقف للاعتقال" يتمثل في: الإقامة غير الشرعية في منطقة مغلقة، عرقلة ضابط شرطة عن تأدية عمله (معارضة سلمية للإخلاء) وإهانة موظف عام، على ألا يحاكم سوى مَنْ سيتعرض بعنف جسدي للعسكريين في قاعات قضائية ستقام في "ديكل" الواقعة في بئر سبع ومعسياهو. وبناءاً على طلب اللواء شرطة دودي كوهين، رئيس شعبة التحقيقات والاستخبارات، ستكون الوحدات القطرية الخاضعة لقيادته، التي تحقق في الاحتيال والجريمة الدولية والجرائم الاقتصادية، معفية من المشاركة في المرحلة العنيفة من الإخلاء.

وقد تولي رئيس قسم جمع المعلومات في شعبة التحقيق والاستخبارات، اللواء شرطة بني سجيف، القائد السابق للوحدة المركزية الجنوبية، قيادة عشرات (في البداية ٥٢، ثم أكثر من ٧٠) من مقرري الاستخبارات في أقسام الشرطة والوحدات المركزية على مستوي إسرائيل، الذين تفرغوا حالياً للتحذير من مخططات إحباط عملية الإخلاء. وفي يوم الأحد، صدر العدد الأول - بأعداد محدودة - لهؤلاء المقررين، وعندما تقرأ بنوده تعتقد أنها كلمات أغنية: "أنباء عن رغبة ناشطي يمين في عرقلة الحركة في الطريق...".

والمشكلة الرئيسية التي تنتظر الشرطة هي مواجهة عشرات بل ومئات من أعمال الإخلال بالنظام في مختلف أنحاء إسرائيل. وقد لا تكفي الاحتياطات المحلية والقطرية للحفاظ على النظام، والكثيرون منها يستقل دراجات بخارية لعبور الطرق المغلقة. وقد تعهد الجيش الإسرائيلي بتوفير مروحيات نقل، من طراز "يسعوريم" أو "ينشوفيم"، لنقل قوة تتكون من ٤٠٠ شرطي من مكان لآخر، إلى قطاع غزة أو إلى وسط إسرائيل. ومن المتوقع أن يبدو هذا كما لو كانت مطاردة بين قط وفأر.

وفي اليوم التالي، سيجتمع قادة القيادة العامة والقوات المشاركة في عملية تسمى إخلاء "العقول الهائجة"، وهو تدريب فكري على الفعل ورد الفعل، أعده العميد ميئير عامير، رئيس لواء النظرية والتأهيل. وسترسل الشرطة فرانكو، ودوتان، وساو واللواء شرطة برتي أوحايون، رئيس شعبة العمليات في القيادة القطرية، للمشاركة في هذه العملية. وعند اقتراب موعد الإخلاء، سيتم إجراء تدريب جديد، يتم الإعداد له حالياً داخل كلية الأمن القومي. وقد تم إعداد صيغة الحملة الفكرية للإخلاء في وثيقة خاصة بهيئة الأركان العامة قبل أربعة أشهر - قبل وفاة ياسر عرفات بفترة قصيرة - كمسودة قابلة للتحديث في أبريل. وقررت هيئة الأركان العامة أن الغاية الاستراتيجية، رغم أنها مسؤولية القيادة السياسية، إنما هي "استغلال الفرصة الاستراتيجية لدفع الهدوء الأمني المستمر على أساس التنسيق وتشجيع ظهور قيادة فلسطينية شرعية، مسؤولة وفاعلة، وذلك بالتوازي مع تنفيذ خطة فك الارتباط، وبتأييد من الولايات المتحدة ومساندة من المجتمع الدولي".

يمكن من خلال هذه الصياغة الوقوف على الخلاف بين رئيس الأركان العامة الفريق موشيه يعلون، ومعه لواءات مثل هرئيل، وبين رئيس الوزراء آريئيل شارون. فيعلون وهرئيل يريان أن ذلك يجب أن يتم بالتدريج: هدوء أمني على أساس "تسيق" (وليس اتفاق أو تفاهم)، وتشجيع قيادة من نوعية محمود عباس ومحمد دحلان (شريطة أن تعمل بفاعلية)، وحينئذ فقط يأتي دور خطة فك الارتباط.

والهدف الذي حدده يعلون لهرئيل ولقائد المنطقة الوسطى، يائير نافيه، هو: "إخراج القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومن المنطقة التي تعرف بشمال السامرة (بالضفة الغربية) وإعادة الانتشار خارجها، والحيلولة دون عرقلة الإرهاب الفلسطيني للعملية، وتقليل حدة المواجهة مع معارضي الإخلاء، والحفاظ على كرامة من سيتم إخلاؤهم والحرص على عدم سقوط ضحايا، بهدف ترسيخ الهدوء والاستقرار الأمني المستمر خلال العملية".

وهناك اعتقاد راسخ لدى الجيش الإسرائيلي مفاده أن "معظم السكان لن يوافقوا على الإخلاء وأنه يجب الاستعداد للإخلاء بالقوة". وهناك اعتقاد آخر وهو "تنفيذ الإخلاء دون تسيق مع الفلسطينيين"، رغم أنه من الأفضل التسيق مع أجهزة الأمن الفلسطينية.

وتشمل قائمة الأعمال المطلوب تحقيقها - على الصعيد الإسرائيلي الداخلي - في عملية الإخلاء: الالتزام بالجدول الزمني، الحيلولة دون وقوع ضحايا مدنيين للإرهاب، عدم حدوث مواجهة عنيفة (استخدام الأسلحة) بين المستوطنين والجنود أو قيام المستوطنين بإطلاق النار على الفلسطينيين، ومنع عودة المواطنين الإسرائيليين إلى الأماكن التي سيتم إخلاؤها. ورغم أن هذه أهداف عملية منوط بها الجيش الإسرائيلي، إلا أنه يحرص في نفس الوقت على المحافظة على الإجماع الإسرائيلي بأنه "جيش الشعب"، وتنفيذ العملية برمتها حتى يحول ذلك دون حدوث شرخ في صفوف الشعب أثناء عملية الإخلاء. وفي موضع آخر، يتحدث الجيش الإسرائيلي عن "الحيلولة دون حدوث صدع قومي يحمل معان كبيرة للمستقبل".

إن الجميع في النهاية يتفقون على أن إخلاء غزة

هو نقطة فاصلة، ولكنه ليس نهاية المطاف. ولكن في الوقت نفسه يجب أن ننتبه، ونحن نسترجع تاريخ قريب، أن هناك علاقة قوية بين إخلاء مناطق (يقصد عربية محتلة) وبين نشاط الجيش الإسرائيلي، فإخلاء مستعمرة ياميت سبق بأسابيع معدودة الحرب مع لبنان، وإخلاء لبنان أدى إلى تصعيد المواجهة (يقصد مع حزب الله). ومن ثم، فإن إخلاء غزة قد يحدث والحدود اللبنانية مشتعلة. وقد يكون وراء تصريح نائب سكرتير حزب الله، نعيم قاسم - بأنه في مقابل إخلاء مزارع شبعا ستوافق المنظمة على نزع سلاحها - مبادرة سرية من مبعوث الأمم المتحدة في المنطقة، رود تيري لارسن بهذا الشأن.

في محطة جوش قطيف وقف قطار

بقلم: إيتان هابر
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٥/٤/٢٠

خلال الأيام التى تلت نشر موعد تنفيذ خطة الانفصال، امتلأت الصحف بالمعلومات حول تزامن موعد إخلاء جوش قطيف وشمال الضفة الغربية مع "أيام الحداد". وكان هناك من ادعى فى حينه، أن أيام الحداد على خراب الهيكل الثانى ملائمة جداً لأيام الإخلاء أو الاقتلاع أو الطرد. فما الذى حدث، ألم تعرف الحكومة ذلك..؟ ألم يسمعوا بذلك فى مكتب رئيس الحكومة..؟ هل يتواجد فى مكاتب دائرة الإخلاء تقويم للنجوم والحظ فقط..؟

كلهم يعرفون أن أيام شهر آب (شهر أغسطس) هى أيام الحداد، أيضاً، ويتظاهرون الآن، وكأن الأمر سقط عليهم من القمر. أحد الأطراف - الحكومة، الجيش والشرطة - يتخوف من المهمة الكبرى وربما الأقسى فى تاريخ دولة إسرائيل. صحيح أن هذا الجانب لن يبادر إلى إلغاء خطة الانفصال، لكنه سيوفر علينا دموعه إذا ما تواصل تأجيل التنفيذ لفترة تلو الأخرى. فلا بوجى يعلون ولا دان حالوتس ولا موشيه كرادى يريد دخول التاريخ "بفضل" هذه الخطة.

أما الجانب الآخر، المستوطنون، فيؤمن، ويتمنى ويصلى كى تتبخر هذه الخطة. فى هذا الجانب يتمنون حدوث أعجوبة من نوع "إما أن يموت الشرير أو الكلب.."

والحقيقة هى أن بمقدور قوة عليا، فقط - كوقوع عملية لم نعرف مثلها من قبل - أن يوقف القطار الذى انطلق من المحطة. ويعرف شارون، الذى "استمتع"، هذا الأسبوع، فى القطار، أن القاطرة انطلقت إلى الأمام، وستتوقف فقط بعد أن تدوس كل من يقف فى طريقها.

لا تؤجلوا الإخلاء

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٥/٤/٢١

من المقرر أن تبت الحكومة في أمر تأجيل فك الارتباط، بذرائع دينية، إلى ما بعد التاسع من آب (ذكرى خراب الهيكلين الأول والثاني وهو يوم صوم وحزن وحداد لدى اليهود)، وربما أيضاً إلى ما بعد الأعياد، كما اقترح الوزير "يسرائيل كاتس".

وترتكز تأويلات التأجيل، التي أثارت حيرة لدى مؤيدي فك الارتباط، وابتهاجاً لدى معارضيه، إلى شرائع الحداد الخاصة بال ٢١ يوماً المسماة "أيام الضيق والكرب"، وإلى التخوف من المساس بالمشاعر الدينية لمستوطني "جوش قطيف".

والواقع أن اقتراح التأجيل، وفقاً لهذه التأويلات، يقع في ثلاثة أخطاء: أولاً، أنه يستخدم المبررات الدينية استخداماً سيئاً. ثانياً، أنه يتظاهر وكأنه لم يكن على دراية بالتقويم حتى الآن. ثالثاً، أنه يلوي عنق الشريعة (اليهودية) باستخفاف.

إن "أيام الضيق والكرب"، هي الأسابيع الثلاثة الواقعة بين ١٧ تموز (العبري) و٩ آب (العبري)، وقد سميت بهذا الاسم، لأنها معروفة بأنها أيام حداد وحزن قوميين. خاصة وأن خراب الهيكل، وبخاصة الثاني، قد أصبح رمزاً لضياع السيادة العبرية على أرض إسرائيل وأيضاً لبداية الشتات. ومن ثم، لا يمكن الاستخفاف بالمغزى العميق لهذا الحداد. بل على العكس، ينبغي الاهتمام بتدريس مراحل الخراب والشتات في تاريخ شعب إسرائيل، من أجل التذكير، ضمن أمور أخرى، بالإخفاقات الأخلاقية والاجتماعية - وبخاصة السياسية - التي أدت إليها.

والواقع أنه لا يوجد في شرائع الحداد في أيام "الضيق والكرب" أي بند يمكن الاستدلال منه، على تحريم تنفيذ فك الارتباط المقرر في هذه الأيام. صحيح أن الشريعة تحرم الزواج في هذه الفترة، وهناك من يتشددون ويحرمون قص الشعر أو حلاقة الذقن، علامة على الحداد، وإن كانت حتى هذه الأمور موضع خلاف بين طائفة وأخرى. إن الشريعة لا تفترض، حتى طبقاً للمتشددين أيضاً، وجوب توقف روتين الحياة في هذه الأيام، باستثناء ربما صوم يوم التاسع من آب نفسه.

لذا، ينبغي على رئيس الحكومة ألا ينخدع بهذا المظهر العبثي، الذي يعرضه رافضو الإخلاء، في محاولة جديدة منهم، وإن كانت غير ذكية، لتعبئة دعم جماهيري. عليه أن يقف في وجه هذا النوع من المطالب التي تتردد فجأة بشأن تأجيل موعد الإخلاء، لأن هدفها واحد هو تقويض عزمه على تنفيذ الإخلاء برمته. فما أن يتقوض الجدول الزمني المحدد، والمقرر بكل تفاصيله، حتى يتولد أمل جديد للمعارضين، بأن من الممكن، تحت ذرائع مختلفة، مواصلة تأجيل النهاية. وعلى الجانب الآخر، سيشعر مؤيدو فك الارتباط، بأن فرص تنفيذ الإخلاء آخذة في الوهن.

ومن ثم، على "أريئيل شارون" أن يحرص على ألا يحدث مثل هذا الأمر.

هل نسير نحو انتفاضة ثالثة..؟

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/٢٦

بقلم: عكيفا إلدار

يقول أحد المشاركين في اللقاء الذي نظمه المركز الإسرائيلي للديموقراطية أنه شعر بقشعريرة في كل أنحاء جسده، عندما سمع ما قاله رئيس الأركان، موشيه يعلون، حول استعداد الجيش الإسرائيلي للانتفاضة الثالثة، التي يُحتمل أن تندلع غداة تنفيذ خطة فك الارتباط.. وافتراض رئيس الأركان يستند إلى أن العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية دائمة هي في نظر رئيس الوزراء أريئيل شارون تشبه قطعة الخبز على مائدة عشاء عيد الفصح في منزل الحاخام الأكبر. الأمر الذي يمكن أن نستنتج منه أن الفلسطينيين سيردون بعنف على ما يعتبرونه مؤامرة إسرائيلية للتخلص من غزة من أجل تكريس الاحتلال في الضفة. وكان صائب عريقات، وزير شؤون المفاوضات، قد صرح أمس لصحيفة "هاآرتس"، إنه لا يجد أي بادرة على أن شارون يعتزم مصاحبة الانسحاب من غزة بخطوة سياسية. وأضاف عريقات أن أحدا لم يبلغ الفلسطينيين بمستقبل القطاع بعد انسحاب إسرائيل منه. ولإزالة الشكوك، قال إن السلطة لن تكتفي بتسويات على هيئة تصاريح دخول وخروج لبضع عشرات من الحافلات. كما أن تنفيذ نوايا شارون بشأن تسليم السيادة على معبر رفح إلى السلطة الفلسطينية، شريطة أن يتم فصل قطاع غزة عن سلطة الجمارك المشتركة لإسرائيل وكافة المناطق الفلسطينية، يعزز الشبهات بأن خطة فك الارتباط هي في المقام الأول خطة للفصل بين شطري فلسطين.

وقد قال يعلون أيضاً أن الجيش الإسرائيلي يبذل جهودا مضنية لمنع حدوث هذا السيناريو المرعب. وألمح إلى أن المستوى السياسي لا يبدي اهتماما خاصا بنصائحه ("أنتم تعرفون مع من أتعامل"). وتتركز هذه النصائح على تقديم "تسهيلات للسكان". وكانت شخصية أمريكية بارزة التقت مؤخرا مع المستوى السياسي في القدس قد أفادت بأنه لم يحدث أي تغيير في موقف الحكومة المتعنت حيال الوضع الإنساني في المناطق (الفلسطينية). أمريكي آخر، وهو المنسق الأمني ويليام وورد - الذي يوصف بـ "الجنرال المربع" - يجد صعوبة في فهم كيف يتماشى مطلب إسرائيل من "أبو مازن" بفرض النظام في المناطق مع حالة الفوضى - التي يقوم الجهاز السياسي في إسرائيل بتشجيعها - داخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

في البداية، يطالب الإسرائيليون السلطة بعنوان عسكري واضح. وعندما قام الفلسطينيون أخيرا بتعيين وزير جديد للداخلية - هو اللواء نصر يوسف، الذي تولى المسؤولية الكاملة عن أجهزة الأمن الفلسطينية - أخذ نظيره، وزير الدفاع موفاز، يلتقي مع وزير الشؤون المدنية محمد دحلان، وهو خصم لدود لنصر يوسف". ويوضحون في وزارة الدفاع أن دحلان مسؤول عن تنسيق كافة قضايا فك الارتباط، بما في ذلك القضايا الأمنية. ولكنهم يضيفون بصوت هامس هناك، أن يوسف يبدو كشخصية ضعيفة وأن دحلان هو الوحيد الذي يمكن التوصل معه إلى اتفاقات فيما يتعلق بالقطاع. بينما يقولون في السلطة إن موفاز يتصنع السذاجة وأنه يعرف جيدا أن دحلان مسؤول فقط عن التنسيق المدني، أي أنه المسؤول عن العلاقات مع إسرائيل فيما يتعلق بمرحلة ما بعد الانسحاب من القطاع.

ويقترح الفلسطينيون أن يكف موفاز عن التدخل في السياسة الداخلية الفلسطينية ومحاولة عقد اتفاقات أخرى مريبة مع دحلان. ومن المقرر أن يلتقي نصر يوسف ودحلان سيلتقيان لوضع حد لذلك.

◆ ترجمات عبرية ◆



زيارة شارون لواشنطن

الأمريكيون يُظهرون قوتهم

■ هاتسوفيه ٢٠٠٥/٤/٤
بقلم: موشيه إيشون

هاجمت وزيرة الخارجية الأمريكية " كونداليزا رايس"، فى لقائها مع صحيفة "واشنطن بوست" (٢٠٠٥/٣/٢٧)، الخطة الإسرائيلية الرامية إلى خلق تواصل إقليمى بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس. وقد جاءت تصريحات رايس رداً على إعلان الحكومة الإسرائيلية عزمها بناء حوالى ٣٥٠٠ وحدة سكنية فى مستوطنة معاليه أدوميم. وأكدت رايس فى اللقاء نفسه أن ثمة حرجاً كبيراً للإدارة الأمريكية حيال كل ما له صلة بفهم الموقف الإسرائيلى حول مسألة البناء فى معاليه أدوميم. وتؤكد الصحيفة أنه على حد قول رايس، فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق مطلقاً على قيام إسرائيل بالبناء بهذه الطريقة أو بغيرها. وقالت كونداليزا: "هناك محادثات حول اتخاذ إسرائيل إجراءات من شأنها تجميد البناء فى المستوطنات، ولكن لم نتوصل إلى اتفاق".

من الممكن أيضاً أن ندرك مغزى هذه التصريحات من خلال الموقف الذى ردده رئيس الوزراء "آرئيل شارون" خلال جلسة الحكومة يوم الأحد، حيث قال: "لقد أوضحنا للأمريكيين أن الكتل الاستيطانية ستظل فى حوزتنا، حتى لو أعرب المسؤولون فى الإدارة الأمريكية عن تحفظهم حيال ذلك. فمن غير المقبول أن نحصل على موافقة صريحة من الأمريكيين على البناء بحرية فى المستوطنات". وأضاف شارون: "ستظل الكتل الاستيطانية الكبيرة فى الضفة الغربية فى حوزتنا وسيتم إحاطتها بأسوار. وقد أوضحنا ذلك للأمريكيين، حتى لو أعربوا عن تحفظهم حيال ذلك".

يعتقد شارون أن الإدارة الأمريكية تفصل بين موقفه من أن الكتل الاستيطانية ستظل فى حوزة إسرائيل فى ظل التوصل إلى أى تسوية دائمة مستقبلية وبين مسألة استمرار البناء فى المستوطنات. ولكن الواقع أن تفسيرات شارون خانته بعض الشيء، كما أنها تختلف عن التصريحات التى رددها قبل حوالى عام إثر عودته من لقاء فى واشنطن مع الرئيس بوش، حيث كان يمكن آنذاك أن نفهم من تصريحاته أن المناطق المأهولة بالمستوطنين الإسرائيليين بكثافة عالية ستكون مفتوحة للاستيطان اليهودى ولن يكون عليها أية قيود. كما وعد أيضاً آنذاك بأن إسرائيل لن تلتفت إلى معارضة الولايات المتحدة وستواصل تطوير المستوطنات، ولكن التجربة علمتنا ألا نعول كثيراً على وعوده.

على ذلك سيكون من الخطأ أن نتجاهل تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية الواضحة، وكذلك تصريحات الرئيس الأمريكى بوش التى رددها خلال زيارته الأخيرة إلى بروكسل، والتى لم يُلمح فيها فقط إلى مطلب أمريكى بالانسحاب الإسرائيلى الكامل إلى حدود ما قبل حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، وإنما أشار أيضاً إلى ضرورة ضمان "حرية الانتقال" للفلسطينيين من رابط غزة إلى الضفة الغربية، أي ضرورة وجود رابط يربط بين غزة والضفة. وستكون إسرائيل، فى هذه الحالة، مطالبة بالتنازل عن جزء من أراضيها من أجل تمكين الفلسطينيين من حرية الحركة بين غزة والخليل. ويعمل وفد أمريكى فى إسرائيل هذه الأيام على الإعداد للزيارة التى سيقوم بها شارون إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين الأمور التى سيهتم بها الطاقم الأمريكى فى إسرائيل تلك التى ستكون على جدول الأعمال خلال محادثات رئيس الوزراء والرئيس الأمريكي، بما فيها منظومة العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وليس سراً أن الرئيس الأمريكى بوش مهتم بالتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تكون فى المرحلة الأولى ذات حدود مؤقتة، كبداية للدخول فى تسوية

نهائية، كما يتمنى بوش حدوث ذلك قبيل انتهاء فترة ولايته، أى فى غضون ثلاث سنوات.

وقد قرر رئيس الوزراء آريئيل شارون، من جانبه، هذه المرة أيضاً أن يرسل دوف فايسجلاس إلى واشنطن للإعداد للزيارة المرتقبة. ومن بين الأمور التى سيهتم بها فايسجلاس مسألة بناء المستوطنات. فاستناداً لتقاريره المتفائلة فى الماضي، من الصعب الاعتماد على انطباعاته من المحادثات التى يجريها حالياً مع كبار المسؤولين فى الإدارة الأمريكية، حيث أن التقارير التى كان قد أوردها فايسجلاس، فى الماضي، جاءت غير متسقة مع الواقع.

على الجانب الأمريكي، ليس سراً أن المناخ فى البيت الأبيض يختلف عنه قبل انتخابات الرئاسة. فإسرائيل تقف الآن أمام رئيس للولايات المتحدة فى فترة ولاية ثانية وأمام سياسة شرق أوسطية جديدة. ومن ناحية أخرى، يحظى أبو مازن بقبول لدى المسؤولين فى واشنطن، كما أن الولايات المتحدة على استعداد للمراهنة عليه. وهذه النقطة تحديداً تضعف من قوة إسرائيل. ولا عجب أيضاً فى أن تتغير الخريطة السياسية والأمنية للمنطقة، دون أن يستلزم الأمر بالضرورة أن يكون هذا التغيير بالشكل الذى يلقى استحسان إسرائيل. وهناك من يقول أن هذا هو السبب وراء قرار شارون تنفيذ الانسحاب أحادى الجانب من جوش قطيف.

إن هذه مجرد بداية فقط، فقد تواجه إسرائيل ضغوطاً أخرى كان لا يمكن أن تتعرض لها فى عهد عرفات. فاليوم، بعد أن ظهرت قيادة سياسية جديدة فى الساحة الفلسطينية، تغير كل شيء بما فى ذلك علاقة الولايات المتحدة إزاء إسرائيل. ومن المؤكد أننا لا نقصد حدوث تغييرات حادة فى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يكفى تغيرات طفيفة بغرض إثارة القلق فى الساحة السياسية الإسرائيلية، بعد أن كنا على مدى جيل قد اعتدنا الحديث بلغة واحدة مع الولايات المتحدة فى كل ما له صلة بسياسة الشرق الأوسط، طالما كان هناك عدو مشترك واحد هو ياسر عرفات. ولكن اليوم تغيرت الصورة، فواشنطن آخذة فى الاقتراب من السياسة الأوروبية، وفى يوم من الأيام قد تجد إسرائيل نفسها منعزلة عن الساحة السياسية الدولية أو "خاضعة" للإملاءات الأمريكية، وتضطر لإظهار مرونة أكثر فى سبيل التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين.

إن "القنبلة" التى ألقتها وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، فى صحيفة "واشنطن بوست" قبيل زيارة شارون إلى الولايات المتحدة، كانت مخططة وجاءت بغرض تذكير شارون بإعلان بوش العام الماضى بعدم السماح لإسرائيل بالبناء فى مناطق يهودا والسامرة. ومن ثم، لا يجب أن نتجاهل تصريحات رايس شديدة اللهجة المنددة بخطة البناء فى مستوطنة معاليه أدوميم، خاصة وأن ما قالته من المفترض أنه يعبر عن رأى الرئيس بوش.

ولعل الرد المعلن لشارون على تصريحات رايس قد جاء كرد فعل على حالة الغضب التى حدثت فى القدس، حيث قال الوزير كاتس: "إن فك الارتباط بدون التزام أمريكى بدعم الكتل الاستيطانية بشكل واضح هو تضليل للحكومة والكنيست والجمهور". وطالب فى تعليقه إلغاء عملية إخلاء جوش قطيف. كما قال عضو الكنيست لنداو: "لا توجد التزامات أمريكية أصلاً، والحديث عن هذه الالتزامات ما هو إلا جزء من الأكاذيب والقصص المختلقة التى تخرج من مكتب رئيس الوزراء".

إن إعلان شارون كشف حقيقة أنه لا يملك التزاماً صريحاً من الرئيس بوش فى كل ما له صلة بمستقبل المستوطنات فى يهودا والسامرة.

ابتسامات وخلافات

بقلم: أورلى أزولاى كاتس
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٥/٤/١٢

خرج الرئيس الأمريكى "جورج بوش" لاستقبال ضيفه "آريئيل شارون"، أمس، يرافقه أفضل أصدقائه، كلبه بارني. وعندما دخل الزعيمان إلى صالة الضيوف لإجراء محادثة بينهما، تمدد بارنى على العشب الأخضر واستسلم لأشعة الشمس التى تسللت عبر الغيوم الداكنة. فى الداخل، كانت المحادثة بين شارون وبوش تشبه حالة الطقس: كانت ممهدة من أجل التنقل بين سماء متكدرة وبارقة أمل. كان المفترض أن يكون اللقاء بينهما احتفالياً ومدللاً. ورغم أن بوش حاول كثيراً الابتسام فى وجه ضيفه وغمره بالتحيات القلبية، إلا أن أجواء المجاملة لم تتمكن من إخفاء حالة عدم الاتفاق بينهما.

لقد كان الإسرائيليون يأملون، عشية القمة، أن يتم تنحية مسألة البناء فى المستوطنات جانباً كى لا تلقى بظلالها على اللقاء الذى أعد ليكون احتفاليا ودمثاً، لكن الموضوع طرح خلال المحادثة وبقى، كما كان متوقعا، محل خلاف.

ولم تكن هذه المسألة هى محل الخلاف الوحيد،

فقد سعى شارون إلى إظهار أبو مازن بمثابة الولد الشرير فى المنطقة، والرئيس الذى خيب الآمال لأنه لم ولن يفعل شيئاً ضد الإرهاب. لكنه لم ينجح فى ذلك، فقد أوضح بوش له أن إسرائيل أصبح لها الآن شريك، وأن عليها التعاون معه. وخلافاً لشارون، يعتقد بوش، أيضاً، أن الثقة ستتولد أكثر بين الجانبين بعد الانسحاب من غزة، الأمر الذى سيتيح استئناف المفاوضات السياسية بلا توقف.

بوش من المريخ وشارون من الزهرة

هآرتس ١٣/٤/٢٠٠٥

بقلم: ألوف بن

من الصعب وصف ثنائي أكثر اختلافاً من آريئيل شارون وجورج دبليو بوش، فالاختلافات بينهما ملموسة للغاية: فهذا ابن لقرية صغيرة في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني والآخر ابن لأسرة من أثرياء أمريكا. هذا معارض صرف وصل إلى سدة الحكم بشق الأنفس، والآخر رئيس ابن رئيس. هذا مقاتل وجنرال، والآخر طيار في الجبهة الداخلية مازال وجوده في القاعدة العسكرية محل خلاف. ولكن على الأقل فإن مزرعتي كلاهما الخاصة تتشابه من حيث الحجم.

إن الهدف من دعوة شارون لمزرعة بوش الخاصة هو أن تبدو هذه الزيارة كقمة للتقارب وأواصر الصلة بينهما، حيث إنها الجائزة الكبرى التي يحصل عليها رئيس الوزراء (شارون) مقابل استعداده لإخلاء مستعمرات.

صحيح أن هذه الرحلة تشمل سفر إلى جانب الرئيس على متن عربة نصف نقل، والنظر والتمتع بجمال البساتين ذات العشب البري، التي تعتني بها لورا بوش، وكذلك عبور الوادي في الطريق لتناول وجبة الغداء، والأهم من ذلك أن العالم كله يرى شارون شريكاً في رسم تصور بوش للشرق الأوسط الجديد الديموقراطي والمحب للسلام.

ولكن رغم النوايا الحسنة، فقد تبين لنا الفارق الرئيسي بين الزعيمين، وهو أن بوش من المريخ، وشارون من الزهرة. فهما يعتنقان وجهتي نظر مختلفة: بوش يريد بناء مؤسسات الحكم في السلطة الفلسطينية، حتى يكون بمقدورها أن تصبح نواة قوية لدولة مستقلة. فهو يرى أن الفلسطينيين راغبين في السلام ويريدون أن يعيشوا حياة طبيعية بجانب إسرائيل.. بينما يوضح له شارون أن المشكلة الرئيسية هي رفض العرب الاعتراف بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته في "مسقط رأسه". وبينما يتحدث بوش عن "خريطة الطريق"، يجيبه شارون بأن تنفيذها لم يبدأ بعد، وأننا لازلنا في المرحلة "التمهيدية".

يريد بوش أن يعرف ماذا سيحدث في اليوم التالي لفك الارتباط، ويجيبه شارون: لا شيء. أولا سيفكك الفلسطينيون البنية التحتية للإرهاب، وعندئذ فقط سنبدأ المسيرة السياسية. وبينما يتعنت بوش قائلاً إنه يجب ألا يتم توسيع المستعمرات، يطالب شارون بامتداد إقليمي بين معاليه أدوميم والقدس. ومن حسن الطالع أن كونداليزا رايس تمكنت من إقناع رئيس الوزراء بعدم إهدار وقت الرئيس (بوش) في شكاوى من قبيل تعرض قطاع غزة لقذائف الهاون.

وقد دق شارون ناقوس الخطر بشأن مشكلة حقيقية، وهى أن السعي الأمريكي لإحلال الديموقراطية بأقصى سرعة في العالم العربي قد يكرس العداء العربي لإسرائيل، حتى لو تغيرت النظم الحاكمة من الداخل. ولكن المشكلة التي يدركها بوش هي أن ادعاءات شارون تؤخذ باعتبارها مبرراً لعرقلة المسيرة السياسية. ولقد أبرزت المحادثات التي أجريت في مزرعة بوش مدى الفارق بين إسرائيل، التي لازالوا يختلفون داخلها حول الانسحاب من غزة، وبين العالم بأسره، الذي يترقب بالفعل الانسحاب القادم. فالحديث عن بينة الإرهاب لدى الجانب الفلسطيني يحظى باهتمام أمريكي فاتر، إذا كان هناك اهتمام أساساً. ويأمل بوش في أن تؤدى عملية الانسحاب المنسق والموفق من قطاع غزة إلى تغيير أسلوب شارون المتعنت.

وهذا الفارق يتسبب في قدر كبير من الإزعاج: فإما أن شارون لا ينوى الوصول إلى "اليوم التالي لفك الارتباط" أم أنه يتوقع أن العالم سينحي نفسه جانباً حتى يصبح الفلسطينيون هم العقبة، وعندئذ لا تكون إسرائيل مطالبة بالمضي قدماً في تنفيذ فك الارتباط. صحيح أن هذه المناورة قد أفلحت في عهد عرفات، إلا أنه يصعب تكرارها مع محمود عباس (أبو مازن) المحبب لدى الأمريكيين. فهم يعتبرونه الفلسطيني الأخير الذي يمكن العمل معه، وبالتالي من الأهمية بمكان مساعدته على النجاح.. ولعل هذا ما جعل شارون يجد صعوبة في الإجابة عندما سُئِل عما يستطيع تقديمه لمساعدة رئيس السلطة الفلسطينية ودعمه.

والأمر الذي يثير التساؤل، لماذا كبّد شارون نفسه إذن عناء السفر إلى هناك (إلى كراوفورد)..؟ ماذا كان يسعى لتحقيقه هناك..؟ خاصة أنه لم يسوِّ الخلافات مع الإدارة الأمريكية حول مسألة البناء في التكتلات الاستيطانية، بل، على العكس زاد من حدة الخلاف حول هذه المسألة. وبينما سعى شارون إلى بث الروح في تعهد بوش في العام الماضي، بأن تضم التكتلات الاستيطانية إلى إسرائيل في المستقبل، رُفِض طلبه بأن تنتظر خريطة الطريق حتى يتم القضاء على جذور الإرهاب. ومع ذلك، ربما يكون شارون قد سافر إلى تكساس، فقط ليسمع من المصدر الأصلي مطامح بوش ويدرك مدى عمق الخلاف بينهما.. حقاً إن بوش من المريخ، وشارون من الزهرة.

في تكساس، حُددت حدود الاستيطان

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٥/٤/١٣

حدد كل من "جورج بوش" و"آريئيل شارون" فى "تكساس" أول أمس الحد الأقصى الذى يمكن أن يجرؤ أى رئيس حكومة فى إسرائيل على أن يحلم به، ألا وهو الخط الملاصق لشرق التجمعات السكانية ("الكتل الاستيطانية") والذى يشتمل، ضمناً، أيضاً، على أحياء القدس (يقصد الأحياء اليهودية) بعد يونيو ١٩٦٧. والواقع أن ثمة شكاً فى أن تجد إسرائيل رئيساً أكثر وداً وأكثر محاربة لأعدائها من "بوش". فإذا كان هو الآن الذى يرسم هذا الخط، على مسامع ضيفه "شارون" وعلى مرأى من العالم الذى يشاهدهما، فإن معنى هذا أن المعركة على عشرات المستوطنات وآلاف المستوطنين الموجودين خارج هذا الخط هى معركة خاسرة سلفاً.

صحيح أن كثيراً من الإسرائيليين، الذين يتطلعون منذ فترة إلى تسوية تستند إلى خطوط ١٩٦٧، لن يروا فى ذلك خسارة، ولكن آخرين، منهم من هم موجودون فى الحكم منذ سنوات أو من أقطاب اليمين، عاشوا فى وهم الاحتفاظ الدائم بكل المستوطنات الموجودة فى الضفة الغربية. وقد كان "شارون" واحداً من هؤلاء حتى وقت قريب.

لقد كان المغزى بعيد المدى للتصريحات المتبادلة فى مزرعة الرئيس (يقصد الرئيس الأمريكي جورج بوش) أول أمس يكمن فى أن "شارون" أيضاً تبنى الرؤيا الإقليمية لـ "بوش"، فقد أعلن رئيس الحكومة بابتهاج أن "موقف إسرائيل بأن الكتل (الاستيطانية) ستبقى بحوزتها فى أية تسوية مستقبلية، وسيبقى الجدل، الذى لاح من بيانى الرجلين، إذن، عندما يحين وقت ذلك، حول كيفية توصيف وماهية حجم تلك الكتل، علما بأن "بوش" طوال الوقت كان حريصاً على إبداء تحفظ مهم. هذا هو الموقف الأمريكي، لكن من المهم أن تكون هناك موافقة متبادلة لإجراء تغييرات فى خطوط ١٩٦٧".

لقد لاحت، أيضاً وبجلاء، رسالة أخرى مهمة، من تصريحات الرئيس بوش، ألا وهى عزمه على المثابرة على جهوده من أجل تحقيق رؤيته الشرق أوسطية. فقد أكد مجدداً دعمه لخطة ضيفه (يقصد شارون) بشأن فك الارتباط من غزة، لكنه أوضح، فى الوقت نفسه، أنه سيعتبر التنفيذ الناجح لهذه الخطوة – التى وصفها، بحق، بأنها جسورة – نوعاً من تقدم إسرائيل على مسار خريطة الطريق، التى من المفترض أن تقود الطرفين نحو تحقيق رؤيته. وقد حرص "بوش" على أن ينوه إلى أن "شارون" على وشك أن ينفذ فك الارتباط " سواء بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية أو بدونها". وطلب من السلطة أن تنسق الخطوة مع الإسرائيليين.

من ناحية أخرى، تم تكريس جزء كبير من وقت الحوار بين بوش وشارون لدراسة وسائل تدعيم السلطة (الفلسطينية) وتدعيم وضع "أبو مازن". وفى رأى "بوش"، فإن الاختبار الحاسم بالنسبة له (يقصد لأبو مازن) سيأتى بعد الانسحاب الإسرائيلي، عندما سيُطلب منه إثبات أن السلطة قادرة على السيطرة على القطاع سيطرة أمنية قوية وإدارة حياة مدنية سليمة هناك.

تتضح، بجلاء، من تصريح "بوش"، العلاقة التى بين التكتيك والإستراتيجية فى السياسة الأمريكية. فالغاية النهائية هى تحقيق تسوية بين الطرفين، والتحرك صوب الهدف يتم طبقاً لخريطة الطريق، على أن تكون الخطوة الإسرائيلية الأولى هى إخلاء غزة وشمال الضفة، والخطوة الفلسطينية الأولى هى الكفاح المتواصل والمجدى ضد الإرهاب.

جديرٌ بالذكر أيضاً أن بوش قد فرض أيضاً على "شارون" محظورات من قبيل عدم توسيع المستوطنات، وعدم الإبقاء على النقاط الاستيطانية وعدم تكثيف التجمعات السكانية القائمة.

شارون يحذر وبوش يرفض التخلى عن "أبو مازن"

هاآرتس ١٤/٤/٢٠٠٥
بقلم: ألوف بن

لم تكن هناك الكثير من الخصوصية فى الجولات التى اصطحب فيها الرئيس الأمريكى "جورج دبليو بوش" رئيس الوزراء الإسرائيلى "آريئيل شارون" فى مزرعته بتكساس، فالعربة التى كانا يتجولان بها فى الحديقة - حيث كان بوش يجلس أمام عجلة القيادة واضعاً أمامه كلبه بارنى وإلى جانبه شارون وفى المقعد الخلفى نائب الأول "ديك تشيني" ومستشار الثانى "دوف فايسجلاس" - كانت مزودة بأجهزة تجعل الحديث مسموعاً فى العربات اللاحقة بهما.

كان شارون سعيداً بالمناظر الطبيعية الخلابة فى المزرعة، ولكن أخباراً سيئة تسللت إليه، من خلال مساعديه، عن أن وسائل الإعلام الإسرائيلية لا تنظر بعين الاستحسان إلى الزيارة، حيث إنها تبرز الخلاف الذى نشب بينه وبين بوش. فما كان من شارون إلى أن اشتاط غضباً.. فمن أجل ماذا جاء شارون إذن إلى تكساس طالما أنهم فى إسرائيل يتحدثون عن فشل الزيارة..؟ كما غضب مستشاره المخضرم والمتحدث باسمه "رعنان جيسين" من ذلك، وقال: "إن هؤلاء الصحفيين لا يفهمون شيئاً، إنهم يفتشون وحسب عن النقاط السلبية".

وما كان من الطاقم المصاحب لرئيس الوزراء إلا أن جنّد نفسه لتنفيذ مهمة طارئة، تستهدف تعديل هذا الانطباع الخاطئ. ومن جانبه، قال شارون للصحفيين: "لم يظهر أى نوع من الخلافات حول المستوطنات". فيما همست مصادر أخرى قائلة: "لقد تم التطرق بالكاد إلى موضوع المستوطنات، خلال لقاءه مع الرئيس الأمريكي".

هذا وذكرت مصادر أخرى، أن سياسة الرئيس بوش محددة سلفاً قبيل بدأ المؤتمر الصحفي، فالصيغ المعدة سلفاً هى التى حددت الموقف، وعليه فلم تكن هناك أهمية لعدم قدرة الرئيس بوش على فهم الأسئلة، بل ولم تكن هناك أهمية لنسيانه الأسئلة ساعة الرد عليها.

تجدر الإشارة إلى أن توجه رئيس الوزراء الإسرائيلى آريئيل شارون إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كان لأهداف داخلية على الساحة الإسرائيلية، وهى دعم موقف شارون على الصعيدين الحزبى والجماهيري، فقد قال مصدر رفيع المستوى فى الوفد المرافق لرئيس الوزراء: "إنها زيارة دعم موقف، هدفها الرئيسى جعل شارون يعاود المصادقة على التفهمات التى تم التوقيع عليها فى الرابع عشر من أبريل ٢٠٠٤" (المقصود التفهمات التى توصل لها كل من بوش وشارون، أثناء زيارة الأخير لواشنطن فى أبريل ٢٠٠٤، وهى الخاصة بالتأييد الأمريكى لاحتفاظ إسرائيل بأجزاء من الضفة الغربية فى إطار أى اتفاق سلام فى المستقبل، فضلاً عن استبعاد عودة اللاجئين الفلسطينيين). ومضى المصدر يقول، إن خطاب الرئيس بوش، الذى ألقاه العام الماضي، لا يزال لب الخلاف السياسى المندلع فى حزب الليكود، فمعسكر شارون يعتبر هذا الخطاب ضماناً أمريكياً صريحاً لبقاء الكتل الاستيطانية فى حوزة إسرائيل، فيما يرى خصومه ومعارضوه - مثل عوزى لنداو - أنه محض وثيقة مشوشة، لا تمنح الجانب الإسرائيلى مقابلاً حقيقياً لفك الارتباط.

وقد أجرى ديوان رئيس الوزراء شارون، خلال الشهر الماضي، مفاوضات مكثفة مع البيت الأبيض، فى مسعى لوضع إطار للتفهمات.. فقد تبادل دوف فايسجلاس ست عشرة مسودة مع "إليوت أفيرمس" مسؤول "الملف الإسرائيلي" فى مجلس الأمن القومى الأمريكي، ومع "ديفيد وولش" مسؤول الشرق الأوسط فى الخارجية الأمريكية. وكان الرئيس بوش قد صادق على الصيغة النهائية، وهو فى طريق عودته من جنازة بابا الفاتيكان إلى مزرعته بتكساس. وتجدر الإشارة إلى أن كثرة الصيغ، إنما تعكس المماطلة الشديدة، وإن كانت النتيجة قد أرضت الإسرائيليين (على حد قولهم).

وقال المصدر الرفيع فى الوفد المرافق لرئيس الوزراء: "قال الرئيس بوش إنه يجب أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية فى الاعتبار النقاط الاستيطانية الإسرائيلية الموجودة بالفعل، عند ترسيم حدود جديدة مستقبلاً. ونأمل أن ينتهى الجدل المحتدم حول هذا الشأن".

ومن المشكوك فيه، أن يكون بوش قد تراجع عن وعوده، ولكن زيارة شارون الأخيرة لواشنطن أبرزت الخلاف حول مصير الكتل الاستيطانية، إلى أن يتم التوقيع على الاتفاقية الدائمة المنشودة - التى يرى شارون أنه لا يمكن التوصل إليها. وإذا كان شارون

يعتقد أن التفهمات الأمريكية تمنح إسرائيل الحق فى البناء فى الكتل الاستيطانية الآن، فإن بوش، فى المقابل، متمسك بالعمل وفقاً لـ"خريطة الطريق" التى تحظر البناء فى المستوطنات. ومن جانبه، يقول شارون إنه لم يتم بعد البدء فى تنفيذ "خريطة الطريق"، وأن الالتزامات الإسرائيلية لا تزال سارية المفعول، ولكن "موعد تنفيذ هذه الالتزامات مسألة أخرى" (على حد قول مساعديه).

وفى الوقت الذى كانت فيه المباحثات التمهيدية على أشدها، "سقطت الذبابة فى الطعام، وفسد" عندما بدأ الحديث عن برنامج ربط مستوطنة معاليه أدوميم والقدس بآلاف الوحدات السكنية الجديدة. وفى هذا الوقت، بدأ صوت وسائل الإعلام الأمريكية يعلو صياحاً، قائلة: "هكذا بدأ آريك شارون القديم يعود، فيما كان الجانب الأمريكى يفضل التنصل".

والواقع أنه من الصعب القبول بادعاءات شارون ومعاونيه، القائلة بأن ما جاء فى وسائل الإعلام الأمريكية عن الموقف الإسرائيلى من المستوطنات، قد فاجأهم. أما عن شارون، فإنه لم يتنصل، بل وقف أمام الرئيس بوش فى المؤتمر الصحفى وقال: "إن إسرائيل بحاجة إلى امتداد إقليمى بين القدس ومعاليه أدوميم". فكان هذا بمثابة الرد الإسرائيلى على الامتداد الذى يعد به بوش الفلسطينيين فى الضفة.

إن أسلوب إرجاء النقاش، هو دائماً أسلوب حل الخلافات، وعن ذلك يقول شارون للصحفيين: "كانت أمى دائماً تقول لنتحدث فى ذلك فى وقت لاحق".

ورغم أن وسائل الإعلام أكثرت من تناول مسألة المستوطنات، إلا أن القضية المحورية فى اللقاء الذى جمع بين بوش وشارون، كانت: كيف سيتم التعامل مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن)..؟

لقد جاء شارون من إسرائيل إلى واشنطن، حاملاً معه رسائل قاسية، فحواها أن ما يفعله أبو مازن من شأنه دعم التنظيمات الإرهابية، وأن من يعمل فى الأجهزة الأمنية الفلسطينية محض نسخ من عرفات. وكانت الدوائر الإسرائيلية قد انتبهت إلى الغضب الذى اعترى واشنطن من رؤساء الأجهزة الأمنية (الفلسطينية) الذين رفض خمسون بالمائة منهم مقابلة المنسق الأمنى الأمريكى الجنرال "ويليام وورد".

إن الانطباع الذى يتم الخروج به مما يقول شارون وأعضاء طاقمه، هو: "للمرة الثانية لا نجد من نتحدث معه، وأن خليفة عرفات يلقى صعوبة فى قيادة الأمور على الجانب الفلسطيني".

من جانبه، يرفض بوش التخلى عن "أبو مازن"، حيث يأمل الأول بشدة فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية، وقد أوضح لشارون أنه يجب على إسرائيل أن تساعد "أبو مازن" أن تقدم له كل ما يمكن، حتى لا ينظر إليها ثانية على أنها السبب فى إفشاله.

وعلى صعيد آخر، يقول الإسرائيليون إن الأمريكيين غيَّروا وجهة نظرهم منذ المحاولة الفاشلة لتعيين "أبو مازن" كرئيس وزراء فلسطينى عام ٢٠٠٣، فمنذ ذلك الحين وهم كانوا يتبنون الرأى الفلسطينى القائل بأن موقف "أبو مازن" مرهون ببوادر حسن النية من قبل إسرائيل. ولكن الآن، يدرك الأمريكيون أن مشاكل "أبو مازن" الداخلية أصبحت كبيرة، وأن السياسة الفلسطينية تلفظ أنفاسها الأخيرة، إذ أن رؤساء الأجهزة الأمنية لا يصغون له.. ورغم ذلك كانوا يتوقعون أن يسمعوا من الجانب الإسرائيلى ما يكون فى صالح "أبو مازن"، إلا أن شارون، بطبيعة الحال، لم يفكر سوى فى الإجراءات "التى تضع "أبو مازن" أمام أشد المصاعب الأمنية".

الرسالة الحقيقية

بقلم: أليكس فيشمان
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٥/٤/١٨

تعجز الإدارة الأمريكية، بسبب "جهلها الكبير"، عن النزول إلى أعماق التذاكي السياسي الإسرائيلي في المسألة الفلسطينية. وللمرة الثانية، تثبت لنا زيارة رئيس الحكومة إلى تكساس، أننا نتعامل مع أناس (يقصد الأمريكيون) لا يملكون أي ذرة معرفة بالعلاقات الدولية.

ما الذي يجعلهم يستصعبون فهم ما يشرحه لهم شارون، من أن سنة ٢٠٠٥، سنة الانفصال، ستكون سنة قاسية جداً، سننشغل خلالها بلعق جراحنا الداخلية. سنة تحتم التمعن بشكل متواصل كي نفهم كيف نهضم نحن والجانب الفلسطيني هذه العملية، وهل تم الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في أعقاب الانفصال أم لا..؟ باختصار، ستكون سنة ٢٠٠٥، سنة تمعن وتفكير، ومن المؤكد أنها لن تكون اللحظة المناسبة للتقدم في العملية السياسية.

مقابل ذلك، سيكون عام ٢٠٠٦ أكثر قسوة، إذ ستجري فيه الانتخابات في إسرائيل. ومن المؤكد في سنة الانتخابات، أنه لن يتم الحديث عن خطوات دراماتيكية. أضف إلى ذلك أنه سيكون على رئيس الحكومة التحول، في سنة الانتخابات، بقوة نحو اليمين، حتى يمكنه توجيه ضربات قوية لنتنياهو وأنصاره في مركز الليكود.

لماذا يستصعب الأمريكيون إذن فهم ذلك..؟ من الواضح أنه لا يمكن لأحد الاعتقاد بأن شارون سيمضي نحو الانتخابات دون أن يتمتع بتأييد من قبل الرئيس الأمريكي. وإذا لم يفهم الرئيس الأمريكي بأن هذه هي مهمته، فسيكون مصير شارون مثل مصير يتسحاق شامير، في فترة بوش الأب.

لقد سافر رئيس الحكومة إلى تكساس مسلحاً بافتراض مفاده أن الإدارة الأمريكية تفهم أنه لا يمكنها الإتيان، خلال العامين المقبلين، بأي ادعاء أو طرح أية مطالب جديدة من إسرائيل، حتى أنه يمكن "تأجيل" تطبيق خريطة الطريق بأكملها، إلى موعد آخر. بكلمات أخرى، يمكن لإسرائيل أن ترتاح قليلاً، بعد الانفصال، وتدخل في فترة زمنية تستمر إلى أن تبدأ المفاوضات حول الوضع الدائم.

لكن الذي حدث أنه تم تفنيد فرضيات شارون هذه، واحدة تلو الأخرى، خلال اجتماعاته بالرئيس بوش. فالأمريكيون لا ينوون منح الشرق الأوسط إجازة لمدة عامين، بل من المشكوك فيه أنهم سيمنحوننا مهلة توقف مداها عدة أشهر حتى، بعد الانتهاء من الانفصال، في سبتمبر المقبل.

لقد أوضح الرئيس بوش، علانيةً، خلال زيارة شارون، رفضه لوجهة النظر الإسرائيلية بشأن البناء في المستوطنات. بل إنه أيضاً لم يتقبل إجراء "اختبار مطهر الروائح الكريهة" لأبي مازن. فبينما ندعي نحن على أن رائحة كريهة تنبعث من نشاط أبو مازن في مواجهة التنظيمات الإرهابية، يشتم الجانب الأمريكي، على الرغم من ذلك، رائحة عطرة ويطالب إسرائيل بمنحه فرصة. الأمريكيون، في حديثهم معنا طوال الوقت، يتحدثون إلينا عن "اختبار الهدوء" الذي يعتمد في مركزه على مقدرة أبو مازن على السيطرة على قطاع غزة بعد الانفصال، حتى يبدو الأمر وكأنهم يولون اهتماماً أقل لتفكيك البنى التحتية للإرهابيين بشكل مطلق، كشرط لاستمرار التقدم في "خريطة الطريق".

إن الصباح الذي سيلي تنفيذ خطة الانفصال لن يحمل إلينا الربت على الأكتاف والنوم الهادئ ايذاناً بالخروج في عطلة متواصلة من المفاوضات مع الفلسطينيين، بل بعد فترة وجيزة من الانتهاء من الانفصال ستجد إسرائيل نفسها تواجه جهداً أمريكياً منسقاً، بشكل يفوق أي تنسيق سابق، مع الأوروبيين، من أجل فتح نفق نفق يقود إلى الاتفاق الدائم.

إن النبأ الذي نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" حول كون المرحلة الثانية من الانفصال مطروحة على جدول أعمال رئيس الحكومة، تعلمنا أنه تم استيعاب الرسالة الأمريكية، وأن لدينا من بات يدرك بأننا لن نتمكن من الارتياح صبيحة اليوم التالي للانفصال، فالأمريكيون لن يسمحوا لنا بذلك.

لقد كانت هذه هي، في الواقع، الرسالة الحقيقية التي كان يتحتم على إسرائيل استيعابها من الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة إلى المزرعة الخاصة للرئيس الأمريكي.



وفاة بابا الفاتيكان

محافظ وثوري

بقلم: أفيعاد كلينبرج(❖)
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٥/٤/٣

كان يوحنا بولس الثانى أول بابا من أصل غير إيطالى يتسلم هذا المنصب منذ القرن السادس عشر. والأكثر من ذلك أنه لم يكن فرنسيا أو ألمانيا أو أسبانيا، بل بولندياً.

وقد عكس هذا الاختيار، فى حينه، مدى إدراك الكنيسة الكاثوليكية لحقيقة انتقال مركز الثقل الكنسى (الروحي) من المركز القديم إلى الأطراف الجديدة. ففى الغرب المتخم والغنى تحول الدين إلى مسألة يتم الانشغال بها فى ساعات الفراغ فقط. أما هناك، فى شرق أوروبا، وأكثر من ذلك فى أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا، فيوجد الزخم الكبير من المؤمنين الكاثوليكيين. فى العالم الثالث ما زالت الديانة – المسيحية، اليهودية، الإسلامية والهندوسية – تشكل وسيلة محورية لبلورة الهوية، وما زالت تمثل شيئاً يستحق الموت من أجله.

عندما اختير "كارول فيتيليا" (الاسم الحقيقى للبابا يوحنا بولس الثاني) لمنصب البابا، كانت بولندا تشكل ساحة للصراع الثقافى والأيديولوجي. وكانت الكنيسة هى الجهة الوحيدة التى تجرأت على مواجهة النظام الشيوعى، ولم تفعل ذلك باسم التنوير (التبشير) وإنما باسم التقاليد القديمة التى ترفض الاستسلام للعالم الجديد.

وعلى ذلك، فقد وصل البابا البولندى إلى روما قادماً من دولة شكّل فيها التحفظ باسم الدين قوة راديكالية وثورية. ولم يتردد فى العمل باسم الحقيقة الكاثوليكية، لا عندما منحه ذلك التصفيق الحاد، ولا حين قوبل بالتصفير والازدراء. لقد وقف بلا تردد ضد الشيوعية وقام بدور هام فى إسقاطها، فى بولندا أولاً ثم فى أماكن أخرى، الأمر الذى مكّنه من احتلال مكانة هامة فى تاريخ القرن العشرين. لكنه لم يتردد، باسم المبادئ ذاتها، فى إبداء معارضته الشديدة إزاء قضايا اجتماعية مثل الإجهاض، تعيين النساء فى مناصب كهنوتية، ومنح الشرعية لمثلى الجنس ولزواج الرهبان ووسائل منع الحمل، حتى فى أفريقيا المنكوبة بالإيدز.

لقد خرج البابا يوحنا بولس الثانى عن تحفظه، فى مسألة واحدة، فقط، وذلك عندما قاد ثورة لاهوتية فيما يخص العلاقة مع اليهود. ولم يعمل، فى هذا الصدد، على المستوى العملى، فقط، من خلال إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الفاتيكان وإسرائيل، أو من خلال شجبه الحاد لمعاداة السامية باسم المسيحية – وإنما أيضاً على المسار الإيمانى، أيضاً، حيث وصف الشعب اليهودى بأنه الإبن المحبوب لدى الله. فقد كان يعتبر "كراهية اليهود بمثابة جريمة ضد الله" وهذه مقولة لم يسبق لأحد قولها بمثل هذا الوضوح من قبل.. لقد رحل عن هذا العالم صديق حقيقى للشعب اليهودي.

(❖) كاتب المقال بروفيسور فى علم التاريخ فى جامعة تل أبيب.

وَصف البابا معاداة السامية بأنها خطيئة

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٥/٤/٥

قبل ٤٠ عاماً، خلال فترة ولاية البابا "بولس السادس"، تم نشر الـ " Nostra Aetate" الثورى الذى تحدث للمرة الأولى عن الصلة العميقة بين اليهودية والمسيحية، وعن أهمية بدء حوار بين الكنيسة الكاثوليكية واليهود. لكن "يوحنا بولس الثاني"، هو الذى ترجم الأحرف الميتة والوثائق التى كانت حكراً على أقلية إلى مقولة ذاتية واضحة وحارة تجاه اليهود وتجاه دولة إسرائيل.

لقد لُقب "يوحنا بولس الثاني"، على لسان مريديه، بأنه "بابا اليهود".. فمنذ زيارته الأولى إلى "أوشفيتس بركناو" (معسكر اعتقال نازي) فى عام ١٩٧٩ وحتى زيارته إلى إسرائيل فى عام ٢٠٠٠، بما فى ذلك طلب الصفح فى "ياد فاشيم" (متحف ضحايا النازية فى إسرائيل) ووضع بطاقة فى الحائط (حائط المبكى)، كانت سنوات ولايته الـ ٢٦ حافلة بجهود إصلاحية عظيمة، فقد كان أول بابا يزور كنساً يهودياً (صلى عام ١٩٨٦ فى أحد المعابد اليهودية بروما)، كما اعتذر خلال زيارته لإسرائيل عن "سلوك أولئك الذين تسببوا فى معاناة اليهود (يقصد مسيحيو أوروبا)". كما أنه صك، أيضاً، مصطلح "الأخ الأكبر" فى وصفه لليهود.

لقد كان لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الفاتيكان وإسرائيل عام ١٩٩٤ مغزى يتجاوز المغزى السياسي. فبهذا الفعل، كما حدث فى زيارة إسرائيل بعد ذلك، لم يعترف البابا وحسب بسيادة دولة إسرائيل، وإنما أيضاً وضع حداً لعقيدة مسيحية عمرها ١٥٠٠ عام، كرست نفى اليهود من أرضهم كقيمة رئيسية.

مما لا ريب فيه أن السيرة الذاتية لـ "يوحنا بولس الثاني" - الذى ولد بالقرب من "أوشفيتس" محاطاً برفاق يهود، وشب شاهداً من قريب على أهوال الكارثة (النازية) - كان لها تأثير عميق على مواقفه وسلوكه. ولكن السؤال المزعج مع وفاته هو، ما إذا كانت أفعاله هى فقط فعل شخصى لإنسان غير عادى نشأ فى ظل ظروف خاصة، أم أن نهجه قد تم استيعابه كموقف رسمى للكنيسة..؟ ثمة أساس للقلق، فحتى فى بولندا، الوطن الذى كان يعتبر فيه ملكاً، ينمو داخل الكنيسة فصيل متعصب ومعاد للسامية. وإذا كان هذا هو الحال فى موطنه، فثمة تخوف، من أن تتغلغل مواقفه فى العالم الكاثوليكى الكبير.

ولعل هذا السؤال يبدو مهماً الآن خاصة، إزاء صحوة معاداة السامية فى أوروبا وخارجها. لقد نشأ فى الأعوام الماضية وضع عبثي: ففى أوروبا، التى تمر بعملية عَلمنة، تنمو معاداة جديدة للسامية. وفى روسيا تصحو معاداة السامية القديمة بكامل قوتها. ومن ثم، فإن موقف البابا، الذى وصف معاداة السامية بأنها "خطيئة" و"شر"، كان مبعث أمل.

كما أن هناك أيضاً مغزى سياسى لمسألة الاستمرارية والتخوف من العدول عن المسار الذى رسمه البابا، هو أن يكون للفاتيكان دور فى كل تسوية مستقبلية للنزاع الإسرائيلى - الفلسطيني، خاصة فيما يتعلق بقضية القدس. إننا، فى النهاية، نأمل فى أن يكون من سيجلس على كرسى بابا الفاتيكان، ليس خليفته وحسب، وإنما أيضاً استمرار لنهجه.

٤

مسار التفاوض الإسرائيلي - الفلسطيني

انطباعات من غزة

■ هاآرتس ٢٠٠٥/٤/١٢
بقلم: عكيفا إلدار

في نفس الوقت الذي أطلع فيه أحد أعضاء الوفد المرافق لرئيس الوزراء، المراسلين، على أن شارون ينوي إبلاغ الرئيس بوش بأن أبو مازن "لا يحرك ساكنا ضد الإرهاب"، وأن وقف إطلاق النار "انهار"، أبلغ رئيس أمان (شعبة الاستخبارات العسكرية) أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بأن رئيس السلطة الفلسطينية يبذل جهودا لوقف إطلاق النار على أهداف إسرائيلية، وأن اتفاق وقف إطلاق النار لم "ينهار"، كما جاء على لسان المتحدثين السياسيين لشارون.

وقد تحدث وزير الدفاع شاؤول موفاز عن منح فرصة جديدة لأبي مازن، ولكنهما لم يذكرا أن الفلسطينيين أفادوا في نهاية هذا الأسبوع بإصابة بعض الأشخاص، من بينهم ضابط إصابته خطيرة، من بين قوات الأمن الفلسطينية، أثناء عملية إحباط إطلاق قذائف هاون.

ولم يذكر موفاز العلاقة بين التصعيد في منطقة رفح ومقتل ثلاثة فتية بنيران جنود الجيش الإسرائيلي (لدى الفلسطينيين أوراق تثبت أن أكبرهم يبلغ ١٥ عاماً وأصغرهم ١٣ عاماً). ولا يبدي أعضاء الكنيست أي اهتمام إزاء الانهيار الاقتصادي - الاجتماعي في قطاع غزة على وجه الخصوص. وبعد قليل، سيحل علينا عيد الفصح، ويجب شراء احتياجات العيد، في حين ليس هناك من يهتم بالبطالة لدى العرب، أو الحديث عن الجوع الذي يدفع شباب قطاع غزة إلى القيام بأعمال بائسة. هذا هو الجوع الذي، على حد قول الفلسطينيين، أغواهم لسرقة الكاميرات الموضوعة على الجدار رغم الخوف من الجنود (وفقاً لشهادة شابين نجا من هذه الواقعة)، ربما يحصلون على بضعة شيكلات مقابلها.

وقد ذكر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أن الفلسطينيين أرسلوا تقريراً عن الواقعة للجيش الإسرائيلي، واتضح من تفاصيل التحقيق أن أعضاء الخلية كانوا ينوون القيام بأعمال تهريب عن طريق السياج الحدودي.

يبدو أن جُرم هؤلاء الشباب لن يتضح أبداً. وسواء تم وقف إطلاق نار أم لا، فإن المدعي العام العسكري الجديد، العميد أفيحاي مندلبليت، لم يجد أسباب كافية لتغيير قواعد التحقيق التي وضعها سابقه، مناحم فينكلشتاين، في حوادث قتل مدنيين فلسطينيين غير مسلحين. ووفقاً لقواعد "حالة الحرب" التي وُضعت بعد فترة قصيرة من اندلاع الانتفاضة، فإن القائد الميداني (أي الذي يشتبه في قيام قواته بارتكاب القتل) هو الذي يقرر ما إذا كان يتعين إحالة القضية للنيابة العسكرية والشرطة العسكرية أم لا، وذلك باستثناء حالات خاصة، يكون هناك اشتباه واضح تماماً في ارتكاب جريمة جنائية.

◆ يحيا الهادمون:

عندما يرغب شخص ما في الحكومة، وربما في مجلس مستعمرات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة، في إحلال قدر من النظام على أعمال البناء في الضفة، فإن مفتشي الإدارة المدنية يعرفون كيف يهدمون المباني غير القانونية. كما يولي الجيش الإسرائيلي أهمية خاصة لفرض القانون في المناطق (الفلسطينية). ورداً على "استفسار مباشر" (يجاب عنه كتابة) من قِبل زهافا جلؤون، ذكر نائب وزير الدفاع زئيف بويم: "جنود الاحتياط في قوات الأمن ترافق من حين لآخر المفتشين أثناء عملهم". ولم تولِ

جلؤون أهمية لوضع النقاط الاستيطانية اليهودية غير القانونية، فكل شيء مسجل في تقرير تاليا ساسون. لقد رغبت زهافا جلؤون، رئيسة كتلة ياحد البرلمانية، في معرفة ما إذا كان الجيران الفلسطينيون - الذين يشيدون مبان دون تصريح من السلطات - سيحظون بنفس المعاملة أم لا.

ولم تصدق جلؤون، التي سمعت خلال عملها في منظمة "بتسيلم" القليل عن سياسة الفصل العنصري (الأبرتهايد) في المناطق (الفلسطينية)، ما رأته بعينيها. وقد تم إرفاق بخطاب بويم قائمة تفصيلية تضم ٣٦٢ عملية هدم (٨٤ منها قام بها خارجون على القانون) في كافة أنحاء الضفة الغربية. وهي ليست نقاط استيطانية بالطبع. وكان عنوان الوثيقة: "هدم مباني فلسطينية غير قانونية في عام ٢٠٠٤". كل أعمال الهدم تمت في المنطقة C، الخاضعة للسيادة الإسرائيلية التامة، التي تقع فيها معظم البؤر الاستيطانية وبضع آلاف من الفلسطينيين (يقصد من السكان). وتم هدم بضعة مبان بسبب أعمال "التمشيط" والبعض الآخر كرد على العمليات الإرهابية (وهو الأسلوب الذي أثبت فشله وتقرر التوقف عنه). وكان عدد قليل منها مقام في "مناطق إطلاق النار".

كان شلومو بوليتيس، الذي كان المستشار القانوني للإدارة المدنية آنذاك، قد أدلى في يناير من العام الماضي بشهادة أمام اللجنة التشريعية بالكنيست، مفادها أنه "على المستوي العملي، في هذه المناطق، فإن الفلسطينيين ليس لديهم المزيد من تصاريح البناء". ورغم جهود "شباب التلال" لإظهار قوة بطشهم، وقيامهم بتسميم آبار الفلسطينيين وماشيتهم، فإن رعاة الغنم والعاملين في الأراضي البائسين ليس لديهم ملاذ آخر. وهم يحاولون بصعوبة (فهم لديهم أيضاً "زيادة طبيعية")، انتظار الجيران وإقامة عشة في الخفاء، وحظيرة للخراف، أو دورة مياه. وفي موضع ما، حاول أحد الأشخاص وضع أساس لمنزل جديد، أو بناء طابق جديد لابنه.

يا لها من صورة مؤلمة حقاً. لقد حان وقت تشكيل لجنة وزارية.

❖غرق واستثمار:

حتى وقت قريب، كانت رسوم المرور من معبر كرني أحد مصادر الدخل الهامة للأمن الفلسطيني الوقائي. وقد نقلت المسؤولية حالياً، وكذلك الحساب البنكي، إلى وزارة الشؤون المدنية. ماذا حدث..؟ على حد قول الفلسطينيين، فإن السبب في ذلك هو ترك محمد دحلان منصب رجل الأمن القوي في القطاع وتوليه منصب وزير الشؤون المدنية. وقد أوضح قائد الأمن الوقائي، رشيد أبو شبك، أن دحلان أخذ معه الأوراق الخاصة برسوم مرور المعبر. ويقول الفلسطينيون إن موفاز هو الذي اهتم بمصالح صديقه القديم، وأن القيادة الإسرائيلية للأسف لم تتوقف عن عادتها الملتوية المتمثلة في الاصطياد في المياه العكرة للقيادة الفلسطينية.

وتعقيباً على ذلك، صرحت مصادر إسرائيلية: "موفاز لا يقرر أياً من المنظمات الفلسطينية سيكون مسؤولاً عن المعبر ومن سيُحصل الرسوم. فهذا شأن فلسطيني داخلي". يا له من أمر محير: ما السبب إذن وراء قيام أبو شبك بمنح دحلان آخر الدجاجات التي تضع بيض من الذهب..؟

وفي الوقت الذي تشتكي فيه السلطة الفلسطينية من العجز المتزايد في الأسلحة والذخيرة، أو من الجوع في غزة، فإن خزينة صندوق الاستثمارات الفلسطيني (PIF) مليئة عن آخرها. كل ذلك بفضل الاستثمار الناجح، وهناك من يقولون إنه بسبب مراهنات ياسر عرفات الناجحة. ففي عام ٢٠٠٢، عندما عصفت الأزمات بمجموعة "أوراسكوم"، المملوكة لعائلة ساويرس المصرية الاستثمارية، في ذلك الوقت بالتحديد، قام محمد رشيد المستشار الاقتصادي، والشخص المثير للخلاف، وهو الآن أحد أعضاء مجلس إدارة المجموعة، بإقناع الرئيس ياسر عرفات باستثمار ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار فيها. وفي نهاية ٢٠٠٢، وصل سهم المجموعة إلى أقل من ٢ دولار. ولكن بالأمس، وصل إلى ٧١,٥ دولار تقريباً (!)، وهكذا فإن قيمة الاستثمار الفلسطيني تقدر اليوم بمليارات الدولارات.

وتطالعنا الصحافة الاقتصادية أن عائلة ساويرس تمتلك اليوم إمبراطورية تجارية تقدر بأكثر من ١٢ مليار دولار. وتمتد أعمالها من أمريكا وحتى بنجلاديش والعراق. وتصل القيمة الشاملة للشركات التابعة لها إلى ٤٠٪ من قيمة سوق الأسهم المصرية. وحققت أعمال هذه الشركات في ٢٠٠٤ أفضل نتائج في سوق المال على المستوي العالمي. والصفقة الأكثر نجاحاً، التي راهن عليها الفلسطينيون، هي شركة "أوراسكوم تيليكوم هولدينج" لخدمات الهاتف الجوال (OTH).

تهدئة مشوبة بخيبة الأمل

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/١٤
بقلم: عاموس هرئيل

الأوصاف المهينة التي أطلقتها إسرائيل على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن)، أعادت إلى الأذهان الموقف الذي وُضع فيه سلفه، ياسر عرفات. وقد يكون أبو مازن قد سلّم بأوصاف من قبيل "فرخ لم ينبت ريشه"، بعد توليه منصب رئيس الوزراء، ولكنهم وصفوه هذا الأسبوع في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بأنه "عاجز يحتاج إلى فياجرا".

وقد نبعت هذه الإهانات التي وُجهت إلى رئيس السلطة من جملة أسباب: هناك بالطبع الإحباط المتواصل في إسرائيل من امتناع السلطة عن اتخاذ خطوات أكثر حزماً ضد المنظمات الإرهابية. وقد تعاظم الغضب الإسرائيلي على ضوء وابل قذائف الهاون التي سقطت على جوش قطيف يومي السبت والأحد الماضيين. ولكن تأتي في الخلفية أيضاً زيارة رئيس الوزراء لمزرعة الرئيس بوش في تكساس. وكان من المريح لإسرائيل أن تركز الزيارة علي ما يعتري أبو مازن من ضعف منذ توليه المسؤولية، علي أمل صرف الأنظار (خاصة الأمريكية) عن استمرار البناء في المستوطنات.

ولكن بوش، في المقابل، أعطى دعماً لأبى مازن: ومع نهاية الأسبوع، ورغم تخفيف حدة الانتقادات الإسرائيلية الموجهة لرئيس السلطة، إلا أن إسرائيل مازالت تشعر بخيبة أمل كبيرة منه، حيث يتبين أن التهدئة في المناطق الفلسطينية هي نتيجة لاتفاق فلسطيني داخلي يسعى لتحقيق مصالح مؤقتة (الانتظار للحصول علي المكسب الإقليمي الذي تتضمنه خطة فك الارتباط)، وليست نتيجة لخطوات هجومية من جانب السلطة الفلسطينية ضد المنظمات الإرهابية. ويمكن بالطبع الاكتفاء بذلك والترحيب بالتوقف المفرح عن القتال، وما تمنحه "الهدنة" من شعور بالأمن في الجبهة الداخلية. ولكن إسرائيل لم تعد واثقة من أن "أبو مازن" قادر بما يكفي على أن يضمن استمرار التهدئة حتى البدء في تنفيذ خطة فك الارتباط، أو أنه قادر علي تحقيق انتصار لحركة فتح علي حماس في الانتخابات البرلمانية المقبلة، كما أنها لم تعد واثقة في الأساس من قدرته على تنفيذ "سلسلة الإحباط" (مصادرة السلاح، الاعتقالات، التحقيقات والتقديم إلي المحاكمة) التي يطالب بها شارون كشرط للتقدم نحو المرحلة التالية من خطة خريطة الطريق.

إن المؤشرات علي ضعف رئيس السلطة كثيرة، فرئيس الوزراء أحمد قريع (أبو علاء) يحبط جهوده بشكل مستمر. وقادة الأجهزة الأمنية يعيشون في حالة نزاع: رشيد أبو شباك والوزير محمد دحلان يحبطان جزءا كبيرا من مبادرات قائد قوات الأمن الفلسطينية في القطاع، موسي عرفات (دحلان وعرفات يتصارعان أيضا علي السيطرة على المعابر الحدودية التي تنطوي علي مكاسب شخصية كثيرة). وتنفيذ التعهد بتوحيد الأجهزة الأمنية يتم عرقلته، هذا، في حين أن رجل مركزي مثل جبريل الرجوب يفضل الجلوس خارج الخط، ويرفض اقتراحا بأن يحل محل الحاج إسماعيل كقائد لقوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية إلي أن تتضح الصورة. كما أن تجربة السلطة في الإشراف علي المطلوبين في المدينتين اللتين نُقلتا إلى مسؤوليتها في الضفة - طولكرم وأريحا - واجهت هي الأخرى الكثير من المصاعب. صحيح أن ٩٠٪ من المطلوبين قد وافقوا علي إخضاع أنفسهم لإشراف أجهزة الأمن، إلا أنهم يرفضون تسليم أسلحتهم للسلطة.

❖ حماس تسيطر:

وإذا كان الهدوء قد عاد رغم هذه الظواهر، فإن ذلك راجع إلى حقيقة أنه يخدم جميع الأطراف، والتهديدات الواهنة التي أطلقتها إسرائيل حول عملية رد في قطاع غزة، جاءت من باب رفع الحرج. فلن يحمل شارون علي التفكير في القيام بعملية هجومية سوى وقوع ضحايا مدنيين. إن رئيس الوزراء ليس في حاجة الآن لدبابات الجيش الإسرائيلي في خان يونس، لأنها ستعيد الشكوك في نواياه من جديد. ولابد أن أهالي الجنود سيتساءلون: "لماذا نرسل أبناءنا ليُقتلوا هناك إذا كنا سنخرج علي أية حال..؟".

علي هذه الخلفية، من المثير أن نفحص كيف تطورت الأمور في قطاع غزة خلال الأسبوع الماضي: فمقتل الفتية الثلاثة في رفح بنيران الجيش الإسرائيلي في ظهيرة يوم السبت، دفع "لجان المقاومة الشعبية" التابعة لجمال أبو سمهدانة إلى الشروع في إطلاق قذائف الهاون. وهناك حساب لم يصفى بعد بين أبو سمهدانة وأبو مازن، الذي لم يدعُ منظمته إلى محادثات المصالحة في القاهرة. وقد أدى هذا القصف إلى جذب الانتباه إلى منظمته، ويمكن لهذه اللجان أن تكرر هذا النهج في المستقبل، كما يمكن بالطبع أن تحذو منظمات أخرى نفس هذا الحذو. وقد انضمت حماس والجهاد الإسلامي إلى عملية إطلاق النار في ساعة واحدة قبيل الصباح - وكان ذلك بعد تردد - لاعتبار مزدوج: الأول هو إقرار ميزان ردع ضد إسرائيل ("كسرت القواعد - فدفعت الثمن")، والاعتبار الثاني هو عدم ترك الساحة للجان. ولكن المنظمتين الإسلاميتين توقفتا عن إطلاق النار ظهيرة يوم الأحد، علي افتراض أن الرسالة قد وصلت. وقد أطلق رجال أبو سمهدانة حوالي ١٥ قذيفة قبل أن يعودوا

هم أيضا إلى التهدئة يوم الاثنين. وكان من شأن استمرار إطلاق النار أن يُفشِل "التهدئة" - وهو ما لا يريده الجمهور في غزة.

تخرج حماس من هذه القضية بصفتها المنظمة الأقوى والأكثر تأثيرا في غزة. فعندما كانت تريد، أطلقت النيران هذا الأسبوع، وعندما توقفت، فعلت ذلك دون أي ضغط من أجهزة الأمن. وفي الحالتين، حافظ رجالها على الانصياع التام لتعليمات قادتهم. ويستنتج من ذلك أن حماس - أكثر من موسى عرفات - أصبحت هي صاحبة الكلمة في القطاع في هذه اللحظة. والمسألة الأهم هي ماذا يعنى ذلك للسياسة الإسرائيلية المستقبلية..؟.

كيف نساعد عباس..؟

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٥/٤/١٩

في الحادث الذي وقع أمس في محور "فيلادلفي"، على الحدود بين شطري "رفح"، أصاب قناص فلسطيني اثنين من الإسرائيليين. وطبقاً لبيان فلسطيني، فإن هذا كان رداً على حادثة سابقة، قتل فيها ثلاثة فتية فلسطينيين على أيدي قوات جيش الدفاع الإسرائيلي قبل عشرة أيام. وكان الرد الفوري على تلك الحادثة أن أطلقت عشرات قذائف الهاون على المستوطنات في "جوش قطيف".

وقد كشف "عاموس هرئيل" في "هاآرتس"، أمس، أن النتائج المؤقتة للتحقيق الذي أجراه جيش الدفاع الإسرائيلي ترسم صورة مغايرة عن تلك التي قدمت إلى الجمهور في يوم الحادثة. فقد نحيت الحجة القائلة، بأنه تم إطلاق عيارات تحذيرية صوب أرجل الفتية، قبل تصويب النار عليهم. فقد اتضح الآن أن إطلاق العيارات التحذيرية قد تم في مرحلة سابقة، عندما حاول الفتية الهروب عبر ثغرة في الجدار، وأنهم فروا من المكان، ولكن لدى تكرارهم المحاولة مرة أخرى تم قتلهم.

على أية حال، لم يُستكمل التحقيق العملياتي بعد، وسوف يتم تصعيده من فرقة غزة إلى القيادة الجنوبية، ومن ثم إلى هيئة الأركان العامة. وسوف يتم فتح تحقيق جنائي فقط في حالة ما إذا اقتنع المدعى العام العسكري الأكبر بوجود سبب مبرَّر.

والواقع أن رائحة الخطر، التي تفوح من هذه الحادثة، تتعدى مسألة صرامة الإجراءات المتبعة في "فيلادلفي" لمنع تهريب الوسائل القتالية، التي تعرض حياة جنود جيش الدفاع الإسرائيلي للخطر، كما تتعدى أيضاً الحديث عن محاولة لتعريض حياة فتية فلسطينيين للخطر، سواء ممن دفعتهم الحاجة لذلك من أجل تحقيق الربح أو ممن قاموا بمهمة تخريبية (مثل الفتى الذي حاول تهريب شحنات ناسفة عند حاجز بالقرب من نابلس) - فالخطر الأكبر يكمن في خرق حالة التهدئة التي تم إحرازها بعد جهد كبير ويتم خرقها أحياناً بشكل من شأنه أن يفضى إلى تجدد اندلاع النيران على الجبهة كلها.

وهذا التصعيد من شأنه أيضاً تهديد الحكم الهش لمحمود عباس "أبو مازن"، خاصة وأنه ما زال بعيداً عن الوفاء بنصيبه في الصفقة التي عرضتها عليه الإدارة الأمريكية، من حيث السيطرة على الأجهزة الأمنية، ومحاربة الإرهاب، والإصلاح الإداري في السلطة، في مقابل حصوله على عودة إسرائيل إلى مسار خريطة الطريق. والصعوبة الرئيسية التي تواجهه ليست أمريكية ولا حتى إسرائيلية، وإنما داخلية. فهو موجود بين مطرقة "فتح" وسندان "حماس". فإذا هو تنازل للحركة الإسلامية (حماس) وأعطاها شرعية أكبر في الحكم، فسيستثير غضب حركته التي ينتمي إليها (فتح). وإن هو حاول التهرب من تعهده لـ "حماس" بأن يعكس قوتها من خلال إشراكها في الحكم، فمن المحتمل أن ترد "حماس" بعمليات ضد إسرائيل وأن تقوض بذلك ليس فقط الفرص الآخذة في الازدياد لانسحاب إسرائيل من غزة، وإنما أيضاً تقويض حكم "عباس" ذاته.

في ظل هذا الوضع، فإن السؤال العملي بالنسبة لإسرائيل ليس ما الذي يستطيع "عباس" أن يفعله من أجلها، وإنما ما الذي تستطيع هي أن تفعله من أجله..؟ مما لا شك فيه أن قصر إطلاق النار على حالات الخطر الكبيرة، يعد خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، يجب أن يستتبعها خطوة أخرى هي إطلاق مزيد من الأسرى الفلسطينيين، وإن كان مثل هذا الإطلاق متوقع بعد إخلاء "غزة"، خوفاً من أن يدعم اتخاذه الآن موقف معارضي الإخلاء في إسرائيل.

في النهاية، إذا لم يتم تدعيم "عباس" الآن، فستزداد قوة "حماس"، وستجد إسرائيل نفسها تسلم غزة إلى تيار إسلامي محارب لا يعرف المهادنة، وليس إلى إدارة علمانية معتدلة.

◆ ترجمات عبرية ◆

٥

أزمة الائتلاف الحاكم

الانتخابات اقتربت بالفعل

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/٥
بقلم: ألوف بن

بات بعض الساسة فى إسرائيل يستمتعون بالمراهنة على موعد الانتخابات القادمة، قائلين: هل ستجرى فى شتاء أم فى ربيع أم فى صيف ٢٠٠٦؟. هل ستجرى فى موعدها المحدد فى نوفمبر ٢٠٠٦؟. ثم هل سيكون من شأن خطة "فك الارتباط" إلحاق الهزيمة بالحكومة الحالية فى الانتخابات وبشكل فوري..؟ أم أنها ستواصل السير..؟ وإذا ما واصلت، فإلى متى سيكون ذلك..؟

والواقع أنه فى حال بقاء رئيس الوزراء آريئيل شارون فوق سُدة الحكومة حتى نوفمبر ٢٠٠٦، فسوف يوجه كل اهتمامه للصعيد السياسى، صداً لمنافسه فى الانتخابات الداخلية بحزب الليكود "بنيامين نتنياهو" وزير المالية.. تلك الانتخابات، التى إن كُتب فيها لشارون النجاح، لبقى فوق كرسى رئاسة الحكومة لفترة ولاية ثالثة. ولا يمكن تفسير مواقف شارون الأخيرة إلا فى هذا الإطار، حيث نجده يقوم بمساعى حثيثة للتصالح مع "المتمردين" وزعماء المستوطنات، وهاهو يدعو بنيامين نتنياهو لحضور حفل التأبين السنوى لقرينته، ثم الابتعاد الواضح عن الاتصال مع الفلسطينيين فى هذه الأثناء... إلى آخره.

كانت الدعوة التى وجهها رئيس الوزراء شارون لوزير المالية نتنياهو فى مزرعته "حفات هشيكميم" - وغطتها وسائل الإعلام - هى من إنتاج المصنع السياسى الشارونى، كما كانت بمثابة المصافحة الأخيرة لمتنافسين أوشكا على النزول إلى ساحة المعركة الانتخابية.

وأثناء ذلك، صرح رئيس الوزراء بأنه لن يتم التنازل، بأى بحال من الأحوال عن مستوطنتى "عوفرا" و"بيت إيل"، وأنهما سيتبعان إسرائيل إلى الأبد، كما صرح بأنه سيتم بناء أسوار حول الكتل الاستيطانية بالرغم من اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك.

ولكن على الرغم من كل ذلك، فإن أهم سؤال يلح الآن على تفكير شارون، هو: هل أخطأ عندما قرر - إبان ولايته الأولى فى ٢٠٠١ - إلغاء نظام الانتخاب المباشر على رئاسة الحكومة..؟

مَنْ ذاك الذى يقول إن الساسة لا يندمون. فقد اتخذ شارون هذا القرار فى عام ٢٠٠١ عندما كان لايزال غير ذى شعبية، وغير مقبول إعلامياً.. لذا، بدا هذا الأمر وقتها مطلوباً. ولكن حدث التغير فجأة، وأصبح شارون بمثابة الجد القومى للجمهور الإسرائيلى من ناحية، ومن ناحية أخرى، أدار الحزب، الذى شكله، وجهه عنه. ومن خلال ذلك، ربما يتضح لنا إلى أى حد يتوق شارون لإجراء الانتخابات بأسلوب الانتخاب المباشر، الذى يجعله يتخطى أعضاء المركز والكتلة الليكودية الذين يقيدون تأييد محبيه، من الناخبين، له، ومن ثم وضع قيود على حرية حركته. ولكن شارون الآن يدرك أنه لا سبيل للعودة، لذا نجده يحاول القيام بمناورة معقدة، تتمثل فى الرجوع إلى صفوف حزب الليكود ثانية، والحفاظ فى ذات الوقت على حب جمهوره له.

وعلى صعيد حزب العمل، نجد الاهتمام بموعد الانتخابات أقل بكثير، خاصة لدى شمعون بيريس، زعيم الحزب، الذى يتصرف كما لو كانت الانتخابات لن تأتى البتة. إن بيريس يلتزم الصمت "حتى يتم تنفيذ فك الارتباط" لكى لا يسبب القلق لشارون، كما نجده يتجاهل بشكل واضح الانتخابات الداخلية التى ستجرى فى العمل مع نهاية يونيو المقبل.

وفى الوقت الذى يتخذ فيه بيريس هذا الموقف، نجد خصمه إيهود باراك يجرى اللقاءات الإعلامية، ويتحدث عن ضرورة الإبقاء على الكتل الاستيطانية، ويؤكد بثقة شديدة أن حزبه سينتصر على الليكود المنقسم المتناحر.

رؤية شارون

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/٢٦
بقلم: ألوف بن

يرغب آريئيل شارون في أن يظل رئيسا للوزراء وأن يقود إسرائيل حتى نهاية عام ٢٠١٠، فهو الوحيد القادر على مواجهة التحديات المستقبلية التي ستواجهها الدولة. ولكن ما هي الرؤية التي يطرحها شارون على الإسرائيليين..؟ إلى أين سيقودهم خلال السنوات الخمس القادمة..؟ لقد كشف شارون خلال الأحاديث التي أجريت معه، عشية عيد الفصح، عن أهم مبادئ رؤيته التي يمكن تسميتها "نظرية شارون"، وهذه المبادئ هي:

أولا: حل الصراع الإسرائيلي - العربي سيتئتى فقط عندما يعترف العرب بـ "حق الشعب اليهودي في وطنه" وحقه في إقامة دولة يهودية على أرض إسرائيل. وإلى أن يحدث ذلك - إن حدث أصلا - سيحدث تقدم بطيء، ولكنه سيكون بطيء جداً.

ثانيا: الحقائق المفروضة على الأرض هي التي سترسم الحدود. يجب على إسرائيل أن تسيطر على الكتل الاستيطانية، بما في ذلك معاليه أدوميم، عوفرا وبيت إيل، التي ستضم، بتواصل إقليمي، إلى حدود دولة إسرائيل. كما عليها كذلك أن تسيطر على شريط واسع في غور الأردن. ولأسباب ديموجرافية، ستمتنع إسرائيل عن ضم كل السفوح الغربية من جبال السامرة (شمال الضفة)، وستدرس في المستقبل أيضا مبادلة الأراضي المأهولة - معاليه أدوميم وآريئيل - بأم الفحم. وسيتم الربط بين التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة عن طريق شبكة طرق وأنفاق.

ثالثا: تصفية الإرهاب أولا. فخريطة الطريق - التي ستقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية - لن تصبح قابلة للتطبيق إلا بعد أن يقوم الفلسطينيون بتفكيك جميع المنظمات الإرهابية. ومن المحظور أن تتنازل إسرائيل عن هذا المطلب.

رابعا: غزة مقابل الضفة. ففك الارتباط وتفكيك المستوطنات في غزة يعد ثمنا مناسبا مقابل "رسالة بوش" التي تكرس- حسب رأي شارون- سيطرة إسرائيل على الكتل الاستيطانية وترفض انسحاب إسرائيلي مستقبلي من "مسقط رأس الشعب اليهودي".

خامسا: الهجرة فوق كل الاعتبارات. فالأهداف الرئيسية للدولة هي استقدام مليون مهاجر جديد من دول الاتحاد السوفيتي السابق، من فرنسا، فضلاً عن "اليهود الكادحين" من أمريكا، وكذلك تكثيف الاستيطان في النقب والجليل ومحيط القدس. كما يجب أيضا تعزيز التعليم القومي للتأكيد على حق اليهود الكامل في أرض إسرائيل.

يمكن القول بأن هذه التصريحات ليست سوى شعارات فارغة نابعة من أهداف سياسية. ولكن الواقع يقول أن شارون قد نجح في تمرير الميزانية ولم يعد في حاجة إلى تأييد يوسي بيلين واليسار. كما أن حزب العمل أصبح منغمسا تماما في حكومته. والآن، حان وقت العودة ثانية إلى الليكود واليمين، وراح شارون يغازل المستوطنين باعتبارهم "قادة الجيل". وغدا، سيقرر شارون تفكيك المزيد من المستوطنات، وسوف يركل المستوطنين ثانية. ربما يحدث هذا، وربما لا يحدث. ولكن المؤكد أن شارون جاد ومُصر على مطلبه بأن يقبل العرب بالصهيونية وأن يقبلوا أيضا بمقولته بأن الانسحاب من غزة يرمي إلى تعزيز السيطرة على الضفة. وأفعاله أيضا تتوافق مع هذه المقولة، فهو يحجم عن التفاوض الحقيقي مع الفلسطينيين، ويواصل توسيع الكتل الاستيطانية ويمنع إخلاء النقاط الاستيطانية وتجميد البناء فيها.

ولكن رؤية شارون هذه تثير مشكلتين: الأولى داخلية، تتمثل في أن شارون يحتاج المستوطنين ويخشى من أن يؤدي إخلاء جوش قطيف إلى انعزالهم عن الدولة وانغلاقهم داخل جيتوهات. وثمة شك في أن المؤيدين الجدد لشارون من اليسار سينضمون بهذه الحماسة إلى النضال على عوفرا، وبيت إيل.

أما المشكلة الخارجية فهي أن شارون - الذي يعتبر في إسرائيل رمزا للتسوية ويميني مفرط - ما زال في نظر العالم شخصا ينتهك القوانين ويفترس المناطق. وهم الآن ينتظرون انسحابه من غزة، ويرحبون "بشجاعته". ولكنهم في أوروبا يرفضون "نظرية الحقائق المفروضة على الأرض" ويصرون على أن الوجود الإسرائيلي في المناطق ليس شرعيا. وحتى بوش - رفيق شارون - يريد أن تتأسس الدولة الفلسطينية في عهده. ومن غير المؤكد أن شارون على نفس هذه الدرجة من الحماسة.

وعلى ذلك، فإن رؤية شارون هذه تضمن استمرار عزلة إسرائيل عن العالم واستمرار الصراع السياسي طالما بقي في الحكم.

٦

الاقتصاد الإسرائيلي

منافسة وليست خصخصة

هاآرتس ٢٠٠٥/٣/٣٠
بقلم: بنيامين بن اليعيزر

يعنى مصطلح الخصخصة تحويل إدارة مؤسسات اقتصادية عامة من ملكية عامة للجمهور إلى ملكية أشخاص بعينهم. ويتمثل التبرير الوحيد الذى يتشدق به مؤيدو الخصخصة فى أن القطاع الخاص يدير المؤسسة التى تمت خصخصتها بكفاءة أكبر، علماً بأن ذلك يتم عموماً عن طريق تقليص عدد العمال.

وفى الوقت الحالي، وبعد عدة سنوات من المسيرة الحثيثة للخصخصة "التاتشرية" فى بريطانيا، واضح ومعلوم أن مسيرة الخصخصة قد أدت إلى تزايد معدل البطالة بنحو كبير استمر لعدة سنوات وعاش خلالها الكثيرون على مخصصات البطالة. حيث ترددت شكاوى كثيرة فى الوقت الحالى فى بريطانيا من قلة اهتمام رجال الأعمال بالإنفاق على تحديث معدات السكك الحديدية، الأمر الذى أدى، حسب مزاعم متخصصين، إلى ارتفاع فى حوادث القطارات وانخفاض مستوى الخدمة فى القطارات التى خضعت لعملية الخصخصة. كما يمكن القول إن الجمهور البريطانى غير راضى عن الخدمات التى تقدمها شركات الغاز التى تمت خصخصتها أو خدمات شركات الكهرباء.

لو أن "نحميا شترسلر" اكتفى بتوجيه النقد البناء لوجهة نظرى فى مقاله، فهذا كان يكفيني، ولكنه تعرض فى مقاله ("لنقوم بخصخصة فؤاد" - هاآرتس ٢٠٠٥/٣/٢٥) للسياسة أكثر من الاقتصاد، خاصة عند تعرضه لرؤيتى الأساسية التى أتمسك بها انطلاقاً من اقتناعى وليس بسبب الانتخابات التمهيدية. وربما هذا هو سبب افتقاد هذا المقال للدقة والحقيقة.

وتتمثل الأهداف المنطقية للإصلاح فى مجال الكهرباء في: ابتعاد الحكومة عن إجراء الصفقات، والارتقاء بمستوى الخدمات والمنافسة. وجدير أن نؤكد أيضاً هنا على نحو خاص على حقيقة أن الغاية الأساسية من عملية الإصلاح تتمثل فى تخفيض أسعار الكهرباء أمام المستهلكين.. ولكن، خلال الأشهر الأخيرة الماضية، اتضح للجميع أن هذا الغرض (الذى كان هو الأساس) لن يتحقق عن طريق الخصخصة. ويعتقد كثيرون من رجال الاقتصاد بأن تخصيص شركة الكهرباء أمر غير عملى وغير مفيد فى هذه المرحلة. وحسب رأى هؤلاء، فإن سعر الكهرباء سيرتفع عقب القيام بعملية الخصخصة، لسبب بسيط يتمثل فى أن أى مستثمر لن يكتفى بربحية بقيمة حوالى ٦٪، وهى نسبة الربحية التى تحصل عليها شركة الكهرباء الآن، وستكون نسب الربحية المقبولة لديهم تتراوح بين ١٣٪ إلى ١٧٪.

يجب أن نعترف بأن الكهرباء فى إسرائيل أرخص بكثير مقارنة بالغالبية العظمى من دول أوروبا الغربية. ومن ثم، فإننى أؤيد فكرة المنافسة التى من الممكن أن نصل إليها عن طريق استخدام وسائل أخرى، كأن ندخل على سبيل المثال عناصر أخرى فى مجال توليد وإمداد الكهرباء وإحداث تغييرات أخرى تؤدى إلى حدوث ارتقاء فى مستوى الخدمات.

تشويه آخر للحقائق، يتعلق بإعاقة عملية التغيير الهيكلى فى شركة "مكوروت"، عقب المطلب الخاص بتعيين رئيس مشترك لجميع الشركات. لقد حدد قرار الحكومة رقم ٢٣٠٦ لعام ٢٠٠١ فى البند الخامس فقرة (هـ) أنه "فى بداية نشاط شركة الصيانة والشركة المؤسسة والشركة الرائدة يكون رئيس شركة مكوروت للمياه أيضاً هو رئيس هذه الشركات الثلاث على مدى فترة لا تزيد عن مدة واحدة فقط" أى ثلاث سنوات. لم أكن فى الوزارة وقت اتخاذ هذا القرار، وقد رحب

رئيس الوزراء ووزير المالية الحاليين بالقرار آنذاك، حيث كانا لا يزالا فى نفس منصبيهما الحاليين، كما رحب باقى الوزراء فى الحكومة بهذا القرار.

صحيح أن قرار الحكومة السابق قد تغير بقرار جديد من الحكومة فى ٢٠٠٣/٩/١٥، إلا أنه لم يلغ القرار الصادر فى عام ٢٠٠١، وعقب التغيير لم يتمّ تنفيذ الانقسام بحجة أن الحكومة لا تحترم التزاماتها فى الاتفاقات الثلاثة. ولما كنت وزيراً للبنية التحتية كنت أحاول العمل على تنفيذ هذا التغيير الهيكلى المأمول عن طريق احترام الاتفاقات.

أما ما يتعلق بمصانع التكرير، فإن القرار بحلها قد مر بعمليات خداع على يد وزراء وموظفى وزارة المالية ووزارة البنى التحتية وسلطة الشركات والمحاسب العام.

والواقع أن المشكلة الرئيسية لهذا القرار ليست العمال بل سوق الوقود: فقرار تفكيك شركة "بزان" يلزم فى نفس الوقت اتخاذ قرار بخصوص التغييرات فى سوق الوقود كله. لذلك، مطلوب وجود قانون لسوق الوقود، الذى بدأ العمل على إعداده منذ ما يزيد عن خمس سنوات ولم ينته بعد.. ليس من المعقول الانتظار شهور، بما يعادل عشر سنوات، حتى تحتكم كل العناصر إلى المحاكم.

فى الحقيقة، إننى أرفع شعار حماية الممتلكات العامة. ولو قمنا بخصخصتها فسيكون ذلك انطلاقاً من الحفاظ على مصالح المستهلك وحقوق العمال.

الإصلاح فى الموانئ

هاتسوفيه ٢٠٠٥/٤/١٦

بقلم: يعقوف زيلبربرج

يوجد فى إسرائيل ثلاثة موانئ، هى موانئ: حيفا وأشدود وإيلات. وبينما يستوعب ميناء حيفا حوالى ٥٥٪ من قدرة النقل البحرى فى إسرائيل، يستوعب ميناء إيلات حوالى ٣٩ ٪ ، فى حين يستوعب ميناء أشدود ٦٪ فقط من قدرة النقل البحرى فى إسرائيل.

وقد كانت الموانئ الإسرائيلية، بدءاً من أول يوليو ١٩٦١، تتبع هيئة الموانئ، تلك الهيئة التى تأسست بمقتضى القانون. وفى فترة من الفترات تم الجمع بين هيئة الموانئ وهيئة قطار إسرائيل. وفى عام ٢٠٠٢ انفصل قطار إسرائيل عن هيئة الموانئ والسكك الحديدية، وأصبح له كيان قانونى منفصل بملكية مباشرة للحكومة الإسرائيلية.

أما اليوم، فى عام ٢٠٠٥، فقد انقسمت هيئة الموانئ إلى أربع شركات حكومية: ثلاث شركات تقوم بتشغيل الموانئ وشركة حكومية رابعة هى الشركة المسؤولة عن تطوير هذه الموانئ. وتعد هذه الشركة الرابعة هى صاحبة ممتلكات هذه الموانئ وهى التى تقوم بتأجيرها للشركات الثلاثة التى تقوم بتشغيل الموانئ الإسرائيلية. ومن أجل الرقابة على هذه الشركات الحكومية الأربعة الجديدة، فقد تأسست وحدة جديدة صغيرة فى وزارة النقل تعرف بهيئة الملاحة والموانئ.

وقد انقسمت هيئة الموانئ بموافقة كل من الهستدروت والحكومة. وكان الهدف من تقسيمها تذكية روح المنافسة بين الموانئ الإسرائيلية، تلك المنافسة التى تؤدى فى نهاية الأمر إلى تخفيض فى التعريفات الجمركية التى يتم دفعها نظير شحن البضائع التى يتم استيرادها أو تصديرها عبر الموانئ البحرية فى إسرائيل.. علماً بأن التعريفات الجمركية على الصادرات اليوم تعد أعلى بكثير من تعريفات الاستيراد. ولذلك، تشمل فكرة **الإصلاح فى الموانئ** العمل على وضع حد للرسوم **الحكومية والضرائب** فى الموانئ، خاصة بعد أن وصلت **فى الوقت الحالى** إلى الحد الأقصى لها. بمعنى **أن تكون هناك** صلاحية لكل ميناء فى الحصول **على ما هو أقل من** هذه التعريفة وليس أكثر منها.

من ناحية أخرى، لم تتم خصخصة الموانئ، فهى مازالت خاضعة للملكية الحكومية الكاملة. وإن كانت الحكومة قد التزمت بأن يتم على مدى السنوات الخمس القادمة بيع حتى ٢٥٪ من قيمة أسهم الشركات التى تقوم بتشغيل الموانئ. وبعد ذلك بخمس سنوات، أى بين السنة الخامسة والسنة العاشرة، يمكن بيع نسبة ٢٤٪ أخرى من قيمة الأسهم، وكذلك سيكون من حق العمال امتلاك ٤٩٪ من الأسهم المطروحة للبيع و١٥٪ من قيمة أسهم الشركة التى تقوم بتشغيل الميناء. أما الشركة الرابعة المالكة للموانئ، فستظل شركة حكومية بشكل كامل، وذلك رغبة فى الحفاظ على ممتلكات الدولة فى يد الحكومة وحدها. كما أنه نظراً لأن الشركات التى تقوم بتشغيل الموانئ ليس لديها رأس مال ذاتى كبير،

فإن رأس مالها الذاتى سيتمثل فقط فى رأس المال المتداول لتشغيل الموانئ. لذلك، فإن الشركة صاحبة ممتلكات الموانئ (الشركة الرابعة) ستكون ضامنة بشكل فعلى للديون المستحقة على شركات التشغيل.

كذلك، فى إطار الاتفاق الخاص بفصل الموانئ، فقد التزمت الحكومة بأنه على مدى السنوات الخمس المقبلة لن يسمح بتشغيل ميناء خاص فى حيفا. نقطة أخرى هامة تتمثل فى أن المنافسة ستكون بين ميناء وميناء، وليس بين رصيف ورصيف آخر فى نفس الميناء، ولعل أهمية ذلك الفعلية تكمن فى تذكية المنافسة بين مينائى حيفا وأشدود. وقد سبق أن شهدت موانئ أخرى فى العالم مثل هذه التغييرات بشكل أو بآخر.

سؤال هام فى هذا الصدد هو: بأى نسبة ستنخفض التعريفات فى نهاية الأمر..؟ إننا نأمل آن يكون الإصلاح فى الموانئ نموذجاً للمزيد من الإصلاحات التى يتم تنفيذها وفقاً لما تقتضيه الحاجة فى إسرائيل كلها.

فى الطريق نحو المرتبة الأخيرة

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٥/٤/١٩
بقلم: ميرى حسون

عندما يتم الانتهاء من تطبيق خطة تقليص مخصصات الأطفال فى عام ٢٠٠٩، ستحتل إسرائيل المرتبة الأخيرة فى سلم الدول المتطورة (OECD) وسيصل متوسط المخصصات التى سيحصل عليها كل طفل، بعد انتهاء تطبيق الخطة، إلى نسبة ٢٪ من الناتج القومي، بدلاً من ٤,٧٪ اليوم.

وتطرح مؤسسة التأمين الوطنى هذه التوقعات فى التقرير السنوى لعام ٢٠٠٤، الذى قدمه المدير العام للمؤسسة، د. يجئال بن شالوم، أمس، إلى نائب وزير الرفاه، عضو الكنيست أفراهام رافيتس. ويتناول هذا التقرير التطورات فى مسائل التأمين الوطني، الإصلاحات الضريبية والمصروفات العامة على خدمات الصحة والتعليم.

واستنتج التقرير أن السياسة الاجتماعية التى انتهجت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أدت إلى تفاقم الأوضاع فى إسرائيل على المستوى الدولي، بنسبة كبيرة. فقد انخفضت مكانة إسرائيل على سلم الدول المتطورة فى عام ٢٠٠٤، وباتت تحتل مكانة متقدمة فى قائمة الدول التى تعانى من نسبة فقر عالية.

وقال المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني، د. بن شالوم، أمس، إن الاستعراض يبين أن مخصصات التأمين الوطنى تكبدت أكبر نسبة من التقليصات، مقارنة بالخدمات الاجتماعية الأخرى. ويستدل من المعطيات أن المصاريف العامة على الرفاه انخفضت من نسبة ١٩,٣٪ من الناتج القومى للفرد فى عام ٢٠٠٣ إلى ١٧,٧٪ فى عام ٢٠٠٤ . وانخفضت المخصصات التى تدفعها مؤسسة التأمين الوطنى بنسبة ١,٢٪ من الناتج القومي، فيما انخفضت المصاريف المكرسة لخدمات الصحة والرفاه بنسبة ٠,٤٪ تقريباً.

وحسب المعطيات، أيضاً، انخفضت مخصصات التأمين الوطنى منذ عام ٢٠٠١، بنسبة ١١,٥٪ تقريباً. وانخفضت مخصصات الأطفال، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بنسبة ٤٠٪ تقريباً، ومخصصات البطالة بنسبة ٤٣٪ تقريباً، ورسوم ضمان الدخل بنسبة ٢٠٪.

الاقتصاد لا يعود إلى حالة الركود

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٥/٤/١٩

يُستدل من تقارير الشركات الاقتصادية أن فروع الاقتصاد الإسرائيلى واصلت الارتقاء، خلال الربع الأول من العام الجارى ٢٠٠٥، باستثناء فرع البناء، ويشمل ذلك ارتفاع الصادرات ونشاط السوق المحلي. مع ذلك، يبرز الركود فى النشاط العام لفرع الصناعة وفى المبيعات للسوق المحلية. وفيما يلى نتائج استطلاع الشركات للربع الأول من عام ٢٠٠٥:

❖ الصناعة:

أفادت الشركات الصناعية أن هناك تباطؤاً فى نشاطها يعكس ارتفاعاً معتدلاً فى نسبة التصدير وجمود فى نسبة المبيعات المحلية. وفى المقابل، تواصل الارتفاع المعتدل فى عدد العمال. وأفادت الشركات أن هناك ارتفاعاً معتدلاً فى الصادرات المطلوبة خلال الربع المقبل من العام الجاري، كما أن هناك زيادة طفيفة فى طلبيات السوق المحلي.

❖ التجارة:

يستدل من تحليل أجوبة الشركات المشاركة فى الاستفتاء أن نسبة ارتفاع مبيعاتها يتواصل فى العام الجاري. إضافة إلى ذلك، تتوقع الشركات التجارية استمرار ارتفاع مبيعاتها خلال الربع الثانى من العام الجاري.

❖ البناء:

يتواصل انخفاض نشاط شركات البناء، لكن بشكل أقل حدة فى هذا الربع، الأمر الذى ينعكس فى انخفاض عدد المبانى الجديدة والبنى التحتية.

❖ المواصلات والاتصالات:

سجل نشاط الشركات ارتفاعاً بعد الانخفاض الذى تم تسجيله خلال الربع السابق، لكن النشاط فى الفروع الثانوية لكل فرع لم يكن موحداً. ففى فرع الاتصالات، تم تسجيل جمود فى النشاط الاقتصادي، بينما تم تسجيل ارتفاع ملموس فى المواصلات البحرية وارتفاعات معتدلة فى قطاع المواصلات الجوية والبرية.

❖ الفندقة:

تشير شركات ومصالح الفندقة إلى استمرار الارتفاع فى نشاطها، الأمر الذى يعكس ارتفاعاً فى عدد الليالى التى أمضاها السياح الأجانب والإسرائيليين فى الفنادق. وتتوقع الشركات استئناف الارتفاع خلال الربع الثانى من العام الجاري.

❖ توقعات التضخم المالي: ٢,١٪

فى توقعاتها للتضخم المالى خلال السنة المقبلة (حتى أواخر مارس ٢٠٠٦)، تتوقع الشركات وصول التضخم إلى ٢,١٪، وهو ما يشبه توقعات استطلاع السنة الماضية. أما بخصوص سعر الدولار، فيتوقع أصحاب الشركات وصوله إلى ٤,٥٥ شيكل فى نهاية مارس ٢٠٠٦ .

◆ ترجمات عبرية ◆



شؤون عسكرية

أسرع تهويد فى الجيش الإسرائيلي: ٧ أسابيع وتصبحون يهودا

معاريف ٢٠٠٥/٤/٤
بقلم: أمير بوحبوت

بعد أن اتضح لرئيس شعبة القوة البشرية أن معظم المهاجرين يحلفون قسم الولاء للجيش الإسرائيلى بالعهد الجديد، بادر بتشكيل فرقة جديدة تمكن الجنود من التهود فى أقصر وقت ممكن.

◆ تهويد بسرعة الصاروخ:

وقد بدأت القصة عندما قام اللواء إليعيزر شتيرن، رئيس شعبة القوة البشرية، بزيارة قاعدة المستجدين "محافيه أيلون" منذ عامين. وخلال الزيارة اتضح للواء أن معظم المستجدين المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتى السابق، يحلفون قسم الولاء للجيش الإسرائيلى "بالعهد الجديد"، خلافاً لزملائهم اليهود، الذين يحلفون هذا القسم بالعهد القديم. وقد اعتبر شتيرن أن هذه الظاهرة غير مألوفة وتستلزم المعالجة، فأمر بتشكيل فرقة جديدة خصيصاً، تمكن الجنود غير اليهود من اجتياز عملية الختان والتهود فى أقصر وقت ممكن، وهو سبعة أسابيع.

تفيد البيانات الصادرة عن شعبة القوة البشرية التابعة للجيش الإسرائيلي، بأنه خلال العام الماضى تم تهويد نحو ٧٠٠ جندى فقط من أبناء المهاجرين - وهى النسبة التى تعادل نحو ١٠٪ فقط من إجمالى الجنود المهاجرين الذين يخدمون فى الجيش الإسرائيلي. ويتبين من التحقيق الذى أجرته شعبة القوة البشرية أن المقصود هنا فى الغالب، هم جنود كانوا يهوداً فى الماضى واندمجت أسرهم فى المجتمع الذى كانوا يعيشون فيه، وأنهم ليسوا مسجلين كيهود، أو أن والدهم يهودياً وأمهم ليست يهودية. كما أن هناك بعض الحالات يكون فيها الوالدان مسيحيان.

ويقول أحد كبار الضباط فى شعبة القوة البشرية: "لم نندهش من سماع هذه المعلومات، لأن التاريخ يتحدث بنفسه، فسبعين عاماً من الشيوعية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق استطاعت صرف اليهود عن دينهم. وبينما كان ينظر لهم فى الخارج على أنهم يهود، كانوا عندما يصلون إلى إسرائيل يتم تسجيلهم على أنهم غير يهود".

◆ ارتفاع فى نسبة الطلب:

فى أعقاب الزيارة، بادر اللواء، بالاشتراك مع سلاح التعليم ومعهد الدراسات اليهودية، بتشكيل فرقة أطلق عليها اسم "فرقة تغيير مسار"، وهى فرقة تستغرق أسبوعين يجتازها الجنود غير اليهود من أجل ترسيخ الجذور اليهودية فيهم، وفرقة أخرى، تستغرق سبعة أسابيع تمكنهم من التهود بشكل نهائى.

ويوضح ضابط كبير فى شعبة القوة البشرية قائلاً: "فقط إذا كان لدى الجندى رغبة، فإنه يذهب إلى محكمة التهويد ويجتاز هذه العملية. وإذا اجتاز الاختبار فى نهاية الفرقة وأجريت له عملية الختان عن طريق عملية جراحية، فإنه يعتبر يهودياً بواسطة محكمة التهويد. كما أنه لن يكون مضطراً لارتداء الطاقية الدينية (الكيباه)". أما فيما يتعلق بعملية الختان ذاتها، قال الضابط: "عملية الختان تخيفهم، الأمر الذى يردع كثير من الجنود عن التهود لأن ذلك يؤلمهم".

جدير بالذكر أن الجندى المتهود يحصل بعد العملية الجراحية على مكافأة ١٠٠ يوم. ويؤكد الضابط الكبير أن هناك ارتفاعاً فى نسبة طالبى التهود. مضيفاً: "فى عام ٢٠٠٤ سُجل ارتفاع مضطرد. ففى الفرقة السابقة اشترك ٤٠٠ جندي، بينما فى الفرقة الحالية هناك حوالى ٤٧٠ جندياً".

رئيس شعبة القوة البشرية ينكل بنا

معاريف ٢٠٠٥/٤/٤
بقلم: عيدان يوسف

اعتاد طلبة المعاهد الدينية على الزيارات العسكرية للمعاهد، التي تستهدف التأكد من أن الجنود المسجلين كطلبة في المعاهد الدينية موجودون هناك بالفعل.

وتنتشر في المعاهد الدينية شائعة مفادها أنه صدرت تعليمات للجيش، من جهات ذات صلة، للقيام بزيارات مفاجئة للمعاهد الدينية، وبتجنيد الطلبة لأداء الخدمة بشكل فعال، في حال اكتشاف عدم وجودهم في المعهد أثناء الزيارة. وقد وصلت هذه الزيارات إلى ذروتها في مطلع الأسبوع الماضي، حيث قامت فرق الزيارات بزيارة المعاهد الدينية في يروحام وسديروت وبتاح تكفاه ورامات جان.

كما تزايد معدل الزيارات في معهدي سديروت ويروحام. فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تجرى فيها زيارة لمعهد سديروت الديني، ولذلك لم يوافق الطلبة على التعاون مع فريق العمل أثناء الزيارة. وانتظر أعضاء الفريق وصول الطلبة نحو ساعتين، وبعد ذلك فقط سمح الطلبة لهم بالزيارة. وفي معهد يروحام لم يسمحوا لهم بالزيارة، ولكنهم سمحوا لهم بكتابة قوائم بمساعدة سكرتارية المعهد. وتعقيباً على ذلك، قال مسؤولو معهد يروحام الديني أن الزيارة المفاجئة تتعارض تماماً مع الاتفاق المبرم مع الجيش، والذي بمقتضاه يجب عليهم إخبارهم مسبقاً بموعد الزيارة. وأضافوا أنه: "لا يمكن أن تجرى الزيارة غداة الاحتفال بعيد البوريم في المدن المحصنة (أي المحاطة بأسوار وجدران كالقدس)، في الوقت الذي يعود فيه الطلبة إلى المعهد الديني بعد الاحتفال بعيد البوريم في القدس".

وفي اللقاء الذي أجري منذ بضعة أسابيع بين رؤساء المعاهد الدينية واللواء إليعيزر شتيرن، رئيس شعبة القوة البشرية، قال الأخير أنه يعتزم إجراء زيارات مستمرة للمعاهد الدينية. وبينما أجاب بعض رؤساء المعاهد بأنه ليس هناك مشكلة في ذلك من جانبهم، وأن أي زيارة ستجرى سيستقبلونها بترحاب، طالب البعض الآخر بتنويه مسبق قبل القيام بمثل هذه الزيارة ببضعة أيام. وزعموا أن ذلك هو المتبع في مختلف وحدات الجيش، وليس هناك أي مبرر للتمييز ضد المعاهد الدينية. واحتجوا قائلين إن هذه "محاولة لنزع الشرعية عنا بالتشديد على الحضور والوجود في المعهد، وأي طالب يتخلف عن الحضور إلى المعهد أثناء الزيارة سيحاكم تلقائياً".

وقد صرح المتحدث باسم اتحاد المعاهد الدينية، الحاخام دافيد ستاف، بأن الاتحاد لا يتدخل في السياسات التعليمية التي يتبعها رؤساء المعاهد الدينية. ويقول: "من حق أي رئيس معهد ديني أن يختار الأنشطة التربوية والتعليمية التي يراها مناسبة. كما أن طالب المعهد الديني لا يدرس التوراة على مدار ٢٤ ساعة يومياً. فهو ينام أيضاً، ويؤدي الصلاة، ويأكل، ويقوم بأنشطة تطوعية لخدمة المجتمع، ويتدرب على الأنشطة الرياضية وما إلى ذلك. وإذا كان رئيس معهده الديني يعتقد أن الأنشطة التي يؤديها من أجل أرض إسرائيل في أي مكان ستجعله جندياً جيداً، فهذا اعتبار تعليمي وقيمي. وإذا كانت قد صدرت فعلاً في الجيش تعليمات بإجراء زيارات مفاجئة، فهذا الأمر غريب لأنهم يتدخلون بذلك في الهيكل التربوي والتعليمي للمعاهد الدينية لأسباب غير موضوعية، وأريد أن أقنع نفسي بأن الأمر ليس كذلك".

ليس هناك وريث للإف ١٦

هاآرتس ٢٦/٤/٢٠٠٥
بقلم: موشيه آرنس

(إف ٣٥) هي التسمية التي أُطلقت على الجيل القادم من الطائرات المقاتلة التي يتم تطويرها الآن لصالح القوات الأمريكية، والتي يطلق عليها أيضاً اسم "طائرة هجومية مشتركة" (Joint Strike Fighter) نظراً لأنها ستخدم كل من سلاح الطيران الأمريكي، الأسطول، سلاح المارينز وأيضاً الأسطول البريطاني. وقد يقلل هذا التعاون من ثمن الطائرة بقدر كبير عندما تدخل مراحل إنتاجها خلال سنوات معدودة. ويصل ثمن الطائرة الجاهزة للطيران الآن إلى ٢٨ مليون دولار.

وقد قبلت الولايات المتحدة "الشراكة التامة" - في تطوير وإنتاج هذا المشروع - من جانب بريطانيا، كندا، الدانمارك، إيطاليا، هولندا، النرويج، تركيا وأستراليا. ويتضح من هذه القائمة غياب اسم إسرائيل. فحتى الأسبوع الماضي كان لإسرائيل قدر صغير من الشراكة غير التامة، لكنها ألغيت عنها بسبب اشتباه الولايات المتحدة في قيامها بنقل تكنولوجيا إلى الصين. وحتى لو تم السماح لإسرائيل، في مرحلة متأخرة جدا، بشراء (إف ٣٥) لن يكن باستطاعتها إدخال أنظمة وأنظمة مساعدة بها - بما في ذلك صواريخ جو/جو، وجو/أرض - لأن هيكل الطائرة تم تجميده في مرحلة التخطيط.

والغريب في الأمر هو "شاشة عرض الخوذة" (❖)، التي ستوفرها شركتي كايزر الأمريكية للإلكترونيات وألبيت الإسرائيلية. وبالنظر إلى عدد المشاركين الكبير في مشروع (إف ٣٥)، يمكن فيما بعد أن تشق هذه الطائرة طريقها إلى أسلحة الطيران التابعة لبعض جيران إسرائيل. الأمر الذي سيسبب مشكلة، بطبيعة الحال، للصناعة الجوية الفضائية الإسرائيلية، التي ستجد صعوبة في إيجاد سوق لمنتجاتها في السنوات القادمة، ولسلاح الطيران في كل ما يتعلق بالجيل القادم من الطائرات المقاتلة.

في هذه الحالة، هل يمكن أن يكون الحل هو (إف ٢٢)، الذي ربما يمكن تحقيقه في ديسمبر ٢٠٠٥ ..؟ لكن هل ستكون هذه الطائرة في متناول يد إسرائيل، حيث سيكون ثمنها أكثر من ١٠٠ مليون دولار، وربما لن تقدر إسرائيل على سداد هذا المبلغ. أو ربما ستكون (الإف ١٦) هي آخر طائرة مقاتلة يقودها طيار في سلاح الطيران الإسرائيلي، وستخلفها طائرات بلا طيار..؟

كان بالإمكان أن يتغير كل هذا الآن، لو لم يتم قبل ١٨ عاما اتخاذ قرار إلغاء مشروع طائرة "هالفي". فلو قرروا استمرار تطويرها، لاستطاع سلاح الطيران الإسرائيلي امتلاك، منذ سنوات طويلة، أحدث طائرات مقاتلة في العالم، وكانت الصناعة الجوية ستتقدم، ولأصبح للولايات المتحدة حافز لضم إسرائيل كشريك تام لأي مشروع جديد لإنتاج طائرات. ماذا يقول الآن مَنْ كان لواء في سلاح الطيران في تلك الفترة، وعارض آنذاك استمرار تطوير هالفي بدعوى أن سلاح الطيران على وشك شراء (الإف ٢٢) خلال سنوات معدودة..؟ أين "الخبراء"، الذين أوضحوا للحكومة أن إسرائيل يجب عليها فقط تطوير الأنظمة، وليس الطائرات نفسها..؟ كيف ضاعت القدرة الخاصة التي طوَّرتها إسرائيل للتخطيط لإنتاج الطائرات المقاتلة الأكثر تقدما..؟

يمكن أن ينتظر سلاح الطيران حتى الإنتهاء من تطوير (الإف ٣٥)، آملاً في إمكانية شراءها خلال عشر سنوات. وعلى النقيض من الطائرات السابقة التي اشترتها إسرائيل من الولايات المتحدة، فإن هذه الطائرة لن تتماشى ومعايير إسرائيل ومتطلباتها. وستكون هناك ضرورة لشراءها كما هي. وإلا، فيجب على سلاح الطيران أن يُسلم بحقيقة أن (الإف ١٦) ستكون آخر طائرة يقودها طيار داخله، لأنه سيركز على تطوير طائرات بلا طيار. خاصة وأن إسرائيل تعتبر إحدى الدول الرائدة في هذا المجال، وستكون بالتأكيد قادرة على إنتاج أنظمة متقدمة وذات قدرة تنافسية.

وهناك حل أخير، وهو أن تحاول إسرائيل تشكيل مجموعة من الدول غير المشاركة في تطوير (الإف ٣٥) بهدف تطوير طائرة مقاتلة من الجيل الجديد. ولعل فرنسا والهند تكونان من المرشحات المحتمل مشاركتهن.

في هذه المرحلة، يجب أن يدرك الجميع أن تطوير وإنتاج طائرات مقاتلة يستغرق سنوات طويلة. وهذا الأمر يتطلب التخطيط طويل الأمد. هناك وقت للتفكير والنقاش، لكنه يجب أن ندرك أنه ليس وقتاً كافياً.

(❖) "شاشة عرض الخوذة": "نظام شاشة عرض الخوذة" DASH IV يسمح للطيارين بتوجيه أجهزة الاستشعار لمسار رؤيتهم، أو مساعدتهم على اكتشاف الأهداف المباشرة، ويمد الطيارين بمعلومات ضرورية في أي جهة ينظرون إليها.

٨

علاقات إسرائيل الإقليمية والدولية

"برنامج العمل" خرج إلى حيز التنفيذ

■ هاآرتس ٢٠٠٥/٤/٥
بقلم: سمى ربل

من المقرر أن يبدأ "برنامج العمل" مع إسرائيل - فى إطار سياسة الجوار الأوروبية - فى الرابع عشر من أبريل ٢٠٠٥، بانعقاد اجتماع "لجنة التعاون الثنائية"، لتضاف بذلك لبنة جديدة إلى بنية العلاقات المتقدمة مع الاتحاد الأوروبي، تلك البنية التى تتضمن اتفاقية الشراكة التى دخلت إلى حيز التنفيذ عام ٢٠٠٠، وشراكة إسرائيل فى برنامج الاتحاد الأوروبى للبحث والتطوير، فضلاً عن المشروع الأوروبى لإطلاق الأقمار الصناعية. ويأتى هذا على أساس اتفاقية الاتحاد الأوروبى ASN، التى أبرمت عام ١٩٩٤، وتنص على أنه "على خلفية معدل النمو الاقتصادى المرتفع فى إسرائيل، يجب أن تحظى إسرائيل بمكانة خاصة فى علاقتها مع الاتحاد الأوروبي".

إن زيادة تعاون إسرائيل مع الاتحاد الأوروبى فى عهد العولمة ضرورة أساسية فى كثير من المجالات: بدءاً من مكافحة الإرهاب، من خلال مكافحة الجريمة وغسيل الأموال، وانتهاءً بزيادة المنافسة الصناعية. وحتى يتسنى لنا فعل ذلك بشكل عملي، يجب أن تشهد الأشهر القادمة زيادة وتيرة عمل الأطقم المتخصصة من الجانبين، الإسرائيلى والأوروبي، التى سيكون من المنوط بها تحديد جدول الأولويات فى إطار "برنامج العمل"، وذلك على الصعيد: السياسي، التجاري، الصناعي، المالى والقضائي، فضلاً عن مجال الخدمات والزراعة والبيئة والتعليم والثقافة والعلوم.. إلخ.

والأكثر من ذلك، أن سياسة الجوار الأوروبية سوف تشمل فى المستقبل البعيد نبوءة انضمام إسرائيل تدريجياً إلى السوق الأوروبية المشتركة - بما يضمن حرية التحرك لرجال الأعمال والبضائع فى السوق، والتمتع بمزاياه. وفى الوقت ذاته، يجب التأكيد على أن الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة أمر لن يحدث بين عشية وضحاها، إذ أن ذلك مرهون بضرورة تطبيق عدد لا حصر له من الشروط الأوروبية.

وبغض النظر عن العلاقات الثنائية، إلا أنه يجب أن نضع فى الاعتبار أن سياسة الجوار الجديدة، ظهرت على خلفية اتساع نطاق الاتحاد الأوروبى من خمس عشرة دولة إلى خمس وعشرين دولة فى مايو ٢٠٠٤ . فبعد هذا الاتساع، بات الاتحاد الأوروبى تكتلاً عظيماً يضم أربعمائة وخمسة وسبعين مليون شخص، وذو نطاق جغرافى أوسع بكثير. ومن ثم، فإن تلك الخطوة ستكون ذات تبعات بعيدة المدى على شكل واستقرار المنطقة بأكملها.

وفى ضوء ذلك، نجد الاتحاد الأوروبى معنى - من خلال برنامجه - ببلورة منظومة من العلاقات مع جيران جدد فى شرق أوروبا وفى منطقة القوقاز وفى محيط البحر المتوسط. ويؤكد رؤساء الاتحاد الأوروبى على أن تحقيق تقدم على صعيد العمل الديموقراطى واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون فى الدول المجاورة، إنما هو أحد أهم الأعمدة التى تقوم عليها سياسة الاتحاد، بالإضافة إلى مناهضة المعاداة للسامية والعنصرية. إن التطورات السياسية الدرامية التى شهدتها ساحة كثير من الدول التى من المفترض أن يطبق فيها برنامج الجوار - مثل هبوب رياح الديموقراطية على دول مثل أوكرانيا وجورجيا، فضلا عن التغيرات التى يشهدها العالم العربى - إنما هى من هذا المنطلق بمثابة قوة دفع لتحقيق أهداف السياسة الأوروبية.

فى النهاية، يجب أن نعى أن الاتحاد الأوروبي، بسياسة الجوار الجديدة التى يتبعها، إنما يهدف إلى توسيع نطاق الديموقراطية والاستقرار إلى ما وراء حدود الاتحاد الأوروبى المتسع، بما فى ذلك دول الشرق الأوسط.

الجانب المزعج في الديموقراطية العربية

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/١٩
بقلم: ألوف بن

فيما أثار "مشروع بوش" لدفع الديموقراطية في العالم العربي جدلاً صريحاً في الدول المجاورة وحتى في بلاد أمريكا البعيدة (يقصد دول أمريكا اللاتينية)، لم يلق هذا المشروع أي اهتمام في إسرائيل.. فالدوائر السياسية الإسرائيلية ما زالت تغض النظر عن الفكرة وتتعامل معها على أنها هوس أمريكي ساذج. فقادة إسرائيل يعتقدون أن العرب ليسوا متقدمون بالدرجة الكافية، التي تجعلهم يؤيدون تشكيل نظام حكم على الشاكلة الغربية، فهم يفضلون الأنظمة الديكتاتورية القائمة، التي يُنظر إليها باعتبارها هي التي أرست الاستقرار والأمن في المنطقة.

إن مشروع بوش من شأنه أن يُفقد إسرائيل تفرُّدها في المنطقة، لأن "القيم المشتركة" التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، ستتوافر لدى دول أخرى.

من ناحية أخرى، يمكن أن نجد مؤشرات سلبية في "تقرير التنمية البشرية العربية" - الثالث - الذي وضعه جماعة من مثقفي عدد من الدول العربية، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية. فبينما أثنى الغرب على التقريرين السابقين (الأول والثاني)، لما ينطويا عليه من نقد ذاتي لاضمحلال ووهن الأنظمة العربية، ومن دعوة إلى التنمية والحرية السياسية، نجد أن التقرير الجديد يذكر الادعاءات القديمة، ويلقي اتهاماً خطيراً على كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارهما العقبة في طريق نمو المنطقة.. وربما هذا ما دعا إلى تأخير نشر التقرير لعدة أشهر، على خلفية ضغوط أمريكية لتغيير مضمونه.

وقد ذُكرت إسرائيل في التقرير ١٦٢ مرة، كلها تقريباً في مواضع سلبية، تفصل أخطاء إسرائيل: "المساس بحق الفلسطينيين في الحياة"، بأعمال من قبيل "اغتيال القادة وكوادر المقاومة"، قتل المواطنين، هدم المنازل، بناء الجدار (الفاصل)، بناء المستوطنات وعدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة تحت مظلة حق النقد الأمريكي في مجلس الأمن.

كما ورد اسم رئيس الكنيست السابق "أفراهام بورج" في التقرير، لما قاله عن تقوض المجتمع الإسرائيلي.

ولا يشير التقرير إلى الإرهاب الفلسطيني، باستثناء إشارة، على استحياء، إلى "الضحايا من الجانبين، حتى لو كانت بدون نسبة وتناسب".. ولم يكتف واضعو التقرير باستنكار احتلال ١٩٦٧، بل إنهم ينتقدون أيضاً تأسيس إسرائيل "فوق الأراضي الفلسطينية"، ويطالبون بتمويل "حق عودة" اللاجئين الفلسطينيين.

وعند استعراض أساليب تنمية المنطقة، ثمة تأييد كبير لإقامة "دولة ديموقراطية في فلسطين"، بما يعني تصفية إسرائيل. ولا يشتمل التقرير على أية اقتراحات لدمج إسرائيل في المنطقة والتعاون معها. كما يوجه التقرير دعوة للرأي العام العالمي لتقليص "التأثيرات السلبية" للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية.

من جانبه، يصف "مارك ملكولم"، مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير بأنه "صورة صحيحة تعكس رأي الكثير من المثقفين من أصحاب الفكر، الذين يميلون إلى إحداث إصلاحات في المنطقة العربية. إن هذه هي المجموعة التي ستحمل على عاتقها مسؤولية التغيير السياسي ونشر الديموقراطية. ولكن بالنسبة لإسرائيل، فهذه تعد أخبار مزعجة للغاية. فإلغاء وجودها أمر يضرب بجذوره في الثقافة السياسية العربية، التي ستكون بحاجة إلى إحداث تغيير عظيم، من أجل استئصالها (فكرة إلغاء الوجود)، وإقامة علاقات جديدة. ولعل إخلاء قطاع غزة، بل والانسحاب المستقبلي إلى خط الحدود في الضفة الغربية، لن يكونا كافيين".

وعن التقرير، قالت دوائر في وزارة الخارجية: "لقد لدغ العقرب العربي نفسه ثانية". وهذا النقد صحيح، ولكن المشكلة تعدت حد التناطح الإعلامي. فلم تعد المغازلات الإسرائيلية المكثفة للأنظمة القائمة في العالم العربي، كافية. وهنا، مطلوب مراجعة عميقة للنفس في مسألة كيف تتأثر إسرائيل بالإصلاح السياسي الذي يحدث حولها..؟ وماذا يجب عليها أن تفعل من أجل الانخراط في المسيرة، حتى لا يُنظر إليها كعدوة للتغيير..؟؟

ترجمات عبرية

٩

المجتمع الإسرائيلى

شيءٌ ما ناقص فى انتخاب القضاة

هاآرتس ٢٠٠٥/٣/٢٨
بقلم: زئيف سيجل

من المقرر أن تنظر لجنة انتخاب القضاة - المُشكَّلة من مندوبى المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلاً عن مندوبى نقابة المحامين - فى جلستها اليوم فى أمر معقد للغاية، حيث أنه منوط بها انتخاب أكثر من عشرين قاضياً، من بين أكثر من مائة مرشح، لمختلف الدرجات القضائية. وسوف تنظر اللجنة فى وضعية المرشحين للحصول على الدرجات القضائية، وفى ترقية آخرين لدرجات قضائية أعلى. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الجلسة بمثابة تمهيد للجلسة المنفصلة التى ستخصص - فى وقت قريب - لاختيار ثلاثة قضاة جدد لمحكمة إسرائيل العليا.

فى الوقت الذى يتفق فيه أعضاء اللجنة - ويختلفون أيضاً - على الشخصيات المناسبة التى سيتم انتخابها لهذه الدرجات القضائية، يمكننا القول أيضاً أن أعضاء اللجنة ليسوا الأجدر على الإطلاق لانتخاب القضاة.. فهاهم القضاة يتم انتخابهم ويبقوا فى مناصبهم حتى الخروج على المعاش فى سن السبعين، دون أن يمروا باختبارات صلاحية شاملة، كتلك التى يمر بها من هم فى مناصب أقل منهم. كما أن هناك شيئاً ما آخر ناقص، وهو أن غالبية أعضاء اللجنة لا يعرفون المرشحين لهذه الدرجات القضائية بشكل شخصى، بما لا يساعد على التقييم السديد، بل إنهم حتى لا يتحدثون مع من يضعون التوصيات الخاصة بكل مرشح.

وتحسباً لأن يكون نظام انتخاب القضاة يشوبه شيئاً من النقص، ستقوم "تسيبى ليفنى" وزيرة العدل بإجراء مقابلة شخصية مع كل مرشح لدرجة قاضي. وليس الهدف من هذه المقابلة الشخصية - التى ستستغرق حوالى خمس عشرة دقيقة مع كل مرشح، والتى ستجرى لأكثر من يوم - إلغاء الاختبارات الأخرى الخاصة بالمستوى المهنى، ولكن الهدف الرئيسى منها هو المساعدة فى الوصول إلى درجة دقيقة من التقييم.

على أية حال، يجب أن يكون الأساس الحاسم فى انتخاب القضاة لهيئة المحاكم، هو التمرس والتخصص فى المجال القضائى الذى تحتاجه محكمة معينة، ومن ثم يجب على لجنة انتخاب القضاة أن تتبع الأسلوب التفضيلى لصالح المحامين العاملين فى القطاع الخاص، على المحامين العاملين فى دواوين الدولة، خاصة محاميى النيابة العامة الذين ملأوا المحاكم دون أن تكون هناك أى نسبة أو تناسب بينهم وبين أصحاب الخبرة المكتسبة من التعامل مع الجمهور.

لقد رفعت اللجنة العامة المنوط بها وضع معايير انتخاب القضاة - برئاسة قاضى المحكمة العليا "بديموس يتسحاق زامير" - تقريراً مفصلاً لوزير العدل فى هذا الشأن منذ حوالى أربع سنوات.. وقد وضعت اللجنة معياراً مناسباً، فحواه وجوب انتخاب القضاة على أساس المستوى الفنى والمستوى الفكرى - مع أخذ مبدأ "التمثيل الطائفي" فى الاعتبار فى حال توافر مبدأ اللياقة الفنية والفكرية.

فى النهاية، يجب أن نكون مدركين بأن تقييم المرشحين على أساس عمق التخصص والحرفية، هو بمثابة أمر فيصلى فى تأسيس أى منظومة قضائية ذات مستوى عال، يجد الجمهور نفسه دائما فى حاجة ماسة إليها.

مبعدون عن العشيرة

هاآرتس ٢٠٠٥/٤/٦
بقلم: جعفر فرح (*)

كل منزل إسرائيلي أصبح يعرف اليوم من هما عباس صوان ووليد بدير. ولكن بقدر ما جذبا الانتباه في إسرائيل وفي العالم كله لكونهما عربيان، إلا أن المشاركة في المنتخب الإسرائيلي، وتمثيلهما لإسرائيل، يعدان أمراً شائكاً وغريباً، لأنهما يمثلان دولة تظلمهما يومياً، وتتجاهل احتياجات السكان العرب ومشكلاتهم.

في الأسبوع الماضي، ألقيّ القبض على أحد المواطنين العرب للاشتباه في تقديمه المساعدة لتنفيذ عملية إرهابية. وقد توجهت وسائل الإعلام إلى "باقة الغربية"، ووجهت أصابع الاتهام نحو كل سكان البلدة، كعادتها. وعندما حصل فريق أبناء سخنين على الكأس منذ عام تقريباً، وغمرت الفرحة الشوارع، فضلت وسائل إعلام كثيرة عدم الحديث عن ملعب كرة القدم الموحل الخاص بالفريق (رغم وعود رئيس الوزراء)، واكتفت بالحديث عن القصة الإنسانية لسخنين.

غير أن فريق أبناء سخنين، وعباس صوان ووليد بدير (في كرة القدم)، وميرا عواد ونورمان عيسى (في الموسيقي والمسرح)، وسليم جبران (في المحكمة العليا)، وسيد قشوع (في الأدب)، وأوسكار أبو رازق (المدير الجديد في وزارة الداخلية) أصبحوا ظاهرة إيجابية، قد يؤثرون على الرأي العام اليهودي الإسرائيلي.

ولعل صوان ورفاقه يُذكران الكثيرين بمحاولات القيادة السياسية اليمينية، نزع الشرعية عن الأحزاب السياسية العربية، حينما حاول اليمين، في ديسمبر ٢٠٠٢ القيام بذلك عن طريق رفض مشاركة بعض القوائم العربية في الانتخابات، رغم أن الأسبوع الأخير (الماضي) قد شهد قيام عضوي الكنيست طلب الصانع وعبد المالك دهامشة بإجراء مفاوضات حول الميزانية كما أنقذ صوتا محمد بركة وعزمي بشارة خطة فك الارتباط الخاصة بالحكومة أثناء التصويت عليها داخل اللجنتين التشريعية والمالية.

إن هتافات اليمين المتطرف، التي صاحبت عملية إدلاء بركة وبشارة بصوتيهما، تمثل تجليات عنصرية صارخة في السياسة الإسرائيلية. فأعضاء الكنيست الذين لم يتورعوا عن ترديد هتافات من قبيل: "سرطان"، "لنطردهم"، "خلل وراثي" و"ديدان" هم ذاتهم الذين شجعوا هتافات "الموت للعرب" في ملاعب كرة القدم. ونفس أعضاء الكنيست هؤلاء، الذين يصرخون ضد معاداة السامية في العالم، هم الذين ينشرون كراهية العرب في الداخل بدوافع عنصرية، وهم أيضاً أصحاب فكرة الترانسفير (الترحيل الجماعي) للمواطنين العرب وجعلها قراراً وزارياً (شمعون بيريس، الحاصل على جائزة نوبل، صوّت لصالح تكريس تراث رحبعام زئيفي).

والواقع أنه منذ تأييد أعضاء الكنيست العرب لاتفاقيات أوسلو، تم اعتبار المواطنين العرب وقادتهم بمثابة "أعداء لليهود". ومنذ تلك اللحظة، تم تهميشهم تقريباً في كافة المجالات. فوسائل الإعلام كانت توثق أي حادثة أمنية يتورط فيها أحد مواطني إسرائيل العرب، حتى أن بعض الساسة أطلقوا عليهم اسم "الطابور الخامس". وحتى الآن، لم يتم رأب الصدع الناجم عن أحداث أكتوبر ٢٠٠٠.

ربما يمكن اعتبار تعيين أبو رازق والمفاوضات التي أجراها دهامشة والصانع بمثابة محاولات لاستئناف الحوار بين الدولة ومواطنيها العرب، والذي كان قد توقف في عام ١٩٩٦، وهو نفس التوقيت أيضاً الذي توقف فيه حل مشكلة القرى غير المعترف بها في النقب. والآن، يخشى الكثيرون من أن يسبب الانسحاب من غزة أضراراً للمواطنين البدو في النقب.

يبدو أن تطور العلاقات بين الحكومة والمواطنين العرب (وهم يمثلون خمس مواطني الدولة) لا ينطبق على الإعلام الإسرائيلي. كما يختلف مفهوم العشيرة في كرة القدم عنه في جهاز التليفزيون، فالعربي الجيد هو الذي يحرز هدفا في مرمى أيرلندا، ولكنه لا يصلح لأن يقدم برنامج تليفزيوني. إن المواطن العربي يمكنه أن يصبح متخصصا ممتازاً في جراحات القلب، يعالج آلاف اليهود، لكنه لا يصلح لأن تتم استضافته في القنوات التجارية أو الحكومية للحديث عن قضايا متخصصة.

إن النضال ضد حملة نزع الشرعية عن المواطنين العرب يتطلب تغييراً جذرياً داخل التليفزيون والسينما أيضاً، كما يجب أن يتوقف الترانسفير الفكري ضد المواطنين العرب في وسائل الإعلام العبرية.

(*) كاتب المقال هو مدير مركز "مساواة" لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل.

تراث فرعون

هاآرتس ٧/٤/ ٢٠٠٥
بقلم: يتسحاق ليئور

تردد أمس أن الحكومة ستعمل على تشديد شروط منح الجنسية الإسرائيلية لغير اليهود عن طريق إدخال تعديلات تشريعية، بهدف تصعيب عملية منح وضع قانوني للفلسطينيين ولأجانب آخرين تزوجوا من مواطنين إسرائيليين. وقد عقد رئيس الوزراء جلسة خاصة وقرر تشكيل لجنة برئاسة وزير الداخلية.

وتزعم وزارة الداخلية أنها تلقت منذ عام ١٩٦٨ نحو ٥٥ ألف طلب لم شمل أسر من فلسطينيين تزوجوا من عرب إسرائيليين. وقد أدت الزيادة الطبيعية إلى زيادة تعداد القطاع "المتجنس" ليصل إلى حوالي ١٣٧ ألف عربي - أي ما يعادل عشرة بالمائة من أبناء الأقلية العربية في إسرائيل الآن.

وفي هذه الأثناء، تقيد "التعليمات المؤقتة" التي صدرت في عام ٢٠٠٣، ممارسة العرب، مواطني إسرائيل، لحقهم في إكساب أزواجهم وأبنائهم الجنسية، علماً بأنه الحق الذي لا يتمتع به كل يهودي في إسرائيل فحسب، وإنما أيضاً كل يهودي في العالم.

ويتجلى هذا التمييز في تصنيف المكتب المركزي للإحصاء، الذي يقسم بشكل رسمي مواطني إسرائيل إلى قطاعين:"يهود وآخرين" .. إنها لغة التمييز.

وجدير بنا أن نسأل حكماء مجلس الأمن القومي برئاسة جيورا آيلاند، الذين شاركوا في الجلسة الخاصة وطرحوا آراء كبار خبراء القانون، مثل روت جفيزون، بشأن الزيادة الطبيعية للعرب في إسرائيل (فربما لا يتمثل "الخطر" في الهجرة وإنما في تزايد عددهم)، بغض النظر عن مسألة "لم شمل الأسر"، إذا تم الحيلولة دون ذلك بواسطة القانون المقترح. أم أن هناك حاجة لخطة مُعدة خصيصاً للعرب..؟ ربما تشمل استقطاع من ميزانيات الرفاه الاجتماعي والتعليم والسلطة المحلية..؟ أو عقوبة مشددة على الجرائم الجنائية..؟ حظر بناء تجمعات سكنية جديدة أو بناء خارج نطاق القرى التابعة لهم منذ ١٩٤٨,؟ كل هذه الاحتمالات قائمة فعلاً. وطبقاً للمنطق العنصري في مكافحة الزيادة الطبيعية، قد نتطرف أيضاً إلى حد تحديد النسل.

منذ حوالي عامين، عندما تراجعت الحكومة عن اعتزامها طرح مشروع قانون للتشديد على شروط منح وضع قانوني للفلسطينيين الذين تزوجوا من مواطنين إسرائيليين، وبسبب معارضة المستشارة القانونية للكنيست، عقدت لجنة الداخلية التابعة للكنيست جلسة مغلقة. وقد ذكر رئيس الشاباك (جهاز الأمن العام) خلالها "بيانات حول حجم تورط أصحاب بطاقات الهوية الزرقاء في العمليات الإرهابية بسبب قانون لم شمل الأسر" (هاآرتس ٢٠٠٣/٧/٣٠). وعندئذ أيضاً، بدا الأمر محل شك، فقد تم تحوير النقاش لسياق "أمني". والآن يحورونه لنقاش "حول الهجرة"، مرة أخرى، خاصة مع بروز المعادلة القائلة "الشيء السيئ للعرب، جيد لليهود". حتى أن مشجعي فريق بيتار يروشلايم (بيتار القدس)، بهتافهم "الموت للعرب"، يبدون أقل خطراً من آيلاند وجفيزون.

ومع ذلك، لسنا بصدد الحديث عن الهجرة، حتى لو كان الحديث مركزاً على هذا الشأن. فالمقصود هنا بادئ ذي بدء هو النظرة المستمرة التي توليها دولة إسرائيل للشعب الفلسطيني (يقصد النظرة السلبية). فإسرائيل لم تعترف في الواقع بحق هذا الشعب في الوجود، لا داخلها ولا خارجها. وليس هناك مثيل للحملة الإحصائية الأخيرة، حول التكهنات الإسرائيلية المخيفة، والرامية لإثبات الادعاء سالف الذكر.

والأمر في الواقع لا يقتصر فقط على أن الواقعين تحت الاحتلال منذ ٣٨ عاماً لا يستطيعون الإقامة في إسرائيل دون نظام التصاريح، ولا يسمح لهم منذ ١٥ عاماً بدخول إسرائيل من أجل العمل، وليس لأنهم بمجرد سفرهم للإقامة في الخارج قد يفقدون منزلهم ومزرعتهم للأبد، كما لو أنهم أجانب - ولكن العرب، مواطني إسرائيل، يفقدون أيضاً كثيراً من حقوق الإنسان (الحق في أن يوفروا لأبنائهم الحد الأدنى الذي يعولهم على العيش بكرامة، والحق في مكتبة عامة، ومركز ثقافي، وغذاء كاف)، فضلاً عن الحقوق المدنية (الحق في إكساب أبنائهم الجنسية، والحق في الزواج).

من كان يعتقد أن الفروق بين رحبعام زئيفي وميئير كهانا كانت كبيرة، سيجد بالتأكيد أن الفروق كبيرة أيضاً بين العالم الروحي المشترك بينهما والعالم الروحي الذي يقف وراء هذا التشريع وحملته الجديدة.

◆ ترجمات عبرية ◆



الرأي العام في إسرائيل

هل نقتل كل العالم..؟

بقلم: يوسف حرموني
معلم من مستوطنة كريات شمونة
موقع صحيفة معاريف على الإنترنت ٢٠٠٥/٤/٧

الآن، وبعد وفاة البابا يوحنا بولس الثاني، عادت إلى ذاكرتي أحد الأقوال البشعة التي كتبها "موشيه فيجلين"، الكاتب والزميل المحترم، والذي رغم تطرفه أحترمه، حيث قال إبان زيارة البابا لإسرائيل: "البابا بزيارته لإسرائيل قد دنس الأرض المقدسة، واختار بالذات زيارة جبل البيت لكي يستهزأ بإسرائيل".

وبقدر ما فسرت أقوال فيجلين، آنذاك، على أنها رد فعل طبيعي للجمهور المتدين المتطرف الهامشي الذي يرفض نسيان الخلاف التاريخي بين اليهود والمسيحيين، بقدر ما أثبتت أن هناك بالفعل خطر حقيقي يمنع إسرائيل من التقارب مع الفاتيكان. فالحاخام "حنانئيل أتروج"، وهو أحد أهم الحاخامات في المستوطنات، سبق أن صرح بأن "المسيحية تشبه خنزيراً ينزع أظافره، تعبيراً عن دناسته الداخلية، بل وأنها أفعى تنفح برازها الذي يتسلل إلى قلوب أبناء شعب الرب..". وكذلك الحاخام "روبي فايندروف"، الذي قال: "كل الثقافة التي تتمجد بالأكاذيب يجب أن تفنى من العالم.. هؤلاء الأغيار، ناكرو الرب، ملزمون بأن يتحملوا نتيجة جحودهم".

إن هذه الكراهية اللاذعة والاحتقار الدنيء ورؤية الغير من خلال الطاهر الذي يخشى الدناسة - كما رأى فيجلين زيارة البابا - تصل أحيانا إلى قمة الفكر الديني المتطرف وتخلق جواً من التطرف البشع الذي لا يمكن علينا أن نتحمله.

والواقع، فإن هذه الأقوال يتأثر بها العديد من الشباب، خاصة الشباب من صغار السن ممن يدرسون في المعاهد والمراكز الدينية اليهودية. ويكفي أن إحدى هذه المدارس، وتدعى مدرسة "القبعة المقدسة" أكدت في بيان لها أن الحل لمواجهة الجوييم أو الأغيار هو قتلهم ,بل والتخلص منهم حتى لا يملئون العالم بدناستهم ,وهي الدناسة التي نحاربها منذ أن تم اختيارنا كشعب مختار من بين كافة الشعوب والقبائل لكي نكون موحدين.

وأؤكد للأصدقاء الأعزاء من المتشددين أنني أحترم آرائهم ,بل وأقول أن هذه الآراء، وبلا شك، تثري الواقع الديني وتجعل الفرد ملتزم بيهوديته.. ولكن لا يجب أن تذهب الأمور إلى هذا الحد من التطرف ,لأنه تطرف قد ينتهي بأبنائنا لأن يسيروا في طريق "يجئال عامير" مرة أخري ,والذي انتهى به بقتل السيد رئيس الوزراء الراحل "إسحاق رابين".

المثير أن عدد من الدراسات الاجتماعية التي صدرت عن مراكز أبحاث إسرائيلية محترمة، سواء في إسرائيل أو في العالم، أكدت أن ما قام به عامير يعتبر نتيجة طبيعية للتطرف الدراسي في إسرائيل ,وهو التطرف الذي دفع بهذا الشاب اليهودي القادم من الضلع الطاهر (❖) إلي الجنوح إلى هذا العنف وقتل السيد رابين ,أي أن هذا التعليم زرع في هذا الشاب أن يقتل شخص لمجرد أنه قام باتفاق سياسي رأي هذا الشاب أنه اتفاق ظالم وفاسد وغير شرعي من وجهة نظره.

إذن نحن أمام مشكلة كبيرة للغاية في إسرائيل، وهي مشكلة التعليم المتطرف ,هذا التعليم الذي يطالبنا بأن نقتل الغير لمجرد أننا نختلف معه ,وهو ما يزرع بذور التطرف الحاد بين صفوفنا. ومن ثم، لا يجب أن نصمت عنه مهما كلفنا الأمر.

(❖) الضلع الطاهر: هو تعبير يقصد به أنه من نسل يهودي طاهر غير نجس.

جيش الظلم الإسرائيلي

بقلم: يسرائيل هرئيل
مستوطن
من موقع WALLA على الإنترنت - ٢٠٠٥/٤/١٦

الإسم الرسمى للجيش الإسرائيلى هو جيش الدفاع، والهدف من هذا المصطلح كان تحقيق هدف معين ألا وهو "النصر" على الأعداء .. ولكن اليوم، وبسبب فقدان ثقة هذا الجيش فى نفسه ونتيجة للأزمة التى يعيشها أغلب أبناء شعبنا، لم يعد النصر على الأعداء هو هدف الجيش، بل للأسف الشديد باتت محاربة الإسرائيليين هى هدف هذا الجيش، الذى يمكن أن نسميه، فى هذه الحالة، "جيش الظلم الإسرائيلي".

الغريب أن حرب الجيش مع المستوطنين، وهى الحرب التى أرى أنها بدأت منذ قرار شارون الانسحاب من غزة، أدخلت المؤسسة العسكرية برمتها فى متاهة لا أحد يعرف إلى ماذا ستنتهي..؟ وظهرت بين جنود هذا الجيش مصطلحات فى منتهى الرداءة فى التعامل مع المستوطنين، مثل أقضى على تظاهراتهم، أو أقمعهم أو لا تشغل بالك بهم، مجرد قنبلة مسيلة للدموع كفيلة بهم، وما إلى ذلك من مصطلحات أرى أنها تمثل بالفعل أزمة حقيقية لإسرائيل، لو استمرت فى التداول، خاصة وأننى مع غيرى من المستوطنين نخدم هذه الدولة وندفع لها ضرائب، وهى الضرائب التى تذهب فى النهاية إلى جيوب هؤلاء الجنود، الذين يجب عليهم حمايتى من الفلسطينيين والعرب بدلاً من أن يقومون بضربي.

لقد نسيت "عصابة طرد المستوطنين"، المكونة من السيد شارون ومعه رئيس هيئة الأركان موشيه يعلون ووزير الدفاع شاؤول موفاز، أننا كمستوطنين وقفنا وصمدنا فى وجه الصواريخ وقذائف القسام الفلسطينية التى فشلت فى اقتلاعنا من جذورنا، وكان كبار المسئولين الإسرائيليين فى مختلف الأجهزة الأمنية يأتون إلينا لكى يشيدوا بنا، بل ويقولون لنا أحسنتم.. ولكن الآن ماذا حدث..؟! لقد أصبحنا إرهابيين يجب طردهم من أرضهم وباتت حكومة إسرائيل هى العدو الأول لنا، للأسف الشديد.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل بتنا بالنسبة للأجهزة الأمنية الإسرائيلية هدف تسعى إلى معرفة أخباره ورصد وتحليل ما يتم القيام به ، وكأننا بالضبط أعداء لهذه الدولة التى طالما ضحَّينا وما زلنا نضحى من أجلها. كما أن هناك الكثير من المستوطنات التى أخرجت آلاف الشهداء إلى الحروب التى خاضتها إسرائيل، الأمر الذى يجعلنى أستغرب التصريحات التى يدلى بها كبار المسؤولين، خاصة العسكريين ضدنا، وكأننا عرب.

وللأسف، هناك عصابة خارجية أيضاً تتآمر علينا وتسعى إلى طردنا من أرضنا، وهى عصابة خارجية مكونة بدورها من أوروبا والولايات المتحدة، بل والعالم بأسره، ليكون المستوطنون هم الهدف الأول الذى يسعى هذا العالم إلى القضاء عليه.

أرجو أن يراجع السيد شارون نفسه، لأننا أيضاً نمتلك قوة كبيرة، وهى القوة التى أرجو ألا نُخرجها ونظهرها، حتى لا يأتى اليوم الذى يقتل فيه يهودى أخيه اليهودي.

◆ ترجمات عبرية ◆



حوارات

حوار مع العميد "يسرائيل شابير" طيار كبير بالجيش الإسرائيلي شارك في ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١

ليس لدينا خيار إيراني

أجرى الحوار: يوسي ميلمان
- هاآرتس ٣٠/٣/٢٠٠٥

قليلون هم الذين يجرأون على القول بأن إيران لا تشكل تهديداً حقيقياً على إسرائيل. أما أولئك الذين يعتقدون أن مساعي إيران لامتلاك سلاح نووي لا يجب أن تزعج إسرائيل، فعددهم أقل من القليل. ومن ناحية أخرى، ثمة شك في أن أحداً يستطيع أن يقول أن إسرائيل لا تمتلك القدرة الفعلية على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية وإلحاق الضرر بها، لأن الإدلاء بأقوال تتنافى مع التفكير السائد يحتاج إلى كثير من الشجاعة وإلى تفكير مستقل.

ولذلك، فعندما تأتي كل هذه التصريحات على لسان عميد في الجيش الإسرائيلي، وطيار كبير شارك في ضرب المفاعل النووي العراقي، وطرح اسمه كأحد المرشحين لمنصب قائد سلاح الجو مؤخراً، فإن هذا يكاد يكون شرك بالثوابت. ورغم كل ذلك، فإن "يسرائيل (راليك) شابير" لا يتردد في التعبير عن الحقيقة كما يراها.

يقول شابير في هذا الصدد: "إيران لا تشكل تهديدا حقيقيا على إسرائيل. ولا أعتقد أيضاً أن هناك ما يدعو إلى الاضطراب من نوايا طهران في امتلاك سلاح نووي.. ولكن يجب بالطبع على الجهاز الأمني أن يضع ذلك في الحسبان".

يعد هذا أول حديث يدلي به العميد (احتياط) شابير - وهو الآن رجل أعمال - الذي طوَّر برنامجا لإدارة الأزمات والكوارث في المنشآت الاستراتيجية مثل محطات الطاقة، المفاعلات النووية، المطارات، المصانع الكيماوية، معامل التكرير وغيرها من المنشآت الأخرى التي تستخدم مواد خطيرة قد تؤدي إلى تهديد البيئة. ولذلك، يجب تأمينها من مغبة وصول الإرهابيين أو اللصوص إليها. وقد قامت معامل التكرير في حيفا وأشدود ومصانع البحر الميت في سدوم بشراء هذا البرنامج بالفعل، والذي يبلغ سعره في السوق الإسرائيلية بضع مئات الآلاف من الشواكل. ويسعى شابير وشركائه في شركة 4 DMإلى تسويق هذا البرنامج في الولايات المتحدة وأوروبا. وقد استمد فكرة تطوير هذا البرنامج من تجربته في الطيران.

ورغم أن شابير يركز معظم اهتمامه حالياً في تطوير هذا البرنامج، إلا أنه متابع جيد لما يحدث في الجيش الإسرائيلي، سلاح الجو تحديداً، وكذلك للأحداث السياسية.

◆ كيف تفسر التصريحات الحادة التي أدلى بها جميع قادة سلاح الجو على مر السنين وتلميحهم بأن إسرائيل ستهاجم، في ظروف معينة، إيران ومنشآتها النووية..؟

- "دور أي مؤسسة عسكرية هو أن تكون مستعدة للحرب.. وإذا سألوا القائد ما إذا كان مستعدا للحرب، أو ما إذا كان مستعدا للتعامل مع التهديد الإيراني، فمن المؤكد أن رده سيكون بالإيجاب. ليس لديه خيار آخر، فماذا نتوقع منه..؟ ولذا فإنني لا أرى في ذلك إعلان للحرب أو الغطرسة. إنني أتوقع أنهم إذا سألوا قائد سلاح الجو الحالي، إليعيزر شاكيدي، عن مصر لكان قد قال نفس الشيء. وأيضاً إذا سألوا قائد سلاح الجو السويسري ما إذا كان مستعدا للحرب، لكان قد رد بالإيجاب أيضاً".

◆ ما رأيك فيما يصفونه في إسرائيل بـ "التهديد الإيراني"..؟

- "التهديد ليس مجرد كلمة، وإنما هو قدرة ونية. وأعتقد أن قدرة إيران على مهاجمة إسرائيل ضعيفة جدا".

◆ وماذا عن نواياهم..؟

- "يعيش الإيرانيون منذ فترة في حالة من الذعر، ليس بسببنا فقط. انظر إلى الخريطة، إنهم محاطون بجيران معادين: فباكستان لديها سلاح نووي. والجيش الأمريكي يرابض على حدودهم المشتركة مع أفغانستان والعراق. وهم على عداوة مع السعودية - وهي دولة مسلحة سمحت بالفعل للطائرات الأمريكية بالإقلاع من أراضيها - ومن الشمال هنالك تركيا وروسيا. وعلاوة على كل هذا لديهم إسرائيل، التي يرون فيها تهديدا محتملا. فمن البديهي إذاً أن تكون لديهم كافة الأسباب التي تدعو إلى الخوف، ولذلك فهم يتحركون وفقا لطبيعة الوضع".

◆ أي أنهم يحاولون الحصول على سلاح نووي..؟

- "نعم. بالضبط كما فعلت الهند وباكستان، وكما كانت العراق تفعل أثناء حكم صدام حسين. إنني لا أعتقد أن إيران تشكل تهديدا على إسرائيل، ومع ذلك فإنني أحترم رأي الآخرين الذين يعتقدون عكس ذلك".

◆ كيف تفسر التهديدات التي نوجهها إلى إيران..؟

- "إن اعتباراتنا الأمنية لا علاقة لها بإيران التقليدية أو إيران النووية، وإنما علاقتها بالمنطقة التي نعيش فيها".

◆ بمعنى..؟

- "إننا نعيش في منطقة من الأفضل فيها ألا نُظهر ضعفا، ولذا فإن من يعيش في هذه المنطقة يكون عليه أن يحدث جلبة كبيرة لكي يستعرض قوته".

◆ رغم كل هذا، فإن إيران تحاول التسلح بسلاح نووي، أليس هذا أمرا مرعبا..؟

- "أعتقد أنه لا يجب الاضطراب من نوايا إيران في الحصول على سلاح نووي".

◆ هل تمتلك إسرائيل، وسلاح الجو تحديدا، القدرة على الرد على التهديد الإيراني..؟ وهل تستطيع ضرب المنشآت النووية الإيرانية وشلها عن العمل..؟

- "أعتقد أننا لا نمتلك هذه القدرة. وفقا لما نقرأه عبر الإنترنت، فقد تعلم الإيرانيون جيدا من قصف المفاعل النووي العراقي وقاموا بتوزيع منشآتهم النووية في أنحاء الدولة، بما في ذلك المناطق الشرقية، التي تبعد كثيرا جدا عن إسرائيل. قد يكون من الممكن أن نضرب بعض هذه المواقع لتعطيل برنامجهم النووي قليلا، ولكن المؤكد أننا لن نستطيع القضاء على هذا البرنامج تماما".

◆ فهل لدى الولايات المتحدة القدرة..؟

- "إذا كنتم تريدون معالجة البرنامج النووي الإيراني معالجة جذرية، فإن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على فعل ذلك. إنني أعتقد أن الإيرانيين قد حصّنوا منشآتهم النووية بطبقات من الخرسانة المسلحة، ولذلك فإن ضربها يحتاج إلى كم كبير من القنابل والقنابل دقيقة التوجيه القادرة على اختراق الدشم. نحن لا نستطيع أن نفعل ما يستطيع الأمريكيون فعله. نحن لا نمتلك قدرة استراتيجية حقيقية. فهذا الأمر يتطلب قاذفات بعيدة المدى من طراز B1 وB2 ".

◆ وهل تعتقد أن الأمريكيين ينوون مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية..؟

- "إنني لا أعرف نوايا الأمريكيين، فلقد تركت الخدمة منذ ما يزيد عن عامين، ولكني أعتقد أنهم لن يهاجموا إيران".

◆ لماذا..؟

- "لأنهم منهكون، فقد أعيتهم الحرب في العراق وأفغانستان".

◆◆ كنت دائما أشعر بالخوف:

ولد راليك شابير في "تيفعون" عام ١٩٥٣، وكان يهوى الرياضة منذ سن صغيرة. وفي شبابه، كان يمارس السباحة في نادي السباحة المحلي. وبعد ذلك - عندما أصبح قائدا كبيرا في سلاح الجو - لعب كرة السلة في فرق مثل "إليتسور يفنا". قضى جزء من طفولته في الخارج، حيث كُلف والديه بمهام من قِبل الوكالة اليهودية في اسكتلندا وكندا. التحق بسلاح الجو وحصل على فرقة الطيران في مارس ١٩٧٣ . في حرب عيد الغفران (حرب أكتوبر) كان في سرب طائرات "سكاي هوك"، ولكنه لم يكن مشاركاً في القتال.

كانت تجربة القتال الأولى التي يخوضها في ربيع ١٩٧٤، عندما شارك في عدد من طلعات القصف أثناء حرب الاستنزاف مع السوريين في هضبة الجولان. ومن حينها شارك في مئات الطلعات الهجومية، وفي معارك جوية وفي مهام تصوير، ولكن طلعته الأولى هي التي ظلت محفورة في ذاكرته: "لم أخف في حياتي قدر ما خفت أثناء هذه الطلعة. قمت بهذه الطلعة مع "جيورا روم" لقصف موقع للحرب الإلكترونية في تل كردانه. خفت حتى الموت من هذه الطلعة، لأنك لا تعرف إلى أين أنت ذاهب، ولأن الخوف يوسوس لك طوال الوقت بأنك ستموت".

◆ كيف تغلبت على هذا الخوف..؟

- "من قال إنني تغلبت عليه..؟ لقد كنت دائما أشعر بالخوف. وقد شعرت به أيضاً أثناء قصف المفاعل العراقي.. إن الخوف يخيم عليك كالسحابة".

وقد شارك في قصف المفاعل العراقي، في عام ١٩٨١، أربع تشكيلات من الطائرات، كل تشكيل يتكون من طائرتين: كان راليك شابير هو السابع، وكان إيلان رامون - الذي توفي منذ عامين تقريبا في حادث مركبة الفضاء بالولايات المتحدة - هو زميله في التشكيل وقائده. يقول

شابير: "ليس لدي جديدا حول هذه العملية لأضيفه. كان التخطيط والتدريب الذي سبق هذه العملية شديد الدقة، ولكنها كانت عملية بسيطة في مجملها. لم يكن علينا سوى أن نلقي قنبلة على هدف بارز (واضح ومحدد). وقمنا بالقصف من على ارتفاع ٢ كيلومتر تقريبا".

◆ هل استطعت تحديد الهدف بالعين المجردة..؟

– "نعم. لقد رأيت قبة المفاعل التي كانت بارزة بشكل واضح".

◆ ألا يبدو هذا أمرا مؤثرا..؟

– "كان التأثر نابع من الفكرة ومن علمك بأنك ستقوم بمهمة ذات أهمية تاريخية. لقد تأثرت بمغزى هذا الهجوم أكثر من تأثري بالعملية ذاتها، التي لم تكن معقدة. شعرنا جميعنا بأننا شركاء في مهمة قومية من أجل الشعب اليهودي. كان تقدير شعبة الأبحاث العملياتية في سلاح الجو أن طائرتين على الأقل ستسقطان في هذا الهجوم بنيران المضادات الجوية والصواريخ العراقية. ورغم ذلك، شعرنا أنه حتى إذا لم نعُد، فإن هذه المهمة تستحق أن نضحي بأرواحنا في سبيلها".

◆◆ يساري صرف:

درس راليك شابير الرياضيات والفلسفة في جامعة بار إيلان. وهو معروف بآرائه المستقلة، كما أنه يتمتع بحس عال في الدراما والتاريخ، وقد تجلى ذلك أثناء مهمة قصف المفاعل العراقي، والتي سجل خلالها أحاسيسه لحظة بلحظة تقريبا. وقد عرض هذه التسجيلات في مناسبات مختلفة على زملائه في الأسراب المتعددة التي تولى قيادتها.

خلال سنوات خدمته الثلاثين في سلاح الجو، قاد شابير جميع أنواع المقاتلات والقاذفات التي دخلت الخدمة في السلاح، مثل طائرات سكاي هوك القديمة، والفانتوم، وطائرات إف ١٥ وإف ١٦. وكان شابير من بين الطيارين الأربعة الذين اختيروا لتكوين السرب الأول من طائرات إف١٦، المتمركز في رامات دافيد. ولهذا الغرض، أرسل إلى الولايات المتحدة للحصول على دورة تكميلية في قاعدة سلاح الجو الأمريكي بولاية يوتا. ويحسب له إسقاط ثلاث طائرات من طراز ميج ٢١، وطائرتين من طراز سوخوي ٢٢ سوريتين. وفي لغة الطيران العالمية، طيار كهذا يسمى "آس".

لا يفوق شابير في إسقاط الطائرات سوى حفنة صغيرة من طياري سلاح الجو الإسرائيلي، ويأتي على رأسهم جيورا آفيشتاين الذي أسقط ١٧ طائرة، ويليه آشير شانير، ويسرائيل راهاف، وأمير ناحومي وعدد غيرهم. ولكن شابير يظل هو الطيار الوحيد في العالم الذي أسقط طائرات ميج ٢١ بواسطة طائرات إف ١٥ وإف ١٦. وكانت أول طائرة يسقطها في عام ١٩٧٩ في شمال البقاع بلبنان. وبعد ذلك – خلال الأسبوع الأول من حرب لبنان عام ١٩٨٢ – شارك في معارك أسقط خلالها أربع طائرات أخرى. يقول شابير: "رغم كل هذه الهالة، يجب الاعتراف بأنه كان يوجد عدم تكافؤ واضح بين طائراتنا وبين طائرات الميج القديمة وطائرات السوخوي السورية".

تولى شابير مناصب قيادية متنوعة في سلاح الجو، كما خدم في معظم القواعد الجوية، مثل رامات دافيد، حتساريم، حاتسور وتل نوف. وفي عام ١٩٨٢، أقام في رامات دافيد المحكي الأول لطائرات إف ١٦، كما خدم في شعبة العمليات، وتولى قيادة سرب الفانتوم، وكان قائدا لمدرسة الطيران في حتساريم. وكان آخر منصب تولاه هو قيادته لقاعدة سلاح الجو رقم ٨ – قاعدة تل نوف التي تعد أكبر قواعد سلاح الجو – في الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١، كما كان شريكا أساسيا في معظم الخطط السرية في سلاح الجو ودولة إسرائيل.

بعد استقالته من الجيش، كان شابير ناشطاً في خطة "الإحصاء القومي" الخاصة برئيس الشاباك الأسبق عامي أيالون، والدكتور ساري نسيبه، رئيس جامعة القدس. يقول شابير دون غضب: "منذ أن دخل عامي مضمار السياسة – عندما التحق بحزب العمل – أزهق روح خطة الإحصاء القومي، ولكن الفكرة حققت الهدف منها. فقد تسللنا إلى صميم الإجماع الإسرائيلي، وغرسنا في وعي الجمهور أنه لا يمكن حل الصراع مع الفلسطينيين بأساليب القوة. وقد لاقت فكرة 'من أجل أن تأخذ عليك أن تعطي' صدا واسعا. ونظرا لأننا الطرف الأقوى، فعلينا أن نتعامل بسخاء. إن احتلال شعب آخر أمر يتنافى والروح اليهودية، إذ أن التوراة بكاملها قائمة على مبدأ "لا تحب لأخيك ما لا تحب لنفسك".

◆◆ يؤيد ظاهرة المعارضة الفردية للخدمة:

في حرب الخليج عام ١٩٩١، قام وزير الدفاع موشيه آرنس بزيارة إلى رامات دافيد للوقوف على استعداد الطيارين للحرب. وكان آرنس يؤيد فكرة القيام بعمل عسكري ضد العراق، ويعارض سياسة عدم التدخل التي فرضها رئيس الوزراء إسحاق شامير. ولكن شابير – الذي كان برتبة مقدم وقائد سرب آنذاك – لم يتردد في التعبير عن رأيه أمام عشرات الطيارين، وهو الرأي الذي يبدو أنه لم يرُق لآرنس، حيث قال شابير: "باعتبارنا جنود، فإننا سوف ننفذ أي مهمة نناط بها. ولكننا أيضاً مواطنون في هذه الدولة. وباعتباري مواطن، فإنني أعتقد أن سياسة ضبط النفس هي سياسة حكيمة وراجحة".

من ناحية أخرى، يعتقد زملاء شابير أن دان حالوتس – الذي يعد يميني صرف في أفكاره – لم يختر شابير لخلافته في قيادة سلاح الجو بسبب آرائه اليسارية. ولكن شابير نفسه لا يتفق مع ما يقول زملاءه. "لا أريد أن يُفهم من كلامي أنني لم أعين في هذا المنصب بسبب آرائي السياسية. إن اختيار عيدو نحوشتان لرئاسة الأركان

الجوية وشاكيدي لرئاسة سلاح الجو، كان اختيارا ممتازا. لست واثقا من أنني الشخص المناسب لهذا المنصب. فأنا لا أحتفظ بآرائي لنفسي، وهذا المنصب يتطلب شخص قادر على التوافق مع سياسة من أوكلوه هذا المنصب. ولذا، فإنني لست مناسبا مثلهما".

◆ هل دخلت في مواجهات مع دان حالوتس..؟

- "المسألة لا علاقة لها بالمواجهات. لقد اختار حالوتس من يراه مناسبا للعمل بانسجام معه".

◆ لقد لمحت إلى أنك إذا كنت قائدا لسلاح الجو، لما كنت ستستطيع التضامن مع سياسة الحكومة.

- "من دواعي سروري أنني لم أصادف هذا الموقف، وأنني لم أقع في مأزق التصادم بين آرائي والأوامر التي تلقيتها. ومن المحتمل أنني كنت سأجد نفسي أمام مأزق معقد إذا كنت قد واصلت الخدمة في سلاح الجو".

◆ هل تقصد بذلك طريقة استخدام حكومة شارون لسلاح الجو في الانتفاضة..؟

- "نعم. لا أعرف ماذا كنت سأفعل لو أنني تلقيت أمرا بقصف مراكز سكانية فلسطينية".

◆ ما رأيك في رفض الخدمة عموما ورفض الطيارين خصوصا..؟

- "أنا ضد الرفض المنظم، إذ أنه يؤدي إلى تمزيق المجتمع. ولكنني بالتأكيد أؤيد ظاهرة الرفض الفردي، إذا كانت نابعة من الضمير احتجاجا على العمليات غير القانونية".

ورغم انتقاداته، يعتقد رالبك شابير أن "سلاح الجو يعد مؤسسة ناجحة بشكل منقطع النظير". وهذا النجاح نابع، على حد رأيه، من "القدرة على التجديد وطريقة شغل المناصب في السلاح، حيث يتم تقييم كل ضابط من قبل قادته وزملائه، بما في ذلك قائد سلاح الجو. وأحيانا يُطلب من ضباط السلاح ملأ استمارات تقييم، مع عدم ذكر الاسم. ويتم تقييم هذه الاستمارات بأساليب علمية. وتعد آراء الزملاء والمرؤوسين ذات وزن كبير في تحديد ترقية هذا الشخص من عدمه". ويشير شابير إلى سمة أخرى تميز سلاح الجو، حيث يقول: "تقوم قيادات السلاح العليا - بما في ذلك قائد سلاح الجو، وقادة القواعد وقادة الأسراب - بعدة طلعات أسبوعيا، حيث يقوم قائد سلاح الجو بطلعة واحدة على الأقل في الأسبوع. وهو ما يتيح للقادة التواصل مع ضباطهم مباشرة".

من ناحية أخرى، عندما يتحدث شابير عن الأعمال التجارية، يُكثِر من استخدام المصطلحات التي تعلمها في سلاح الجو وفي أكاديمية سلاح البحرية الأمريكي في مونتري بولاية كاليفورنيا - حيث أكمل هناك رسالة الماجستير الخاصة به في إدارة الأعمال. ورغم أنه لا يستبعد احتمال دخوله حلبة السياسة مستقبلا، إلا أنه فضّل مجال الأعمال الحرة. وقد تمهد له الطريق بواسطة شركة "إل - آر" من هرتسليا - التي كان مؤسسيها مرؤوسين له. فقد تأسست شركة "إل - آر" في الثمانينيات على أيدي ثلاثة طيارين هم: عامي لوستيج، إيتان ستيفا وروعي بن عامي.. وهي تعمل في مجالات التكنولوجيا المتقدمة (الهاي تك)، الاستشارات الأمنية والطيران والاتصالات. وقد نجحت الشركة في تكوين شبكة من العلاقات والمصالح التجارية في أوروبا الشرقية - خاصة أوكرانيا - وفي دول أفريقية.

يقضي شابير كل وقته خلال الثمانية عشر شهرا الأخيرة في إدارة شركة IDM4 لتي تعمل على تسويق البرنامج الذي قام بتطويره، حيث أنه يشغل منصب مدير عام الشركة، وهو يتقاسم ملكيتها مع شركة "إل - آر". يقول شابير: "تعلمت في سلاح الجو أمرين: الأول هو العمل الإبداعي. فالطيران يعد من الأعمال المهارية. ويجب أن تكون لديك مهارة تشغيل الآلة، مثل الذي يعمل في خط إنتاج أو مثل مدير الوردية في أحد المصانع. وقد كنت أفعل ذلك وأنا أقوم بالطيران في ساعات الصباح. أما الشيء الثاني فهو كيفية إدارة مصنع. وكان ذلك بعد الظهر، فبحكم منصبي كقائد قاعدة جوية، كنت أدير 'مصنعا كبيرا'. وأنا أحاول حاليا تطبيق هذه المهارة المزدوجة على هذا المنتج الذي طورته".

يعتمد برنامج شابير باختصار على نظرية الهندسة الفراغية، حيث أنه يقوم بالتنسيق بين جميع منظومات التأمين في المصنع أو المنشأة - بما في ذلك كاميرات المراقبة وأجهزة الاستشعار وما شابه ذلك - وبين منظومة المراقبة والتحكم. وهو ما يعتمد في الأساس على بنوك المعلومات المتوافرة للمدير أو للمسؤول.

وقد قامت عدة شركات إسرائيلية كبيرة بشراء برنامج شابير، ولكن الولايات المتحدة هو السوق المستهدف بالنسبة له - خاصة إزاء سياسة الأمن الداخلي التي تتبعها عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد تم تخصيص ميزانية ضخمة لوزارة الأمن الداخلي، التي أقيمت عقب هذه الهجمات الإرهابية. وتصدر هذه الوزارة تعليمات شبه يومية لجميع مؤسسات الحكومة الفيدرالية، وللولايات، وللأقاليم والمدن، حول كيفية تأمين المنشآت الاستراتيجية والمواقع التي يحتمل أن تتعرض لاعتداءات إرهابية. ويستطيع برنامج شابير أن يقوم بكل ذلك.

في إطار الاستعداد لتسويق هذا البرنامج، وقعت شركة IDM4اتفاقات تسويق وتعاون دوليين مع شركات مثل "ميجل" و"لودين هنداسا"، ولكن رالبك شابير يقول إن نجاح عملية التسويق لا يثير اهتمامه بشكل خاص: "إن صنع المال لا يعنيني في حد ذاته. إن الابتكار يجري في دمي. ما الفرق بين الإنسان المبتكر ومن هو ليس كذلك..؟ عندما يأتي المهندس إلى مكان، فإنه يتأمل ويدرس الأشياء الموجودة. أما المبتكر، فعندما يأتي إلى مكان، فإنه

حوار مع "داني أيالون" سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة:

"علاقاتنا مع الولايات المتحدة في أوجها"

أجرى الحوار: طل شنايدر – معاريف ٢٠٠٥/٤/٢١

عاشت سفارة إسرائيل في واشنطن عاما مشحونا للغاية: خطة فك الارتباط، موت عرفات واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. وقد زادت الانتخابات الأمريكية من الضغوط الواقعة على العاملين في السفارة. كما أن رئيس الوزراء، الذي اختتم، منذ بضعة أيام، زيارته للعاصمة الأمريكية، ترك وراءه عمل كثير ومليء بالتحديات.

رغم كل هذه الأشغال، اقتطع داني أيالون، سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، بضع ساعات من وقته لتلخيص أحداث هذا العام الساخن. يقول السفير أيالون في حديث لموقع معاريف الالكتروني: "مر علينا عام شديد التعقيد، لأن الجمهوريين والديموقراطيين، على حد سواء، كانوا ينظرون بعناية فائقة كيف تتصرف السفارة الإسرائيلية. وأعتقد أننا اجتزنا ذلك بنجاح".

يبلغ أيالون من العمر خمسين عاما، وهو يشغل هذا المنصب منذ ثلاث سنوات. وكان قبل ذلك مستشارا سياسيا لشارون. وخلافا لبعض سابقيه في هذا المنصب، استفاد من قربه لرئيس الوزراء، ومن التعاون الكامل في الاتصالات وفي العمل مع الأمريكيين. وفي زيارة شارون الأخيرة، شارك في جميع اللقاءات والاجتماعات المصغرة جدا.

يتمتع أيالون بشخصية متواضعة ولا يميل إلى التكبر والاستعلاء. وعند سؤاله عن وضعه المقرب من ديوان رئيس الوزراء، فإنه يكيل المديح والإطراء لرئيس الوزراء: "جئت إلى هنا نتيجة التعاون الكامل مع مكتب رئيس الوزراء. تقوم السفارة بمهامها بشكل طيب، وذلك ناتج عن العلاقات التي تجمع بين القدس وواشنطن، والعلاقات الخاصة جدا التي تجمع بين رئيس الوزراء والرئيس الأمريكي.. ويمكن القول بثقة تامة أن العلاقات بين البلدين في أوجها حاليا".

◆◆ يجب السير بحذر:

تطرح قضية الجاسوس الإسرائيلي، جوناثان بولارد، المسجون منذ عشرين عاما في السجون الأمريكية، خلال كل زيارة يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي إلى الولايات المتحدة. ولكن هذه المرة كانت هناك بشرى سارة، ففي ختام لقاءه بوزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في تكساس، منذ نحو عشرة أيام، أعلن شارون أنه على وشك تكليف أيالون بالقيام بزيارة رسمية أولى إلى بولارد في السجن، ولم تعارض رايس ذلك.

وهناك أقاويل في إسرائيل بأنه سيتم إطلاق سراح بولارد كمقابل لجدية شارون في خطة فك الارتباط. ولكن أيالون ينفي صحة هذه الأنباء تماما، ويقول: "إننا نتعامل مع هذه الحالة باعتبارها حالة منفصلة. نحن بالطبع نعمل على إطلاق سراحه بأسرع وقت ممكن، ولكن لا علاقة لهذا بأي موضوع آخر. صحيح أننا نأمل أن ننجح في إطلاق سراحه، ولكن لابد من التزام الصمت حيال الاتصالات الجارية في هذا الشأن. يجب أن نفهم أن المنظومة القائمة هنا شديدة التعقيد، وأنه توجد هنا عناصر ذات ثقل تعارض إطلاق سراحه، ولذا فيجب السير بحذر".

◆ لقد اعترفت دولة إسرائيل منذ وقت طويل بمسؤوليتها عن هذه القضية. وإسرائيل والولايات المتحدة تعتبران حليفتان، فما الذي تغير الآن..؟ هل لم تحاول إسرائيل حتى الآن إطلاق سراحه، أم أن الأمريكيين لم يسمحوا بذلك..؟

– "هذا وذاك. أي أنهم في إسرائيل كانوا يشعرون بأن هذا الموضوع سيؤدي إلى الخسارة فقط. ولذلك، فإنهم لم يرغبوا في زيارة بولارد، لأنها كانت ستضره وتضر إسرائيل أيضاً. وقد طلب رئيس الوزراء ذلك في الماضي، ولكن الأجواء الآن أصبحت مهيأة".

◆ متى ستقوم بزيارته..؟

– "في أسرع وقت ممكن. ولقد بدأنا بالفعل في التنسيق لهذه الزيارة. آمل أن يحدث ذلك قبل الاحتفال بعيد الاستقلال. وإن كانت زوجته تريد الانضمام إلى هذه الزيارة، فإنني سأكون سعيدا بالطبع. سوف أجلس معه كلما كان ذلك ضروري. سوف أنقل له رسالة من رئيس الوزراء ومن وزير الخارجية يعبران فيها عن تقديرهما له، ويحثانه على التمسك بالأمل".

◆ هل هناك مجال للأمل..؟

– "ليس هذا بالأمر اليسير".. وقد رفض الاستفاضة في ذلك.

يكرس أيالون جل مجهوده للشؤون السياسية. وهو يتمتع بعلاقات ممتازة مع وزارة الخارجية الأمريكية. كما أنه طوّر منظومة علاقات وطيدة مع رايس خلال الفترة التي شغل فيها منصب مستشار شارون. ويقول أيالون: "أذكر أنني جئت إلى هنا وقدمت أوراق اعتمادي إلى الرئيس. وقد حضرت

رايس خصيصا للمشاركة في هذه المراسم بالمكتب البيضاوي. وقد داعبتني قائلة إنها سعيدة بأنني جئت إلى هنا، وأن المحادثات الهاتفية ستكون محلية وليس عبر الأطلنطي".

❖ إنهم يطلقون عليها "المطرقة الناعمة"، فهي فصيحة ولطيفة، ولكنها رغم ذلك صارمة. فما انطباعك عنها من معرفتك الشخصية بها..؟

- "إنها إنسانة رائعة ومدهشة وتتمتع بقدرات غير طبيعية وعلم فياض. وقد درست العلوم التاريخية، كما أنها متخصصة في شؤون الاتحاد السوفيتي. إنها تتمتع بقدرة على الفهم السريع".

❖ هل ستصبح الرئيس القادم للولايات المتحدة..؟

- تهرب أيالون بدبلوماسية من الإجابة على هذا السؤال، حيث قال: "لا أريد التنبؤ، ولا أريد التدخل في الشؤون الداخلية الأمريكية".

والواقع أن ثمة ضغوط داخلية كبيرة في الولايات المتحدة من أجل جعل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. ولعل ما يفسر ذلك تدخل إدارة بوش حالياً في هذه القضية، بشكل أكبر بكثير مما كان عليه في فترة ولايته الأولى، وهو ما يرجع إلى رغبته في تحقيق إنجازات على الساحة الدولية قبل انتهاء فترة ولايته الثانية. ويعتقد أيالون أن وزيرة الخارجية الأمريكية ستخصص المزيد من وقتها للشرق الأوسط، حيث من المقرر أن تقوم رايس بزيارة أخرى إلى منطقتنا قريبا - بين شهري مايو ويونيو على الأرجح.. إن معظم الجهود تتركز حاليا على إتمام خطة فك الارتباط، ويضغط الرئيس بوش على الفلسطينيين لكي يتعاونوا مع الإسرائيليين.

❖❖ "الإعلام سيظهر الألم الذي يعتصر إسرائيل":

تقول مصادر مسؤولة في واشنطن أن الرئيس بوش لن يزور المنطقة إلا لحضور مراسم التوقيع على اتفاق سلام، وليس قبل ذلك. صحيح أنه يطمح في تحقق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام - دولة إسرائيلية ديموقراطية ويهودية ودولة فلسطينية دون بنية إرهابية - إلا أنه قد يكون سعيدا بالمشاركة في مراسم التوقيع على اتفاق سلام، دون أن يرتبط ذلك بقيام الدولة الفلسطينية بشكل فعلي.

❖ لماذا الجمهور الأمريكي لا يحصل على معلومات من وسائل الإعلام حول النضال الدائر داخل إسرائيل، وحول صعوبة ترك المنازل وحول التضحية..؟

- "أستطيع أن أقول إنني على يقين بأن الإدارة الأمريكية - بدء من الرئيس بوش وحتى أصغر العاملين معه - تعرف المأساة التي تعيشها إسرائيل. أعتقد أنه في اللحظة التي سيبدأ فيها تنفيذ خطة فك الارتباط، سوف يبدأ الإعلام في التركيز على هذا الموضوع. وأعتقد أنهم سيُظهرون الألم الذي يعتصر إسرائيل".

❖ ومتى سيصل أبو مازن إلى واشنطن..؟

- "الأمر متوقف عليه. لديه دعوة مفتوحة. أعتقد أنه يريد الوصول إلى واشنطن ومعه إنجازات. وهو الآن لا يستطيع الإشارة إلى إنجازات حققها، سواء في مجال تفكيك البنية الإرهابية أو في مجال الإصلاحات".

❖❖ "الأمريكيون لا يتطرقون إلى المسائل الشخصية":

أثناء الحديث، سُئل أيالون أيضاً حول الأزمة التي تشهدها العلاقات بين أجهزة الأمن الإسرائيلية والأمريكية، وهي الأزمة الناتجة - حسبما تفيد التقارير - عن معارضة الولايات المتحدة لبيع طائرات بدون طيار إسرائيلية إلى الصين وصفقات أخرى بين البلدين.

❖ هل يطلب الأمريكيون إقالة مدير عام وزارة الدفاع "عاموس يارون"..؟

- "لا يتطرق الأمريكيون إلى أي مسألة شخصية. ما يهمهم هو معرفة أي شيء يتعلق بالصادرات التكنولوجية، وهو الغرض الذي أقيمت من أجله قناة الاتصال مع هرتسوج بودينجر. أعتقد أن الصورة ستتضح خلال الأشهر القليلة القادمة، وسيتم بلورة منظومة إجراءات بشأن الصادرات التكنولوجية. سنكون في حاجة إلى التنسيق مع الولايات المتحدة في هذا الشأن، ونحن بالطبع مستعدون لفعل ذلك لكي نرضي أنفسنا ونرضى الأمريكيين أيضاً".

❖ وماذا عن التأشيرة..؟

- في هذه الأيام التي تصادف الاحتفال بعيد الفصح، يقوم كثير من الإسرائيليين بالسفر إلى الخارج. وتعد الولايات المتحدة - كالمعتاد - أحد المقاصد المفضلة. وكما هو الحال كل سنة، تتدفق التقارير حول الطوابير الطويلة الواقفة أمام السفارة الأمريكية في تل أبيب للحصول على التأشيرة المنشودة. يقول أيالون إن الصعوبات التي يواجهها الإسرائيليون الواقفين في طوابير من أجل الحصول على تأشيرة لا تختلف عما يحدث في دول أخرى، حيث أصبح هذا جزء من سياسة الولايات المتحدة منذ كارثة برجي التوأم.

❖ عندما يتحدث عن إسرائيل، يحرص بوش على الحديث عن العلاقات الخاصة التي تجمع بين الدولتين وعن التقارب بينهما. ورغم ذلك، فإن المواطنين في إسرائيل لا يشعرون بذلك عندما يريدون زيارة الولايات المتحدة، فلماذا..؟

- "كان لدينا هدف بأن نعفي الإسرائيليين من شرط الحصول على تأشيرة عند زيارتهم للولايات المتحدة، وذلك على خلفية العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة. ولكن هناك معايير شديدة الوضوح في هذا الشأن، وإحدى هذه المعايير هو نسبة كسر التأشيرة. وللأسف الشديد، ما زالت إسرائيل مصنفة ضمن الدول التي يقيم كثير من مواطنيها داخل الولايات المتحدة بعد انتهاء صلاحية تأشيرتهم. ولذا، فإن إعفاء الإسرائيليين من التأشيرة الأمريكية يظل مجرد حلم. وعندما يقل الإسرائيليون من نسبة إقامتهم غير القانونية في الولايات المتحدة، يكون من



استطلاعات

مقياس السلام لشهر مارس ٢٠٠٥(*)

بقلم: إفرايم يعر وتمر هيرمان
معهد تامى شتاينمتس لبحوث السلام
المصدر: موقع جامعة تل أبيب على الإنترنت

رغم أن الاعتقاد السائد هو أن خطة فك الارتباط - التي لا تزال تتمتع بتأييد الأغلبية وبارتفاع فرص تنفيذها - ليست النهاية، وإنما هي مجرد خطوة أولى نحو عملية إخلاء واسعة النطاق لمستعمرات يهودية في الضفة، في إطار الاتفاقية النهائية مع الفلسطينيين، تؤيد الآن أغلبية واضحة من الجمهور اليهودي في إسرائيل خطة الحكومة لبناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية بين معاليه أدوميم والقدس، من أجل خلق امتداد جغرافي بينهما، وذلك من خلال إدراك أن مثل هذا البناء سيقلل من فرصة التوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين. فضلا عن ذلك، فإن أغلبية صغيرة فقط تعتقد أنه ينبغي أن تغير إسرائيل من موقفها، لأنه لا ينبغي إخلاء المستعمرات الكبرى حتيولو كان ذلك في إطار اتفاقية نهائية مع الفلسطينيين وحتى لو كانت الولايات المتحدة ستعارض هذا الموقف.

لم يؤد قرار الكنيست ضد إجراء استفتاء عام بشأن الخطة وإخلاء المستعمرات إلى أن تغير أغلبية الجمهور موقفها الذي يرى أنه، عندما يتعلق الأمر بقرارات مصيرية يكون من الواجب إجراء استفتاء عام، حيث أن التصويت في الانتخابات السابقة لا يعكس بالضرورة الأولويات في القضية المصيرية المطروحة. ومع ذلك، تعتقد أقلية صغيرة فقط يتكون أغلبها ممن يصفون أنفسهم بالحريديم، أنه من الضروري أن يتدخل الحاخام "عوفيديا يوسيف" في الجدل العام حول ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء استفتاء عام أم لا.

يعتقد نحو ربع الجمهور فقط أنه ينبغي السماح للمواطنين المعارضين لخطة فك الارتباط بالقيام بأعمال مثل إغلاق المفارق والطرق. وفيما يتعلق بالرد على أعمال الإغلاق الأخيرة، كان الرأي السائد هو أن رد السلطات على من يغلقون الطرق مؤخرا كان مناسبا. وفي مقابل ذلك، وفيما يتعلق بالرد على المستوطنين الذي استخدموا القوة ضد جنود الجيش الإسرائيلي، كان الاعتقاد السائد هو أنه اتسم بقدر بالغ من اللين.

وفيما يلي النتائج الأساسية لمقياس السلام الذي تم إجراؤه يومي الثلاثاء والأربعاء الموافقين ٢٩-٣٠ من شهر مارس:

تبلغ نسبة تأييد خطة فك الارتباط الآن (٦٠٪) (ويعارضها ٣٦٪ ولا رأي واضح للباقين في هذا الشأن). تعتقد الغالبية، سواء من بين مؤيدي الخطة أو من بين معارضيها، أن شارون سينجح في تنفيذها (يصل إجمالي من يعتقدون ذلك بين الجمهور اليهودي إلى ٧٢٪) رغم أن نسبة الغالبية التي تتوقع النجاح في تنفيذ الخطة بين المؤيدين -٨٧٪ - ترتفع كثيرا عن نسبتهم بين المعارضين ٥٢٪ (تبلغ نسبة من يعتقدون أنه لن ينجح في تنفيذ الخطة (٩٪) بين المؤيدين و(٣٦٪) بين المعارضين).

يعتقد نحو الثلثين أن خطة فك الارتباط ليست هي النهاية وأنها تمثل خطوة أولى نحو عملية إخلاء واسعة النطاق لمستعمرات يهودية في الضفة، في إطار اتفاقية نهائية مع الفلسطينيين (يعتقد ٢٢,٥٪ أنه لن يحدث إخلاء آخر لمستعمرات في الضفة، ولا رأي واضح للباقين).. وجدير بالذكر أنه لا توجد علاقة مؤكدة بين الموقف تجاه خطة فك الارتباط وبين الاعتقاد بأن الخطة تمثل أو لا تمثل النهاية. هناك أغلبية بين المعسكرين مجتمعين (٦٢٪) بين مؤيدي الخطة و(٧٢٪) بين معارضيها لمن يعتقدون أن خطة فك الارتباط هي خطوة أولى فقط نحو عملية إخلاء واسعة النطاق لمستعمرات يهودية في الضفة.

وفي ظل نشر خطة الحكومة لبناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية

بين معاليه أدوميم والقدس، عرضنا زعم مؤيدي الخطة بأن البناء ضروري من أجل ضمان وجود امتداد جغرافي بينهما، مقابل زعم المعارضين بأن البناء سيقلل من فرصة التوصل إلى اتفاقية سلام على أساس صيغة "دولتين لشعبين"، فأيّدت أغلبية واضحة (٦٤٪) القيام بالبناء رغم تأثيره السلبي على فرصة التوصل إلى تسوية، بينما عارضته نسبة (٢٤٪) فقط.

ويكشف انقسام الإجابات، وفقا للتصويت في انتخابات الكنيست الأخيرة، عن المواقف بشأن البناء في معاليه أدوميم، أن "هناك أغلبية للمعارضين تبلغ نسبتها (٦١,٥٪) بين ناخبي ميريتس فقط (بلغت نسبة المؤيدين ٢٣٪ ولا رأي واضح للباقين). وتبلغ نسبة المؤيدين بين ناخبي العمل (٤٢٪)، وهي تزيد قليلا عن نسبة المعارضين التي تبلغ (٣٧٪). أما بين ناخبي باقي الأحزاب، فهناك أغلبية واضحة للمؤيدين تبلغ نسبتها في حزبي الليكود وشينوي (٦٨٪)، وفي المفدال (٧٥٪) وفي شاس (٨٣٪) وفي راية التوراة (٩٣٪) والاتحاد القومي (٩٥٪).

كذلك، بعد معارضة الكنيست لإجراء استفتاء عام بشأن خطة فك الارتباط، تعتقد أغلبية الجمهور (٥١٪) أنه في مثل تلك القرارات المصيرية يجب إجراء استفتاء عام وعدم الاكتفاء بقرار الساسة المنتخبين، حيث أن التصويت في الانتخابات السابقة لا يعكس بالضرورة آخر تطورات ما يفضله الجمهور العريض فيما يتعلق بالقضية المطروحة (يعتقد ٣٩٪ أنه ينبغي ترك القرار في أيدي الساسة ولا رأي للباقين في هذا الشأن). ويتضح أن هناك علاقة وثيقة بين الموقف من خطة فك الارتباط وبين الرأي بشأن القضية الأساسية المتعلقة بإجراء استفتاء عام. وبينما يعتقد (٥١,٥٪) من مؤيدي الخطة أنه ينبغي أن يكون القرار للساسة، يعتقد (٤٠٪) أنه ينبغي معرفة رأي الجمهور. وفي مقابل ذلك، يعتقد (٢١٪) فقط من معارضي فك الارتباط أنه ينبغي ترك القرار للساسة بينما يعتقد (٦٨٪) أنه ينبغي التشاور مع الجمهور.

وفي الفترة الأخيرة، نشرت وسائل الإعلام كثيرا عن الجهود المكثفة المبذولة لاجتذاب الحاخام "عوفيديا يوسيف"، زعيم شاس، حتى يغير موقفه المعارض ويسمح لأعضاء الكنيست عن حزبه بالتصويت لصالح الاستفتاء العام بشأن فك الارتباط. وفي هذا الصدد، طرحنا إذن السؤال التالي: هل تعتقد أن الحاخام عوفيديا يوسيف يجب أن يتدخل في الجدل العام الدائر بشأن وجوب إجراء استفتاء عام أم لا..؟ يعتقد (٦٤٪) أنه لا يجب أن يتدخل، ويعتقد (٢٨٪) أنه يجب أن يتدخل (ولا رأي للباقين في هذا الشأن). وكما هو متوقع، وجدنا علاقة بين درجة تدين المشاركين وبين موقفهم بشأن تدخل الحاخام عوفيديا يوسيف في مسألة إجراء الاستفتاء: فبينما يعتقد (٨٥٪) ممن يصفون أنفسهم بالحريديم بوجوب أن يتدخل الحاخام في الجدل العام حول هذا الشأن، يعتقد ذلك (٤٦٪) من الدينيين و(٢٨٪) من المحافظين و(١٥٪) فقط ممن يصفون أنفسهم بالعلمانيين.

لم يحظ احتجاج معارضي خطة فك الارتباط، الذي تجلى في الآونة الأخيرة في إغلاق الطرق، بتأييد أغلبية الجمهور- حيث يعتقد (٦٩٪) أنه لا ينبغي السماح بمثل هذا النوع من الاحتجاجات، بينما يعتقد (٢٨٪) فقط أنه ينبغي السماح للمواطنين المعارضين للخطة بالقيام بمثل هذه الأعمال. وفي الواقع، فإنه سواء بين المعسكر المؤيد لفك الارتباط أو بين المعسكر المعارض له، هناك أغلبية لمن يعتقدون أنه لا ينبغي السماح بإغلاق الطرق والمفارق.. ولكن مرة أخرى هناك فارق في نسبة هذه الأغلبية، حيث تبلغ بين مؤيدي الخطة (٧٨٪) وبين معارضي الخطة (٥٢٪). وفيما يتعلق بالعلاقة بين هذا الرأي وبين من يعتقدون العكس - بلغت نسبة من يعتقدون أنه ينبغي السماح بالقيام بمثل هذه الأعمال (١٨٪) بين مؤيدي فك الارتباط و(٤٥٪) بين معارضيه.

وفيما يتعلق برد السلطات على أعمال مثل إغلاق الطرق في الفترة الأخيرة، كان الرأي السائد بين إجمالي الجمهور هو أن الرد كان مناسبا (٣٤٪)، في حين يعتقد (٢٤٪) أن الرد كان لينا للغاية، بينما يعتقد (٢٢٪) أنه كان صارما للغاية (ولم تعلم نسبة ٢٠٪). وكما هو متوقع، كانت هناك فروق بين مؤيدي فك الارتباط ومعارضيه، حيث تعتقد أعلى نسبة من بين مؤيدي الخطة (٤٠٪) أن رد السلطات كان مناسبا، بينما يعتقد (٣٣٪) أنها تعاملت مع من يغلقون الطرق بلين شديد. ويعتقد (١١٪) أن التعامل معهم كان صارما للغاية. في مقابل ذلك، بين معارضي فك الارتباط، حصل من اعتقدوا أن التعامل كان صارما للغاية على أعلى نسبة وبلغت (٣٩,٥٪)، وكان (٢٨٪) منهم يعتقدون أن الرد كان مناسبا، بينما كان (٩٪) فقط يعتقدون أن الرد كان لينا للغاية.

وفيما يتعلق برد السلطات على المستوطنين الذين استخدموا القوة ضد الجنود في مستعمرة يتسهار، لوحظ قدر من الحرج بين الجمهور، حيث اختار (٣٠٪) احتمال "لا أعلم". واعتقد (٢٨٪) أن السلطات تعاملت بلين شديد، واعتقد (٢٤٪) أن الرد كان مناسبا، واعتقد (١٨٪) أن الرد كان صارما للغاية. كذلك في معسكر معارضي الخطة، اختارت أعلى نسبة من المشاركين (٣٦٪) احتمال "لا أعلم". أما بالنسبة لمن كان لهم رأي، فقد وصف (٣١٪) منهم الرد بأنه صارم للغاية، بينما وصفه (٢٢٪) بأنه رد مناسب، في حين وصفه (١١٪) بأنه رد لين للغاية. كانت بين مؤيدي فك الارتباط أعلى نسبة (٣٨٪) وصفت رد السلطات بأنه لين للغاية، ووصفه (٢٧٪) بأنه الرد المناسب، ووصفه (١٠٪) فقط بأنه صارم للغاية (اختار ٢٤٪ احتمال "لا أعلم").

أيضا بين الجمهور العربي، هناك أغلبية (٨٠٪) لمؤيدي خطة فك الارتباط، وهي ترتفع بشكل ملحوظ عن نسبة الأغلبية المؤيدة لذلك بين الجمهور اليهودي. وفي مقابل ذلك، تنخفض في الواقع نسبة من يعتقدون أن شارون سينجح في تنفيذ خطة فك الارتباط في القطاع العربي (٥٥٪) عن نسبة من يعتقدون ذلك بين اليهود. وفيما يمثل نوعا من التناقض

في ضوء المزاعم، التي تحظى بالإنصات من فئات ملحوظة من الجمهور اليهودي، والتي تفيد بأنه إذا تم إجراء استفتاء عام ينبغي منع العرب من المشاركة فيه، كانت نسبة تأييد إجراء استفتاء عام في هذا القطاع هي الأعلى، حيث بلغت (٧٧٪).

(❖) بلغ مؤشر أوسلو هذا الشهر في إجمالي العينة: ٤٠,٢ نقطة، (وبلغ في العينة اليهودية: ٣٧,٠ نقطة).
بلغ مؤشر المفاوضات في إجمالي العينة ٥٩,٨ نقط، (وبلغ في العينة اليهودية: ٥٧,٧ نقطة).

أجري مشروع مقياس السلام في مركز تامي شتاينمتس لبحوث السلام وبرنامج إيفنس Evens لبحوث الصراعات وحلها في جامعة تل أبيب، برئاسة البروفيسور إفرايم يعر والبروفيسور تمر هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ي. كوهين في جامعة تل أبيب يومي ٢٩-٣٠ مارس ٢٠٠٥، وشملت ٥٨٠ مشاركا يمثلون البالغين من السكان اليهود والعرب في إسرائيل بما في ذلك في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة والمستوطنات التعاونية (الكيبوتس). وتبلغ نسبة الخطأ في العينة نحو ٤,٥٪ بالزيادة أو بالنقص.

الشعبان يريدان الصُلح

معاريف ٢٠٠٥/٣/٢٩
بقلم: هيئة تحرير معاريف

رصد الاستطلاع الذى قام به كل من المركز الفلسطينى للسياسات ودراسة الرأى فى رام الله ومعهد هارى ترومان للسلام بالجامعة العبرية فى القدس، مواقف الإسرائيليين والفلسطينيين إزاء التقدم فى عملية السلام وإزاء خطة فك الارتباط.

ورغم أن معظم الإسرائيليين والفلسطينيين يؤيدون العودة إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى تسوية شاملة بين الطرفين، يختلف الطرفان إلى حد كبير حول الشكل الذى ينبغى المضى فيه قدماً لإحراز السلام: فبينما يفضل ٥٩٪ من الفلسطينيين العودة فوراً إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل لجميع القضايا المتنازع عليها، يفضل معظم الإسرائيليين (٥٧٪) الحل التدريجى.

يؤيد معظم من شملهم الاستطلاع خريطة الطريق - ٥٩٪ من الفلسطينيين و٦٠٪ من الإسرائيليين. وبينما يعتقد ٧٠٪ من الإسرائيليين و٥٩٪ من الفلسطينيين أنه يمكن التوصل إلى اتفاق شامل مع الزعامة الحالية للطرف الآخر، يعتقد ٢٧٪ من الإسرائيليين و٤١٪ من الفلسطينيين أنه لا يمكن التوصل لاتفاق شامل بين الطرفين فى هذه الأيام.

ولعل أغرب ما حواه الاستطلاع هو تأييد الجمهور الإسرائيلى للتفاوض مع حركة حماس، حيث يعتقد ٤٨٪ أنه ينبغى التفاوض مع حركة حماس، فى مقابل ٤٧٪ من الإسرائيليين يرفضون ذلك. أما على الجانب الآخر، نجد أن ٧٩٪ من الفلسطينيين يؤيدون اشتراك حماس فى المفاوضات المستقبلية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بينما يعارض ذلك ١٩٪ فقط.

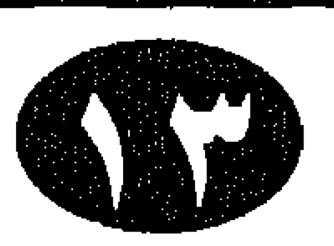
كما بحث الاستطلاع مواقف الفلسطينيين والإسرائيليين فيما يتعلق بخطة فك الارتباط، حيث ترى الأغلبية العظمى من الفلسطينيين أن خطة شارون لإخلاء مستعمرات فى قطاع غزة وشمالى السامرة (شمال الضفة الغربية) هى انتصار "للنضال الفلسطينى المسلح"، فى مقابل ٢٣٪ لا يعتقدون ذلك.

ويفسر الإسرائيليون خطة فك الارتباط بشكل آخر: ٤٤٪ يعتبرون خطة فك الارتباط انتصاراً فلسطينياً، فى مقابل ٥٠٪ يرون أنها نوع من الانهزامية.

وبينما يعتقد ٣٠٪ من الفلسطينيين أن السلطة الفلسطينية قادرة على السيطرة على الوضع فى قطاع غزة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي، تنخفض كثيراً، فى المقابل، نسب التفاؤل بين الإسرائيليين فيما يتعلق بقدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة على قطاع غزة، حيث لا يثق فى قدرة الأخيرة على القيام بذلك إلا ٩٪.

٣٦٪ فقط من الإسرائيليين يعتقدون أن خطة فك الارتباط ستؤدى إلى الحد من الإرهاب الفلسطينى ضد أهداف إسرائيلية خارج القطاع (قطاع غزة). ٢٧٪ من الإسرائيليين يعتقدون أنه لن يحدث تغيير فى معدل الهجمات الفلسطينية، فى حين يعتقد ٣١٪ أن الإرهاب الفلسطينى سيتعاظم بمجرد تطبيق خطة فك الارتباط.

كما بحث الاستطلاع مواقف الفلسطينيين تجاه الإرهاب، حيث أعرب ٦٨٪ عن تأييدهم لوقف العمليات الإرهابية من داخل القطاع ضد أهداف إسرائيلية بعد فك الارتباط، فى مقابل ٢٩٪ فقط يؤيدون مواصلة العمليات الإرهابية من غزة بعد الإخلاء.



١٣

شخصية العدد



الرئيس الإسرائيلي الأسبق

عيزرا فايتسمان



يديعوت أحرونوت ٢٥/٤/٢٠٠٥

توفي مساء أمس (الأحد) الرئيس الأسبق لدولة إسرائيل، عيزرا فايتسمان، عن عمر يناهز الـ٨١ عاماً، بعد تدهور حالته الصحية في الفترة الأخيرة.

وقد أعلن ديوان رئيس الدولة، موشيه كتساف، في بيان خاص: "رئيس الدولة يعلن بأسف عميق وألم شديد وفاة الرئيس السابع لدولة إسرائيل اللواء احتياط عيزرا فايتسمان. وقد وافته المنية هذا المساء في حوالي الساعة٥٠ : ١٩ في منزله في مدينة قيساريا، وكان حوله جميع أفراد عائلته.. فليرحمه الله".

وكان فايتسمان واحداً من القادة البارزين في تاريخ إسرائيل، والذي لم يتردد أبداً في قول ما يخطر بباله في أي موضوع. كما كان أول رئيس يضطر للاستقالة من منصبه بعد الاشتباه في تصرفاته.

❖فايتسمان السياسي والعسكري:

كان السياسي والعسكري، عيزرا فايتسمان، الذي أصبح الرئيس السابع لدولة إسرائيل، قد وُلِد في تل أبيب، ونشأ في مدينة حيفا، وهو ابن شقيق الرئيس الإسرائيلي الأسبق، حاييم فايتسمان.

خدم فايتسمان في الحرب العالمية الثانية في سلاح الجو الملكي (البريطاني)، ونشط في صفوف المنظمة العسكرية القومية (إيتسل) في أوروبا، وعاد إلى البلاد عشية قيام الدولة.

وكان عيزرا فايتسمان من مؤسسي سلاح الجو الإسرائيلي، وأحد الشخصيات التي ساهمت في بلورة صورته.

بين سنوات ١٩٥٨ و١٩٦٦، كان فايتسمان قائداً لسلاح الجو، ثم خدم بين سنوات ١٩٦٦ و١٩٦٩ رئيساً لقسم العمليات. وكان من الجنرالات الذين ضغطوا على الحكومة الإسرائيلية، قبل حرب ١٩٦٧، من أجل شن الحرب، ثم أعلن لاحقاً تأييده لفكرة أرض إسرائيل الكاملة.

مع تسريحه من الجيش الإسرائيلي، انضم إلى حركة "حيروت"، وتم تعيينه وزيراً للمواصلات في حكومة الليكود. وفي عام ١٩٧٢، استقال من النشاط الحزبي بسبب خلافات مع مناحم بيجين، ثم عاد إلى الحزب بعد سنة وبقيّ عضواً فيه حتى عام ١٩٨٠.

خلال حرب ١٩٧٣، تم تجنيده كمساعد خاص لرئيس هيئة الأركان العامة. وفي عام ١٩٧٧، انتُخِب للكنيست الإسرائيلي التاسع، وتم تعيينه وزيراً للدفاع في أول حكومة شكّلها مناحم بيجين. وفي عام ١٩٧٨، بدأ يطرأ عليه التحول السياسي، فتخلى عن فكرة أرض إسرائيل الكاملة، ودعا إلى تدعيم العملية السلمية مع مصر وأصبح نصيراً للتنازلات الواسعة من أجل تحقيق السلام، حتى أنه كان من مهندسي اتفاقيات كامب ديفيد.

في عام ١٩٨٠، استقال من الحكومة في أعقاب

جدال مع رئيس الحكومة مناحم بيجين. وبعد عدة أشهر، صوّت ضد الحكومة في الكنيست، فأقيل من حيروت.

قبل انتخابات الكنيست الحادية عشر، في عام ١٩٨٤، أسس حركة "ياحد" التي فازت بثلاثة مقاعد، وانضمت حركته، بعد الانتخابات، إلى حزب "المعراخ"، وتم تعيينه وزيراً بلا حقيبة وعضواً في الطاقم السياسي المصغر في حكومة شمعون بيريس. وأصبح فايتسمان من قادة الحمائم في "المعراخ"، وطالب بإجراء مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية تشمل استعداد إسرائيل لتقديم تنازلات في سبيل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

أعيد انتخابه للكنيست الـ١٢، وتم تعيينه وزيراً للعلوم والتكنولوجيا وعضواً في الطاقم السياسي المصغر في حكومة الوحدة الوطنية. وفي عام ١٩٨٩، تمت تنحيته من الحكومة المصغرة في أعقاب أزمة مع رئيس الحكومة يتسحاق شامير حول الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد فترة وجيزة، فُجع بمقتل ابنه في حادث طريق.

في عام ١٩٩٢، استقال من الكنيست في ضوء المساعي لترشيحه لرئاسة الدولة. وفي مارس ١٩٩٣، تم انتخابه رئيساً للدولة. وفي عام ١٩٩٨، انتُخب لولاية ثانية.

وقد أعرب فايتسمان عن آرائه في كثير من القضايا السياسية، خلال فترة ولايته الرئاسية، ما جعله في أكثر من مرة، يواجه انتقادات. لقد تدخل في المجال السياسي ولم يتخوف من إبداء موقفه، كما تدخل مرات عديدة في عمل الحكومة، مُسدياً لها نصائح حول الشكل الذي يجب أن يميز سلوكها. وكان قد طالب خلال فترة ولايته الثانية وأثناء تولي بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة، بتسريع المفاوضات مع الفلسطينيين وتقديم موعد الانتخابات البرلمانية. كما أطلق عدة تصريحات شهيرة كانت معادية للحريات النسائية والجنسية.

لكنه حظيَّ، في المقابل، بتأييد واسع في الشارع الإسرائيلي بسبب شخصيته المحبوبة وبسبب الاهتمام الذي أولاه لجرحى الجيش الإسرائيلي والعائلات الثكلى.

في نهاية عام ١٩٩٩، وفي أعقاب نشر نبأ حول القرض الذي حصل عليه من رجل الأعمال إدوارد سروسي، بدأت تتعالى أصوات مطالبة باستقالته. وقد رفض فايتسمان الاستقالة، فقررت النيابة فتح تحقيق جنائي ضده بشبهة السلوك غير الملائم. لكن المستشار القضائي للحكومة قرر إغلاق الملف لانعدام الأدلة الكافية وبسبب تقادم القضية. وبعد ذلك، أعلن فايتسمان استقالته من رئاسة الدولة، ليصبح في العاشر من يوليو ٢٠٠٠ أول رئيس إسرائيلي يستقيل من منصبه.

رؤية عربية

١

الحل الغائب

د. عبد العليم محمد
مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

لا شك أن أبرز أبعاد المفهوم الإسرائيلي للسلام مع الشعب الفلسطيني، هو تغييب الحل الدولي، والحؤول دون تدويل الحل، أي صياغة معالم حل تفاوضي متفق عليه دوليا، وملزم لأطرافه وإسرائيل على نحو خاص.

والحل الدولي للقضية الفلسطينية يرتكز بشكل جوهري على عنصرين، الأول منهما مشاركة القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة في شؤون العالم في صياغة قسمات ومضمون حل الصراع وتسويته، وضمان تنفيذ هذا الحل وإلزام الأطراف المختلفة به وأما العنصر الثاني فيتمثل في تحديد مرجعية الحل ومرتكزاته القانونية والسياسية التي يمكن الاستناد إليها والاحتكام إلى بنودها لتسوية الجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية.

حرصت إسرائيل طوال هذين العقدين الأخيرين وحتى الآن، على تحاشي قبول "التدويل" والحل الدولي، وعملت جاهدة على تفريغ أي محاولات - حتى ولو كانت أولية - لبلورة معالم حل دولي للمسألة الفلسطينية، ولم تقبل سوى بدور الولايات المتحدة الأمريكية عبر مراحله المختلفة، والذي اصطلح على تسميته بدور الشريك والوسيط والمساعد والراعي إلى أن انتهى هذا الدور بالانحياز للموقف الإسرائيلي دون مواربة، ولا يغير من جوهر هذا الموقف التصريحات الرسمية الأمريكية حول ضرورة تجميد الاستيطان ووقف بناء المستوطنات.

ويبرز في هذا السياق، أي سياق تعمد إسرائيل تغييب الحل الدولي للقضية الفلسطينية شواهد وأمثلة عديدة على موقف إسرائيل، الأول منها صيغة مدريد والتي أقرت مبدأ الأرض مقابل السلام عبر تفاوض ثنائي بين إسرائيل وبين كل من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن (وفد مشترك فلسطيني أردني في البداية) لمعالجة قضايا الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وتفاوض متعدد الأطراف لمعالجة قضايا اللاجئين والتعاون الإقليمي وضبط التسلح والمياه وما دون ذلك من القضايا التي تهم إقليم الشرق الأوسط بصفة عامة، اعتمدت صيغة مدريد على قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، الصادرة في أعوام ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٧٨ والتي استند إليها مبدأ الأرض مقابل السلام.

وما أن بدأت المفاوضات الثنائية عبر العديد من الجولات حتى حاول المفاوض الإسرائيلي بتكتيكاته المعروفة تبديد الوقت والإغراق في التفاصيل وتغييب المبادئ العامة للحل واستمر على موقفه لحمل المفاوض العربي على اليأس وتفريغ صيغة مدريد من محتواها ومضمونها.

كان إسحاق شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق حينئذ، يقول أنه يستطيع أن يفاوض العرب عشر سنوات، وذلك عندما واجه الضغوط الأمريكية التي مارستها عليه إدارة بوش الأب والتلويح بوقف تسهيلات المليارات العشرة من الدولارات لإسرائيل في حالة إصرارها على الرفض.

ورغم حصول إسرائيل على ضمانات تؤمن موقفها إزاء العديد من القضايا ورغم فرض الصمت على مندوب الأمم المتحدة في المؤتمر وتقليص فاعلية ممثل الاتحاد السوفيتي ومندوب الاتحاد الأوروبي إلا أن إسرائيل عملت جاهدة لحرف مسيرة مدريد عن غاياتها وأهدافها ودفعها إلى الانهيار.

وهكذا افتتحت قناة أوسلو السرية بمبادرة من إسرائيل ورابين وبيريس من خلف ظهر المفاوض الفلسطيني في إطار مفاوضات مدريد، وتمت بلورة اتفاق إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو (١) وتم التوقيع عليه في البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣.

وجاء اتفاق أوسلو كاتفاق ثنائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وأشتمل على إقامة سلطة حكم ذاتي في غزة وأريحا أولا يمتد بعدها لمدن الضفة الغربية وتتوسع صلاحياته فيما بعد عبر فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، على أن يبحث في العام الثالث من هذه الفترة قضايا ما أسمى بالمرحلة النهائية والوضع الدائم وهى القدس واللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات.

أما المثال الثاني فهو خريطة الطريق التي تنص على إقامة دولة فلسطينية ديموقراطية قابلة للحياة بجانب دولة إسرائيل وهى الخطة التي استندت إلى ما يعرف برؤيا الرئيس بوش الابن واستقرت صيغتها النهائية في اللجنة الرباعية الدولية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

وتنص هذه الخطة على تنفيذ هذا الهدف أي أقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة بجوار إسرائيل على مراحل ثلاث يتم في الأولى وقف العنف من الجانبين وتجميد المستوطنات ومقرطة الحياة السياسية الفلسطينية ويتم في المرحلة الثانية إعلان قيام دولة مؤقتة فلسطينية بناء على التقدم الذي تم إحرازه في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثالثة يعقد مؤتمر دولي لإعلان قيام دولة فلسطين الدائمة وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية والتفاوض حول كافة القضايا الأخرى المدرجة على جدول الأعمال والمتعلقة بجوانب القضية الفلسطينية.

في مواجهة هذه الخطة التي قبلتها السلطة الفلسطينية دون تحفظ قامت إسرائيل بوضع أربعة عشر تعديلا أو تحذيرا تكفل في حالة الأخذ بها تفريغ هذه الخطة من مضمونها وذلك فضلا عن القبول المراوغ الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية للخطة حيث وافقت على خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي تحدث فيه عن هذه الخطة ووضع عليها شروطه وتعديلاته.

ولم تكتف إسرائيل بذلك بل سارع شارون للالتفاف حول خطة خريطة الطريق وتجنب تطبيقها أو الاصطدام بها إلى إعلان خطته للانسحاب أحادي الجانب من غزة ومستوطنات شمال الضفة الغربية وذلك باعتبارها الخطة الوحيدة التي ستقوم إسرائيل بتنفيذها.

هذه المناورة التي تقوم بها إسرائيل في مواجهة خطة الطريق تستهدف أمرين، الأول عدم اتهام إسرائيل برفض خطة خريطة الطريق، حيث أنها تقوم بتنفيذ جزء منها ذلك المتعلق بغزة وشمال الضفة الغربية أما الثاني فهو تجنيب إسرائيل الالتزام بالمضمون الشامل لهذه الخطة الدولية والتهرب من استحقاقاتها الكاملة وعدم الالتزام إلا بما تراه إسرائيل متفقا مع مصالحها وسياساتها الأمنية.

وهذا الموقف الإسرائيلي الثابت لا يغير من جوهره ما تحصل عليه إسرائيل من ضمانات، من الشريك الأمريكي، ولا ما يحيط بهذه الحلول الدولية من قصور عن تحقيق الأهداف الفلسطينية، التي تكفلها الشرعية الدولية وفق القرارات ٢٤٢، ٣٣٨، والقرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم.

يمكن تفسير الموقف الإسرائيلي على ضوء تداخل مجموعة من العوامل والظروف والعناصر التي يمكنها أن تقدم نموذجاً لتفسير المسلك الإسرائيلي ونخص بالذكر منها العناصر التالية:

١ . إظهار قوة إسرائيل حيث أن قبول الحل الدولي المستند إلى المرجعية الدولية سوف يعني رضوخ إسرائيل للضغوط الخارجية من المجتمع الدولي كما يعني الانتقاص من شرعية الوجود الإسرائيلي عبر الاعتراف بالحقوق الفلسطينية.

٢ . تخفيض سقف المطالب الفلسطينية حيث أن الحل الدولي المستند إلى القرارات الدولية ذات الصلة يرفع سقف المطالب الفلسطينية في الدولة

والقدس وعودة اللاجئين فهو يقر بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية وحل عادل لقضية اللاجئين.

٣ . حرمان الشعب الفلسطيني من قوته المعنوية، المتمثلة في إقرار المجتمع الدولي، عبر قراراته الصادرة عن الأمم المتحدة بحقوقه. ففي الوقت الذي تمتلك فيه إسرائيل القوة المادية السافرة المجردة من الحق القانوني، يمتلك المفاوض الفلسطيني قوة القانون والشرعية الدولية التي تعزز مطالبه وتدعم مشروعيتها.

٤ . إغلاق الباب أمام الحلول الدولية حتى ولو كانت لا تفي بمطالب الشعب الفلسطيني في حدودها التي بلورتها الشرعية الدولية، يعكس خوف المفاوض الإسرائيلي من إرساء سابقة سياسية وقانونية للاعتراف بهذه القرارات، وهو الأمر الذي يعني تزايد الإصرار الفلسطيني على تطبيقها واعتمادها مرجعية للحل.

٥ . تحديد فلسفة وإطار التفاوض باعتباره عملية تستند إلى موازين القوى الفعلية والمادية الملموسة وليس إلى المبادئ القانونية والإنسانية والأعراف الدولية التي تقيد استخدام القوة وتعتبر الاحتلال حالة استثنائية مؤقتة وتقر حق تقرير المصير القومي للشعوب المستعمرة والخاضعة للاحتلال.

٦ . إصرار إسرائيل على تجنب الحل الدولي يعني رفض قبول الخطوات الإجرائية التي تلازم عادة مثل هذا الحل وهي إجراءات ذات صلة وطيدة بمضمونه ومحتواه، وتكفل سلامة التنفيذ ومراقبة الأطراف وخلق آلية لتطبيق جوانب الحل، وتعيين مسؤولية كل طرف ومراقبة تنفيذه لالتزاماته، من بين هذه الخطوات يمكن ذكر المراقبين الدوليين وقوات الطوارئ أو القوات المتعددة الجنسيات أو اللجان النوعية الخاصة بالتنسيق والاتصال والأمن وما دون ذلك من الخطوات التي تحظى بموافقة الأطراف ويراها الفاعلون الدوليون ضرورية لترجمة الحل في الواقع وتحويله إلى خطوات ملموسة، حدث ذلك في حالات عديدة، في جنوب لبنان وغيره من الأقاليم التي شهدت نزاعات عرقية ودينية وسياسية مختلفة.

كيف يمكن فرض مثل هذا الحل الدولي في الحالة الفلسطينية..؟ هذه الحالة الفلسطينية - ومنذ البدء - كان البعد الدولي واضحا وبارزا في خلقها وتجسيدها، ذلك أن حل المسألة اليهودية والتي كانت بطبيعتها دولية تطلبت حضور المجتمع الدولي والقوى الدولية الفاعلة آنذاك ومن ثم فإن الحالة الفلسطينية الراهنة تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي لإصلاح ما أفسده في الماضي على ضوء قاعدة متوازنة تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه الدنيا التي ينعقد حولها الإجماع الفلسطيني.

بيد أن ذلك الحل الدولي لن يتوفر لمجرد أننا نتمناه أو نرغب فيه، بل يتطلب ذلك استراتيجية عربية وفلسطينية واضحة تستهدف هذا الحل وتوفر القدرات والآليات على مخاطبة المجتمع الدولي بل وإقناعه بسلامة هذا التوجه ومصداقيته من أجل أمن واستقرار المنطقة والعالم خاصة بعد انهيار الحلول التي بنيت على قاعدة موازين القوى وليس الحقوق المشروعة المضمنة في القرارات الدولية.

رؤية عربية



التوسع الاستيطاني... السلام على طريقة "آرييل شارون"

إبراهيم غالي
باحث في العلوم السياسية

تثبت خبرة سنوات أوسلو أن هناك عاملين جوهريين أسهما في تعطيل مسيرة التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. العامل الأول هو قيام بعض الفصائل الفلسطينية خاصة حماس والجهاد الإسلامي بعمليات مقاومة تستبق بها أي مسار للتفاوض، أما العامل الثاني فهو قيام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بخلق وقائع جديدة على الأرض تخدم رؤيتها للحل في أي تسوية مقبلة.

بيد أن الفارق بين هذين العاملين كبير، فبينما تنطلق عمليات المقاومة من مبدأ رفض التسوية وتميزها بقصر ومحدودية الأهداف بما لم يخدم القضية الفلسطينية بشكل عام، فإن السياسة الإسرائيلية بالمقابل لم تقم في ظاهرها على رفض السلام بل قامت في جوهرها على فرض هذا السلام انطلاقا من أهداف بعيدة الأمد ترتكز على تحقيق أقصى المنافع الممكنة عبر فرض وقائع على الأرض يصعب التراجع عنها عند الخوض في أي حديث عن تسوية سلمية دائمة خاصة وأن اتفاقات أوسلو قد تركت مفاوضات الوضع الدائم للتفاوض الثنائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

الآن، وبعد أربع سنوات عجاف توقفت فيها جهود السلام وساد خلالها العنف المتبادل، تظهر في الأفق إشارات إيجابية تمهد لمواصلة جهود السلام حيث يبذل الرئيس الفلسطيني "أبو مازن" جهدا محموما في سبيل إصلاح المؤسسات الفلسطينية خاصة في مجال توحيد الأجهزة الأمنية وتمكنه بمعاونة مصرية في التوصل مع الفصائل الفلسطينية إلى اتفاق يسمح بالتهدئة أو الهدنة حتى نهاية هذا العام فضلا عن نشر قوات أمن فلسطينية في مناطق التماس مع إسرائيل، وبالمقابل، فقد استطاع رئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" بعد مناورات داخلية لم تخل من المقايضات والمغامرات السياسية أيضا أن يحصل على موافقة كل من الكنيست والحكومة الإسرائيلية على بدء تنفيذ خطته للانسحاب من غزة وبعض المناطق في شمال الضفة الغربية.

لكن الملاحظ هو أنه في الوقت الذي وافقت فيه الفصائل على التهدئة، فإن مجموعة القرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة خاصة ما يختص منها بتسريع عمليات الاستيطان في الضفة الغربية والقدس واستكمال الجدار الفاصل تكشف أن الدينامية الجديدة التي يقوم عليها السلام لا تزال هشة وضعيفة، كما تكشف من ناحية أخرى عن الجوهر الحقيقي والوجه الآخر لخطة الانسحاب من غزة، لأن ما تقوم به إسرائيل الآن هو عودة منهجية منظمة لخلق وقائع أشد تعقيدا على الأرض يكمن مغزاها السياسي في التوسع الاستيطاني الذي يضمن استمرار الاحتلال عن بعد، وتدمير منهجي للكيانية الفلسطينية بكل مقوماتها لا يقدم للفلسطينيين سوى شبه دولة مقطعة الأوصال بدون تواصل جغرافي، وفرض رؤية إسرائيل لقضايا الوضع الدائم بحيث يكون هدف المفاوضات فيما بعد هو التوصل إلى حل متفق عليه بين الطرفين يأخذ في الاعتبار الوضع القائم وليس حلا يقوم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية أو الاتفاقات السابقة ذات الصلة بحل هذا النزاع.

ورغم أن اتفاق أوسلو (سبتمبر ١٩٩٣) قد تضمن بندا ينص على امتناع الطرفين عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب قد تؤثر أو تجحف بالاتفاق على الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، كما تضمنت خطة خريطة الطريق الدولية (أبريل ٢٠٠٣) بندا ينص على تجميد الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن إسرائيل ترى أن ذلك وإن كان يمنعها من بناء مستوطنات جديدة،

إلا أنه يجيز لها الأخذ بنظرية "المجال الحيوي" أو "التطور الطبيعي" للمستوطنات، ما يعني توسيعها وزيادة عدد الوحدات السكنية وشق الطرق الالتفافية إلى جانب أعمال مصادرة الأراضي على أوسع نطاق ممكن.

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المستوطنين من ١٢٧,٦٢٣ مستوطنا عام ١٩٩٤ إلى ١٩٣,٦٨٠ مستوطنا مع بداية عام ٢٠٠٠ موزعين على ١٢٩ مستوطنة في الضفة الغربية و١٩ مستوطنة في قطاع غزة، كما ارتفع عدد مستوطنات الضفة الغربية إلى أكثر من ١٦٠ مستوطنة منذ تولى "شارون" رئاسة الوزارة (مارس ٢٠٠١) وبلغ عدد سكانها ٢٤٢ ألفا في نهاية عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٢٨ ألفا نهاية عام ٢٠٠٣، ما يعني قيام حكومة شارون ببناء ما يزيد عن ٣٠ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وحدها.

وفي هذا السياق أيضا كانت عملية السور الواقي (٢٩ مارس ٢٠٠٢) التي أعاد "شارون" في مرحلتها الأولى احتلال معظم مدن غزة وقام في مرحلتها الثانية بإقامة أسوار للمستوطنات بالضفة الغربية حولتها إلى أكثر من ثمانية معازل يحيطها الجيش والمستوطنات من كل اتجاه، ما يعني أن "شارون" كان يملك مسبقا خطة استيطانية تهدف إلى فصل شمال الضفة عن وسطها وجنوبها ثم فصلها كليا عن باقي الأراضي الفلسطينية قبل تنفيذ خطة الانسحاب من غزة وهو ما سنتناوله لاحقاً بعد قليل.

وسعى "شارون" فيما بعد إلى الالتفاف على خطة خارطة الطريق وتمكن من الحصول على تعهدات أمريكية ممثلة في خطاب الضمانات من الرئيس "بوش" في ١٤ أبريل ٢٠٠٤ تم من خلاله إعفاء إسرائيل من استحقاق وقف النشاطات الاستيطانية والاكتفاء بإزالة البؤر الاستيطانية غير القانونية "غير المرخصة" فقط. ولا تزال حكومة "شارون" تماطل في تنفيذ تعهداتها بإزالة هذه البؤر غير القانونية طبقا لخريطة الطريق، فقد كشف تقرير المحامية "تاليا ساسون" التي كلفها شارون بدراسة وضع هذه البؤر في بداية عام ٢٠٠٤ بعد ضغوط أمريكية أن المستوطنين وبمساندة من جهات حكومية ووزارية أقاموا منذ عام ١٩٩٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٤ نحو ١٩٥ بؤرة استيطانية بهدف توسيع المستوطنات القائمة وتحول بعضها إلى مستوطنات مستقلة، ولم تزيل الحكومة الإسرائيلية منها سوى ٩٠ مستوطنة فقط أي يتبقى ١٠٥ بؤرة استيطانية غير قانونية معظمها يقع في المناطق الاستراتيجية بالضفة الغربية.

ورغم الضغوط الأمريكية لإزالة هذه النقاط غير الشرعية وتنديد الصحافة والمحللين الإسرائيليين المختلفين بانتشار الفساد داخل الأجهزة الحكومية واتهام شارون بالخداع لعلمه مسبقا بهذه الأنشطة، فإن حكومة "شارون" قررت إزالة ٢٤ بؤرة استيطانية فقط تم إقامتها في عهده وذلك بعد الانسحاب من غزة، ويبقى مصير ٧١ بؤرة استيطانية أخرى مجهولا حيث تعمل الحكومة الإسرائيلية على محاولة تقنينها بحجة أنها أقيمت قبل تولى "شارون" الوزارة ولم تتطرق إليها خريطة الطريق التي تقضى في مرحلتها الأولى تفكيك كل المواقع الاستيطانية غير القانونية في أنحاء الضفة الغربية، بل إن العمل لا يزال مستمرا في بناء وحدات سكنية جديدة في هذه البؤر حيث رصدت الإدارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي استمرار البناء في ٦٥ موقعا غير قانوني.

هذا وتكشف مجموعة القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة - تزامنا مع الموافقة على خطة الانسحاب من غزة - عن هدف "شارون" في تكريس واقع استيطاني يضم مساحات شاسعة من أراضى الضفة الغربية إلى حدود إسرائيل عبر توسيع الكتل الاستيطانية الكبرى (آريئيل وموديعين عيليت ومعاليه أدوميم وجوش عتسيون) ما سينتج عنه تقطيع أوصال الضفة تماما وعزلها عن مدينة القدس بشكل نهائي ومن ثم عدم وحدة الأراضي الفلسطينية التي من المتوقع أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية واستبعاد احتمال إعلان القدس عاصمة لهذه الدولة المستقبلية.

فقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على توسيع مستوطنة "معاليه أدوميم" في ٢١ مارس الماضي وقررت بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية استيطانية بها بهدف فصل القدس عن الضفة الغربية وخلق تواصل استيطاني جغرافي بين القدس وبين هذه المستوطنة وتوسيع حدود القدس الكبرى بعد اقتطاع ما يقرب من ٦٢ كم من أراضى محافظتي رام الله شمالا وبيت لحم جنوبا، كما أن قرار الموافقة على توسيع مستوطنة "آريئيل" يهدف إلى فصل شمال الضفة عن وسطها وإغلاق الطريق نحو كل المدن الفلسطينية التي تقع إلى شمال مدينة رام الله وأهمها مدينة نابلس وقطع الطريق بينها وبين قلقيلية وطولكرم وجنين، كما تكمل إسرائيل هذه الحلقة من المستوطنات عبر قرار توسيع كتلة "جوش عتسيون" التي تضم كل مستوطنات بيت لحم وذلك لإكمال امتداد مستوطنات القدس من جهة الجنوب والجنوب الغربي.

يضاف إلى ذلك قيام حكومة "شارون" بإعلان "يونيو" القادم موعدا نهائيا لإتمام العمل في مقطع الجدار الفاصل الذي تبنيه حول مدينة القدس الشرقية بما يضمن إخراج ١٠٠ ألف فلسطيني من حدودها والاستيلاء على ٧٠ كم من أراضى الضفة تشمل كتلة مستوطنات "معاليه أدوميم" شرق مدينة القدس.

وتكاد هذه القرارات السابقة حال تنفيذها فعليا أن تقضى على وتبطل رؤية "بوش" بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة لأن الحاصل النهائي لمجموع هذه الخطط هو تسهيل الضم الفعلي لمعظم مناطق الضفة التي تقع غرب جدار الفصل وتقسيم الضفة إلى ثلاث جزر معزولة بعد

تجريد كل جزيرة من أراضيها ومياهها ووسائل حياتها علاوة على محاصرتها بالاستيطان والجيش من كل الاتجاهات وفرض السيطرة الإسرائيلية المطلقة على هذه الجزر بأقل تكاليف ممكنة.

ولا يقتصر خطر هذه التوسعات الجديدة في التأجيل المزمن لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة بل يؤدي إلى استنزاف كامل لأدنى المطالب الفلسطينية التي يتبناها التيار المعتدل على الساحة الفلسطينية عبر خلق أوضاع يستحيل معها على المفاوض الفلسطيني مهما بلغت مهاراته التفاوضية أن يحصل على أي مكاسب ممكنة عند مناقشة قضايا الوضع الدائم.

وقد أشار "شارون" إلى ذلك عند طرحه لخطة الفصل الأحادي الجانب في ديسمبر ٢٠٠٣ حينما ذكر أن الفلسطينيين بعد خطة الفصل سيحصلون على أقل بكثير مما كانوا سيحصلون عليه إثر مفاوضات مباشرة كما تنص خريطة الطريق، الأمر الذي يوحى أن "شارون" سوف يعمل على استمرار تغييب الطرف الفلسطيني في المستقبل.

وتبرز أهم أهداف إسرائيل من مخططات التوسع الاستيطاني في تحويل الانسحاب من غزة إلى حل مرحلي طويل الأمد وتأجيل التفاوض على قضايا الوضع الدائم إلى أجل غير محدد مع الاستمرار في فرض وقائع شديدة التعقيد على الأرض حيث يهدف "شارون" إلى استمرار دفع خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ إلى داخل أراضى الضفة وضمها عبر استكمال الجدار العازل بهدف ترسيم حدود شبه نهائية لدولة إسرائيل تشمل أكبر جزء ممكن من أراضى "يهودا والسامرة".

أما فيما يختص بوضع القدس، فإن الاستيطان يسهم إضافة إلى الإجراءات الأخرى ومنها تفعيل قانون أملاك الغائبين واستكمال الجدار ومصادرة الأراضي وحظر بناء الفلسطينيين عليها في إكمال السيطرة على منطقة القدس واستكمال مخطط تهويدها وإجبار سكانها على الرحيل أو وضع المقدسيين أمام معادلة البقاء في مدينة محاصرة بالاستيطان من كل جانب ومنع تواصلهم مع محيطهم الثقافي والاجتماعي.

وقد قررت الحكومة الإسرائيلية في ٥ أبريل الماضي بناء مستوطنة جديدة في الشيخ جراح في القدس الشرقية لتطويق أسوار البلدة القديمة بالتزامن مع وصل المدينة بشقيها الشرقي والغربي بالحزام الاستيطاني الذي يلف المدينة بحدودها البلدية المصطنعة من كل الجوانب.

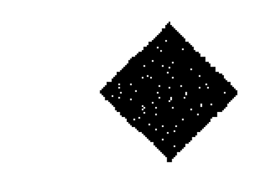
وبالنسبة للمياه، فإن التوسع الاستيطاني والجدار العازل يكملان سيطرة إسرائيل على نحو ٩٠٪ من مصادر المياه في الضفة الغربية، فتكتل "أريئيل" الاستيطاني يمتد بعمق ٢٢ كم شمال الضفة ويقوم على أكبر حوض مائي بالضفة، كما يتأثر قطاع المياه الفلسطيني أيضا ببناء الجدار العازل عبر فقدان ما يزيد ١٢ مليون متر مكعب في الحوض الغربي فضلا عن الاستيلاء على ٤٠ بئرا تقع بين الجدار والخط الأخضر.

وخلاصة ذلك أن إسرائيل تحكمت في قضايا الوضع الدائم (الحدود، القدس، المياه، المستوطنات، اللاجئين..) ولم يبقى للفلسطينيين الكثير مما يستطيعون التفاوض بشأنه، فالاستيطان في الضفة لا يتوقف، ومخططات تهويد القدس حتى النهاية لا تزال سارية، والجدار العازل سيلتهم ٤٢٪ من الأراضي الفلسطينية، وتم السيطرة على أكثر من ٨٥٪ من مياه الضفة الغربية.

وتأتى قرارات التوسع الاستيطاني الإسرائيلية في ظل ضغوط دولية وتحذيرات أمريكية متتالية من خطورة هذه القرارات لأنها تمثل إحراجا شديدا للإدارة الأمريكية وتناقض رؤية "بوش" لإقامة الدولة الفلسطينية التي ذكر أنه سيبذل قصارى جهده كي تبصر النور مع انتهاء فترة ولايته الثانية عام ٢٠٠٨، إلا أن حكومة "شارون" لم تستجب لهذه الضغوط الأمريكية تارة بالتهديد بالتراجع عن خطة الانسحاب من قطاع غزة وتارة بطلب مزيد من الدعم المادي لتنفيذ الخطة وأخرى بتمديد فترة تنفيذ الانسحاب لبضعة أسابيع.

وتبدو الإدارة الأمريكية وكأنها وضعت نفسها بين مطرقة تعهدات "بوش" الخطية في أبريل ٢٠٠٤ وبين سندان التزامها بإقامة الدولة الفلسطينية طبقا لخطة خريطة الطريق الدولية، وهو ما يتضح عبر تصريحات "بوش" أثناء زيارة "شارون" الأخيرة للولايات المتحدة في ١٢ أبريل الماضي، فرغم أنه طالب إسرائيل بوقف الاستيطان وتفكيك البؤر غير القانونية، إلا أنه قد عمل في ذات الوقت على إرضاء "شارون" حينما ذكر "أنه من غير الواقعي أن تنسحب إسرائيل في إطار التسوية الدائمة إلى حدود الهدنة عام ١٩٦٧ ولابد من يؤخذ بالاعتبار الوضع الجديد الذي بات فيه عشرات الألوف من اليهود يسكنون في الكتل الاستيطانية الكبرى".

ومن ثم يمكن القول أن الموقف الأمريكي من هذا التوسع الاستيطاني الجديد لا يزال غامضا حتى وإن عبر المسئولون الأمريكيون عن غضبهم من هذه الممارسات الإسرائيلية، لأن الخلاف بين الجانبين حول مسألة الاستيطان يعود إلى عقود من الزمن استطاعت إسرائيل خلالها أن تقوم بمخططاتها لتوسيع وتكثيف الوجود الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيد أن الأمر هذه المرة يتعلق جملة وتفصيلا بالقضاء على كينونة الدولة الفلسطينية، ما قد يقود إلى قيام الولايات المتحدة بممارسة ضغوط واقعية عملية لا شكلية على إسرائيل لمنع تنفيذ جزء من مخططاتها الجديدة خاصة وأن هذا الوضع قد يؤدى إلى عودة العنف مرة أخرى في ظل الرفض الشعبي والرسمي الفلسطيني لمخططات إسرائيلية تقضى على الأمل في الحصول على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية المشروعة.



رؤية عربية



هل ستنهض الاستثمارات في إسرائيل من كبوتها..؟

ميريت مجدي
باحثة بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

عانى قطاع الاستثمار في إسرائيل من أزمة حادة منذ عام ٢٠٠١، وهي الأزمة التي جاءت بعد ذروة حققتها الاستثمارات الأجنبية في عام ٢٠٠٠، ثم عاد هذا القطاع الهام في الاقتصاد الإسرائيلي يسترد عافيته خلال العامين الأخيرين. ذلك حيث انخفض حجم الاستثمارات في إسرائيل من ١١,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١,٦ مليار دولار فقط عام ٢٠٠٢ بينما ارتفع بشكل طفيف في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٣,٦ مليار دولار.

ولعل من الهام استبيان أسباب تراجع الاستثمارات في إسرائيل والتي مثلت رهان أساسي للحكومة لتحسين وضع الاقتصاد، فنجد أن بنك إسرائيل المركزي قد عزى هذا التراجع إلى الأوضاع المتردية عالمياً لقطاع الصناعات الفائقة التكنولوجيا - وهو القطاع الرائد في جذب الاستثمارات إلى إسرائيل - في تلك الفترة، إلا أن تقارير أخرى نسبت إلى خبراء ومسؤولين إسرائيليين أشارت إلى وجود مجموعة أخرى من العوامل لعبت دوراً في تراجع الاستثمار الأجنبي داخل إسرائيل في تلك الفترة مثل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما خلفته من انعدام الثقة في الاقتصاد الإسرائيلي وأمنه، والتي أعقبها مباشرة هبوط مستمر في الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بعد أن بلغت رقماً قياسياً في بداية ٢٠٠٠، بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى أسهمت في تراجع الاستثمارات الأجنبية مثل هبوط مؤشر ناسداك - المعبر عن نشاط أسهم شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية - وأحداث الحادي عشر من سبتمبر بكل انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، وتباطؤ الاقتصاد الأمريكي الذي كان يرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي بمعاملات عديدة مما أدى بدوره إلى تباطؤ حجم الاستثمارات الأمريكية في إسرائيل.

وفي مقابل ذلك انتهجت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من السياسات بهدف تشجيع الاستثمار وخلق بيئة عمل جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، والمتمثلة في إلغاء العديد من القيود التي من شأنها عرقلة الاستثمار، وتطبيق ذلك على جميع القطاعات الاقتصادية. وعلى ذلك فقد تم إجراء العديد من الإصلاحات في الهياكل القانونية التي تؤثر على مناخ العمل والاستثمار مثل حماية الملكية الفكرية، إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي، تحرير التجارة، إصلاح قوانين المنافسة وغيرها من الآليات والقوانين بهدف خلق بيئة جاذبة للاستثمار تتسم بالشفافية وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب ومحاربة الفساد وغسيل الأموال. كما تم العمل على إزالة اشتراطات وجود حد أدنى لرأس المال أو لعدد المديرين في المشروعات الخاصة الجديدة التي تقام في إسرائيل.

وتجد هذه الإجراءات دعماً قانونياً، حيث يستند القانون الإسرائيلي الذي يحكم الاستثمار والنشاط المتعلق بالشركات إلى المفاهيم القانونية الأمريكية، بحيث يمنح المستثمرين غير المقيمين في إسرائيل - سواء أكانوا أفراد أو مشروعات - نفس الامتيازات التي يمنحها للمستثمرين الإسرائيليين، وانعكس هذا بدوره على تشجيع نشاط الشركات الأجنبية والذي ظهر جلياً في اندماج العديد من الشركات الأجنبية مع الشركات الإسرائيلية.

وتتنوع العوامل الجاذبة للاستثمار في إسرائيل ما بين عوامل متعلقة بالسياسات التي اتبعتها الحكومة،

والتي كان أهمها سياسات الدعم الحكومي والخصخصة، وبين العوامل المتعلقة بخصائص الاقتصاد الإسرائيلي ودرجة تطوره التكنولوجي وتوافر العمالة المدربة به وحرية التعامل في أسواق رأس المال.

أولاً: العوامل المتعلقة بخصائص الاقتصاد الإسرائيلي

لعب ارتفاع نسبة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة في إسرائيل دوراً هاماً في تشجيع الاستثمار داخل إسرائيل، حيث تتفوق إسرائيل على كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا في هذا الصدد، ويتضح ذلك من تقرير تعداد السكان العالمي الذي يوضح أن إسرائيل لديها ١٣٥ عالم وفني (تقنى) لكل ١٠,٠٠٠ عامل في قوة العمل الإسرائيلية، وهو معدل أكبر من أي دولة متقدمة في العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية يوجد لديها ٨٥ عالم وفني من كل ١٠,٠٠٠ عامل. ومن الجدير بالذكر أن معدل الطلب الإسرائيلي على المهندسين والفنيين يتراوح ما بين ٢,٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠ شخص سنوياً.

وتعتبر إسرائيل من أكثر الدول تقدماً في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث تبلغ نسبة الإسرائيليين الذين يستخدمون الإنترنت ٣٦٪ في حين يبلغ المعدل العالمي ٧٪، كما أن أكثر من ٧٠٪ من الإسرائيليين يستخدمون الهاتف النقال (ثاني أكبر دولة مستخدمة للهاتف النقال في العالم)، ويمتلك ٥٤٪ من القطاع العائلي في إسرائيل حاسباً آلياً وهي بذلك تتفوق على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا.

وفيما يتعلق بترتيب إسرائيل بين دول العالم من حيث التكنولوجيا ومستوى البحث والتطوير بها، تحتل إسرائيل المركز الأول من حيث جودة التعليم الجامعي بها، والمركز الثالث عالمياً من حيث جودة البحث وعدد المهندسين الأكفاء بها والترابط التكنولوجي ما بين شركاتها، فيما تحتل المركز الثالث عشر بين دول العالم في براءة الاختراع، ويوضح جدول (١) ذلك:

جدول (١)

ترتيب دولة اسرائيل فيما يتعلق بجودة البحث والتعليم

ترتيب الدولة	الأولى	الثانية	الثالثة
جودة البحث	امريكا	فنلندا	اسرائيل
جودة التعليم الجامعى	إسرائيل	فنلندا	سنغافورة
عدد المهندسين الاكفاء	الهند	سلوفاكيا	اسرائيل
التعاون ما بين الجامعات والمؤسسات الصناعية	فنلندا	إسرائيل	أمريكا
الترابط التكنولوجى ما بين الشركات	فنلندا	السويد	اسرائيل

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية.

ولعل أهم العوامل التي جذبت كماً قياسياً من الاستثمارات هو نمو قطاع الصناعات الفائقة التكنولوجيا في إسرائيل، حيث يرجع العديد من المحللين والخبراء الاقتصاديين الطفرة التي حدثت بالاقتصاد الإسرائيلي إلى نمو هذا القطاع والصناعات المتعلقة به.

وعلى ذلك فقد لعبت الصناعات فائقة التكنولوجيا والدور المركزي لأسواق رأس المال في تمويل هذه الصناعات الدور الرئيسي في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل، حينما قام العديد من المستثمرين الأجانب بضخ أموالهم في الصناعات المتعلقة بهذا القطاع داخل إسرائيل لتحقيق مكاسب تقدر بمليارات الدولارات. فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي في إسرائيل من ٠,٤ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٣,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ ثم انخفض إلى ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٩٩ ثم عاد للارتفاع ليبلغ ذروته عام ٢٠٠٠، بقيمة ٥ مليار دولار وهو ما يرجع بالأساس إلى نمو قطاع الصناعات فائقة التكنولوجيا وبلوغه أوج ازدهاره في ذلك العام.

وفي مقابل ذلك كان تدهور هذا القطاع ينعكس بالسلب على معدل الاستثمار في إسرائيل، فقد أدت الأزمة العالمية التي تعرض لها مجال الصناعات فائقة التكنولوجيا عام ٢٠٠١ إلى تراجع الاستثمار الأجنبي داخل إسرائيل، حيث انخفض الاستثمار فيها، في النصف الأول من عام ٢٠٠١ إلى ١,١ مليار دولار حين تعرض مؤشر ناسداك - المعبر عن نشاط أسهم شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية - لتدهور كبير وبالتالي تباطؤ نمو الصناعات التقنية وتراجع نشاط الشركات التكنولوجية في إسرائيل.

وعلى الرغم من وجود عوامل أخرى في نفس الفترة لعبت أيضاً دوراً في تراجع الاستثمار الأجنبي في إسرائيل مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي العالمي، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ وما خلفته من انعدام الثقة في الاقتصاد الإسرائيلي ومعاملات أمانه، إلا أن الأزمة العالمية التي تعرض لها القطاع التقني قد لعبت الدور الأكبر في تراجع الاستثمار الأجنبي في إسرائيل.

وتعد حرية أسواق المال الإسرائيلية من العوامل المشجعة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، فهي لا تخضع تقريباً لأي شكل من أشكال الرقابة على الصرف منذ عام ١٩٩٨، مما شجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في بورصة تل أبيب، وأتاح للشركات الإسرائيلية الاستثمار في الأسواق العالمية بشكل عام وفي بورصة ناسداك - المعبرة عن نشاط أسهم شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية - بشكل

خاص، وتعد إسرائيل ثاني أكبر دولة في حجم التبادل في هذه البورصة.

ويوضح أحد التقارير الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية في ديسمبر ٢٠٠٣ أن أكثر من ١٠٠ شركة إسرائيلية يتم تداول أسهمها في ناسداك، وأكثر من ٣٠ شركة إسرائيلية يتم تداول أسهمها في البورصات الأوروبية، بالإضافة إلى وجود ٢١ شركة إسرائيلية ثنائية التسجيل في بورصتي تل أبيب وناسداك.

ثانياً: السياسات الحكومية

١ - الدعم الحكومي:

تبنت الحكومة الإسرائيلية سياسة اقتصادية قائمة على خفض الإنتاج العام وزيادة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص وتخفيض الأعباء الضريبية على أصحاب رؤوس الأموال، وذلك بهدف زيادة الاستثمارات التي ستقوم بدورها بدفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل واستيعاب البطالة. وفي سبيل تحقيق ذلك قدمت الحكومة شتى وسائل الدعم للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء مما خلق بيئة جاذبة للاستثمار في إسرائيل. وقد أخذ هذا الدعم أشكال عدة مثل حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وتوفير حماية قانونية شاملة للشركات الأجنبية، بالإضافة إلى الدعم المقدم من خلال إجراءات اقتصادية كتحرير سعر الصرف وإلغاء القيود على حرية التجارة وإنشاء مراكز للاستثمار وتكوين الحضانات التكنولوجية. كما قامت الحكومة بتقديم هبات للمستثمرين، وإعفاءات ضريبية يتم تحديد نسبتها تبعاً لنوعية المشروع وحجم رأسماله، وللمنطقة التي يقام بها المشروع (المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) كما يتضح في الجدول التالي:

يتضح من الجدول رقم ٢ أن المشروعات الصناعية المقامة في المنطقة (أ) تتمتع بإعفاء ضريبي كامل في أول عامين من بدء المشروع، ثم تخضع لنظام الضريبة المخفضة في الأعوام الخمسة التالية. وقد بدأ العمل بهذا النظام منذ عام ١٩٩٧.

وتختلف نسبة الضريبة المخفضة تبعاً لنوعية المشروع ورأسماله. وكما نرى في جدول رقم(١)، تخضع المشروعات الصناعية التي لا يتعدى رأسمالها ١٤٠ مليون شيكل والمقامة في المنطقة (أ) لنظام الضريبة المخفضة بنسبة ٢٤٪، وبنسبة ١٠٪ إذا كانت مقامة في المنطقة (ب).

أما إذا كان رأسمال المشروع يزيد عن ١٤٠ مليون شيكل فتكون نسبة الضريبة المخفضة ٢٠٪ في المنطقة (أ)، و١٠٪ في المنطقة (ب).

وتختلف نوعية المشروعات الحاصلة على التخفيض الضريبي، حيث تخضع مشروعات الفنادق والمباني السكنية الأخرى لتخفيض ضريبي بنسبة ٢٤٪ في المنطقة (أ) و١٠٪ في المنطقة (ب)، أما المشروعات السياحية الأخرى فتخضع لتخفيض ضريبي نسبته ١٥٪ إذا كانت مقامة في المنطقة (أ).

وقد قررت الحكومة مؤخراً زيادة نسبة التخفيضات الضريبية التي تتمتع بها المشروعات الصناعية الواقعة على طول الحدود الشمالية، بحيث تستفيد هذه المشروعات بتخفيض ضريبي مقداره ٦٪ إضافة إلى النسبة الأساسية للإعفاء الضريبي والبالغة ٢٤٪، وبهذا يصل مجموع التخفيضات إلى ٣٠٪.

ومن الجدير بالذكر أن الشركة التي تتنازل عن حق مشروعها في التخفيضات الضريبية يمكنها أن تحصل على إعفاء كامل من الضريبة على دخلها غير الموزع.

ويوضح جدول (٣) نسب الضرائب التي تخضع لها الشركات المحلية والأجنبية.

وتعد الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها إسرائيل من أهم أشكال الدعم الذي قدمته الحكومة

جدول رقم (٢)

نسب الإعفاءات الضريبية الممنوحة لشتى المشروعات في المنطقتين (أ) و (ب)

	المنطقة (أ)	المنطقة (ب)
المشروعات الصناعية (بحد أقصى ١٤٠ مليون شيكل)	٢٤٪	١٠٪
المشروعات الصناعية (أكثر من ١٤٠ مليون شيكل)	٢٠٪	١٠٪
الاستثمار في الفنادق، والمباني السكنية الأخرى	٢٤٪	١٠٪
مشروعات سياحية أخرى	١٥٪	-

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية.

جدول (٣)

نسب الضرائب على الشركات المملوكة للمستثمرين المحليين والاجانب

	الشركات المملوكة لمستثمرين محليين	الشركات المملوكة لمستثمرين ، اجانب
الدخل الخاضع للضريبة	١٠٠%	١٠٠%
ضريبة الشركات	٢٥%	١٠% أو ١٥% أو ٢٠%
الموازنة	٧٥%	٩٠% أو ٨٥% أو ٨٠%
ضريبة الدخل	صفر	صفر
الضريبة الإجمالية على الدخل غير الموزع	٢٥%	١٠% أو ١٥% أو ٢٠%
الضريبة الإجمالية على الدخل الموزع	٣٦,٢٥%	٢٣,٥% أو ٢٧,٧٥% أو ٣٢%

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية.

للمستثمرين، والتي كان من شأنها تعزيز الاستثمار عن طريق إلغاء الحواجز والقيود التي تعيق حرية التجارة، وتجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

فقد أصبحت إسرائيل عضواً في اتفاقية الجات في عام ١٩٦٢، ثم انضمت في عام ١٩٩٥ إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)عام ٢٠٠٢ . وقد أتاحت مشاركة إسرائيل كعضو فعال في هذه الاتفاقيات والمنظمات الاقتصادية العالمية فرص التعاون مع عدد من الدول المتقدمة والاستفادة من خبراتها في مختلف المجالات الاقتصادية.

كما صادق مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في سبتمبر ٢٠٠٢ على انضمام إسرائيل إلى إعلان الاستثمار الدولي والشركات الدولية المتعددة الجنسية التابعة للمنظمة، وذلك بناء على التوصية المقدمة من اللجنة المهنية التي أوفدتها المنظمة إلى إسرائيل لفحص أوضاع الاستثمار فيها(❖).

واعتبر توقيع إسرائيل على هذا البيان بمثابة تأشيرة تؤكد أن إسرائيل هي دولة جاذبة الاستثمار وأن مستواها كدولة صناعية من ناحية إقليم الاستثمار والشفافية مناسب. وتنظر إسرائيل بأهمية كبرى إلى هذا الإعلان كأداة لتحسين مناخ الاستثمارات الدولية، وتوسيع نشاط الشركات الأجنبية بها.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بإمكانية الوصول المعفي من التعريفة الجمركية إلى ١٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبي والنافتا (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك).

هذا بالإضافة إلى قيام إسرائيل بتوقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الدولية مع عدد من الدول والتي كان من شأنها تحسين مناخ الاستثمار في إسرائيل من خلال تطوير الكثير من الهياكل القانونية الهامة وإزالة العديد من القيود والعوائق التي تضع تحديات أمام المستثمرين في أحيان كثيرة. ويوضح جدول(٤) هذه الاتفاقيات (ص ١٠٢).

٢ - الخصخصة:

تبنت إسرائيل سياسة الخصخصة في العقود الثلاثة الماضية كأداة اقتصادية هامة لتحسين النشاط الاقتصادي وزيادة الكفاءة الاقتصادية في السوق الإسرائيلية، وكان من الأهداف الأساسية للخصخصة:

- ❖ تقليل دور الحكومة في العملية الإنتاجية والحد من تدخلها في النشاط الاقتصادي.
- ❖ زيادة نشاط وحجم التبادل في البورصات، سواء البورصة المحلية مثل بورصة تل أبيب أو البورصات العالمية مثل بورصة ناسداك وغيرها.
- ❖ تمويل جزء من العجز في الميزانية.
- ❖ تقليل المركزية والاحتكار.
- ❖ خلق جو من المنافسة في السوق الإسرائيلية والذي يؤدى بدوره إلى تشجيع الاستثمار وزيادة كفاءة الأنشطة

جدول (٤)

الاتفاقية الاقتصادية والتجارية بين إسرائيل وعدد من الدول

اتفاقيات منطقة التجارة الحرة	اتفاقيات الضمان الاستثمارى	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبى	اتفاقيات خاصة بالبحث والتطوير
كندا	ألبانيا	النمسا	تمويل مشروعات البحث والتطوير
المكسيك	الأرجنتين	روسيا البيضاء	كندا
الولايات المتحدة الأمريكية	أرمينيا	بلجيكا	سنغافورة
الاتحاد الأوروبى	روسيا البيضاء	كندا	كوريا الجنوبية
النمسا	بلغاريا	الصين	المملكة المتحدة
بلجيكا	الصين	جمهورية التشيك	الولايات المتحدة الأمريكية
الدانمارك	كرواتيا	الدانمارك	-
فنلندا	قبرص	فنلندا	التعاون فى مجال البحث والتطوير
فرنسا	جمهورية التشيك	فرنسا	بلجيكا
ألمانيا	السلفادور	ألمانيا	الصين
اليونان	استونيا	اليونان	فرنسا
إيرلندا	جورجيا	المجر	هونج كونج
ايطاليا	ألمانيا	الهند	الهند
لوكسمبورغ	المجر	ايرلندا	ايرلندا
هولندا	الهند	ايطاليا	-
البرتغال	كازاخستان	جامايكا	البرتغال
إسبانيا	لاتفيا	اليابان	إسبانيا
السويد	ليتوانيا	هولندا	-
المملكة المتحدة	جزر المالديف	النرويج	الاتحاد الأوروبى
أيسلندا	بولندا	بولندا	ألمانيا
-	رومانيا	رومانيا	ايطاليا
النرويج	سلوفانيا	الاتحاد الروسى	فنلندا
سويسرا	كوريا الجنوبية	سنغافورة	السويد
بلغاريا	تايلاند	سلوفاكيا	-
جمهورية التشيك	تركيا	جنوب أفريقيا	-
المجر	أوكرانيا	كوريا الجنوبية	-
بولندا	أوروجواى	إسبانيا	-
رومانيا	زائير	تايلاند	-
سلوفاكيا	تركمستان	تركيا	-
سلوفينيا	سلوفاكيا	المملكة المتحدة	-
تركيا	بيرو	الولايات المتحدة الأمريكية	-
-	-	أوزباكستان	-

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية.

الاقتصادية المختلفة.

بدأت عملية الخصخصة في إسرائيل عام ١٩٨٦، ولكنها تسارعت بشكل ملحوظ عام ١٩٩٧ . وهو ما يتضح من انخفاض عدد الشركات المملوكة للقطاع العام من ١٦٠ شركة في عام ١٩٨٥ إلى ١٠٠ شركة فقط في عام ٢٠٠٢ . كما بلغت حصيلة الخصخصة ٨,٦ مليار دولار في الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٢ . وقد وصلت عملية الخصخصة في إسرائيل إلى ذروتها في عامي ١٩٩٧و١٩٩٨ حين تم بيع أصول حكومية إلى القطاع الخاص بقيمة ٢,٤ و١,٧ مليار دولار على التوالي. وأخذ منحنى الخصخصة في الهبوط عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ وهو ما يمكن إرجاعه إلى تراجع أسواق رأس المال محلياً وعالمياً في هذه الفترة بالإضافة إلى الظروف الأمنية المتدهورة وقتذاك عقب اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية.

وفي عام ٢٠٠٣ أعدت الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي هدفه الأساسي مواجهة الزيادة الكبيرة في عجز الميزانية، وكانت سياسة الخصخصة من أهم أدواته، حيث خططت الحكومة لخصخصة عدد من شركات القطاع العام الرئيسية المؤثرة في السوق الإسرائيلية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ مثل شركة الطيران الإسرائيلية (العال) (EL-AL)، شركة الاتصالات الإسرائيلية الرئيسية ((BEZEQ، شركة الكهرباء الإسرائيلية (IEC) بالإضافة إلى شركتي ORL، IAI .

وبالفعل طرحت الحكومة في١٠ يونيو ٢٠٠٣ جميع أسهمها في شركة العال للاكتتاب العام في بورصة تل أبيب، وانخفضت الحصص الحكومية في شركة الملاحة الإسرائيلية (زيم) إلى ٤٨,٦٪ فقط من أسهمها مما أفقد الحكومة الحق في الإدارة. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة كانت قد طرحت أسهم شركة زيم في وقت سابق لذلك لكنها لم تجذب المستثمرين، ثم جددت طرح أسهم الشركة مرة أخرى كجزء من خطة الخصخصة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وتبعاً للخطة استعدت الحكومة أيضاً لطرح جميع أسهم شركة الاتصالات الإسرائيلية الرئيسية (BEZEQ) للاكتتاب العام ماعدا ١٠,١٪ فقط من أسهمها تظل مملوكة للقطاع العام، وبذلك تفقد الحكومة السيطرة الكاملة على الشركة.

تنطوي خطة الخصخصة أيضاً على بيع أسهم الحكومة المتبقية في مصرفي " Leumi" و"Israel Discount Bank"، الأمر الذى من شأنه فتح الباب لتصفية أصول الحكومة في القطاع المصرفي التجاري.

وقد نجحت إجراءات الخصخصة التي انتهجتها الحكومة في جذب عدد كبير من المستثمرين وفي زيادة إيرادات الدولة وتمويل جزء كبير من العجز في الميزانية.

وقد أدت السياسات التي اتبعتها الحكومة لتشجيع الاستثمار في إسرائيل بالإضافة للعوامل الجاذبة التي يتضمنها هيكل الاقتصاد الإسرائيلي إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار داخل إسرائيل، ويمكن ملاحظة أثر هذه البيئة على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال استعراض أهم الشركات العالمية التي تستثمر أموالها في إسرائيل على سبيل المثال لا الحصر.

شركات أمريكية تقوم بالاستثمار في إسرائيل:-

Microsoft - General Electric (GE)
Pratt & Whitney - Lucent Technologies
AOL Time Warner - 3Com
Intel - Hewlett Packard
IBM - Merrill Lynch
Boeing Enterprises - Motorola
CiscoSystem - Sun Microsystem

شركات أوروبية تقوم بالإستثمار في إسرائيل

Siemens - Deutsche Telekom
DaimlerChrysler - L'Oreal
Volvo - British Telecom
Cable & Wireless - Danone
Baan - Ares Sereno
Volks wagen - Unilever

شركات أسيوية تقوم بالإستثمار في إسرائيل:

Samsung Electronics - Sony
Daewoo - Toyo Ink
Nomura - Hyundai
Hutchison Telecom - Acer Computers
Nissho Iwai - Fuji
LG Group - Honda

هذا، وعلى الرغم من وجود بيئة مشجعة وجاذبة للاستثمار داخل إسرائيل، إلا أن عدم استقرار الوضع السياسي الأمني في إسرائيل كان له تأثير سلبي على معدلات الاستثمار بها، وفي المقابل كان ينتعش الاستثمار في فترات استقرار الظروف الأمنية.

فقد انعكس استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ على مؤشرات النشاط الاقتصادي بشكل عام ومعدل الاستثمار بشكل خاص، حيث ارتفع الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٩٩ بنحو ٢,٢٪ واستمر في الارتفاع في عام ٢٠٠٠ ليصل إلي ٦,٢٪ وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي و٨,٥٪ وفقاً لبيانات البنك المركزي الإسرائيلي وكان باستطاعة الاقتصاد الإسرائيلي أن يتجاوز ذلك المعدل لولا اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في الربع الأخير من العام.

ويُعد تدفق الاستثمارات الأجنبية أحد إنجازات هذه الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٠)، حيث وصل مجموعها بدءاً من يوليو ١٩٩٩ وحتى اندلاع الانتفاضة نحو ١٢ مليار دولار. كما

ارتفع إجمالي الاستثمار المحلى بنحو٦,٠٪ عام ٢٠٠٠ مقابل ١٠,٧٪ عام ١٩٩٩ فقد ساهم الاستثمار في تمويل العجز في الميزانية في هاذين العامين كما ساهم في تراجع الدين الخارجي لإسرائيل.

ثم تقلص حجم الاستثمار الأجنبي الإجمالي في البلاد بشدة في عام ٢٠٠١، حيث هبطت الاستثمارات الأجنبية إلى ٣,٥ مليار دولار في النصف الأول من العام مقابل ٥,٨ مليار دولار في ذات الفترة من عام ٢٠٠٠، وانخفض الاستثمار المحلي الإجمالي بنحو ٧,١٪. وقد تراجع الاستثمار في أحد القطاعات الهامة وهو قطاع السكن بنحو ١٥,٨٪ نتيجة تأثره بالأوضاع الأمنية وحالة عدم التأكد في الطلب علي السكن، بالإضافة إلى انخفاض عدد العمال في صناعة البناء بسبب منع دخول العمال الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة الثانية. وقد أكدت تقارير لخبراء ومسؤولين إسرائيليين أن السبب الرئيسي وراء تراجع الاستثمار في ذلك العام يرجع بالأساس إلى العوامل المتعلقة بالوضع الأمني وعدم التأكد والثقة في الاقتصاد بسبب الانتفاضة والركود الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية وانخفاض أسعار الأسهم والتي تعكس توقعات المستثمرين بانخفاض العوائد علي استثماراتهم.

وقد استمر هذا الانخفاض في الاستثمارات الأجنبية في عام ٢٠٠٢، وإن كان بنسبة أقل من عام ٢٠٠١، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل ٣,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٢ .

وقد بدأ النشاط الاقتصادي في الاستقرار عام ٢٠٠٣ بعد عامين متتاليين من التراجع، نتيجة التغيرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي والإقليمي، بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية. ولعل من أهم العوامل التي ساعدت الاقتصاد الإسرائيلي على استعادة نشاطه، الإنهاء الناجح والسريع للحرب على العراق وتحسن الحالة الأمنية في إسرائيل. فقد ارتفع الاستثمار المباشر الخاص بالمقيمين الأجانب في الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٣ بنحو ٣,٦ مليار بعد أن كانت قيمته ١,٦ مليار في عام ٢٠٠٢ بينما تراجع الاستثمار المحلى الإجمالي بنحو ١٤٤٪ عام ٢٠٠٣ بعد أن كان قد تراجع بنحو ١٢,٤٪ عام ٢٠٠٢، وهذا التراجع في الاستثمار يعكس حالة عدم التأكد من الأحوال الأمنية في بداية عام ٢٠٠٣ .

هذا وقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي تحسناً ملحوظاً عام ٢٠٠٤، والذي يرجع – وفقاً لوزارة المالية الإسرائيلية – إلى الاستقرار السياسي على الصعيدين الدولي والعالمي، حيث ارتفع الناتج المحلى الإجمالي في ذلك العام بنحو ٤,١٪، بينما انخفض الاستثمار المحلى الإجمالي بمعدل ٤٪.

وأخيراً يمكن القول أنه على الرغم من أن مجمل السياسات الحكومية الإسرائيلية وهيكل الاقتصاد الإسرائيلي يمثلان معاً قوة جاذبة للاستثمار المحلى والأجنبي على حد سواء، إلا أن عدم الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية يضع تحدياً أمام زيادة معدلات الاستثمار واستعادة جاذبيته وقوته.

(❖) منظمة OECD هي أكبر منظمة اقتصادية دولية وتضم في عضويتها الدول الصناعية المتقدمة في العالم. وقد تم توقيع الإعلان الخاص بالاستثمار الدولي والشركات الدولية–الذي انضمت إليه إسرائيل مؤخراً– في عام ١٩٧٦، ويهدف إلى تحسين الأقاليم التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسية وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب. وقد وقعت على هذا الإعلان ٣٠ دولة، تتمتع بالعضوية الكاملة في المنظمة، بالإضافة إلى دول أخرى ليس لها عضوية في المنظمة مثل الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وسلوفاكيا واستونيا وليتوانيا وسلوفينيا.

قائمة المراجع:

١ . التقرير السنوي للبنك المركزي الإسرائيلي لأعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ .

٢ . تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٣ .

٣ . تقرير وزارة المالية "أهم المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠٠٤".

4 . International cooperation in Industrial R&D, Ministry of Industry, Trade & Labor.

5 . OECD Declration on International Investment and Multinational Enterprises, OECD, 27 June 2000.

6 . Support for Industrial R&D, Ministry of Industry, Trade & Labor.

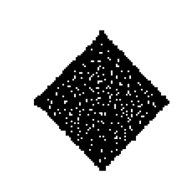
7 . Support for Starting Entrepreneurs, Ministry of Industry, Trade & Labor.

8 . Close-up on Israel's international investment position, Ministry of Industry, Trade & Labor.

9 . The Advantages of doing business in Israel, OECD.

10 . High-tech, central bureau of statistoics.

رؤية عربية





التمييز ضد المرأة في إسرائيل

عزة جلال
باحثة بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

التمييز ضد المرأة هو "كل تفرقة أو اختلاف في المعاملة، أو استبعاد، أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيلُ من الاعتراف للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، بالحقوق الإنسانية، أو التأثير على تمتعها بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وأية حقوق أخرى، أو يكون من شأنه أن يمنع النساء من ممارسة الحقوق والحريات الأساسية، بغضِّ النظر عن الحالة الاجتماعية". (مادة (١) من اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة).

عندما تثار قضية حقوق المرأة داخل المجتمعات في المحافل الدولية يحدث ربط منطقي بين معاناتها وبين الأنظمة الديكتاتورية والثقافات العنصرية، بحيث رسخت قناعة بأن ثمة تلازم حتمي بين أن يفتئت نظام ما على حقوق المرأة المختلفة وبين درجة نضجه السياسي وتطوره الديمقراطي، وذلك انطلاقا من أن المرأة هي "ظاهرة" من الظواهر الاجتماعية القادرة على أن تعكس مقدار ما يتمتع به مجتمعها من عدل وحرية ومساواة.

كما يحدث ربط بديهي في المنتديات الدولية بين معاناة المرأة في مجتمع ما وبين وجود ثقافة مركزية الذكورية تعكس تعصبها على ما تنتجه من أفكار وسلوكيات حول دور وقيمة المرأة. ولذا تنطلق الوثائق والاتفاقيات المختلفة - المتعلقة بتطوير أوضاع المرأة - من اعتبار أهمية تغيير الأنظمة الداخلية والدساتير والقوانين والثقافة كأساس لضمان حلول جذرية لأوضاع النساء.

لهذا، تعد أوضاع النساء في المجتمعات أحد المؤشرات الجديدة التي يعتمد الباحثون عليها للحكم على أداء النظام السياسي وعلى مستوى ليبراليته وتحرره. وبينما يحتج بعض الباحثين على مسلمة: أن تدني وضع المرأة في مجتمع يجب أن يعني تحيز هذا المجتمع ضدها، ويرجعون احتجاجهم لأن المرأة نفسها قد تختار أن تحتجب عن العمل العام لأسباب مختلفة -ثقافية أو دينية مثلا .. رغم هذا، فإن انخفاض نسبة النساء المشاركات في العمل العام في مختلف المجتمعات قد يكون مؤشراً في حد ذاته على ضعف قدرة المرأة على النفاذ للوظائف ومعاناتها من أشكال العنف الاجتماعي وانخفاض أجرها في سوق العمل وما إلى ذلك..

❖ المرأة في إسرائيل لماذا..؟

التعرض لوضع ومكانة المرأة في دولة إسرائيل هو جزء من التعرض لواقع المجتمع الإسرائيلي وأنماط العلاقات بين فئاته التي يعاني بعضها التهميش والتحيز. وبالتالي فإن عرض الصورة كما هي عليه داخل إسرائيل دون تشويه أو تجميل، حتى يكون التعامل مع إسرائيل قائما على وعي حقيقي بطبيعة الخصم، بحيث يستبدل هذا "الوعي" بالمنهج الذي راج بين المتخصصين في التعامل مع المجتمع الإسرائيلي المبني على الكره الأعمى الذي هو صنو التعاطف الأعمى حيث لايعكس كلاهما الواقع، وبالتالي يصعب الاعتماد على خلاصاته ونتائجه.

❖ الواقع الديموجرافي في إسرائيل: حقائق نوعية

فاق عدد النساء في إسرائيل عدد الرجال في عام ٢٠٠١، فمقابل كل ١٠٠ من الذكور، من سن ١٥ عاماً فما فوق، تم إحصاء ١٠٦ من الإناث. كما تؤكد دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية أن متوسط عمر النساء يزيد عن نظيره عند الرجال بأربع سنوات تقريباً. ويتوقع ارتفاع عدد النساء في إسرائيل، من سن ١٥ عاماً فما فوق، حتى عام ٢٠١٠، إلى ٢,٨ مليون امرأة، وازدياد هذا العدد عام ٢٠٢٠، ليبلغ قرابة ٣,٣ ملايين امرأة. وفي نهاية عام ٢٠٠١، ازداد عدد النساء اللاتي بلغن سن الخامسة والستين بنحو ١٠٠ ألف عن الرجال الذين ينتمون إلى هذه

الفئة من العمر. ونتيجة لذلك، تزيد نسبة الأرامل بين النساء عنها بين الرجال، بأكثر من ثلاثة أضعاف. كما ساهمت موجات الهجرة الأخيرة، أيضاً، في زيادة عدد النساء في إسرائيل. فقد فاق عدد النساء اللاتي هاجرن إلى إسرائيل، بين ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٢، عدد الرجال، حيث وصل عددهن إلى ٥٨٧ ألف امرأة شكلن نسبة ٥٣٪ من المهاجرين.

عطفاً على ما سبق فالمجتمع الإسرائيلي يعرف مظاهر متعددة للعنف البدني والجنسي الموجه للنساء: فحسب أحدث الأرقام رصدت حالات لحوالي ٢٠٠ ألف سيدة تعاني من العنف الأسري. وفي كل عام تتعرض حوالي ٣٠٠ ألف سيدة للاغتصاب والتحرش الجنسي، بل وتبدو الصورة بالغة القتامة حيث تعتقد الغالبية (٥٧٪) من المواطنين الإسرائيليين أن هناك مبرر لبعض حالات العنف السابقة ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٤ وحده أظهر تقرير عرض على لجنة النهوض بالمرأة في الكنيست، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء أن هناك أكثر من ١٣ ألف شكوى تقدمت بها نساء تعرضن للعنف. وقد تم إلقاء القبض على ٣٧٧٤ رجلاً في أعقاب تقديم تلك الشكاوى بتهمة ممارسة العنف. كما قتل ١٠ رجال زوجاتهم.

ويتضح من تصنيف الجرائم الجنسية بين الجرائم الأخرى التي ارتكبها الرجال في حق زوجاتهم، أنه من بين إجمالي ٢٩٩٩ جريمة، كانت هناك ٦٩٠ جريمة اغتصاب بالإكراه وبالتهديد، و١٦٣ جريمة اغتصاب ومضاجعة بما يخالف القانون، و١٥٧٧ جريمة ارتكاب أعمال مخلة بالآداب بالإكراه و٤١٤ جريمة أعمال مخلة بالآداب، و١٥١ جريمة تحرش جنسي. كان الجزء الأكبر من النساء الشاكيات مهاجرات من دول الاتحاد السوفيتي السابق أو نساء من عرب إسرائيل أو مهاجرات من إثيوبيا بما قد يشير لوجود نوع مركب من الاضطهاد يطارد الإسرائيليات من أصول غير غربية. هذا فضلا عن ضلوع إسرائيل في تجارة الرقيق الأبيض ففي العام الأخير تم رصد ارتفاع بنسبة ٢٠٪ في عدد الإعلانات الخاصة بذلك في وسائل الإعلام وفي تل أبيب فقط تم فتح ١٢ مكتباً للسمسرة في هذا المجال وكان تقرير لمنظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠٠ قد أفاد بأن آلاف النساء من دول الاتحاد السوفيتي السابق – بما في ذلك الفتيات والإناث من الأطفال – يُبعن في مزادات علنية بإسرائيل مقابل آلاف الدولارات لاستغلالهن جنسيا وأن ثمة شبهات قوية حول تقاعس الحكومة عن مواجهة هذه الظاهرة بل وضلوع رجال شرطة في إدارة شبكات دعارة.

× إحصائيات دالة:

على الرغم من تولى المرأة الإسرائيلية مناصب متعددة وحساسة في السياسة الإسرائيلية والمناصب العسكرية أيضاً (مثل «جولدا مائير» التي تولت منصب رئيسة الوزراء، وهو أعلى منصب سياسي في إسرائيل) فإن الإحصائيات المرتبطة بوضع المرأة في إسرائيل تحمل تناقضات عميقة فهى وإن عكست تقدم المرأة في مجالات فهى تعود لتشير لانتكاس وضعها في مجالات عديدة أخرى: ففي التعليم والثقافة أكثر من نصف الحاصلين على الألقاب الجامعية هن من النساء: إذ أن ٥٨٪ من الحاصلين على المرتبة الأولى و٥٥٪ من الحاصلين على المرتبة الثانية سيدات، ووصلت نسبة حملة شهادة البجروت/ الثانوية في المدارس اليهودية ٥٧٪ من بين طالبات الصف الثاني عشر (النهائي)، مقابل ٤٧٪ عند طلاب الثاني عشر الذكور ويرتفع متوسط المستوي التعليمي للنساء العاملات عن الرجال: النساء ١٢,٥ سنة دراسية والرجال ١١ سنة دراسية.

بينما تبلغ نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية ١٠٪، مقابل ٣٠٪ للرجال. وتصل نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية من إجمالي النساء العاملات ٢٦٪ رغم أن النساء يشكلن٤, ٦٧٪ من إجمالي العاملين في الدولة، كما يصل عدد النساء اللاتي يشغلن منصب رئيس ممثلية في الخارج إلى ١١ امرأة من بين ٩٩ ممثلية إسرائيلية موجودة في الخارج. أما نسبتهن من بين القضاة والحاصلين في إسرائيل فتصل إلى ٤٥٪، و٣٨٪ على التوالي، وتصل نسبة النساء في الكنيست إلى ١٥٪ فقط من إجمالي الأعضاء.

وتشكل النساء ٥٦٪ من العشر الأخير في مستويات الدخول، وتصل نسبتهن في العشر الأعلى إلى ٣٤٪ فقط رغم أنهم يشكلن ٥٠,٧ ٪ من إجمالي السكان. كما يتضح من معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ووصلت نسبة النساء العاملات عام ٢٠٠٢ إلى ٤٨٪ مقابل ٣٦٪ عام ١٩٨٠ أي أن الزيادة كانت في أكثر من عشرين عاما قليلة للغاية. وتشير تقارير دائرة الإحصاء إلى أنه خلال عام ٢٠٠٢ وصل عدد الرجال ضمن قوة العمل إلى ١,٤ مليون بينما كان عدد النساء ١,٢مليون، كما وصل دخل الرجل في ساعة عمل واحدة حتى ٤١,٧ شيكل، وعند المرأة حتى ٣٤,٥ شيكل. كما أن ٦٥٪ من الذين يحصلون على إعانة استكمال دخل في إسرائيل هن نساء. وهو ما حدا برئيس الحكومة الإسرائيلي، آريئيل شارون، للاعتراف بأن: "عدد النساء الإسرائيليات اللاتي يتواجدن في مراكز النفوذ والقرار ضئيل جداً". ودعا إلى "بذل كل ما يمكن، لدمج أكبر عدد ممكن النساء في مناصب رفيعة"

❖مجتمع ضد الأمومة:

تقول إحدى الأمهات المعيلات في صحيفة يديعوت أحرونوت (٤ / ٨ / ٢٠٠٣): "للأسف تضطر النساء أن تتصرف مثل البهلوانات للتوفيق بين البيت والأولاد وبين العمل، الأمر الذي يسبب لهن صعوبة في شغل المناصب

العليا، هذا بالإضافة إلى الظلم القائم في موضوع الأجور، والأمر أكثر صعوبة في حالة الأمهات المعيلات، فأصحاب العمل لا يبادرون إلى قبولهن في العمل"

تعرف إسرائيل نفسها كدولة أوروبية متحضرة لتنفي عنها شبه التخلف الشرقي، فالشرق ملوم بتكريس الأدوار التقليدية للمرأة كمتلقي سلبي وكائن غير قادر على الفعل وزوجة مكانها المنزل ومصدر للإنجاب و..

ورغم ارتفاع نسبة تعليم الفتيات الإسرائيليات وتقدمهن الصفوف العلمية على نحو ما تقدم فإسرائيل تعرف ظاهرة تجاوزتها دول شرقية عديدة هى رفض عمالة النساء المعيلات، وهو الرفض الذي يعبر عن نفسه في أشكال مختلفة بعضها حكومي تبدأ هذه الأشكال من عدم موائمة ظروف ومواعيد العمل للمرأة المعيلة وتنتهي بفصل هذه السيدة من العمل (أكثر من نصف الطلبات لفصل نساء حوامل يتم التصديق عليها من قبل وزارة العمل – معاريف ٢٠٠٣/٧/٢٧)

ويظهر تقرير عن الحالة الاقتصادية للإسرائيليين أن مواطن من بين كل ثلاثة مواطنين يجد صعوبة في "الإنفاق حتى نهاية الشهر"، وفي الحصول على راتب يكفي متطلبات المعيشة الأساسية في إسرائيل، كما يضطر مواطن من كل خمسة مواطنين إلى التخلي عن الخدمات الطبية بسبب تكلفتها، وقد زاد الضرر الواقع على النساء من جراء التخفيضات في الميزانية هذا العام عن الضرر الواقع على الرجال، وخاصة بالنسبة للأمهات المعيلات اللائي يعانين كافة مظاهر الأزمة الاقتصادية السابقة (يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٥/٢). وهو ما حدا بـ ٥٢٪ من النساء في إسرائيل ل لإعراب في استطلاع للرأي عن أنهن يعتبرن الأمومة تعيق فرصتهن في العمل المهني كما يظهر من الاستطلاع الذي أجراه معهد "أسواق بانوراما" الذي أوضح أيضاً أن النساء تتحمل في الأغلب المسؤولية الأكبر في رعاية الأبناء وأن هذه الرعاية ليست فقط اجتماعية تربوية ولكن أيضاً مادية.

ويبدو أن مظلة من التصريحات الرسمية المعادية لعمل النساء المعيلات أو حتى الحوامل تظلل تلك الأفعال فتمنحها شرعية ضمنية فحين يقول الوزير أولمرت وزير الصناعة والتجارة على الأمهات المعيلات العمل في الأعمال المنزلية (هاتسوفيه ٢٠٠٣/٨/١) فهو يعيد إسرائيل رغما عن ادعاءاتها إلى ذلك الشرق الذي يرى دور الزوجة في المنزل.

ويطالب نتنياهو كوزير مالية الحكومة بوقف تأييدها لمشروع القانون الذي يتيح للأمهات المعيلات، اللائي يدرسن، بمواصلة الحصول على معاش تأمين الدخل، حيث أنه وفقاً للقانون المعمول به الآن تحرم الأم المعيلة من معاش تأمين الدخل إذا كانت تدرس في مؤسسة أكاديمية مبررا موقفه بأن من لديه المال اللازم للدراسة ليس في حاجة إلى المعاش (يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٧/١٨)، الواقع أن تصريحات نتنياهو لا تعكس تقاعسا من الدولة في مواجهه الظاهرة بل قد تشي بتورط تلك الدولة ضد الأمومة وضد الحق في التعليم وضد المادة الحادية عشر (٢) فقرة "أ" و"ب" من اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها إسرائيل التي تنص على: "منع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ضمانا لحقها الفعلي في العمل، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الاجتماعية، مع فرض جزاءات على المخالفين، لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا اجتماعية مماثلة دون فقدان للعمل السابق أو للأقدمية أو للعلاوات الاجتماعية".

وهو ما يثير بدوره تساؤلا فحواه أنه إذا كان هذا هو موقف الرسميين فما هو المتوقع من المجتمع نفسه، وإذا اتخذ هذا الموقف ضد سيدة تستطيع أن ترد بشكل متكافئ على التصريح بالتظاهر أو الاعتراض في الإعلام، فما موقف سيدة لا تستطيع الرد؛ وفي هذا السياق تأتي البيانات بائسة عن المعاقات في إسرائيل لتقول إن نسبة النساء المعاقات العاطلات عن العمل أكبر من الرجال المعاقين رغم أن نسبه المعاقات للمعاقين إجمالاً شبه متساوية في المجتمع، وأن من يعملن يواجهن صعوبة بتلقي خدمات صحية، وأن ٢٠٪ من النساء المعاقات تعرضن لأحد ألوان العنف ومن ضمنها الاغتصاب والعنف الجنسي ، مقابل ١٠٪ من النساء غير المعاقات. وتعرضت ١٣٪ منهن لعنف جسدي مقابل ٦٪ من النساء غير المعاقات، وتزداد الصورة قتامة في حالة المعاقة التي تعول أو المعاقة الأم .

أما جريمة الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين فقد ولدت أيضاً مظاهر لمعاناة المرأة الفلسطينية كامتداد للثقافة التمييزية القائمة في إسرائيل، وهنا بعض الإحصاءات لمجرد التدليل وليس الحصر: أن تلد ٦٥ سيدة فلسطينية – توفي ٣٨ من مواليدهن – على الحواجز خلال فترة الانتفاضة، وأن تتوفي أكثر من ٣٢ مريضة نتيجة إغلاق المعابر ومنع سيارات الإسعاف من المرور، وأن ينزع صغار الفلسطينيين من أمهاتهم ليغيبوا في السجون.. ليس إذن شيئا غريبا على روح وثقافة المجتمع الذي يجعل الأمومة "تجبي ثمنا باهظاً من النساء" على حد تعبير رئيسة نقابة النساء العاملات بإسرائيل (نعمات) المحامية تاليا ليفني (يديعوت احرونوت ٢٠٠٣/٢/٢٤).

فإذا كان وضع المرأة في مجتمع مؤشرا على درجة ليبراليته وتحرره، فيكفي أن تستدعي بيانات المرأة في إسرائيل وتترك دون تعليق ليحكم القارئ على هذا المجتمع.

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١ – هسكيم هشلوميم: اتفاقية التعويضات

هو الاتفاق الذي وُقع بين حكومة إسرائيل ومؤتمر المنظمات اليهودية من جهة، وبين حكومة ألمانيا الغربية، في العاشر من سبتمبر عام ١٩٥٢ في لوكسمبورج، وسُجل في سكرتارية الأمم المتحدة في السابع والعشرين من مارس عام ١٩٥٣.

وقد اعتُبرت هذه الاتفاقية هامة جداً في القانون الدولي، لأنها بُنيت على اعتراف بإسرائيل كممثلة للجاليات اليهودية في المهجر. وبموجب هذه الاتفاقية، التزمت ألمانيا بأن تدفع لإسرائيل وللمنظمات اليهودية الممثلة في المؤتمر المذكور، ثمانمائة مليون دولار، لتغطية جزء من نفقات تحسين أوضاع اليهود الذين تضرروا من المطاردات النازية، وذلك عن طريق استيعابهم في إسرائيل وتقديم المساعدات الاجتماعية وغيرها من المساعدات لهذه الجاليات. وبالإضافة إلى هذا المبلغ، تقوم ألمانيا بدفع تعويضات شخصية لليهود الذين تضرروا من الحقبة النازية.

٢ – هعفرا: النقل

نظام لنقل رؤوس الأموال اليهودية من ألمانيا إلى أرض إسرائيل في السنوات الأولى للعهد النازي. ولهذا الغرض، أقيمت شركة خاصة، بناءً على اتفاق بين البنك الألماني الرسمي وبين البنك البريطاني الفلسطيني وبنك يهودي في ألمانيا، تحت إشراف الوكالة اليهودية في فلسطين، ساهمت بشكل فعال في استيعاب المهاجرين من ألمانيا.

وقد أثارت اتفاقية النقل، التي تطلبت اتصالاً مع ألمانيا النازية، خلافاً كبيراً داخل الحركة الصهيونية والرأي العام اليهودي في أنحاء العالم.

٣ – هاعولام: العالم

هي الصحيفة الناطقة بلسان الهستدروت الصهيونية العالمية. ظهرت أولاً في ألمانيا، وكان محررها "ن. سوكولف"، وذلك كطبعة عبرية عن مجلة الحركة في ألمانيا "دي فيلت".

وقد تنقلت هيئة تحرير هاعولام من كلن في ألمانيا إلى فيلانا وأوديسا، ومن ثم إلى لندن ثم إلى برلين ومنها إلى لندن مرة أخرى، وأخيراً إلى القدس، حيث كان محررها هناك "م. كلايمان".

وقد ظلت هذه الصحيفة عاملة حتى عام ١٩٤٩، وكانت تستخدم منبراً لبحث قضايا الحركة الصهيونية ولتوفير معلومات عن حياة اليهود في فلسطين والمهجر، كما كانت تضم قسماً للآداب.

٤ – هتسوهر: الصهيونية الإصلاحية

حزب أقامه "زئيف جابوتنسكي"، إبان مؤتمر عُقد في باريس عام ١٩٢٥. وقد تبنى الحزب خطة مكونة من ثلاثة بنود رئيسية هي:

أ – إعادة تشكيل الكتائب العبرية كجزء من القوات البريطانية في فلسطين، والتركيز على تطوير الروح العسكرية بين الشباب العبري.

ب – تنظيم مظاهرات جماعية في أنحاء العالم، وتقديم عرائض موقعة من ملايين اليهود تطالب بتوفير الظروف السياسية المناسبة لهجرة الجماهير اليهودية إلى فلسطين.

ج – تجديد صندوق "خزينة الاستيطان اليهودي" باعتباره أداة مالية مركزية للحركة.

بعد انتقال جابوتنسكي إلى فلسطين للإقامة فيها نهائياً، نظم فيها "هتسوهر" نشاطات جادة ضد نقابة العمال، وضد الخط السياسي الرسمي للحركة الصهيونية التي يترأسها "د. حاييم وايزمان"، والذي عارض بشدة إقامة الوكالة اليهودية والتعاون مع غير الصهاينة من اليهود.

وفي عام ١٩٣١، أقيم "بريت هابريونيم"، أي حلف المشاغبين، حيث انشق العمال المصلحون عن نقابة العمال. وفي عام ١٩٣٣، دعا زئيف جابوتنسكي للانسحاب من الهستدروت الصهيونية العالمية. ولكن الأغلبية في مركز "هتسوهر"، برئاسة "م. جروسمان"، اعترض على هذه الخطوة، الأمر الذي حدا بزئيف جابوتنسكي إلى إقامة مركز خاص به في وارسو. وعندها انسحب جروسمان وزملاؤه من حزب هتسوهر وأقاموا "حزب الدولة العبرية".

وفي عام ١٩٣٥ أقيمت الهستدروت الصهيونية الجديدة. وفي عام ١٩٤٦، عادت الهستدروت الصهيونية الجديدة إلى الهستدروت الصهيونية العالمية، بحجة أن الأخيرة قبلت مبدأ الدولة العبرية.

وبعد قيام دولة إسرائيل، اندمجت الهستدروت الصهيونية الجديدة وحزب "هتسوهر" في حركة "حيروت"، التي أقامها أعضاء منظمة إيتسل، بعد أن تخلت عن العمل الحزبي السري.

وقد عملت إلى جانب حزب هتسوهر، أو بمعنى أصح في إطاره، منظمات وهيئات مختلفة مثل: حركة بيتار، وهي منظمة الشباب العبري التي أقامها يوسف ترومبلدور، "وبريت هاحيال"، أي حلف الجندي، الذي شُكل من الجنود المسرحين الذين خدموا في جيوش دول مختلفة، وصندوق "تل حاي".

جديرٌ بالذكر أن من بين صفوف هتسوهر جاء أعضاء منظمتي إيتسل وليحى.

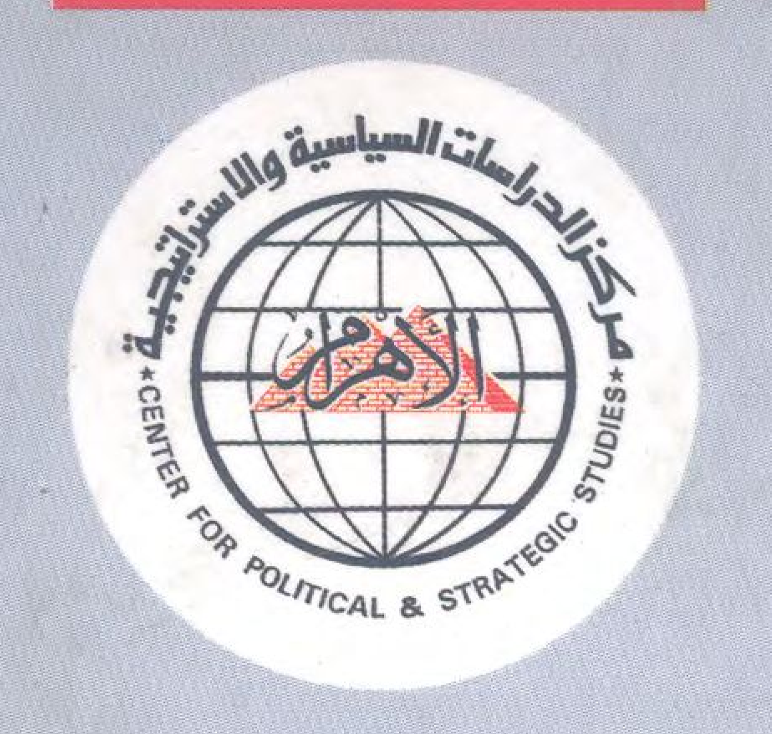
الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	أخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) لعدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	–	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودیع (يومية)	المخبر–	–	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الايداع ٣٠٠٦ / ٢٠٠٣

I.S.B.N 977 - 227 - 229 - 6

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



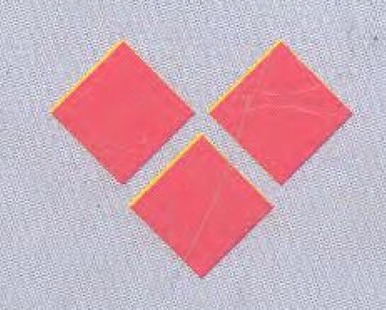
مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة.
ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها.
قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للافراد).



مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر